

الشيخان

عبدالله السالم الصباح
حاكم الكويت

عبدالله المبارك الصباح
نائب حاكم الكويت

١٩٥٠ - ١٩٦١



د. سعد محمد الصباح

الناشر

دار سعاد الصباح للثقافة والإبداع

ص ب: 27280 - الصفاة

الرمز البريدي: 13133

souadalsabah@yahoo.com

الطبعة الأولى: 2026

حقوق الطبع محفوظة للناشر

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب
أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات
أو نقله أو استنساخه أو ترجمته بأي شكل
من الأشكال دون إذن خطي مسبق من
الناشر.

الترقيم الدولي:

978-99906-2-186-0

الشيخان

عبد الله السالم الصباح

حاكم الكويت

وعبد الله المبارك الصباح

نائب حاكم الكويت

١٩٥٠ - ١٩٦١

سعاد محمد الصباح



دار سعاد الصباح
للثقافة والإبداع

2026

إهداء

إلى ذكرى رفيق الدرب زوجي وصديقي ومعلمي الشيخ
عبد الله مبارك الصباح أحد أهم بناء نهضة الكويت
الحديثة، الذي أوصاني بالبحث في تاريخ آل الصباح
وتوثيق دورهم في بناء الكويت وتطورها واستقرارها..
وها أنا أستكمل تنفيذ وصيته.. بفضل من الله..

سعاد محمد الصباح

لماذا هذا الكتاب؟

تستلهم الشعوب من تاريخها عناصر قوتها وإرادتها ووحدتها الوطنية لتحقيق تطلعاتها وأمانيتها؛ ولذلك اهتممتُ بالكتابة عن الشخصيات التي تركت بصماتها على تاريخ الكويت، فصدر لي خمسة كتبٍ؛ أولها عن الشيخ عبدالله مبارك الصباح، والثاني عن والده الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت السابع، ثم كتاب عن الشيخ عبدالله بن صباح الصباح الحاكم الخامس للكويت، وفي الرابع تحدثت عن عهد الشيخ محمد بن صباح الصباح الحاكم السادس للكويت، ثم كتاب الكويت في عهدي جابر بن عبدالله الصباح الحاكم الثالث وصباح بن جابر الصباح الحاكم الرابع، ثم كتاب "تأسيس الكويت في عهدي صباح الأول ونجله عبدالله الأول"، ثم هذا الكتاب السابع الذي يحمل عنوان (الشيخان عبد الله السالم الصباح حاكم الكويت وعبد الله المبارك الصباح نائب حاكم الكويت 1950 - 1961).

وتوضَّح صفحات هذا الكتاب الجهود التي بذلها حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح ونائبه الشيخ عبد الله المبارك الصباح، في بناء مؤسسات الدولة الحديثة في الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، بالإضافة إلى تسليط الضوء على بعض الجوانب المهمة من فترة حكم الشيخ أحمد الجابر الصباح، رحمهم الله جميعاً.

وأحمد الله أن مكَّنني من استكمال الكتابة عن تاريخ الكويت منذ مرحلة التأسيس والرعييل الأول من حكامها الذين وضعوا أسس بناء الدولة والمجتمع، إلى مرحلة الاستقلال وبناء الدولة الحديثة.

سعاد محمد الصباح

المقدمة

هذا الكتاب فريد من نوعه، فعلى خلاف الكتب التي تتناول السيرة الذاتية أو قصة حياة إحدى الشخصيات التي أُنْتُرت في تاريخ بلدها، أو عدداً من تلك الشخصيات، كُُلُّ منها بشكل مستقل، فإن هذا الكتاب يتناول بالدراسة والبحث دور شخصيتين بارزتين في تاريخ الكويت المعاصر عملاً سويماً في مرحلة حاسمة من مراحل تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

أول هذين الرجلين، الشيخ عبدالله السالم الصباح حاكم الكويت، الذي تسلم الحكم في فبراير 1950.

والرجل الآخر، هو الشيخ عبدالله المبارك الصباح نائب الحاكم، الذي كان عضد الحاكم وساعده الأيمن في إدارة شؤون الكويت في تلك المرحلة المهمة من تاريخها، وتحديداً ما قبل استقلال دولة الكويت خلال الفترة 1950 - 1961.

وعندما أتناول في هذا الكتاب شخصيتي عبد الله السالم وعبد الله المبارك، فإن الهدف هو تقديم نموذج للقدوة الاجتماعية والأخلاقية، وللتعاون والتآزر في مواجهة التحديات والشدائد، فمثل هذه الشخصيات - في كل المجتمعات - تمثل القدوة التي تتعلم من سيرتها الأجيال التالية، وتتأسى بها، وتستفيد من تجاربها وخبراتها، فالقدوة نموذج يتعلم منه الآخرون، وذلك حسب القول العربي المأثور: "تأهّل قبل أن تتصدّر"، بمعنى أنه على المرء أن يدرس ويتعلم ويستفيد ممن

سبقوه في أي عمل من الأعمال قبل أن يتصدر.

لقد تحقق الكثير من الإنجازات في الكويت خلال الفترة محل الدراسة، وكان للشيخين دور بارز فيها، وساهم معهما العديد من الشيوخ ورجال الدولة وأبناء الكويت الذين أخلصوا لوطنهم وحُكَّامهم، وأداروا شؤون البلاد في سائر المجالات، وسلكوا دروباً لم يكن لبلدنا سابق عهد بها، فالتعاون والتكاتف لإنجاز العمل هُما من التقاليد الراسخة في الثقافة الكويتية.

الكتاب لا يتناول دور كل من الشيخين في حد ذاته أو باستقلال عن الآخر، وإنما يركز على نقاط التماس وعلاقات التفاعل بينهما في إدارة شؤون الكويت، فقد عمل الشيخان في مرحلة ليس من المبالغة وصفها بأنها كانت «مرحلة مفصلية» في حياة الكويت، ففيها تم توظيف عوائد النفط للقيام بطفرة عمرانية غير مسبوقه، وعملية بناء وتعمير واسعة النطاق، لم يكن لها سابقة في العالم.

وترتب على هذا التحول، تغيرات عميقة في تركيبة السكان والبناء الاجتماعي، ففي حقبة الخمسينيات من القرن العشرين، نزحت أعداد متزايدة من العرب والأجانب للعمل في الكويت، وتضاعف عدد المقيمين من مختلف الجنسيات والثقافات.

وخلال هذه المرحلة، تم تطوير مؤسسات الدولة الحديثة من دوائر حكومية، وشرطة وقوات مسلحة، وأندية وجمعيات ثقافية، وغيرها من هيئات المجتمع المدني.

لقد اتسمت حقبة الخمسينيات على المستوى الداخلي، بحدوث تطورات سريعة أدت إلى تغيير وجه الكويت بأسره وشكل الحياة فيها.

كما اتسمت على المستوى الإقليمي بحالة من الخلافات بين الدول العربية التي وصلت إلى حد الاستقطاب، كان من مظاهرها قيام حلف بغداد عام 1955، وتأميم شركة قناة السويس عام 1956 وما تبعه من العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر من نفس العام، ثم قيام كل من الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، والاتحاد العربي المعروف إعلامياً باسم الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في 1958، ثم تدخّل الجيش العراقي في نفس العام لإنهاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية.

شهدت هذه المرحلة أيضاً، قيام الثورة المصرية في يوليو 1952، واندلاع الثورة الجزائرية في نوفمبر 1954، واحتدام الصراع بين الحركة الوطنية المغربية والاستعمار الفرنسي.

وطرحت هذه الأحداث تأثيراتها على الكويت، وفرضت عليها ضغوطاً بالوقوف مع هذا المعسكر أو ذاك.

ولكل ما سبق، فإن هذه الحقبة تمثل فترة تاريخية ثرية بأحداثها وتطوراتها، وتجدر العودة إليها والبحث فيها، واستخلاص دروسها وعبرها.

في هذه الفترة، كان على قادة الكويت توجيه دفة شؤون البلاد بما يحمي مصالح أهلها، وأن يتم استخدام عائدات النفط بما يحقق أمن المجتمع وسلامته، ويضمن الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

وكان عليهم أيضاً إدارة علاقات الكويت مع الدول العربية بما يدعم روابطها معها من ناحية، دون الدخول في سياسات المحاور من ناحية ثانية، وبما لا يعطي للإنجليز فرصة التدخل في شؤون الكويت،

وبخاصة أنها كانت تحت الحماية البريطانية وفقاً لاتفاقية 1899 من ناحية ثالثة.

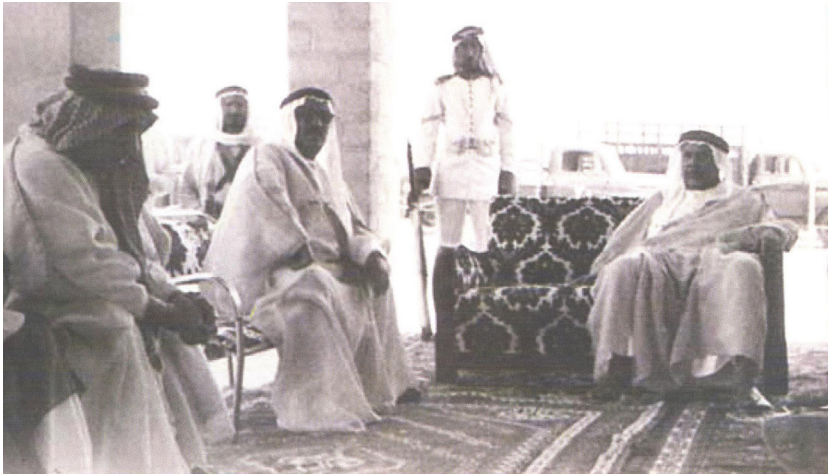
ورغم هذه التحديات، قدمت الكويت نموذجاً للاستقرار السياسي والاجتماعي، لذلك، وصفها الكتاب والباحثون بمسميات مثل «لؤلؤة الخليج»، و«عروس الخليج»، و«سويسرا الشرق».

يرصد هذا الكتاب بعض جوانب هذه الملحمة التاريخية، ويسجل بعضاً من الأدوار التي قام بها الشيخان السالم والمبارك في إطار من التكامل والتناغم بين «الحاكم» و«نائب الحاكم».

وتم هذا الرصد والتسجيل من واقع عدد كبير من المصادر والمراجع، شملت الوثائق الكويتية والبريطانية والأمريكية، والمجلات والصحف العربية والأجنبية التي صدرت وقتذاك، وذلك بالإضافة إلى الكتب والدراسات المنشورة في الدوريات، ويجد القارئ الكريم ثبوتاً لهذه المصادر في قائمة المراجع.

إن التاريخ هو ضمير الشعب الباقي على مرور الزمن، وهو الذي يجعل أحداث الماضي حية وناضجة لدى الأجيال المتتالية، فيصبح مصدر قوة وتماسك ومنعة لها.

وعلى الله قصد السبيل..



الشيخ المبارك العضد الأيمن للشيخ السالم في إدارة المؤسسات خلال الفترة 1950 - 1961

قصة حياة

يدور هذا الكتاب حول رَجُلَيْن؛ الأول الشيخ عبدالله السالم الصباح الحاكم الحادي عشر لإمارة الكويت الذي تولى الحكم في 25 فبراير 1950¹، وحتى وفاته في 24 نوفمبر 1965. وقد شهد عهده عملية تغيُّر اجتماعي واسعة النطاق، بفعل عائدات النفط وما أدت إليه من تغيير وجه الحياة في جوانب المجتمع كافة، وهي أيضاً الفترة التي تم فيها وضع القواعد والقوانين والنظم لاستقلال الكويت، وإنهاء معاهدة الحماية البريطانية التي وقَّعت في عام 1899. وبالفعل، أُلغيت المعاهدة في يوم الاثنين 19 يونيو 1961، وتم إعلان استقلال دولة الكويت. وبهذا استكملت الكويت مقومات استقلالها، وانضمت إلى جامعة الدول العربية في 16 يوليو 1961، وبعدها إلى الأمم المتحدة في 14 مايو 1963، وسائر المنظمات الدولية الأخرى.

والثاني، الشيخ عبدالله المبارك الصباح نائب الحاكم، فكان الرجل الثاني في نظام الحكم، وجاء ترتيبه البروتوكولي مباشرة بعد الأمير. تولى الرجل أمور الأمن والجيش في البلاد، وأسس مدرسة ونادي الطيران المدني، وكان له الدور الرئيس في بناء القوات المسلحة، وشارك في إنشاء الأندية الرياضية والثقافية وهيئات المجتمع المدني.

1- تحتفل الكويت بهذا التاريخ كل عام باعتباره اليوم الوطني للدولة. ومنذ عام 1992، يعقبه في اليوم التالي ذكرى التحرير من الاحتلال العراقي الذي كان في أغسطس 1990.

ربطت بين الرجلين وشائج وعلاقات متنوعة. فمن ناحية، كان الشيخ عبدالله السالم أكبر سنّاً من الشيخ عبدالله المبارك، فقد كان يكبره بتسعة عشر عاماً جعلت كلاً منهما ينتمي إلى جيل مغاير. ومن ناحية ثانية، كان المبارك وهو أصغر أنجال الشيخ مبارك الكبير، الشقيق الأصغر لسالم والد الشيخ عبدالله، ومن ثم، فقد كان المبارك عمّ الشيخ السالم.

أولاً- السياق التاريخي:

ولد الشيخ عبدالله السالم في عام 1895، وهو أكبر أنجال¹ الشيخ سالم المبارك الصباح الحاكم التاسع للكويت، من زوجته الشيخة مريم جراح بن صباح الصباح وهي ابنة عمه. قضى الشيخ عبدالله السنوات الأولى من عمره في منزل أبيه في حي الشيوخ في منطقة الوسط بمدينة الكويت، والتي كانت شرق السوق وقبالة الشاطئ، وهي المنطقة التي جمعت بيوت أغلب أفراد أسرة الصباح. وفي عام 1901، انتقل وهو طفل مع أسرته للإقامة في بيت جده الشيخ مبارك الكبير في تل بهيئة.

وخلال هذه الفترة، تأثر الطفل بشخصية جده، فقد كان والده يقضي أوقاتاً كثيرة خارج الكويت، مما جعل الطفل يتردد بشكل منتظم على مجلس جده، والاستماع إليه ومتابعة نهجه وأسلوبه في إدارة أمور الحكم².

1- كان للشيخ سالم خمسة أبناء هم عبدالله، وعلي، وفهد، وصباح، ودعيج، وأربع بنات هن: سبيكة، وحصّة، وعائشة، وبيبي.

2- د.عبدالله أحمد عبدالرحمن النجدي، الشيخ عبدالله السالم الصباح 1895 - 1965 (الكويت: ذات السلاسل، 2022) ص 51 - 52. وهو ترجمة لرسالة الدكتوراه التي تقدم بها المؤلف لجامعة إكستر البريطانية في عام 2014.

Abdullah Ahmed Alnajdi, Shaikh Abdullah Al - Salim Al - Sabah, 1895 - 1965, PhD dissertation submitted to Institute of Arab and Islamic studies, Exeter University, 2014.

شهد شهر مايو من عام 1908، احتفالات ضخمة أقامها الشيخ مبارك بمناسبة زواج ابنه حمد على ابنة عمه الشيخة حصة صباح المحمد، وزواج حفيده الشيخ عبدالله السالم -الذي لم يكن قد تجاوز عمره ثلاثة عشر عاماً- على ابنة عمه مريم جابر المبارك.

كانت الاحتفالات بقصر السيف، وشارك في إحيائها المطربة الشهيرة منيرة المهديّة من مصر، والفنان محمد حمدي المولوي من العراق مع فرقهما الموسيقية¹. واستمرت الاحتفالات بعد ذلك في إمارة المحمرة، بدعوة من أميرها الشيخ خزعل بن مرداؤ، فسافر الشيخ مبارك مع العرائس على متن اليخت مشرف لتلبية الدعوة².

وعندما توفي الشيخ مبارك في عام 1915، خلفه ابنه الأكبر الشيخ جابر الذي حكم الكويت حتى وفاته عام 1917. وقد شهد عهده إلغاء ضريبة الثلث على العقارات والبيوت، وانعقاد مؤتمر الكويت الأول في عام 1916، والذي دعت إليه الحكومة البريطانية لحشد تأييد القادة العرب للبريطانيين في الحرب العالمية الأولى، وتأييد ثورة الشريف حسين في الحجاز ضد الدولة العثمانية، وشارك فيه شيوخ القبائل في شبه الجزيرة العربية وإمارات الخليج وحتى جنوب العراق.

وخلفه بعد وفاته شقيقه الأصغر الشيخ سالم، والذي حكم حتى عام 1921، شهد عهده خفض رسوم الجمارك، مما أدى إلى ازدهار التجارة،

1- عبد القادر الإبراهيم ويعقوب يوسف الحجي (إعداد)، قصر السيف العامر لمحة تاريخية ومعمارية (الكويت: الديوان الأميري، 2001) ص 20، شهدت نفس الليلة حفل زواج الشيخ حمد نجل الشيخ مبارك على ابنه عمه الشيخة حصة صباح الحمد.

2- مظفر عبدالله راشد، الأمير الشيخ عبدالله السالم المبارك الصباح (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 2023) ص 25.

وتم مد أسلاك البرق مما دَعَم من ارتباط الكويت بالعالم الخارجي¹. وشهد عهده أيضاً توتر العلاقات مع سلطنة نجد وحاكمها السلطان عبد العزيز آل سعود. وبسبب مخاوفه من تجدد هجمات جماعات الإخوان الوهابية المؤيدة للسلطان عبد العزيز على الكويت، أمر في مايو 1920، ببناء سور الكويت الثالث. ورغم ظروف الحر القائل، فقد نجح أهالي الكويت في إنجاز العمل وبناء هذا الحائط الطيني خلال أربعة شهور.

تحققت مخاوف الشيخ سالم، ونشب عدد من المعارك مع الإخوان، كان من أهمها، موقعة حمض شمال قرية العليا في نفس شهر بناء السور عندما قام فيصل الدويش على رأس مجموعة من الإخوان بمهاجمة الكويت ونهب أموال أهلها. وتلتها موقعة الجهراء في أكتوبر من نفس العام، عندما قام الدويش وأنصاره بالهجوم عليها، وترجع أهمية هذه الموقعة إلى أن الإخوان حاصروا القرية عندما كان الشيخ سالم موجوداً فيها، فدارت معركة هائلة انتهت بصمود القوات الكويتية في الدفاع عن القرية وانسحاب قوات الإخوان.

وعقب وفاة الشيخ سالم المبارك، تولى الحكم بصفة مؤقتة نجله الشيخ عبدالله السالم لحين عودة ابن عمه الشيخ أحمد الجابر من الرياض، حيث كان هناك لمقابلة سلطان نجد وبحث موضوع الحدود بين البلدين. ويبدو أنه في هذا الوقت المبكر، ثار نقاش بين أعيان الكويت وكبار تجارها حول شخص الحاكم الجديد، فاجتمع عدد منهم ورفعوا عريضة كتبها الشيخ يوسف بن عيسى القناعي، واقترحوا ثلاثة

1- د. نمر فهد المالك الصباح، لمحات تاريخية من حياة الشيخ فهد المالك الحمود للمحمد السليمان الصباح 1908 - 2006 (الكويت: حقوق النشر محفوظة للمؤلف، 2022) ص 2.

أسماء من آل الصباح لاختيار أحدهم، وهم: الشيخ أحمد الجابر، وعمه الشيخ حمد المبارك، وابن عمه الشيخ عبدالله السالم¹. كان هناك اتفاق عام على شخص الشيخ أحمد الجابر، وتمت مبايعته أميراً للبلاد بمجرد عودته من الخارج في 24 مارس 1921.

تولى الشيخ أحمد الجابر حكم الكويت وهو في الخامسة والثلاثين من عمره، واستمر فيه لمدة تسعة وعشرين عاماً حتى 1950، وبهذا يكون هو حاكم الكويت الأطول عهداً في القرن العشرين.

كان الشيخ على معرفة بما يدور في المنطقة العربية والعالم، فقد سافر في عام 1919 إلى بريطانيا لتقديم التهنئة إلى الملك جورج الخامس بمناسبة الانتصار في الحرب العالمية الأولى، مندوباً عن عمه الشيخ سالم حاكم الكويت. وفي طريق عودته زار مصر، التي كانت تموج وقتها بالنشاط السياسي، والتقى بالسلطان حسين كامل، وعدد من القيادات السياسية والشخصيات الثقافية.

وتكرر الحدث في عام 1935، عندما قام بزيارة ثانية لبريطانيا. كان السفر بالقطار، الذي بدأ رحلته من الموصل وتوقف ليوم في بغداد بناء على دعوة الملك غازي وصولاً إلى إسطنبول حيث استقل قطار الشرق السريع إلى لندن. احتفلت حكومة صاحب الجلالة بالشيخ، فتلقى دعوة من الملك لمقابلته، وشرح الشيخ له مخاوف الكويت من الأطماع العراقية فيها، كما تلقى دعوات للمشاركة في مناسبات رسمية في قصر باكنجهام.

1- محمد بن إبراهيم الشيباني، حكام الكويت. قراءة جديدة في تاريخ مبايعات الكويتيين لأمرائهم 1117 - 1427هـ - 1705 - 2006م (الكويت): مركز المخطوطات والتراث والوثائق، (2007)، ص 53.

وخلال فترة إقامته بلندن، زار الشيخ عدداً من الأماكن التاريخية والمتاحف، والتقى بممثلين عن وزارة الخارجية وبعض العاملين البريطانيين الذين خدموا في الكويت والخليج، كما قام الشيخ بزيارة إلى فرنسا لعدة أيام.

توقف الشيخ خلال رحلة العودة في لبنان وسوريا وشرق الأردن وفلسطين، وقام بعدة جولات فيها واللقاء بالشخصيات السياسية والثقافية، ثم قام بزيارة لمصر شملت مدينتي القاهرة والإسكندرية، شارك خلالها في عدد من اللقاءات السياسية والفكرية، ليعود بالطائرة إلى الكويت بعد توقف ثلاثة أيام في بغداد للقاء الملك غازي¹.

شهدت الكويت في فترة حكمه تغيرات سياسية واقتصادية كبيرة، شملت ترسيم الحدود شمالاً مع العراق وجنوباً مع نجد في مؤتمر العقير في نوفمبر 1922، وتم ترسيم منطقة محايدة بين نجد والكويت يتم التفاوض بشأنها فيما بعد. جاء المؤتمر برئاسة بيرسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج، وكان ممثل الكويت فيه الميجر مور الوكيل السياسي البريطاني. ووفقاً لقرارات المؤتمر، فقدت الكويت مساحات واسعة من الأراضي بلغت ثلثي المساحة التي خضعت لها في عهد الشيخ مبارك، وسكنتها قبائل تدين بالولاء لشيخ الكويت. لذلك، مثلت نتائج هذا المؤتمر ضربة موجعة للشيخ الشاب في مطلع سنوات حكمه، لم يخفف منها منح الحكومة البريطانية له وسام نجمة الهند في نفس العام.

1- عبدالله يوسف الغنيم (إعداد وتقديم)، رحلة تاريخية لسمو الشيخ أحمد الجابر الصباح إلى لندن عام 1935 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2010) ص 23 - 27.

وشهدت فترة حكمه أيضاً، تدهور العلاقات التجارية بين الكويت ونجد في أعقاب قرار سلطان نجد في عام 1922 بمنع تجارة المسابرة بين البلدين¹. وأرجع الباحثون هذا القرار إلى عدة اعتبارات، منها ازدياد إنفاقه العسكري ورغبته في الحصول على موارد مالية جديدة، وتطلعه لإحياء نشاط موانئ شبه الجزيرة العربية الخاضعة له وهي العقير والقطيف والجبيل لزيادة حصيلتها من رسوم الجمارك، ورفض شيخ الكويت جباية رسوم الجمرک وحصيلة الضرائب المفروضة على السلع المتجهة إلى نجد نيابة عنه². أدى هذا القرار إلى تضيق الخناق على التجار الكويتيين، وخفض أنشطتهم التجارية حيث كانت نجد تمثل سوقاً كبيراً لهم.

ولمواجهة تلك الآثار، سافر الشيخ الجابر إلى الرياض عام 1923 والتقى ابن سعود أملاً في الوصول إلى حل للمشكلة، ولكن الزيارة لم تحقق هدفها. وبعد فترة، أرسل ابن عمه الشيخ عبدالله السالم في مهمة مشابهة، فسافر السالم إلى الرياض محملاً بالهدايا التي ضمت عشرة خيول وكميات من الأرز والسكر والقهوة، وانتهت هذه المهمة أيضاً دون حل للمشكلة³.

1- تجارة المسابرة: تبادل السلع بين التجار، وكذلك الدفع الآجل، فكان تجار نجد يقومون بالشراء من الكويت على أن يقوموا بدفع ثمنها في العام القادم، وذلك بناء على الثقة المتبادلة، و«كلمة الشرف» بينهم.

2- حمد علي عبدالله، المشكلة التجارية بين الشيخ أحمد الجابر والملك عبد العزيز آل سعود. مشكلة المسابرة 1922 - 1942 (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 2023) ص 47 - 48، 59 - 60.

3- نور محمد الحبشي، عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت 1945 - 1965 (الكويت: ذات السلاسل، 2021)، ص 34.

استمر الحصار الاقتصادي النجدي على الكويت لمدة عقدين، تغيرت خلالها الظروف ولم يعد الملك عبد العزيز محتاجاً إلى رسوم الجمارك والضرائب، وذلك بعد اكتشاف النفط في بلاده ومنحه عقد امتياز لشركة ستاندر أويل أوف كاليفورنيا عام 1933. وساهم في حل المشكلة، التدخل الدبلوماسي البريطاني للتقريب بين وجهتي نظر الكويت والرياض، وكذلك تخوف ابن سعود من تصاعد المطامح العراقية في الكويت، ولم يكن ازدياد قوة العراق أو وقوع الكويت تحت سيطرتها من مصلحته. لذلك، تم توقيع ثلاث اتفاقيات بين المملكة العربية السعودية والكويت في عام 1942، وهي اتفاقية الصداقة وحسن الجوار، واتفاقية تسليم المجرمين، واتفاقية تسهيل التجارة بين البلدين. كما شهد عهد الشيخ الجابر، تأكيد ترسيم الحدود بين الكويت والعراق. ففي يوليو عام 1932 أرسل نوري السعيد رئيس وزراء العراق رسالة إلى الشيخ عن طريق المقيم البريطاني في الخليج، تضمنت خريطة مقترحة للحدود بين البلدين، فوافق عليها الشيخ¹. ولكن العلاقات توترت بين البلدين لسبب آخر، وهو اتهام بغداد للكويت بتهريب السلاح والغذاء للعشائر العراقية المعادية لنظام الحكم في بغداد، فقام الشيخ الجابر بزيارتين للعراق في عامي 1935 و1936 لإزالة أسباب التوتر وانتهت بتوقيع ميثاق شرف لمنع أعمال التهريب. وفي عهده أيضاً، تنامت رغبة أهل الكويت في اتباع مبادئ الشورى، وظهر ذلك في إنشاء مجلس الشورى في أبريل عام 1921 والمجلس التشريعي عام 1938. وفي نفس العام، تم استخراج النفط بكميات

1- وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752 - 1960 (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991) ص132.

تجارية¹ من حقل برقان، ولكن لم يتم الاستمرار في الإنتاج بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية حتى انتهائها في عام 1945، وتصدير أول شحنة منه على متن السفينة البريطانية بريتش فوسيلير في 30 يونيو 1946، وهو اليوم الذي مثل نقطة تحول فارقة في تاريخ الكويت بين عهدين: ما قبل تصدير النفط، وما بعده، وذلك على النحو الذي سوف نتناوله تفصيلاً في الفصل الثالث.

شهد عهد الشيخ أحمد الجابر بداية عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي. ففي مجال التعليم، تم افتتاح المدرسة الأحمدية عام 1921، ومدرسة السعادة 1924، وتلاها عدد من المدارس الأخرى كان منها في عام 1937 تأسيس المدرسة القبلية للبنين، وفي عام 1938 أول مدرسة للبنات، وهي مدرسة الوسطى بفريج الجناعات.

تأسست أول فرقة كشافة في الكويت في المدرسة المباركية عام 1937، وتكونت من أربعين كشافاً تحت إشراف الأستاذ محمد المغربي. وتلاها فرقة كشفية أخرى بالمدرسة الأحمدية عام 1944، تحت إشراف الأستاذ محمد النشمي، وأسُميت بكشافة الأحمدية الأميرية².

وتم استقدام مدرسين عرب من العراق ومصر وسوريا وفلسطين للتدريس في هذه المدارس. وفي 8 أكتوبر عام 1947، وصلت إلى الكويت أول بعثة أزهريّة تكونت من الشيخين علي حسن البولاقي

1- منح الشيخ أحمد الجابر رخصة التنقيب عن النفط في الكويت عام 1934 لشركة نفط الكويت المملوكة لشركتين هما شركة الأنجلو - إيرانية للنفط البريطانية، وشركة الخليج الأمريكية.

2- إسماعيل القباني ومتى عقراوي، تقرير عن التعليم بالكويت (القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي، 1955)، ص ص 142 - 143.

ومحمد محمود عبد الرؤوف¹. كما تم إرسال بعثات من الشباب الكويتي لاستكمال دراساتهم، كان أولها إلى العراق في عام 1925، وتلاها بعثات أخرى إلى مصر والعراق، وتم تمويل هذا التوسع في التعليم بفرض ضرائب على التجار. وكانت ثمرة هذه الجهود، زيادة مضطردة في أعداد المدارس والطلاب، فزاد عدد المدارس من اثنتين في عام 1936، إلى سبع عشرة في عام 1945، وعدد الطلاب من 600 إلى 3635 خلال نفس الفترة².

ومع ازدياد عدد الطلاب المبعوثين إلى مصر، افتتح «بيت الكويت» بالقاهرة في أكتوبر 1945، ليكون سكناً للطلاب، ولتسهيل الإشراف على شؤونهم وتدريب مصالحيهم³. وحضر حفل الافتتاح المفكر الشهير أحمد بك أمين نائباً عن وزير المعارف المصرية، وتولى إدارة البيت الأستاذ عبد العزيز حسين.

ويروي الأستاذ عابدين حبيب الصايغ المحامي، أنه كان ضمن الطلاب الذين أرسلتهم دائرة المعارف إلى القاهرة عام 1945، والذين كان

-
- 1- عادل محمد عبد المغني (إعداد وعرض)، المجلات الطلابية الكويتية القديمة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2009) ص48.
 - 2- نايف ذياب حميد، «تقييم وزارة معارف المملكة المصرية لواقع التعليم في إمارة الكويت 1942 - 1952»، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، كلية الآثار بجامعة سامراء المجلد 7، العدد 20، (أيار 2020) ص257.
 - 3- كان مقر البيت في فيلا رقم 25 شارع إسماعيل محمد بحي الزمالك بالقاهرة. ثم انتقل في يناير عام 1951 إلى 16 شارع عدلي حسين رستم بحي الدقي. وجدير بالذكر، أن الشيخ فهد السالم سافر إلى القاهرة وكان حفل الافتتاح تحت رعايته، كما حضره عزت جعفر سكرتير الحكومة ومشاري حسن البدر عضو مجلس المعارف عام 1936 وعضو المجلس التشريعي الأول 1938 والثاني 1939. في موسى حنون كراز غضبان، «بيت الكويت في القاهرة ودوره في تنظيم البعثات التعليمية الكويتية 1944 - 1956: دراسة وثائقية»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلد 33، العدد 131، (صيف 2015) ص ص113 و130.

عددهم 42 طالباً، منهم تسعة للتعليم الصناعي والباقيون للتعليم العام¹. ويروي يعقوب يوسف الغنيم أنه كان في البيت مكتبة عامرة بالكتب القيمة، فكان يتردد عليها بانتظام، ويذكر أنه كان «الأخ سليمان إسحاق المشرف عليها رجلاً طيباً كريماً يحب الدارسين والمترددین على المكتبة»².

وارتباطاً بذلك، تأسست المكتبة الأهلية في عام 1923، بمبادرة من عدد من المثقفين من أبرزهم يوسف بن عيسى القناعي، والنادي الأدبي في عام 1924، ليكون ملتقى لأنشطة الأدباء والشعراء.

كان الشيخ عبد العزيز الرشيد من أبرز المثقفين في هذه الفترة، وأصدر أول كتاب عن تاريخ الكويت في عام 1926، والذي ساعده الشيخ أحمد الجابر في جمع مادته، وتم طبع الكتاب في المطبعة العصرية ببغداد.

وجدير بالذكر، أن الرشيد كتب إهداء في الكتاب للزعيم التونسي عبد العزيز الثعالبي المناضل ضد الاستعمار الفرنسي، مما يكشف عن متابعة النخبة المثقفة الكويتية في هذا الوقت المبكر لقضايا النضال العربي.

ترأس الرشيد تحرير أول مجلة في تاريخ الكويت، وهي «الكويت» الشهرية التي صدر عددها الأول في يونيو 1928، وحمل غلافها أنها «مجلة دينية تاريخية أدبية أخلاقية لغوية». لاقت المجلة اهتماماً

1- حمد عبد المحسن الحمد، الكويت في زمن الأربعينيات والخمسينيات شهود وشهادات (الكويت: دار الفراشة للنشر والتوزيع 2022) ص106.

2- يعقوب يوسف الغنيم، همس الذكريات (الكويت: حقوق النشر محفوظة للمؤلف 1998) ص95.

ومتابعة من المتعلمين ورعاية من الشيخ الجابر، وفتحت صفحاتها لكبار المفكرين العرب، الذين كان منهم مصطفى صادق الرافعي، ومصطفى لطفي المنفلوطي، وأحمد محرم، وعباس محمود العقاد من مصر¹.

في هذا الوقت، لم يكن هناك إدارات حكومية متخصصة، واعتمد الحاكم على عدد محدود من المساعدين، كان أبرزهم الملا صالح محمد العنزي الذي تولى وظيفة سكرتير الحكومة حتى عام 1941، فخلفه ابنه عبدالله الملا صالح².

واتصالاً بالسعي إلى الحداثة والانفتاح على الخارج، أصدر الشيخ الجابر مرسوماً أميرياً في عام 1924 بتجريم تجارة العبيد في الكويت، وقام بتحديث أحد الصالونات وغرفة الطعام بقصره على الطراز الأوروبي، وذلك باستشارة كل من الكولونيل ديكسون الوكيل السياسي البريطاني ود. كالفلي الطبيب في مستشفى البعثة الأمريكي³، وتفاوض مع الشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط في الكويت.

1- عايد عتيق الجريد، «العلاقات الثقافية الكويتية المصرية وأثرها على مثقفي الكويت 1946 - 1959»، مجلة وقائع تاريخية التي يصدرها مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب بجامعة القاهرة، العدد 21، (يوليو 2014)، ص 242.

2- كان الملا صالح قد تولى هذا المنصب في عهد الشيخ مبارك عام 1906، واستمر فيه خلال فترة حكم الشيوخ جابر وسالم وأحمد الجابر حتى وفاته. أما ابنه عبدالله، فقد استمر في عهد الشيخ عبدالله السالم حتى وفاته في 1955. محمد بن إبراهيم الشيباني، من تاريخ الكويت سكرتير الحكومة، (الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2003) ص 9 و 29.

3- تأسس هذا المستشفى في عهد الشيخ مبارك حيث بدأ العمل به في 1913، وانتهى في 1914، وكان المبنى فريداً من نوعه وقتذاك، فقد تم تصميمه بواسطة اثنين من المهندسين الأمريكيين وهما شو وهابنيز، وتم استيراد الأعمدة الحديدية والإسمنت لبنائه، وتميز بكونه نوافذ حتى إنه سمي «البيت الزجاجي».

ومع اتساع العمران أنشئ المجلس البلدي لمدينة الكويت عام 1930، ودائرة المعارف عام 1936، ودائرة الصحة عام 1939، ودائرة التموين عام 1942، والتي وفرت للمواطنين احتياجاتهم من المواد الغذائية والأقمشة إبان الحرب العالمية الثانية، ودائرة الأوقاف عام 1949، والتي اهتمت بإدارة الأوقاف وعمارة المساجد. وفي نفس العام، افتتح الشيخ الجابر المستشفى الأميري.

ومع ظهور النفط، تم إنشاء مدينة الأحمدية التي أصبحت الميناء الرئيس لتصديره. وأدى ذلك إلى تطوير خدمات الميناء بسرعة كبيرة، فأقيمت فيه محطة لتحلية المياه وأخرى لتوليد الكهرباء، وأول مصفاة لإنتاج البنزين والبارافين¹.

وفي 1949، تمت إقامة أكبر رصيف بحري من نوعه في العالم وقتذاك لنقل النفط في منطقة الأحمدية.

ثانياً- الشيخ عبدالله السالم:

استعان الشيخ أحمد الجابر بابن عمه الشيخ عبدالله السالم، وكلفه العديد من المهام في إدارة شؤون الكويت، وخصوصاً المسائل المالية، فكان من اقتراحات الشيخ السالم المبكرة ضرورة تنظيم موارد الإمارة ومصروفاتها، على أن يشمل ذلك تحديد رواتب شهرية لآل صباح. ونظراً لأن الشيخ الجابر لم يأخذ بهذا الاقتراح لتحفظ بعض شيوخ الأسرة عليه، آثر الشيخ السالم الابتعاد عن شؤون الحكم خلال الفترة 1923 - 1935، وأقام في بيته بجزيرة فيلكا، والذي كان قد اشتراه من صديقه يوسف بن عيسى القناعي.

1- البارافين أو شمع البترول، مادة سريعة للاشتعال ومصدر للوقود النظيف.

عاد الشيخ السالم للمشاركة في الحياة العامة في يونيو 1935، وعينه الشيخ الجابر نائباً له وولياً للعهد في نفس العام، ومنحه بعض الصلاحيات في إدارة شؤون البلاد. وكان السبب المباشر لهذا القرار، هو أن الشيخ الجابر كان على وشك القيام بزيارة إلى الخارج شملت المملكة المتحدة وعدداً من البلاد العربية، كما سبق العرض، وأراد التأكد من أن حكم الكويت سوف يكون في أيد أمينة خلال فترة غيابه. وفي السنوات التالية، أشرف السالم على مالية الكويت. وترافق ذلك مع مرحلة من الضيق الاقتصادي والقلق الاجتماعي والسياسي الذي ساد البلاد، والتي كان من أسبابها: تداعيات الأزمة الاقتصادية التي أصابت كل دول العالم، وآثار نجاح اليابان في زراعة اللؤلؤ الصناعي وتصديره بكميات كبيرة مما أضر بتجارة اللؤلؤ الكويتية ضرراً بالغاً، واستمرار أزمة تجارة المسابرة مع نجد.

تأثرت حالة أهالي الكويت الاقتصادية بهذه الضائقة المالية، وانخفض نشاط أسواقها التي تعتبر مصدراً رئيساً لدخولهم، مما أدى إلى قلق أعداد من التجار وتململهم. وكذلك، تململ بعض الشباب بسبب الحملات العراقية المعادية لنظام حكم آل صباح في الكويت، والتي دعت إلى دمج الكويت بالعراق. انطلقت هذه الحملات الإذاعية في عهد الملك غازي الذي تولى الحكم عام 1933، وكان مؤيداً ومتحمساً لها. ويدل على ذلك، أن مصدرها كان محطة إذاعة في قصر الزهور الملكي في بغداد¹.

1- أدت حدة هذا الهجوم إلى إثارة مخاوف السفير البريطاني في بغداد، الذي كتب إلى حكومته «أن تسبب الملك غازي بوجه عام قد أصبح جسيماً في العهد الجديد وعلى الأخص إذاعته اللاسلكية الموجودة في القصر، والتي كانت منذ أمد طويل مصدراً للمتاعب، ولكنها أصبحت مؤخراً مؤذية

وهدفت تلك الحملات إلى زرع القطيعة بين آل صباح وأهالي الكويت، وركزت على تشويه صورة الشيخ أحمد الجابر، بدعوى رفضه الاستجابة لمطالب شعبه وعدم عمله على الارتقاء بمستوى معيشتته والتلويح بأنه يخدم المصالح البريطانية ولا يعبر عن تطلعات الشعب الكويتي. ووصلت هذه الحملات إلى حد تحريض أهالي الكويت على الثورة ضد حكم آل صباح.

أدت هذه التطورات إلى حالة من الحراك الاجتماعي والسياسي الذي كان على الشيخ أحمد الجابر أن يحتويه، وساعده في ذلك الشيخ عبدالله السالم. وكان من أهم الإجراءات التي اتخذها في هذا السياق، الاستجابة لطلب عدد من التجار لإنشاء مجلس تشريعي. ففي يونيو 1938، قام وفد تكوّن من محمد ثنيان الغانم، وسليمان العدساني، وعبدالله الصقر بلقاء الشيخ، وطلبوا منه القيام بمجموعة من الإصلاحات وإنشاء مجلس تشريعي يعاون الأمير في إدارة شؤون البلاد. وهو الطلب الذي دعمه وقتذاك كل من الوكيل السياسي في الكويت جيرالد ديجوري¹، والمقيمة البريطانية في الخليج وكان مقرها بوشهر،

في لهجتها وبخاصة تجاه شيخ الكويت الذي وقف إلى جانب الحكومة البريطانية وكانت له صلات وثيقة بها، وإن الاتجاه الذي أخذته الإذاعة نحوه في نعتة بالإقطاعي البالي المستبد وبأن حكمه رجعي يتعارض مع النظام المستنير القائم في العراق، يعني ضمناً أن من الخير للكويت أن تندمج مع جارتها الشمالية». في د. محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر (الكويت: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، 1997) ص235.

1- خدم جيرالد دي غوري في فوج هامبشاير في الحرب العالمية الأولى ، حيث قاتل وأصيب في عدة مناسبات ، بما في ذلك حملة جاليبولي. ونال وسام الصليب العسكري عام 1917 ، وبعدها خدم كوكيل سياسي بريطاني في الكويت في ثلاثينيات القرن الماضي، وقام بتنظيم وشارك في الزيارة الرسمية للسير أندرو رايان إلى الرياض في نوفمبر عام 1935. كان يجيد العربية، وبرع في التصوير، وتنسب إليه كمية كبيرة من الصور التي التقطت في شبه الجزيرة العربية خلال تلك الفترة وكان يتحدث اللغة العربية بطلاقة

باعتبار أن إقامة هذا المجلس سوف يكون من شأنه دعم الاستقرار وتوفير آلية لتعبير الكويتيين عن مطالبهم.

كان رد الشيخ الجابر إيجابياً، ووعد الوفد بالرد عليهم في اليوم التالي، كما أظهر الشيخ عبدالله السالم دعمه لهذا المطلب. وبالفعل، التقى الشيخ الجابر بالوفد في اليوم التالي وأخبرهم بموافقته على إنشاء المجلس التشريعي على أن يرأسه الشيخ السالم.

ترشح لعضوية المجلس عشرون شخصاً، تم انتخاب أربعة عشر منهم لعضوية المجلس في 29 يونيو 1938، بواسطة هيئة ناخبة محدودة العدد. ولا توجد أرقام رسمية حول عدد الناخبين، ولكن تشير التقديرات إلى أنه كان في حدود 300 شخص. وبعد إعلان نتيجة الانتخابات، أصدر الشيخ الجابر مرسوماً بتشكيل المجلس في يوليو. بدأ أعضاء المجلس عملهم وأعدوا مشروع قانون بصلاحيات المجلس واختصاصاته، ورفعوه إلى الشيخ الجابر للموافقة عليه. ومع أن الشيخ لم يكن مستريحاً للاختصاصات الواسعة للمجلس التي نص عليها مشروع القانون، فقد أقره على مضض.

ووفقاً للقانون، جمع المجلس بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وبعض الاختصاصات القضائية. فنصت المادة الأولى، على أن الأمة هي مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين. والثالثة على أن «مجلس الأمة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية..». والرابعة على أن «إحالة مهام محكمة الاستئناف إلى المجلس التشريعي، إلى حين تشكيل هيئة مستقلة لهذا الغرض». والخامسة على أن «رئيس المجلس التشريعي، هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد». وكان مؤدى ذلك، تجريد الحاكم من أي سلطات

فعلية، وتركيز كل السلطات في يد المجلس.

تأكدت هذه المخاوف بانعقاد جلسات المجلس، وإصداره عدداً من القرارات التي تضمنت: إنشاء «لجان تفتيشية» من أعضاء المجلس لمراجعة أعمال الدوائر الرسمية، والتنسيق مع مكتب سمو الشيخ أحمد الجابر لإصدار «تعميم إلى الدوائر الأجنبية ذات الامتيازات والاتفاقيات الخاصة يبلغهم أن المراجعات أنيطت جميعها بمجلس الأمة التشريعي، ومخاطباتهم الرسمية للدوائر تتم جميعها عن طريق المجلس»، وتعيين عدد من القضاة كأعضاء في المحكمة الشرعية، وتحديد مكان محدد لاجتماعاتها، وتقنين استخدام مجلة الأحكام العدلية العثمانية كمرجع لأعمال المحكمة فيما تصدره من أحكام وفتاوى.

تضمنت القرارات أيضاً أن تصدر رواتب عائلة آل صباح بحوالات خاصة لكل واحد منهم بتوقيع من الشيخ السالم رئيس المجلس، وتشكيل لجنة للإشراف على انتخابات البلدية وإعداد قائمة الناخبين، وتشكيل لجنة لتنظيم أمور المحاكم والتقاضي والاستئناف.

كما أصدر المجلس قرارات بشغل بعض المناصب، مثل تعيين غانم بن صقر الغانم مديراً للشرطة العمومية، وصالح العثمان مشرفاً على مخازن الأسلحة التابعة لدائرة الأمن العام بقصر نايف، ومحمد بن قطامي رئيساً لشرطة الجمارك، ومحمد عبد العزيز العدواني أميناً لصندوق البلدية، وعبد الوهاب بن عيسى القطامي مديراً للبلدية، ومشعان الخضير (الخالد) -عضو المجلس- مديراً للمالية¹. وكان إصدار

1- عادل محمد العبد المغني (توثيق وتحقيق)، يوميات مجلس الأمة التشريعي الأول الدورة الأولى 14 جمادى الأولى 1357هـ - 23 شوال 1357هـ، 11 يوليو 1938 - 15 ديسمبر 1938م، (الكويت: شركة مجموعة فور فيلمز للطباعة، 2020) ص 11 - 12.

مثل هذه القرارات يدخل من قبل في صميم اختصاص الحاكم.

تصاعدت التوترات السياسية بسبب قيام المجلس بتوجيه مراسلات إلى شركة نفط الكويت مباشرة دون المرور على الشيخ أو الوكيل السياسي، وكثرة المزايادات بين أعضائه وعدم تقدير بعضهم لعواقب ما يتخذونه من قرارات أو يطرحونه من مطالب. ومن ذلك، المطالبة بإبعاد عزت جعفر والملا صالح من عملهما، وهما من العاملين في السكرتارية الخاصة بالشيخ، ومطالبة المجلس بأن يقوم بالتفاوض مع شركة نفط الكويت أو غيرها فيما يتعلق بالاتفاق على عقود امتيازات جديدة، وتهديد بعض الأعضاء باستخدام القوة إزاء من يخالفهم بالرأي. وكان من شأن القرارات التي أصدرها المجلس والصلاحيات الواسعة التي سعى لممارستها، إلى ازدياد المعارضة له من إحدى فئات المجتمع التي تدين بالولاء للشيخ، وجانب من التجار. وأدى كل ما تقدم إلى الاصطدام المباشر مع الشيخ أحمد الجابر.

ويروي حمد عيسى الرجيب¹ في مذكراته أنه عند خروجه من المدرسة المباركية ذات يوم، شاهد صالح العثمان يستعرض قوة أنصاره

1- هو رائد الحركة المسرحية في الكويت. فكان أول من درس المسرح دراسة أكاديمية. سافر إلى القاهرة لدراسة التربية وعلم النفس في معهد المعلمين وذلك خلال الفترة 1945 - 1949، ونظراً لشغفه بالمسرح فقد التحق في نفس الوقت بالمعهد العالي للتمثيل، وكانت دراسته في الفترة المسائية. ونظراً لموهبته، فقد اختير ضمن فريق التمثيل بالمعهد، واشترك في تمثيل مسرحية أمام الملك فاروق في قصر عابدين. كان أيضاً أول كويتي كتب عن فن المسرح وأول من ألف نصاً مسرحياً في مجلة البعثة، وتولى مسؤولية النشاط المدرسي والتمثيل بدائرة المعارف بالكويت. وبعد الاستقلال، أصبح سفيراً للكويت في القاهرة ومندوباً لها في جامعة الدول العربية لعشر سنوات ثم سفيراً في المغرب لأربع سنوات، وتولى وزارتي الإسكان والشؤون الاجتماعية. انظر خالد عبد الرحمن العبد المغني (إعداد)، «حمد عيسى الرجيب كاتباً ومخرجاً للمسرح في مصر»، رسالة الكويت، العدد 79، (يوليو 2022)، ص 8.

من المسلحين في سوق التجار لتخويف المنتقدين للمجلس وفي المقابل خرجت مظاهرات مؤيدة لموقف الحاكم. وإزاء تطور الأحداث، طلب الشيخ الجابر من الشيخ عبدالله السالم وقف انعقاد جلسات المجلس، ولكن الأعضاء رفضوا ذلك.

ويضيف الرجيب أنه في اليوم التالي، حضر إلى المدرسة خالد العدساني الأمين العام للمجلس الذي ألقى كلمة أمام الطلاب دفاعاً عن المجلس ودعاهم إلى التظاهر، فساروا حتى ساحة الصفاة، حيث احتشد جمع غفير كانوا يستمعون لعبدالله الصقر أحد أقطاب المجلس. كتب الرجيب أنه كانت هناك نُذُرُ بحدوث اشتباكات مسلحة بين المؤيدين لاستمرار المجلس، والمطالبين بحله وإنهاء أعماله. وكان من مظاهر ذلك، اعتصام صالح العثمان وأنصاره المسلحين في قصر نايف، بينما تجمع أنصار حل المجلس مع الشيخ الجابر في قصر دسمان.

قام الشيخ السالم وكُلُّ من يوسف القناعي وأحمد الحميضي وأحمد الخميس بالعمل على تهدئة الأجواء والتوصل إلى حلول لإنهاء الأزمة، فأقنعوا المعتصمين في قصر نايف بترك أسلحتهم والمغادرة والعودة إلى منازلهم. وفي أعقاب ذلك، خرج من قصر دسمان الشيخ علي الخليفة مدير دائرة الأمن العام ونائبه الشيخ عبدالله المبارك ومعهما الشيخ فهد السالم إلى قصر نايف، وقاموا بالسيطرة على «المواقع المهمة لتحقيق استتباب الأمن»¹.

وأعقب ذلك، إصدار الشيخ أحمد الجابر في 21 ديسمبر 1938

1- حمد عيسى الرجيب، مسافر في شرايين الوطن (الكويت: حقوق النشر محفوظة للمؤلف،

مرسوماً بحل المجلس والدعوة إلى انتخابات مجلس جديد تُجرى خلال أسبوع. وبالفعل، أُجريت الانتخابات يوم 27 ديسمبر في المدرسة المباركية، والتي شارك فيها أربعمئة ناخب، وتم انتخاب مجلس جديد من عشرين عضواً، كان من بينهم اثنا عشر عضواً من أعضاء المجلس السابق، وأعيد انتخاب الشيخ السالم رئيساً للمجلس.

وكسابقه، لم يستمر هذا المجلس طويلاً بسبب استمرار المزايدات ودعوات التظاهر وإثارة الاضطرابات التي دعمتها حملات الدعاية الإعلامية العراقية المعادية لنظام الحكم في الكويت ولأسرة الصباح. وأدت هذه الأجواء إلى صدور قرار أميري بحل المجلس في 7 مارس 1939، ثم أصدر على الفور مرسوماً بتشكيل «مجلس الشورى» الذي تكون من ثلاثة عشر عضواً بالتعيين؛ أربعة من الأسرة الحاكمة، وتسعة من أعيان البلاد، وترأسه أيضاً الشيخ عبدالله السالم، وعقد المجلس أولى جلساته في 14 مارس أي بعد أسبوع من حل المجلس السابق. لم يكن لهذا المجلس اختصاصات ذات شأن ولم يكن له دور في الحياة العامة¹.

وفي أعقاب حل المجلس، فوض الشيخ الجابر أغلب اختصاصاته المالية في إدارة شؤون الكويت إلى الشيخ السالم بما في ذلك توزيع المخصصات على أعضاء الأسرة الحاكمة، وتخصيص ميزانيات الدوائر الحكومية، وأعطت تلك الاختصاصات للشيخ السالم سلطة كبيرة على النظام الإداري في البلاد².

1- انظر في التطورات الخاصة بهذه المجالس في نور محمد الحبشي، عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت (1945 - 1965) مرجع سابق، ص 20 - 33.

2- عبدالله أحمد عبدالرحمن النجدي، الشيخ عبدالله السالم الصباح 1895 - 1965، مرجع سابق، ص 76.

تولى الشيخ أيضاً عدداً من المهام كرئاسة بلدية الكويت ودائرتي المالية والأيتام وهي الدائرة التي أنشئت في عام 1939 لتتولى رعاية الأطفال الذين لا عائل لهم، كما ترأس عدداً من الجمعيات الأدبية والعلمية.

حرص الشيخ على التواصل والاستماع إلى الآخرين، وكان مقر مجلسه هو ديوان بيت الأسرة القديم بالقرب من قصر السيف، كما كان محباً للهدوء، وتردد من وقت لآخر على بيته في جزيرة فيلكا.

لذلك، فمع نهاية حقبة الأربعينيات وازدياد وطأة المرض على الشيخ الجابر، كان هناك توافق عام على أن الشيخ السالم هو من سوف يتولى الحكم بعده، لأنه أكبر أعضاء أسرة الصباح سناً، ولخبراته المتنوعة في إدارة شؤون الحكم في الكويت.

واستمرت أدوار الشيخ عبدالله السالم في تلك السنوات اهتمام المؤرخين والوكالة السياسية البريطانية في الكويت، فوصفه مؤرخ الكويت الأول عبد العزيز الرشيد، بأنه في حقبة العشرينيات من القرن العشرين جمع بين «السخاء والكرم والحلم والعقل»، وأن سلوكه اتسم بـ«مبايعة الجليس بما يؤنسه، والأخذ بعضد الضعيف المظلوم، والتعطف على الأقارب والأصحاب»، وأنه كان مولعاً بمجالسة الأدباء والشعراء¹.

ومن واقع متابعة تقارير مسؤولي الوكالة السياسية البريطانية عن الأحداث التي ارتبطت بالمجلس عامي 1938 - 1939، كتب د.سايمون

1- عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، طبعة منقحة، وضع حواشيه وأشرف على تنسيقه يعقوب عبد العزيز الرشيد (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1978) ص 266.

سي سميث أستاذ التاريخ الدولي بجامعة هل (Hull) البريطانية في كتابه المهم عن الشيخ عبدالله السالم: «لقد أثبت الشيخ عبدالله السالم أنه يتمتع بذكاء سياسي طوال الصراعات التي أحاطت بحركة المجلس التشريعي. فقد كانت خشيته من امتداد الاضطرابات والمعارضة في عام 1938 لتعم كافة أسرة آل صباح، دون أن تقف عند حد معارضة الأمير الشيخ أحمد الجابر فقط، جعلته يتناغم بنجاح مع مد المعارضة الصاعد المطالب بحكومة نيابية. واستطاع بسبب موقفه ذاك ضمان مشاركة أعضاء من أسرة آل صباح في الحكم»¹.

كان الشيخ السالم مُحباً للثقافة وواسع الاطلاع قرأ الكثير في الشعر والتاريخ والأدب وأنساب القبائل العربية، وكان يتردد على مجلس الشيخ يوسف بن عيسى القناعي الذي ضم نخبة من الأدباء والشعراء. ووصفه فيصل العظمة المحامي السوري الذي قدم إلى الكويت وقضى بها نحو تسعة شهور، في كتابه «في بلاد اللؤلؤ» الذي صدرت طبعته الأولى عام 1945، بأنه «ثاني شخصية في الكويت بعد سمو الأمير، وهو ولي العهد، ورئيس الصحة والمالية ومجلس الشورى في نحو الخمسين من العمر، يحب العزلة.. وهو عالم أديب، بل أكبر أدباء الكويت، يحفظ كثيراً من الشعر، ويستشهد به، ويحب المناقشات العلمية والمباحث الفقهية»².

وأشارت مجلة البعثة التي أصدرها «بيت الكويت» بالقاهرة³ في

1- ساميون سي. سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم 1950 - 1965 بريطانيا وآل صباح والنفط،

ترجمة بدر ناصر الحتيبة المطيري (بيروت: جسور للترجمة والنشر، 2018) ص43.

2- فيصل العظمة، في بلاد اللؤلؤ، تحقيق أحمد بكري عصلة، الطبعة الثانية (الكويت: حقوق النشر محفوظة للمحقق، 2020) ص174.

3- صدر العدد الأول من البعثة في ديسمبر 1946، لتكون نشرة ثقافية شهرية.

فبراير 1950 - أي في نفس الشهر الذي تولى فيه السالم الحكم - إلى أنه «حجة في شؤون الكويت المختلفة وفي معرفة أسرها ورجالها، وذو حكم صائب في اكتناه الأشخاص وتقديرهم»¹.

وسجل الشيخ أحمد الشرباصي مبعوث الأزهر الشريف إلى الكويت بعد مقابله الشيخ السالم في مايو 1952، أعجابه «بدمائة أخلاقه ورحابة صدره وثقافته الأدبية»². ووصفه هارولد ديكسون الذي تولى منصب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت لسنوات طويلة بأنه «رجل هادئ ومقتصد ومتواضع، وصانع سلام، وسياسي محنك»³.

وكان تقييم د. أحمد أبو حاكمة الذي عمل بالكويت خلال الفترة 1953 - 1958، ومؤلف أول كتاب علمي موثق عن تاريخ الكويت، للشيخ أن «الشيخ أحمد الجابر كان يعتمد على حصافة رأي الشيخ عبدالله السالم اعتماداً كبيراً، وذلك في أكثر من مناسبة...»، ووصل إلى أنه كان قد تم إعداده لدور الحاكم قبل أن يصل إلى الحكم⁴.

1- مجلة البعثة، السنة الرابعة، العدد الثاني، (فبراير 1950)، ص 44.

2- مجلة البعثة، السنة السادسة، العدد السادس، (يونيو 1952) ص 45.

3- نقلاً عن د. عبدالله أحمد عبدالرحمن النجدي، الشيخ عبدالله السالم الصباح 1895 - 1965، مرجع سابق، ص 18.

4- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ الكويت الحديث 1750 - 1965 (الكويت: ذات السلاسل، 1968) ص 373.

ثالثاً- الشيخ عبدالله المبارك¹:

هو أصغر أبناء الشيخ مبارك الكبير مؤسس الكويت الحديثة، ومن ثم فانه يعتبر عمّاً لكل حكام الكويت. ولد في 23 أغسطس 1914 في الكويت، وتوفي في 15 يونيو 1991 في لندن.

نشأ الشيخ نشأة البداوة شأنه في ذلك شأن أبناء جيله، وتركت تلك النشأة آثارها على أخلاقه وسماته الشخصية، فكان صبوراً قادراً على تحمل الشدائد، ومقداماً وشجاعاً لا يهاب الأخطار، وتحلى بقيم الإيثار والكرم.

وفي صباه، التحق الشيخ بأحد الكتاتيب لحفظ القرآن الكريم، وتعلم قواعد اللغة العربية، ثم التحق بالمدرسة المباركية. وبدأ حياته العملية مبكراً، ففي الثانية عشرة من عمره، شارك في حراسة دروازة «الشامية»، وهي إحدى البوابات الخمس لسور الكويت وقتذاك. وفي نهاية حقبة الثلاثينيات، التحق بالعمل في دائرة الأمن العام التي ترأسها الشيخ علي الخليفة عبدالله الصباح في 12 ديسمبر عام 1938². ثم خلفه في رئاستها بعد وفاته في 1942.

تعددت صفات الشيخ عبدالله المبارك، وتنوعت خصاله ومآثره، مما جعل منه شخصية متميزة وفريدة، حتى إن أحد مشاهير الصحفيين العرب، وهو الأستاذ فكري أباطة الذي ترأس تحرير مجلة المصور المصرية لسنوات طويلة، وصفه في عام 1958 بأنه: «صنديد وبطل

1- تفاصيل نشأة وحياة الشيخ في د. سعاد الصباح، صقر الخليج عبدالله مبارك الصباح (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، 2000).

2- نجل الشيخ عبدالله الصباح الحاكم الخامس للكويت، وهو أحد أبطال معركة الجهراء في أكتوبر 1920، ومعركة الرقعي في يناير 1928.

استقبلني مفتوح القلب باسم الثغر وضاء الجبين، فلما استهللنا الحديث بالشكر على الكرم والتكريم، قطع علينا الكلام غاضباً محتجاً وقال: لا.. لا أسمح بهذا التعبير.. أنتم هنا في بلدكم، وفي وطنكم، في بيتكم. وإن الكويت الصغيرة يوم كانت طفلة ظفرت من مصر بكل نجدة علمية وتعميرية وفنية.. فضلكم سابق.. ولاحق.. وأنتم في عقر داركم». ثم يضيف الأستاذ فكري أباطة أن التجربة الطويلة المدى، والسجية العربية الأصيلة تضي على تصرفات الشيخ الإدارية والسياسية، وأحاديثه المختلفة سحراً وجاذبية، فهو بحق «السهل الممتنع»¹.

وحظي الشيخ المبارك بإشادة الكثيرين بسبب شخصيته القوية ودوره المهم في إدارة شؤون البلاد. فوصفه فيصل العظمة في عام 1945، بأنه «رجل ضخم الجثة طويل القامة، قوي العزم، شجاع لطيف ومحبوب ويخشاه البدو لسطوته»².

وفي سبتمبر من عام 1947، نشرت مجلة «البعثة» التي كان يصدرها طلبة الكويت في القاهرة مقالاً عن دائرة الأمن العام، ورد فيه أن الشيخ عبدالله «في العقد الرابع من عمره، ممتلئ حيوية ونشاطاً، ويمتاز برجولته وشجاعته، أضاف إلى ذلك تلك الأريحية التي هي من أبرز صفاته»³.

ووصفته زهرة ديكسون فريز في نهاية الأربعينيات بأنه «عم حاكم الكويت ويتمتع بشخصية تفيض بالحيوية لها جلالها واحترامها بين

1- مجلة المصور بتاريخ 28 نوفمبر 1958.

2- فيصل العظمة، في بلاد اللؤلؤ، مرجع سابق، ص174.

3- عبدالعزيز بن جعفر، إدارة الأمن العام، مجلة البعثة، السنة 1، العدد 9، سبتمبر 1947، ص 182.

شيوخ الكويت¹.

ووصفه محمد بن خليفة النبهاني في التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية بأنه «ذو فكر وقّاد، ونظر بعيد مع نشاط حيوي، وهو التصدي لأنظمة الوطن، وراحة الأهل مع تفقد ذويه من آل صباح قاصيهم ودانيهم»². اهتم الشيخ بالثقافة والأدب، فكان «ديوانه العامر بمديرية الأمن العام كعبة الأدباء وقبلة الشعراء وملتقى الصحفيين»³.

ووصفه الأديب السوري محمد الفرمانى في عام 1959 بأن «هذا الرجل لقبه بعضهم (بصقر الخليج) ولقبه آخرون (بحامي الحمى). وكلا اللقبين ينطبقان عليه تمام الانطباق. فمن جهة كونه صقراً فهو صقر في الحقيقة والواقع، يخلق دائماً في أجواء المجد والفخار، والفضائل والمكرّمات لا يطيق عن تياراتها بعداً. ومن جهة كونه حامى الحمى فهو (حامى الحمى فعلاً وقولاً). حامى حمى الكويت، حامى حمى العروبة والتقاليد العربية في الخليج العربي.. ما من عربي.. ما من أعجمي.. ما من مسلم، ما من مسيحي يظأ أرض الكويت إلا ويشعر للحال بالطمأنينة والاستقرار لأنه أصبح بحماية عبدالله بن مبارك الذي لن ينظر إليه إلا كنظرته إلى أخ من أشقائه، ومواطن من مواطنيه»⁴.

وفي العام ذاته، أضاف الكاتب اللبّاني شريف شرف الدين في كتابه «الكويت بين الأمس واليوم» أن الشيخ «مثال النشاط واليقظة

1- زهرة فريز، الكويت كانت وطني، ترجمة د. فتوح عبدالمحسن الخترش (الكويت: منشورات ذات السلاسل 1997. ص 183). المؤلفة هي ابنة الكولونيل ديكسون (أبو سعود) الذي عمل وكيلاً سياسياً لبريطانيا في الكويت وعاش فيها من عام 1929 حتى وفاته عام 1959.

2- إبراهيم حامد الخالدي، النبهاني وتحفته، (الكويت: مسارات للنشر والتوزيع، 2015) ص 73.

3- الأستاذ أبي المعالي رياض حمزة شير علي، جولة صحفية في الكويت، مرجع سابق، ص 29.

4- محمد الفرمانى، الكويت بين الأمس واليوم (دمشق، 1959) ص 52.

وطراز فريد في تسيير الأمور والسهر على راحة المواطنين وسلامة أمنهم وتوفير الطمأنينة والعدالة لهم. وهو إلى جانب ذلك كله قوي الشخصية طلق المَحِيّا جم التسامح ديمقراطي بروحه ودمه»¹.

وأوردت السيدة بلکہ كونكور في كتابها «كنت أول ممرضة في الكويت» أن عبدالله المبارك هو «الرجل المحنك الذكي الجريء وصاحب الهبة والشخصية. تجتمع الصفات العسكرية الحازمة والبرقة واللفظ في شخصيته، وهو محبوب من قبل الشعب الكويتي والأجانب على السواء. ومشهور بكرمه الذي يفوق الخيال وبابتسامته التي لا تفارقه بالرغم من المسؤوليات الجسام الملقاة على عاتقه»².

كان كريماً حسب تقاليد الضيافة العربية. وحسبما كتب الأستاذ لطفي رضوان واصفاً كرم الشيخ، فإن «قصره مفتوح لكل طارق وكل عابر سبيل، يأكل من يريد أن يأكل، ويتسامر من يريد أن يتسامر، ويقابله فيه أصحاب الشكاوى والمظالم وطلاب الحاجات.. وهو لا يسعده المال ولا الجاه ولا السلطان، فكلها أعراض زائلة، ولكن الذي يسعده، هو أن يُعِينَهُ الله على تحقيق كل مطلب لأي عربي، وأن يستخلص حقوق الضعفاء من الأقوياء، وأن تبقى الكويت عربية للعرب جميعاً»³.

وقد أساء البعض فهم كرم الشيخ عبدالله واتهمه آخرون بالبذخ. والحقيقة، أن هناك فرقاً كبيراً بين الكرم والبذخ. فالكرم هو خُلُق

1- نقلاً عن محمد بن إبراهيم الشيباني، الشيخ عبدالله المبارك الصباح رجل الدولة والإنسان (الكويت، منشورات مركز المحفوظات والتراث والتوثيق، 2010) ص 41.

2- نقلاً عن المرجع السابق، ص 45.

3- مجلة المصور بتاريخ 11 مارس 1960.

يتطبع به الإنسان منذ الصغر، ويعيش معه حتى الممات غنيّاً كان أو فقيراً، وهو كان كريماً منذ صغره حسب عادات البادية، وهناك أمثلة كثيرة يرددها الناس عن كرمه. ويذكر الذين عملوا معه، مثلاً، أنه في الأربعينيات، حضر إلى منزل الشيخ رجل أفريقي يعرض بعض المراوح المصنوعة من ريش النعام للبيع. ولما كان مظهره ينم عن احتياجه لبيعها، طلب الشيخ من سليمان موسى -الذي كان الشيخ يحترمه ويعتبره بمنزلة الوالد- ما تبقى من مصروف البيت وأعطاه لهذا الرجل. وعندما راجعه سليمان في هذا التصرف، رد بقوله: إن الله كريم، نحن نعطي وهو يعطي أكثر. وخلق الكرم هذا هو جزء من العادات الكويتية. وفي أمثالنا الشعبية أن «البخل عدو الرجولة» وأنه «الشجاع منجى والكريم معان».

كان عبدالله المبارك كريماً من صغره. ولا أذكر طوال زواحي منه -الذي استمر أكثر من ثلاثين عاماً- أننا تناولنا يوماً وجبة الغداء بمفردنا من دون أصدقاء أو مدعوّين. لم يَرُدُّ محتاجاً أو مريضاً أو طالباً للعمل، ولم يخيّب رجاء من لجأ إليه سعيّاً لدعمه ومساعدته. وامتدت روح الكرم من حياته الخاصة إلى سلوكه العام، فكان حريصاً على دعم الآخرين -في الكويت وخارجها- في ساعات الشدة، معتبراً أن ذلك واجبه الذي لا يمكن التخلي عنه، فأخذ زمام المبادرة، مثلاً، في الدعوة إلى اكتتاب شعبي في الكويت لتسليح الجيشين المصري والسوري، وأخرى لدعم ثورة الجزائر. وحرص على أن يمتد ذلك بعد وفاته، فتضمنت وصيته ما يضمن استمرار دعم القضايا التي عمل من أجلها وهو في الحكم، واستمر في مساندتها بعد استقالته.

ومن أمثلة كرم الشيخ وأريحيته، أنه كان يرسل أحد موظفيه في مطلع

شهر رمضان من كل عام إلى السجن المركزي لكي يحصر المسجونين لمخالفات مالية، ثم يقوم الشيخ بدفع التزاماتهم لكي يخرجوا من السجن لصيام رمضان والاحتفال بالعيد مع أسرهم وأولادهم. وربما لا يعرف أبناء الجيل الحالي دلالة هذا العمل، ففي هذا الوقت كان الإنسان المدين الذي لا يقوم بسداد دينه يُسجن حتى يتم سداد الدين، بل وكان على السجين عند إطلاق سراحه أن يدفع مبلغاً يتراوح بين 3 و5 روبيات يعطى للسجان، وكان يسمى «خدمة».

وفي إحدى المرات حضر إلى الشيخ عبدالله أحد تجار الكويت باكياً لأن بيته مرهون ومهدد بالبيع لعدم قدرته على الوفاء بدين قيمته مئتا ألف روبية، وطلب من الشيخ أن يسد الدين نيابة عنه بضمانة البيت لمدة شهر واحد فقط. استجاب الشيخ، ودفع المبلغ، وتسلم أوراق البيت. ولما مضى شهر دون وفاء التاجر بالدين، وكان شهر رمضان على الأبواب، أرسل الشيخ أحد موظفيه -علي العيسى- لإحضار التاجر، فبادره الشيخ قائلاً: «لا تخف، لقد علمت أن لديك زوجة وأولاداً، وليس لديك غير هذا البيت، لذلك قررت أن أعطيك أوراق بيتك، وأن أسقط عنك الرهن، فالبيت من الآن ملك لك ولأولادك». وهكذا، ذاع صيت كرم الشيخ وجوده، فوصفه أحد الأدباء العراقيين «أنه يُعرَف في الكويت والعراق بالسحابة نظراً لكرمه وسخائه»¹.

وتذكر فيوليت ديكسون في كتابها «أربعون عاماً بالكويت»، أنه في عام 1943 ازداد عدد الحجاج الذين يمرون بالكويت في طريقهم إلى السعودية حتى بلغ ثمانية آلاف حاج، مما جعل توفير وسائل المواصلات

1- الأستاذ أبي المعالي رياض حمزة شير علي، جولة صحفية في الكويت، (النجف: مطبعة القضاء: 1957)، ص29.

لنقلهم إلى الديار المقدسة أمراً عسيراً، وأدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف السفر. ثم حدث أن قَدِمَ بعض الحجاج متأخرين، ونزلوا ضيوفاً على الشيخ عبدالله، الذي أراد إكرامهم، وتيسير سبل السفر لهم، ولم يجد سوى الاتصال بالكولونيل ديكسون -زوج مؤلفة الكتاب- ليستعير أو يشتري منه سيارته لنقل هؤلاء الحجاج. وعندما تردد الأخير، عرض عليه الشيخ تحديد المبلغ الذي يراه سعراً مناسباً لسيارته، ثم أعطاه شيكاً بمبلغ 45 ألف روبية، بينما كان ثمن السيارة الحقيقي أقل من ذلك بكثير، وقدم الشيخ السيارة للحجاج دون مقابل¹.

جمعت شخصية الشيخ المبارك بين السخاء والكرم، والمهابة والاحترام، ووصفه الأستاذ محمود بهجت سنان في كتابه «الكويت.. زهرة الخليج العربي» بأنه «قائد الجيش ورجل الأمن في الإمارة، له شخصية ممتازة مهابة، وهو محارب قديم، يتصف بالجرأة والإقدام، وسرعة القرار، وحسن استعمال السيف، ثابت العزم، ومرهف الحس، وله نفوذ كبير.. شخص لطيف محبوب من قبل طبقات الشعب كافة، كريم النفس حميد الخصال، فإذا حدثك فالابتسامة لا تفارق وجهه، له طبع بدوي وذوق حضري، يجعله يميل تارة إلى الحياة الخشنة الخالية من مباحج الحياة وترفها، وطوراً يميل إلى نعومة العيش ورغده، فهو بذلك يجمع بين الشدة واللين. وهو إداري حازم حسن التصرف، وذلك ما جعله يتولى الحكم عند غياب الأمير عن الإمارة، فإذا جالسته لمست من مجلسه هيئة القائد العظيم، هو ذو نظرة نافذة وطلعة

1- Violet Dickson, Forty Years in Kuwait London: George Allen and Unwin Ltd, 1970, pp 163 - 166

انظر الترجمة العربية فيوليت ديكسون (أم سعود)، أربعون عاماً في الكويت 1929 - 1969، تقديم وتعليق ومراجعة سيف مرزوق الشملان (الكويت: دار قرطاس 1995) ص ص 225 - 226.

باسمة، فإذا ما حدثك تجلت في كلماته روح الديمقراطية السمحة. وله مجلس خاص بعد أن يُنهي أعماله اليومية في ديوانه بدائرة الأمن العام، وفيه يستمع إلى شكاوى الناس ويعدل بينهم»¹.

كما جمع أيضاً بين القوة والحزم، وآمن في أعماقه بأن العدل أساس الحكم، وأن القانون ينبغي أن يطبق على الجميع دون تفرقة أو تمييز. ولم يتردد قط في تطبيق القانون واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد أفراد الأسرة أو العاملين معه إذا ما ثبتت مخالفتهم للقانون.

وعلى سبيل المثال، فعندما تلقى الشيخ شكوى ضد عبد الرزاق إبراهيم قدومي، والذي عرف باسم «الشامي» - وكان من موظفيه المقربين إليه - بسبب هروب أحد الذين قام بكفالتهم ومعه خمسون ألف روبية، وحضر أصحاب المال عند الشيخ، أمر الشامي بأن يدفع حقوقهم فوراً، وإلا فسوف يقوم الشيخ بدفع المبلغ ومعاقبته بأن لا يكون له حق الكفالة بعد ذلك، فدفع الشامي فوراً المبلغ المستحق خيفة أن تسقط كفالاته.

كان الشيخ المبارك مقاتلاً شجاعاً، وقاد بنفسه عديداً من عمليات تعقب الخارجين على القانون في أربعينيات القرن الماضي، وشارك في مكافحة التهريب بين الكويت والعراق، وتولى مسؤولية قبائل بادية الكويت، فكانت القبائل تلجأ إليه إذا ما وقع خلاف بينها، وتطلب نجدته إذا ما تعرضت لهجوم من قبائل أخرى، والتدخل لاستعادة «الحلال» (الأغنام والإبل) المسروق منها، فيقوم الشيخ بتعقب اللصوص، ويردّ الحلال إليها. وبحكم منصبه، ترأس الشيخ المبارك محكمة الأمن العام،

1- محمود بهجت سنان، الكويت.. زهرة الخليج العربي (بيروت: دار الكشف، 1956).

والتي نظرت في قضايا العلاقة بين القبائل والتعدييات على الحدود، ومحاولات تهريب الذهب والجنهيات والسبائك الذهبية من الهند إلى داخل البلاد.

حظى الشيخُ بمكانة متميزة لدى أهل الكويت، إضافة إلى وضعه العائلي المرموق باعتباره ابن الشيخ مبارك الكبير، وصفاته الشخصية، فقد أصبح رمزاً للتفاني في العمل والحرص على حياة الكويتيين وأمنهم وممتلكاتهم، وهناك العديد من الشهادات التاريخية الدالة على ذلك، والتي سوف نذكرها في الفصل الثاني، واستدعت تقدير الحكومة البريطانية التي منحتة وساماً رفيعاً عام 1945.

وامتدت هذه الحماية والرعاية لتشمل جميع الكويتيين بمن فيهم العاملون في شركة النفط. ومن ذلك، ما يسجله عقاب الخطيب¹ عن تدخل الشيخ المبارك لدعمه في حفظ حقه دون معرفة سابقة، بل ودون طلب منه، فيقول إنه اشتغل بشركة نفط الكويت لمدة عامين و1942 - 1943، ثم حدث خلاف بينه وبين رئيسه الإنجليزي الذي لم يحسن معاملة الكويتيين، فطلب إنهاء عمله بالشركة، ولكن الشركة لم تستجب لطلبه واتصلت بعبدالله ملا صالح، وهو حلقة الاتصال بين الشركة وحكومة الكويت.

قام الملا صالح باستدعاء عقاب الخطيب الذي سأله عن أسباب طلبه ترك العمل بالشركة، رغم أنها تحملت تكاليف تعليمه قبل التحاقه بالعمل فيها، فحكى له عن سوء المعاملة التي لاقاها في الشركة،

1- من رواد التربية والتعليم في الكويت، بدأ العمل في التدريس عام 1943 في المدرسة المباركية، فمديراً لمدرسة المثنى 1950.

وأضاف: «.. لست عبداً مملوكاً للشركة، وإذا كانت قد أنفقت على تعليمي، فذلك يعتبر قطرة من بحار المكاسب التي تغترف منها..». كان الشيخ المبارك جالساً في غرفة الملا صالح واستمع إلى الحوار، فتدخل قائلاً: «عيالنا ما في حد يفرض عليهم شيء، حب يشتغل أهلاً، ما حب يعطى باقي حسابه». وحسب قول الخطيب، فإن كلمة المبارك لا ترد، وقام الملا صالح بإعطائه حقوقه المالية كاملة، وترك العمل بالشركة لينتقل إلى مجال التدريس¹.

لم يميز الشيخ بين كويتي وآخر، وحرص على أن يكون مكتبه مفتوحاً لكل صاحب مظلمة أو شكوى. ولعل كبار السن من الكويتيين يتذكرون النافذة المفتوحة المطلّة على الشارع بغرفة مكتبه بدائرة الأمن العام، والتي كان يقف بقربها أي مواطن أو مقيم لينقل من خلالها مطلبه، فيرد عليه الشيخ بنفسه. أما ديوانيته في المساء، فكانت مفتوحة للكويتيين من مختلف القبائل والمستويات².

واتسم سلوكه بالبساطة والتلقائية النابعة من تقاليد الصحراء والبدواة، وبرز ذلك في علاقاته بالغير. واعتاد في زيارته للخارج القيام بجولات حرة مع معاونيه في المساء. وفي زيارته للندن في سنة 1951، وبعد قيامه بجولته المسائية عاد الشيخ بالأتوبيس، وذلك رغبة منه في الاختلاط بعامة الإنجليز³.

1- عبد الفتاح المليجي، أساتذة في ميدان آخر (الكويت: المركز العربي للإعلام، 1982) ص64.

2- Zahra Freeth, Kuwait Was my Home, (London: George Allen and Unwin Ltd. 1956), pp. 114 - 1145

3- Visit of Sheikh Abdullah Mubarak to the United Kingdom, Prepared by Gethin, June 29, 1951

وكما كان الشيخ عبدالله المبارك كريماً وسخياً مع ضيوفه، كان يحب أن يُستقبل بحفاوة واحترام، وخصوصاً عند سفره للخارج لأنه رأى ذلك تقديراً للكويت ولشعبها. لذلك حرص على أن تكون زيارته الرسمية للدول العربية بدعوة من حكوماتها. وعندما تلقى في عام 1956، مثلاً، دعوة من المؤتمر الإسلامي لزيارة مصر، طلب أن تُقرن بدعوة من الحكومة المصرية. وفي زيارته لبريطانيا، حرص على الاطلاع سلفاً على برنامج الزيارة، والتأكد من وجود مندوبين عن وزارة الخارجية على مستوى رفيع في استقباله. وكان أحد البنود الثابتة في برامجه، والذي أصر عليه مهما كان ضيق الوقت، مقابلة الدارسين الكويتيين، ومتابعة تقدمهم العلمي، وإزالة ما يصادفهم من عقبات أو مشكلات.

أحب الشيخ المبارك الفنون والآداب، وقال معبراً عن ذلك: «إنني أحب الفن، وعندي مجموعة من الأفلام السينمائية ومنها الأفلام المصرية، وأفضل منها ما يعالج المشكلات الاجتماعية والموضوعات التاريخية»¹. وكان للأدباء والشعراء والمفكرين مكانة خاصة في مجلسه؛ حادّثهم، واستمع إليهم باحترام. تذوق الشعر وطرب لسماعه، واستمتع بالغناء العربي، وخصوصاً صوت كوكب الشرق السيدة أم كلثوم وعبدالله فضالة.

كانت الشجاعة سمة تكوينية أصيلة في شخصيته وأخلاقه، ولم يهب الموت أو الخطر قط، وكانت «الفروسية» تسري في عروقه ليس فقط رياضة وهواية، ولكن في المقام الأول أخلاقاً وقيماً تتضمن حماية الضعيف وغوث المحتاج والتعالي على الصغائر والسمو الأخلاقي

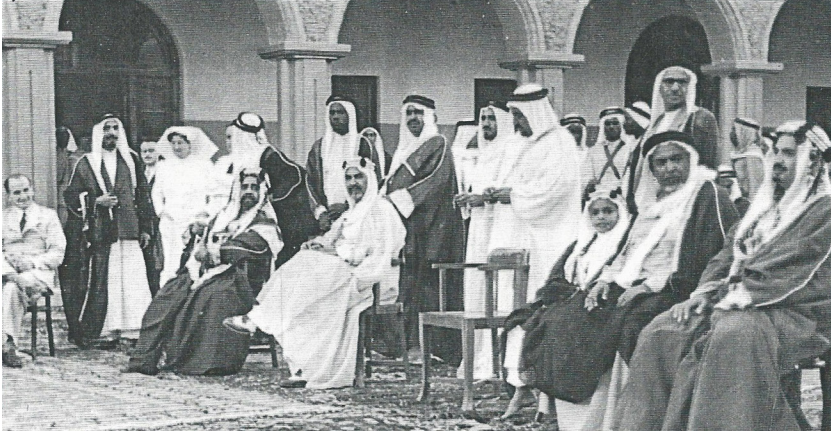
1- من حديث له مع مجلة الاثنين والدنيا بتاريخ 6 أكتوبر 1958.

والالتزام بالمبادئ. كان الشيخ أحد فرسان الكويت المعدودين، وهو الذي وضع نواة نادي الفروسية والرماية، وخصص الأرض الفضاء الممتدة ما بين قصر مشرف والقصر الأبيض لممارسة هوايته، ودعا الشباب إلى ممارسة الفروسية.

ومن الصفات التي اشتهر بها الشيخ التسامح الديني، فكان طبيبه الخاص، مثلاً - عيد شماس - نصراني الديانة. وكان يقوم بزيارة كبار العاملين النصارى في الكويت في منازلهم لتهنئتهم بعيد الميلاد¹.

كان نصيبه من النوم قليلاً، وكانت ساعات راحته الحقيقية هي فترة ساعتين تقريباً بعد تناوله طعام الغداء، أما الليل فلم يكن له في ساعاته نوم طويل لأنه منذ عمله في دائرة الأمن العام اعتاد السهر حتى الفجر، وكم من مرة غادر المنزل بعد منتصف الليل في سيارته، لتفقد شوارع مدينة الكويت وخارج سورها ليطمئن على حالة الأمن بنفسه. ولذلك، ازداد اعتماد الشيخ أحمد الجابر، حاكم الكويت، على عمه الشيخ المبارك في تأمين الكويت، وحرص على أن يكون بالقرب منه في المناسبات العامة، وهو ما ظهر مثلاً في مناسبة تصدير أول شحنة من النفط الكويتي في 30 يونيو 1946، أو في صورة افتتاح الشيخ الجابر للمستشفى الأميري في عام 1949، وفي صورة الشيخ الجابر وهو يتحدث للكويتيين من شرفة قصر السيف في نفس العام وعلى يمينه كل من الشيخين عبدالله الخليفة وعبدالله المبارك، وعلى يساره الشيخان عبدالله الجابر وعبدالله الأحمد.

1- جريدة الجمهورية بتاريخ 28 سبتمبر 1958.



الشيخوخ الجابر والسالم والمبارك في الاحتفال بافتتاح المستشفى الأميري 1949 ويبدو في الصورة أمير البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة والشيخ عبد الله الأحمد وليف من الوجوه والضيوف

ومن مظاهر ثقته بنفسه واعتزازه بكويتيته، أنه في عام 1949 قَبِلَ وساماً أهده له الحكومة اللبنانية دون استئذان الوكيل السياسي البريطاني، الذي اعتبر أن ذلك يمثل مخالفة لمعاهدة الحماية الموقعة في 1899، والتي منعت تعامل شيوخ الكويت بصفة رسمية مع الدول الأجنبية إلا بعد إبلاغ السلطات البريطانية وموافقتها على هذا الاتصال¹. بينما الشيخ المبارك فسر ذلك بأن علاقات الكويت مع البلاد العربية لا تدخل في مجال العلاقات الخارجية مع دول أجنبية، وإنما هي علاقات في داخل الأسرة العربية. ووصفه تقرير للوكيل السياسي البريطاني في الكويت أرسله إلى وزارة الخارجية في سبتمبر 1951 بأنه «غيور على كرامته»².

1- نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة العرب في ضوء الوثائق البريطانية (بيروت: دار الساقى،

2017) ص 369

2- From Political Agency to Foreign Office. September 2, 1951

رابعاً- تولي الشيخ عبدالله السالم إمارة الكويت 1950:

عندما اشتد المرض بالشيخ أحمد الجابر في أربعينيات القرن العشرين، امتلأت المراسلات الدبلوماسية بين الوكيل السياسي في الكويت ومسؤولي وزارة الخارجية في لندن بالحديث عن من سوف يخلفه ويكون الحاكم الجديد للكويت. فورد في إحداها أن الشيخ السالم يُعتبر بصفة عامة ولياً للعهد، وأن وضعه -كما وصفه هو في الكويت- يماثل وضع «أمير ويلز» في بريطانيا.

وأشارت تلك المراسلات إلى أن الشيخ عبدالله المبارك آخر الأبناء الأحياء للشيخ مبارك الكبير والرجل القوي في البلاد، يمثل أهم منافس للشيخ السالم، وتنبأ بعضها باحتمال حدوث قلاقل، وأن انتقال السلطة لن يكون سلمياً. فكتب الوكيل السياسي جالوي بتاريخ 19 يناير عام 1949 تقريراً عن الوضع السياسي في الكويت، بدأه بأن «هناك شيئاً واحداً مؤكداً وهو أنه سوف يحدث صراع من أجل خلافة الحكم، والتي ربما سوف تتضمن الاستخدام الفعلي للسلاح»¹. وأضاف أن هناك اتفاقاً عاماً حول تولي الشيخ السالم الحكم بعد الشيخ أحمد الجابر، وأنه إذا حاول الشيخ المبارك استخدام القوة، فإن ذلك سوف يواجهه بمعارضة التجار وقوات الشرطة التي يسيطر عليها الشيخ صباح السالم، شقيق الحاكم المنتظر.

وفي 18 يناير 1950، كتب الوكيل السياسي جاكنز، أن صحة الحاكم في تدهور، وأن الشيخ السالم في طريقه لزيارة الهند، وأن الشيخ المبارك يستقبل الضيوف في قصر الحاكم، وأنه إذا تُوفي الأمير أي

1- From Political Agency (Calloway) to Political Residency (Hay), January 19, 1949

الشيخ الجابر، فإن الشيخ المبارك «سوف يسعى لخلافته»، وربما ينتج عن ذلك صدام بين قوات الأمن العام وقوات الشرطة. وفي هذه الحالة، فمن المتوقع أن تتدخل القوات البريطانية لإعادة النظام إلى البلاد. ولا يدع الوكيل السياسي جاكنز مجالاً للشك في نوايا الشيخ المبارك، فيؤكد أنه «إذا مات الحاكم والشيخ عبدالله السالم في الخارج، فإنه لا يوجد شك في أن عبدالله المبارك سوف يقتنص الفرصة لكي يصبح الحاكم القادم»¹.

ووفقاً لتقرير القنصل الأمريكي في البصرة بتاريخ 8 فبراير 1950، فإن الوكيل السياسي البريطاني في الكويت ناقش مع أحد أعضاء أسرة الصباح موضوع خلافة الحاكم، الذي أكد له وجود تقاليد وأعراف في داخل الأسرة الحاكمة بخصوص ولاية الحكم، وأن الشيخ المبارك لن ينازع الشيخ السالم الحكم. ورغم ذلك، لاحظ القنصل أن السلطات البريطانية تصرفت على أساس تلك الشكوك والمخاوف، وأنه من المحتمل نشوب اضطرابات في الكويت. فصدرت الأوامر لإحدى السفن الحربية البريطانية بالاقتراب من شواطئ الكويت. وأضاف القنصل الأمريكي، أن المقيم البريطاني في البحرين أخبره بأن السلطات البريطانية اتخذت هذا الإجراء تخوفاً مما يمكن للشيخ المبارك أن يقوم به بعد وفاة الحاكم².

وبالفعل، تحركت ثلاثون عربة مدرعة من قاعدة الحباينة بالعراق، وأخذت مواقعها قرب مدينة البصرة تاهباً لأي تطور مفاجئ، وأمر الوكيل السياسي شركة النفط باتخاذ إجراءات تأمين عاجلة لمواجهة

1- From Political Agency (Jakins) to Foreign Office, January 21, 1950.

2- From American Consulate (English) to Department to State. February 8, 1950.

أي موقف طارئ، فقامت الشركة بترحيل عائلات بعض موظفيها إلى الخارج، وبنقل وثائقها وأوراقها من مكاتب الشركة إلى أماكن أخرى.

ماذا حدث في الواقع؟

الذي حدث أن كل هذه المخاوف والتخربات البريطانية لم يكن لها أساس، وتصرف الشيخ المبارك وفقاً للقواعد والتقاليد المرعية في الكويت لانتقال السلطة من حاكم إلى آخر، وتم تولي الشيخ السالم الحكم دون أي مشكلة أو قلق.

لم تكن الأزمة الصحية التي أودت بحياة الشيخ الجابر في يناير 1950 حدثاً مفاجئاً، فقد تعرض الشيخ لأزمات مماثلة خلال حقبة الأربعينيات. وعلى سبيل المثال، أشار الوكيل السياسي في أبريل 1942 إلى إصابة الشيخ بنوبة قلبية خطيرة، وأنه علم بذلك من د. لويس سكر الطيب في مستشفى البعثة الأمريكية، لكنه نجا منها واستعاد عافيته، وعاد لممارسة عمله. وعلى مدى الأعوام التالية، أشار سكر إلى أن الشيخ تعرض لعدد من جلطات الدم، وتم علاجه.

في بداية يناير 1950، أصيب الشيخ بأزمة قلبية ألزمته الفراش، فعاوده في البداية د. سكر، وتم استقدام طبيب بريطاني متخصص في أمراض القلب من لندن للمساعدة في علاجه، ففضى في الكويت أربعة أيام لمتابعة حالته. وفي يوم السبت الموافق 29 يناير أكد أن حالة الشيخ مستقرة، وأنه نام في الليلة السابقة اثنتي عشرة ساعة، ونصح بأن يبقى في الفراش لمدة شهر على أن يعقبها في الأسبوعيين التاليين الخروج للتعرض لأشعة الشمس مع ضرورة عدم الانفعال، ورأى أنه لم يعد هناك حاجة لبقائه في الكويت، وعاد إلى لندن في صباح هذا اليوم.

تروي فيوليت ديكسون، أنه بانتشار هذا الخبر شاعت البهجة والسرور بين الكويتيين الذين استبشروا خيراً بتحسن صحة الشيخ. ولكن هذه الفرحة لم تدم، ففي مساء نفس اليوم تدهورت صحته بشكل مفاجئ، وفي تمام الساعة السابعة وعشر دقائق مساءً، وقبل أن يصل الطبيب توفي الشيخ على فراشه بقصر دسمان عن عمر يناهز الرابعة والستين، وكان بجواره ولداه الشيخان جابر الأحمد وصباح الأحمد¹.

وتضيف فيوليت ديكسون، أنه تم على الفور استدعاء د. سكر الذي كان يحضر قداساً في كنيسة الإرسالية الأمريكية، فسارع بالذهاب إلى القصر كما ذهب زوجها هارولد ديكسون فوجدا الحضور من أسرة الصباح في حالة وجوم، وقال لهما الشيخ المبارك: «لقد اختار الله أحمد..»².

تحرك الشيخ المبارك بسرعة، فأمر بنشر خبر الوفاة لإعلام أهالي الكويت به، وإعلان حالة الحداد وإغلاق الحوانيت، وأمر بانتشار قوات الأمن العام في شوارع المدينة للحفاظ على الأمن، وأبرق إلى الشيخ السالم يخبره بوفاة الحاكم ويطلب منه سرعة العودة لتسلم زمام الحكم.

وفي تمام الساعة السابعة من صباح اليوم التالي -30 يناير 1950- شيعت الجنازة في موكب مهيب تحرك من قصر دسمان إلى ساحة

1- خلّف الشيخ أحمد الجابر تسعة أبناء هم: عبدالله، ومحمد (أول وزير للدفاع في الكويت)، وجابر (أمير الكويت 1977 - 2006)، وصباح (أمير الكويت 2006 - 2020)، وخالد، ونواف (أمير الكويت منذ عام 2020 - 2023)، ومشعل (أمير الكويت منذ ديسمبر 2023)، وفهد، ومنصور.

2- فيوليت ديكسون (أم سعود)، أربعون عاماً في الكويت 1929 - 1969 (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1995)، ص ص 252، 253.

الصفاء، ومنها إلى المقبرة القبيلة لمدينة الكويت. كان على رأس الموكب الشيخ المبارك ورجال أسرة الصباح وأعيان البلاد، وكبار التجار، والوكيل السياسي وعدد من ضباط البحرية البريطانية. كما شارك فيها عشرات الآلاف من الكويتيين والمقيمين. كان الحضور كثيفاً، وتزاحم الكويتيون على حمل نعش الفقيد على أكتافهم. وتحرك الموكب ببطء من شدة التزاحم، فاستغرق ما يقرب من ساعتين ونصف من قصر دسمان إلى المقبرة. عم الحزن البلاد في هذا اليوم، فقد فقدت الكويت الأمير الذي حكمها لثلاثة عقود.

وفي تمام الساعة السابعة والنصف من صباح يوم 31 يناير، وصل الشيخ السالم ومعه الشيخ عبدالله الخليفة على متن السفينة «دامرة»، وكان في استقباله في ميناء الشويخ الشيخ المبارك وعدد كبير من المستقبلين، فاصطحبه إلى قبر الشيخ أحمد الجابر للدعاء له، ثم توجهوا إلى مقر دائرة الأمن العام في ساحة الصفاة، وجلسا معاً لتقبل العزاء من المواطنين. وبعدها، اتجها إلى قصر دسمان حيث جلس الشيخ السالم مع أعضاء الأسرة، وتمت مبايعته أميراً للكويت، وتحدث الشيخ عن مصاب الكويت الأليم بوفاة شيخها، وأهمية أن يتحلى الجميع في هذا الوقت بالتأخي والمودة¹.

شهدت مناسبة وفاة الشيخ الجابر تطوراً جديداً في الاهتمام الأمريكي بالكويت، فحتى هذا الوقت لم يكن هناك تمثيل رسمي للولايات المتحدة فيها، وقام القنصل الأمريكي في البصرة بمتابعة أخبار الكويت وإرسال تقاريره عنها إلى واشنطن.

1- «اليوم الأول للأمير المعظم في الكويت»، مجلة البعثة، السنة الرابعة، العدد الثاني، فبراير 1950، ص 42.

عندما توفي الشيخ الجابر شعر القنصل الأمريكي في البصرة كليفتون بضرورة مشاركة مندوب رسمي أمريكي في تقديم واجب العزاء، فقرر السفر براً بالسيارة من البصرة إلى الكويت، مفضلاً أن يكون السفر في ضوء النهار، فوصل الكويت يوم 31 يناير وقدم واجب العزاء¹.

وجدير بالذكر، أن كليفتون أورد في أحد تقاريره عن تلك المناسبة أن الشيخ المبارك قام بكل الإجراءات في هذا اليوم دون أي إشارة إلى العلاقة الخاصة التي تربط الكويت ببريطانيا².

كان من المفروض في أعقاب المبايعة الكويتية للشيخ السالم أن تصدر الحكومة البريطانية -باعتبارها دولة الحماية- قراراً بالاعتراف بتوليته حكم الكويت، ولكن هذا القرار تأخر قرابة أسبوعين بسبب رغبة الحكومة البريطانية في الضغط على الحاكم الجديد بشأن بعض المطالب التي سبق أن رفضها الشيخ الجابر، وأبرزها، تعيين مستشارين بريطانيين في الدوائر الحكومية وخصوصاً تلك المتعلقة بالمالية والإنفاق والتشييد بدعوى تقديم النصح والمشورة. لم تنجح الضغوط البريطانية بسبب إصرار الشيخ السالم على موقفه ودعم شيوخ أسرة الصباح له، ورفض الولايات المتحدة للضغوط البريطانية، وذلك حسب تقارير القنصل الأمريكي في البصرة³. وفي النهاية، أرسل السير وليام

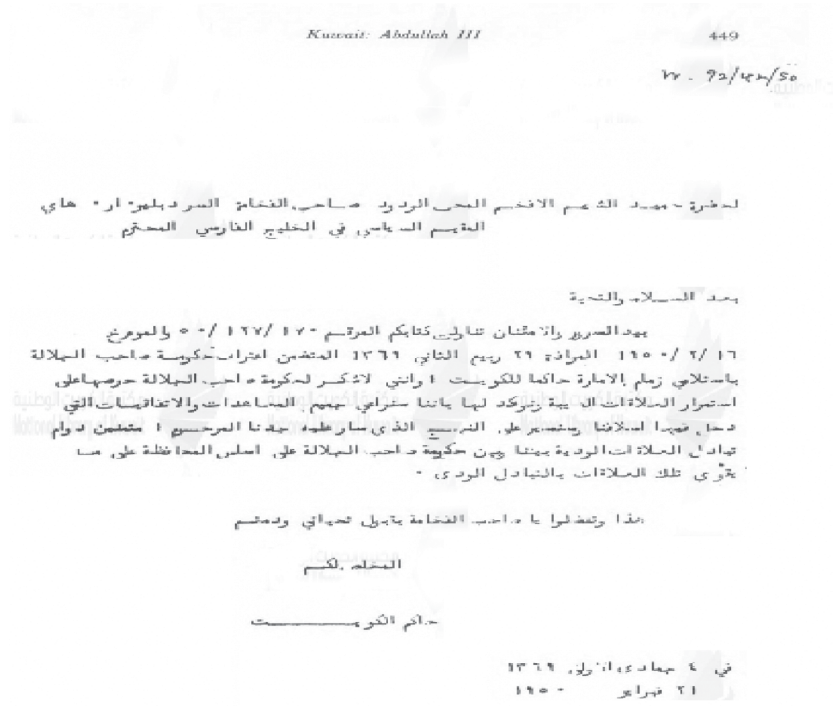
1- و. ناثنيل هويل، قرن في الكويت. تاريخ الجالية الأمريكية في البلاد، ترجمة تهاني فجر (بيروت: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2018) ص 171. تم تعيين إينوك إس دنكن كأول قنصل أمريكي في الكويت في 28 يونيو 1951، وكان قد سبق له العمل في السفارة الأمريكية في القاهرة لمدة أربع سنوات.

2- From American Consulate (English) to Department of State, January 30, 31, and February 5, 1950.

3- عبدالله أحمد عبدالرحمن النجدي، الشيخ عبدالله السالم الصباح 1895 - 1965، مرجع سابق، ص ص 199 - 200.

روبرت هاي المُقيم البريطاني في الخليج برقية إلى الشيخ سالم بتاريخ 16 فبراير أخبره فيها باعتراف حكومة صاحب الجلالة به حاكماً للكويت. ورد عليه الشيخ برسالة بروتوكولية في 21 فبراير شكر فيها الحكومة البريطانية على قرارها، وتعهد بالسير على حُطى أسلافه والحفاظ على العلاقات الودية بين البلدين.

وفي ما يلي صورة من نص الرسالة باللغة العربية¹.



1- انظر النص باللغتين العربية والإنجليزية في:

A.De.L. Rush, Ruling Families of Arabia. Kuwait: The Ruling Families of Al.SABAH, (Cambridge: Archive edition: 1991), pp. 449 - 450.

جدير بالذكر أن المُقيم البريطاني وليام روبرت هاي رفع تقريراً إلى وزير الخارجية إرنست بيفن في 11 مارس عما حدث، ولاحظ أن خطاب الشيخ السالم أشار إلى علاقات التعاون الوطيدة التي جمعت جده الشيخ مُبارك الكبير بالحكومة البريطانية، وأنه لم يُشر إلى نجله الشيخين جابر وسالم اللذين خلفاه في حكم البلاد¹.

وتحدد تاريخ تنصيب الحاكم الجديد في يوم السبت 25 فبراير 1950 في ساحة الصفاة ليصبح الشيخ عبدالله السالم الحاكم الحادي عشر من آل الصباح. وتم إعلان هذا اليوم عطلة رسمية في البلاد، فأغلقت الدواوين الحكومية والمحال والمدارس احتفالاً بالمُناسبة، وتم تنظيم حفل كبير بساحة الصفاة، حضره جمع غفير من آلاف الكويتيين، وألقى فيه الشيخ السالم خطاباً، أشاد فيه بالإنجازات التي حققتها الكويت في عهد سلفه الشيخ أحمد الجابر، وقال: «إن ثروة الكويت ملك للشعب، وأنا حارسها...»².

1- From British Resident in Bahrain (Hay) to Minster of Foreign Affairs (Bevin) March 11, 1951.

2- بهاء عبد القادر الإبراهيم، ويعقوب يوسف الحجوي (إعداد)، قصر السيف العامر لمحة تاريخية ومعمارية، مرجع سابق، ص49.



الشيخ المبارك يحمل عصا رتبة الماريشال في حفل تنصيب الشيخ السالم في 25 فبراير 1950

وتوضح صور هذه المناسبة، أنه وقف إلى جوار الأمير وهو يلقي كلمته الشيخ المبارك وعبدالله الملا سكرتير حكومة الكويت، وجلس خلفهم المقيم البريطاني في الخليج¹.

أشرف الشيخ المبارك على جميع الترتيبات الخاصة بالاحتفال ومراسم التنصيب، والتي بدأت بسير موكب الأمير في الطريق المُعبد من قصر دسمان إلى ساحة الصفاة. وحسب تقرير نشرته مجلة «البعثة»، فإنه «صُفَّت الأرائك والكراسي، وفُرِشَت الأرض بالسجاد، وأقيمت أقواس النصر والزينات، ونشرت الأعلام، ثم تقاطر الناس من كل فج لشهود هذا الاحتفال الرائع، واحتل أصحاب السمو والسعادة والأمراء وكبار رجال البلد أماكنهم، وازدحمت الساحة بالناس حتى اكتظت على سعتها».

1- يوسف الشهاب، من قديم الكويت (الكويت: وزارة الإعلام، 1997) ص 47.



حفل تنصيب الشيخ السالم في 25 فبراير 1950



وفي تمام الساعة الثامنة صباحاً، وصل الأمير المكان في سيارة مكشوفة حيث استقبله الحاضرون بالتصفيق، فقام بتفقد قوات الأمن العام والحرس الأميري وفرق الكشافة والأشبال، كما تفقد عدداً من المصفحات العسكرية التي تم استقدامها من منطقة الشعبية، وكذلك عدداً من جنود وضباط

الأسطول البريطاني في الخليج الذين حضروا إلى الكويت بهذه المناسبة، و«كان يسير إلى جانب سموه سعادة القنصل البريطاني بالكويت وقائد الأسطول البريطاني في الخليج وسمو الشيخ عبدالله المبارك الصباح»، وتلا ذلك استعراض هذه القوات وفرق الكشافة التي قامت بدورتين حول الساحة¹.

وشارك في الاحتفال الكابتن أندرسون قائد السفينة الأمريكية موري، والذي مثل الولايات المتحدة في هذه المناسبة، وقدم التهنئة باسم بلاده للحاكم الجديد²، كما رست السفينة البريطانية «ويرن» بالقرب من الميناء، وعند الظهر أطلقت مدافعها بهذه المناسبة. وقام عدد من الطائرات البريطانية بالتحليق في سماء ساحة الاحتفال.

وحسب تقرير للوكيل السياسي بتاريخ 1 مارس، فإن مصادره أبلغته بأن الشيخ المبارك ذكر للحاكم أن «كل شيء تم حسب رغبتك»، والمقصود هنا أن كل الإجراءات تمت بالشكل الذي يحظى برضاء الحاكم، وهو ما فسره الوكيل السياسي بأنه تعبير عن ولاء الشيخ المبارك للحاكم، واستعداده للعمل تحت قيادته بإخلاص³.

وعلى مدى السنوات العشر التالية، تبلورت قصة تعاون وتوافق بين الرجلين في مرحلة حاسمة من تاريخ الكويت الحديث. توطدت علاقة حميمة بين الشيخين السالم والمبارك، علاقة حكمتها مجموعة متداخلة

1- مجلة البعثة، السنة 4، العدد 3، (مارس 1950)، ص ص 80 - 81. انظر أيضاً حمزة عليان، ورشة بناء الدولة الحديثة وإعمارها الكويت في الخمسينيات (الكويت: ذات السلاسل، 2020) ص113.

2- و. ناتانيل هويل، قرن في الكويت. تاريخ الجالية الأمريكية في البلاد مرجع سابق، ص183. والسفينة موري هي سفينة مسح كانت تقوم بمهمة مسح في مياه الخليج خلال أعوام 1949 - 1951.

3- From Political Agency (Jakins) to British Residency (Hay), March 1, 1950.

من العوامل، منها احترام الصغير للأكبر سنّاً، ورابطة الدم بين الإنسان وعمّه، وروح التفاني والإخلاص في العمل التي اتسم بها الشيخ المبارك وكسب بها تقدير الشيخ السالم واحترامه. وأدار « الشيخان » ملحمة التحديث والتغيير الكبرى التي شهدتها الكويت في حقبة الخمسينيات، ووصلت بها بر الأمان وحصولها على الاستقلال في يونيو 1961.



صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح وسعادة رئيس الخليج يلقبان التحية لقوة الأمن والفرقة المدرعة البريطانية والكشافة وغيرهم، ويبدو في الصورة الشيخ عبدالله المبارك الصباح والشيخ عبدالله الجابر الصباح والشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ فهد السالم الصباح والشيخ مبارك الحمد الصباح أمام مبنى مديرية الأمن العام التي يديرها المبارك

حماية كيان الدولة وسلامة المجتمع دائرة الأمن العام

شهدت حقبة الخمسينيات من القرن العشرين تغيرات سريعة ومتلاحقة في الكويت بسبب عدة عوامل، أولها: تدفق العوائد النفطية وزيادة الموارد المتاحة لدى الحاكم والدوائر الحكومية، والتي تم تخصيصها لأغراض التنمية والتحديث، وثانيها: أن العمل في صناعة استخراج النفط استدعى قدوم عشرات الآلاف من العمال والمهندسين العرب والأجانب، وزيادة عدد المقيمين من مختلف الجنسيات والثقافات والعادات والتقاليد، وثالثها: ازدياد الحاجة إلى تطوير الأبنية والمؤسسات الحكومية لمواجهة هذه التحولات والتعامل مع متطلبات التنمية والتغيير في البلاد.

لم تكن تلك مهمة سهلة أو يسيرة بالنظر إلى أوضاع الكويت في هذه الفترة. فحتى عام 1950، لم يكن فيها سوى بنك واحد وهو البنك البريطاني للشرق الأوسط الذي بدأ نشاطه في الكويت عام 1942¹، ولم تكن هناك طرق مرصوفة خارج مدينة الكويت ماعدا

1- تعود فكرة فتح فروع بنوك في الكويت إلى عام 1935. فحسب تقرير للوكيل السياسي في شهر يناير من هذا العام، فإنه تلقى رسالة من مدير بنك الشرق بالبصرة يطلب فيها زيارة الكويت لمقابلة حاكم البلاد وبحث إمكانية فتح فرع للبنك، ولكن البنك عدل عن هذه الفكرة فيما بعد. عبدالله يوسف اللغيم (إعداد)، «مختارات من الوثائق البريطانية الكويت 1935»، رسالة الكويت، العدد 79، يوليو 2022، ص18.

الطريق بين قصر دسمان وساحة الصفاة، والطريق الذي يربط المدينة بميناء الأحمدي¹، والذي رصفته شركة نفط الكويت، بالإضافة إلى عدد من الطرق المرتبطة بحقول النفط، وكان المطار بسيطاً للغاية في استعداداته وتسهيلاته، ولم يكن من الممكن استخدامه ليلاً أو عند هبوب العواصف أو هطول الأمطار.

زاد من حجم التحدي، تلاحق عملية التغيير بوتيرة عالية، والرغبة في سرعة الإنجاز واختزال الزمن، واللحاق بالعصر في أسرع وقت.

لقد وقعت قيادة الكويت وقتذاك بين شقي الرحي؛ الرغبة في استثمار عوائد النفط لتحقيق التحديث والتقدم الاجتماعي وبناء المؤسسات في أقل زمن ممكن من ناحية، وتفادي عدم الاستقرار الاجتماعي أو حدوث توترات اجتماعية حادة من ناحية أخرى، مما أعطى موضوع الأمن أولوية قصوى لدى الشيخين عبدالله السالم أمير البلاد وعبدالله المبارك نائب الحاكم وساعده الأيمن ورئيس دوائر الأمن العام.

وكان من عادة الشيخ السالم في سنوات حكمه الأولى أن يبدأ يومه بالتوجه إلى قصر دسمان حيث يجلس في الديوان لاستقبال الزوار، وذلك استمراراً لما كان سلفه الشيخ أحمد الجابر يقوم به، ثم يقضي وقتاً بقصر السيف الذي كان مقرراً للحكم في عهد الشيخ مبارك الكبير ونجليه الشيخين جابر وسالم، ثم يتجه إلى دائرة الأمن العام بساحة

1- تطور ميناء الأحمدي بعد اكتشاف النفط في منطقة برقان عام 1938، وذلك بعد أربعة أعوام من حصول شركة النفط على امتياز التنقيب عن النفط، وكان يبعد عن مدينة الكويت وقتذاك 36 كيلومتر، وتم بناء المدينة على الطراز الأوروبي، فكان فيها مدارس ومحال تجارية حديثة وملاعب رياضية ودور للسينما ومساجد وكنائس، وكانت مقراً لشركة النفط ومراكز تجميع البترول الخام تمهيداً لتصديره إلى الخارج.

الصفاء ويجتمع مع رئيس الدائرة الشيخ عبدالله المبارك ونائبه الشيخ عبدالله الأحمد الجابر لمتابعة أمور الأمن معهما¹.



من اليسار الشيخ سالم والشيخ المبارك والشيخ عبدالله الخليفة والشيخ دعيج السلطان والشيخ سالم العلي

أدرك أمير البلاد الآثار المحتملة لتدفق الثروة النفطية والتغيرات الاجتماعية المرافقة لها بما يصاحبها من مخاطر أمنية نابعة من داخل البلاد وقادمة من خارجها، فكلف الشيخ المبارك رئيس دائرة الأمن العام وضع النظم واتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لمواجهة تلك المخاطر، وظهر ذلك في حجم التطور الذي شهدته دائرة الأمن العام في خمسينيات القرن الماضي، والتي شمل عملها خليطاً من مهام الشرطة والجيش.

1- خبر منشور في مجلة البعثة، السنة الرابعة، العدد الثاني، (فبراير 1950) ص44.

ويستعرض هذا الفصل نشأة دائرة الأمن العام وتطور أنشطتها في عهد الشيخ أحمد الجابر ودور الشيخ المبارك فيها، مُنذ رئاسته لها في عام 1942، وتطور مهامها واختصاصاتها في حقبة الخمسينيات بما في ذلك تولي الشيخ المبارك قيادة الجيش في 1954، وبناء القوات المسلحة الكويتية.

أولاً- نشأة دائرة الأمن العام وتطور أنشطتها:

أصدر الشيخ الجابر حاكم الكويت قراراً بإنشاء دائرة الأمن العام في 12 ديسمبر 1938 برئاسة الشيخ علي الخليفة عبدالله الصباح¹. وتولى الشيخ المبارك مهام نائب رئيس الدائرة. تكونت النواة الأولى للدائرة من ثمانين فرداً، وارتدوا الزي العسكري الذي لم يكن مألوفاً لدى أهالي الكويت من قبل، وكان من أوائل العاملين فيها عبداللطيف الثويني وعثمان بوقماز وأمين سنجر²، وكان مقرها في البداية في المبنى الذي اشتهر باسم «قصر نايف»، ثم انتقلت بعد ذلك إلى مبنى حديث في ساحة الصفاة بوسط المدينة.

وفي أبريل من عام 1942، تولى الشيخ عبدالله المبارك -وهو في أواخر العشرينيات من عمره- رئاسة الدائرة بعد وفاة الشيخ علي الخليفة، وكان نائبه الشيخ عبدالله الأحمد الجابر الصباح نجل الحاكم. وكان من المقربين له في العمل ضبيب عمش الصويحة المسعودي

1- نجل الشيخ عبدالله الصباح الحاكم الخامس للكويت، وهو أحد أبطال معركة الجاهراء في أكتوبر 1920، ومعركة الرقعي في يناير 1928.

2- اسمه الحقيقي محمد أمين واشتهر بأمين سنجر لأنه حصل على توكيل ماكينات خياطة سنجر في الكويت. في الشيخ عبدالله النوري، مذكرات عن حياة المرحوم الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت العاشر (الكويت: دار ذات السلاسل، 1978) ص 50.

الشمري أحد فرسان الكويت في معركة الرقعي¹، فكان مرافقاً خاصاً له، وكان الشيخ يناديه: «يا خالي»².

وبحكم منصبه، ترأس الشيخ المبارك محكمة الأمن العام، والتي نظرت في موضوعات العلاقة مع القبائل والتعديت على الحدود، ومحاولات تهريب الذهب والجنيهاً والسبائك الذهبية من الهند إلى داخل البلاد، وأصدر الشيخ المبارك إعلانات إلى التجار والنواخذة والعاملين على السفن بتجريم هذه الأفعال. ومنها على سبيل المثال، الإعلان الصادر يوم 13 سبتمبر 1944 المكتوب بخط اليد والموقع من الشيخ المبارك، والموجه إلى «الجمهور عامة ولنواخذة السفن وملاحيها ومرتادي الأسواق الهندية خاصة»، بضرورة اتباع النظم المعمول بها و«تحاشي القيام بأي عمل يخل بنظام القوانين المرعية كمحاولة تهريب الذهب وتصديره بطريقة غير شرعية، ومن يحاول مثل هذا العمل فسيكون عرضة للمصادرة والسجن والغرامة»³.

وبالفعل، نظرت المحكمة في عدد من القضايا الخاصة بتهريب الذهب، وصدرت أحكام بتجريم من ثبتت عليهم التهمة ومنعهم من السفر.

قام المبارك بإنشاء أول مدرسة لتدريب العاملين بدائرة الأمن العام عام 1948، وتبرع بمنزل والدته بشارع السور، وكان هذا الشارع يمتد

1- معركة دارت بين أهالي الكويت وجيش الإخوان الوهابي المتشدد في عام 1928.

2- روى عمش ضبيب الصويحة، أنه عندما توفي والده 1945 أرسل الشيخ المبارك سيارة لنقل جثمانه ودفنه في مقبرة نايف. في حمد عبدالمحسن الحمد، الكويت في زمن الأربعينيات والخمسينيات، مرجع سابق، ص413.

3- صورة من نص الخطاب في عماد محمد العتيقي، تاريخ القضاء والقضاة في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2022) ص 170.

بمحاذاة سور الكويت من الشرق إلى الغرب، ليكون مقراً لها. وكان من عادة الشيخ أحمد الجابر أن يمر على دائرة الأمن العام يومياً ويستمع من الشيخ المبارك ونائبه عن حالة الأمن في المدينة¹.

بذل الشيخ المبارك جهداً كبيراً لحفظ الأمن، وهناك عشرات الأحداث والوقائع في هذا السياق. فتروي فيوليت ديكسون (أم سعود) أنها تعرضت مع زوجها لحادث اعتداء بالقرب من إحدى آبار المياه في نوفمبر 1943، وعندما عادت إلى مدينة الكويت تم إبلاغ الشيخ عبدالله المبارك «محافظ المدينة بالحادثة، وقد اهتم بالأمر اهتماماً شديداً وتوجه فوراً إلى بئر الماء رقم 13 ومعه فرقة مسلحة، وقد عاد في وقت لاحق من ذلك اليوم ومعه أحد المتهمين»²، وبعد شهر تم القبض على المتهم الثاني.

وفي عام 1944، قام الشيخ بوأد الخطر المحقق بالكويت ومنع هجوم قبائل المنتفق عليها. ففي هذا العام، قام أحد المهريين في منطقة الحدود بين الكويت والعراق بقتل أحد أبناء عائلة السعدون شيوخ قبيلة المنتفق القوية في العراق، والتي طالبت الكويت بتسليم القاتل لها لمعاقبته، وهددت بالإغارة على بادية الكويت إذا لم يتم ذلك. أدرك الشيخ المبارك خطورة الأمر والتهديد الذي يحيط بالكويت، فقام بالسفر إلى البصرة والتقى بمتصرفها وطلب منه التدخل والوساطة لحل النزاع، فاعتذر المتصرف عن قيامه بذلك. فما كان من الشيخ إلا المخاطرة بنفسه وسط أجواء غاضبة ومحمومة، وذهب إلى عقر دار

1- مجلة البعثة، السنة 4، فبراير 1950، ص 44.

2- Dickson, Violet. Forty Years in Kuwait, (London: George Allen and Unwin Ltd, 1970), p228

السعدون، والتقى قادتها، وأكد لهم أن الكويت لا علم لها بتفاصيل ما حدث، وأنها لا تتستر على القاتل، ووعد ببذل جهد دائرة الأمن العام للقبض عليه. تفهم قادة السعدون توضيح الشيخ وأن حضوره ومخاطرته بحياته هو دليل على صدق ما تحدث به، وتم الاتفاق على أن تقوم الكويت بدفع الدية، وانتهى تهديد قبائل المنتفق.

كان المتهمون الذين تصدر ضدهم أحكام بالسجن، يودعون في سجن بهيئة قرب البحر جنوبي قصر السيف، الذي تولى إدارته فايز الدوسري وخلفه صالح الدوسري. ويروي الكاتب والمؤرخ فرحان عبدالله أحمد الفرحان أن والده سُجن في عام 1944، وكان عمره وقتذاك لا يتجاوز عشر سنوات، وأنه زاره فيه. وقدم وصفاً للسجن، فذكر أن مبانيه تعود ملكيتها إلى أسرة يوسف الإبراهيم، وأنها أقيمت على منحدر بحيث يكون من أعلى المرتفع حتى الأسفل ستة بيوت، كل بيت يكون منحدرًا عن البيت الذي يليه، وعندما آلت تلك المباني إلى الحكومة تم استخدامها كسجن. وحسب روايته فإنه يبدو أن معاملة المساجين كانت طيبة للغاية، فكانوا يحضرون فُرُشهم التي ينامون عليها من منازلهم ويأخذونها بعد انتهاء مدة الحبس، كما كانت أسرهم تحضر لهم الشاي والسكر والقهوة، وكانوا يجتمعون في الصباح لشرب الشاي، وفي المساء يلعبون بورق الشدة أو الدامة ويلقون القصائد والغناء. ويذكر الفرحان أنه كان يزور والده مع أخيه الأكبر وخال والدته، وعند انتهاء الزيارة يغادر الأخ والخال "راجعين إلى البيت، وأبقى عند الوالد يوماً أو يومين"¹.

1- شهادة فرحان عبدالله الفرحان لجريدة القبس بتاريخ 8 أغسطس 2013. وجدير بالذكر أنه مع توسع العمران وازدياد عدد الوافدين، تم نقل مكان السجن في نهاية الأربعينيات إلى مبنى المصابين بأمراض عقلية، وكان يسمى بسجن المجانين، الواقع في الصفاة خلف دائرة البلدية القديمة، وذلك بعد نقل المرضى إلى مبنى آخر.

وبفضل تقدير الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت لجهد الشيخ المبارك، اتسعت اختصاصات دائرة الأمن العام وازدادت مسؤولياته، وبالذات في فترة الحرب العالمية الثانية. واعترافاً بجهوده منحته الحكومة البريطانية في عام 1945 وسام الإمبراطورية الهندية من درجة رفيق CIE، وكُتِبَ عليه: إلى «سعادة الإداري الحازم الشيخ عبدالله المبارك رئيس الأمن العام في الكويت».

ويسجل الرومي في مذكراته، أنه في يوم 24 يونيو 1945 «وزعت دار الاعتماد البريطانية منشوراً يحتوي على أربع صفحات، في الصفحة الأولى صورة الشيخ عبدالله المبارك، وفي الثانية خطاب رئيس الخليج، وذلك بمناسبة الوسام الذي أهدها إياه ملك الإنجليز»¹.

وجدير بالذكر أن استخدام تعبير رئيس الخليج يُشير إلى المقيم البريطاني الذي كان بمثابة رئيس الوكلاء السياسيين في مختلف الإمارات، فكان الوكلاء يرفعون إليه تقاريرهم. وكان مقره في مدينة بوشهر الإيرانية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عندما انتقل إلى البحرين.

كان عماد دائرة الأمن العام «قوة الحدود» التي تولت مهمة حفظ الأمن في بادية الكويت، ومكافحة التهريب وحماية القبائل التابعة لشيخ الكويت فيها، كما تولت مسؤولية التحقيق في الجرائم كحوادث السرقة والقتل، وخصوصاً عندما يهرب الجناة إلى خارج السور. وترأس الشيخ المبارك محكمة الأمن العام التي تولت النظر في قضايا

1- يعقوب يوسف الغنيم، أحمد البشر الرومي: قراءة في أوقاهه (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1998) ص110. ومحمد بن إبراهيم الشيباني، «عبدالله المبارك كما عرفه رفاهه وأصدقائه ومحبهه»، مجلة تراثنا، العدد الثلاثون (أبريل/مايو 2005)، ص6.

المنازعات القبلية والمشاجرات والسرقات والتهريب والقتل، وكان مقرها مبنى دائرة الأمن العام¹.

ورغم وجود دائرة للشرطة ترأسها الشيخ صباح السالم، فقد مارست دائرة الأمن العام اختصاصات حفظ الأمن ومكافحة الجريمة داخل مدينة الكويت. ويدل على ذلك ما سجله الرومي في مذكراته، أنه في يوم 17 يناير 1947 أدى فحص دفاتر دكاكين توزيع الأقمشة «إلى اكتشاف عدة تزويرات متنوعة عند جميع دكاكين التوزيع، وأصبح النزيه في أهل هذه الدكاكين نادراً، وسيحاكم أكثرهم غداً عند الشيخ عبدالله المبارك»².

اعتبر الشيخ المبارك أن حماية الكويتيين وأملاكهم هي الشغل الشاغل لرجال الأمن، وشارك بنفسه في القبض على الخارجين عن القانون.

ومن ذلك، أنه في 17 مارس 1948 وبعد علمه بوجود بعض قطاع الطرق في مناطق حدود الكويت الشمالية، فقد ذهب بنفسه لتفقد المنطقة، «فصادف امرأة ورجلاً أنبأه بأن جماعة هاجموهما وسلبوهما، فأخذ الرجل والمرأة ليدلاه على مكان الحادث، وهناك شاهد تسعة من الرجال، فألقى عليهم القبض من دون قوة إلا رجلاً أطلق الرصاص على سيارة الشيوخ فأطلقوا عليه النار فقتلوه، واقتادوا الباقين»³.

ومن الأحداث التي سجلتها تقارير الوكيل السياسي، ما وقع يوم

1- محمد بن إبراهيم الشيباني، من تاريخ عبدالله المبارك الصباح (الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2015) ص32.

2- يعقوب يوسف الغنيم، أحمد البشر الرومي: قراءة في أوراقه، مرجع سابق، ص122.

3- المرجع السابق، ص130.

الرابع من أكتوبر في نفس العام عندما قُتل أحد الكويتيين، فانتقل الشيخ على الفور إلى مكان الجريمة، وجمع الأدلة التي تشير إلى شخصية القاتل، ولم يلبث أن أسرع بتنظيم دوريات ليلية من قوات الأمن العام، وقادها بنفسه حتى تم القبض عليه¹.

وفي الأول من يناير عام 1948، طلب أمير الكويت من الشيخ المبارك إنشاء إدارة تتولى شؤون الجوازات والسفر كإدارة ملحقة بدائرة الأمن العام. واستغرق الإعداد لتنفيذ هذه المهمة مدة عام، وتم افتتاح الإدارة في أول يناير عام 1949، وتولى العمل فيها عبد اللطيف الثويني وعاونه موظفون فلسطينيون ممن سبق لهم العمل في هذا المجال في فترة الانتداب البريطاني، كان أبرزهم هاني قدومي². وكان مقرها في ساحة الصفاة، وحضر الشيخ أحمد الجابر حفل الافتتاح، ويومها صدر أول جواز سفر كويتي باسم الأمير، وحمل الشيخ عبدالله المبارك الجواز³ رقم 2، مثلما كان رقم سيارات الشيخ عبدالله المبارك من 1-1 إلى 1-36. وطلب الشيخ المبارك من مساعديه في الإدارة إصدار جواز سفر باسم يوسف أحمد الغانم برقم 300، وهو من الشخصيات الاقتصادية المؤثرة في تاريخ الكويت، على أساس أن تخصص الأرقام من 1 إلى 299 لأبناء أسرة الصباح.

كان جواز السفر في البداية عبارة عن ورقة باسم صاحبها والبيانات

1- From Political Agency to Political Residency ,November 6,1951.

2- محمد بن إبراهيم الشيباني، «عبدالله المبارك كما عرفه رفاقه وأصدقائه ومحبه»، مرجع سابق، ص ص 7 - 8.

3- وذلك حسب صورة جواز السفر الخاص به الصادر في أول أكتوبر 1960، وأخرى من جواز سفره الصادر في أبريل عام 1985.

الأساسية عنه ثم تقوم الوكالة البريطانية¹ بالتصديق عليها، واستمر هذا الوضع حتى عام 1958 عندما أصبحت سلطة إصدار جوازات السفر من اختصاص دائرة الأمن العام فقط.

وجدير بالذكر أنه قبل عام 1949، كانت جوازات السفر الكويتية تصدر من دار الوكالة السياسية، باعتبار أن اتفاقية الحماية على الكويت أعطت لبريطانيا اختصاص ممارسة الشؤون الخارجية للكويت. ولذلك، كان الوكيل السياسي البريطاني غير مستريح لإنشاء هذه الإدارة لتعارضها -من وجهة نظره- مع الاتفاقية، واعتقد أنها بداية مبكرة لممارسة حكومة الكويت مهام الدولة المستقلة.

ارتفع شأن دائرة الأمن العام ودورها ومكانتها، فوصفها عبدالعزيز ياسين الغربلي² سكرتير دائرة المعارف عام 1949 قائلاً: «فهذه إدارة الأمن العام والجوازات والجنسية بنائها الحديث المطل على ميدان الصفاة، قلب الكويت النابض بالحياة، قد افتتحت وبدأت أعمالها برئاسة حضرة صاحب السعادة الشيخ عبدالله المبارك، وإدارة بعض الفنيين من شباب فلسطين بالتعاون مع بعض الشباب الكويتي، ولاتزال هذه الإدارة تسير في إطار العمل المنتج المثمر، من حيث المحافظة على الأمن والنظام والإشراف الفني الدقيق على حركة الإقامة والسفر»³.

وأعرب الشيخ القاضي عبدالله النوري عن تقدير مماثل بقوله:

1- تعبير الوكيل السياسي هو ترجمة لـ political Agent الذي كان ممثل الحكومة البريطانية في الكويت، وتشير إليه بعض الكتابات بتعبير «المعتمد السياسي». أما تعبير «رئيس الخليج» فإنه يشير إلى «المقيم البريطاني» الذي ترأس الوكلاء البريطانيين في إمارات الخليج كما تمت الإشارة من قبل.

2- عبدالعزيز سيد ياسين سيد هاشم الغربلي، ولد في الكويت عام 1925، وكان من رواد التعليم فيها.

3- مجلة البعثة، السنة 3، العدد 3، مارس 1949، ص 90.

«وأخذت دائرة الأمن العام تنمو وتتسع حتى لم يعد محلها كافياً لها، ولم تمض عشر سنوات حتى أصبحت دائرة الأمن العام من أعظم دواوين الحكومة، لها مقرها الضخم ومكاتبها المجهزة بكل ما يحتاج إليه الموظفون»¹. ووصف الصحفي اللبناني عفيف الطيبي صاحب جريدة اليوم الذي زار الكويت عام 1951، مبنى الدائرة بأنه «بناء فسيح ضخم، وبناء حديث.. وجميع تشكيلات الأمن العام مع قوة الدفاع الكويتية قائمة في أرجائه»².

في هذا الوقت، كانت ساحة الصفاة في الخمسينيات مركز الحيوية والنشاط لمدينة الكويت، فكما يذكر د.مرزوق الغنيم، فإنه كان في أحد جوانبها البنك البريطاني، وفندق أطلق عليه الناس وقتها الخان، ومحل جاشنمال الهندي، وكان أول محل في الكويت لبيع الملابس والهدايا، ومحل لبيع سيارات فورد الأمريكية، ومحل البهبهاني لبيع ساعات من ماركة «وست أند» و«أوميجا»، ومحال صالح جمال والملا والغانم ويحيى زكريا. وكان بها أيضاً، مباني الشرطة والأمن العام، والمحكمة، ومكتب البريد³.

ويضيف د.ياسين الياسين الإبراهيم، أنه كان أيضاً في الساحة محل لبيع سيارات «زفير» -وهي من أفخم وأغلى السيارات الأمريكية- وهو في موقع الوزارات الحالي مقابل قصر نايف. وتم استخدام الساحة كمكان تقام فيه الاحتفالات ورقصات العرضة في المناسبات الاجتماعية. وفي الأعياد، كان

1- الشيخ عبدالله النوري، مذكرات عن حياة المرحوم الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت العاشر، مرجع سابق، ص 50 - 51.

2- عفيف الطيبي، 14 يوماً في الكويت، مرجع سابق، ص 16.

3- حمد عبدالمحسن الحمد، الكويت في زمن الأربعينيات والخمسينيات، مرجع سابق، ص 169.

أهالي المدينة يجتمعون وسط جو من البهجة والسرور، وتجد في الساحة مصورين لالتقاط الصور، وأشخاصاً يؤجرون الأحصنة والحمير.

ويضيف الإبراهيم، أنه في يوم العيد كان الأطفال وكثير من الناس يتجمعون لمشاهدة مرور «فرقة من العسكر أمامهم، وفيها عسكري معه عصا يرميها إلى الأعلى ثم يرجع ويأخذها مع موسيقى، وبعد ذلك تدخل في الموكب سيارة كاديلاك دعامتاهما بلون ذهبي للشيخ عبدالله المبارك، ونمشي معهم حتى الأمن العام»¹.

ثانياً- اتساع اختصاصات دائرة الأمن العام:

تطورت كل من قوات الأمن العام وقوة حرس الحدود في حقبة الأربعينيات من حيث الأفراد والتدريب والتسليح. فكانت الأولى، تقوم بمهمة المحافظة على الأمن وسلامة الأفراد والممتلكات، وكذلك تأمين الأسواق وحماية الحوانيت والمنازل في مدينة الكويت داخل السور، أضف إلى ذلك مسؤوليتها عن حماية المنشآت النفطية في مدينة الأحمدية. أما الثانية، فكان نشاطها في مناطق بادية الكويت خارج السور، فقامت بحماية القبائل التابعة لشيخ الكويت من أي اعتداء عليها وعلى ممتلكاتها. وسجل المؤرخون كثيراً من المرات التي خرجت فيها قوات كويتية لتعقب المعتدين على هذه القبائل وللحاق بهم وهزيمتهم واسترداد ما سلبوه من إبل وماشية وأي ممتلكات أخرى.

وإلى جانب ما تقدم، فقد تولت دائرة الأمن العام مسؤولية حماية شيخ الكويت.

ويسجل العم محمد زايد العنبر، أنه في عام 1948 علم بأن الدائرة

تحتاج إلى جنود للشرطة، وأن الشيخ المبارك يلتقي بالمتقدمين. يقول: «فذهبت إلى مقرها في ساحة الصفاة والتقيت بالشيخ الذي سألتني: هل كنت تعمل في السابق بالشرطة؟ فقلت: نعم طال عمرك. فسجلني بالأمن شرطياً، وتم اختيارنا للعمل بالحرس الأميري ضمن مجموعة من الشرطة، وكان عددنا أربعة وستين شرطياً¹. وأضاف أنه لم يكن من بين هذه القوة ضباط، وكان أعلاهم رتبة «وكيل عريف».

وكما ورد في تقرير عن دور دائرة الأمن العام في إنشاء الحرس الأميري ما نشرته مجلة «حماة الوطن» في ديسمبر 1962، أنه تكونت نواة الحرس الأميري في عهد الشيخ أحمد الجابر عام 1948. وفي عهد الشيخ السالم، ازداد الاهتمام ببناء الجيش وتشجيع الشباب الكويتي على الانضمام إليه، وأصبح الحرس الأميري من كتائب الجيش المخصصة لحماية أمير البلاد، والتي يتم تدريبها وتسليحها على النحو الذي يمكنها من القيام بهذه المهمة، وكانت قيادة هذا الحرس في قصر دسمان تابعة لقيادة الجيش والقوات المسلحة². مما يعني الثقة المطلقة للشيخ السالم أمير البلاد في ولاء وإخلاص الشيخ المبارك قائد الجيش.

في يناير 1949، تولت إدارة الجوازات بدائرة الأمن العام مهمة إصدار جوازات السفر للكويتيين، ووثائق السفر للفلسطينيين المقيمين في الكويت والذين انتهت فترة صلاحية جوازات السفر الفلسطينية التي منحها لهم سلطات الانتداب البريطاني، وكان من أوائل العاملين

1- منصور خلف عبدالله الهجري، صفحات كويتية بين الماضي والحاضر على لسان من عايشوها وصنعوها

من أبناء الديرة وإخوانهم العرب (الكويت: حقوق النشر محفوظة، 2010) ص 114 - 115.

2- صابر السويديان وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي 1949 - 1999 (الكويت: حقوق النشر

محفوظة، 2000)، ص 71 - 72.

بالإدارة من الكويتيين، يوسف السيد هاشم الرفاعي وسليمان المشعان. وفي حقبة الخمسينيات، تولت الإدارة اختصاص منح تأشيرات الدخول والإقامة للعرب في الكويت. ويذكر خيري أبو الجبين الذي كان مقيماً في الكويت خلال هذه الفترة، أن هذه التأشيرات كان يوقعها الشيخ عبدالله المبارك أو نائبه الشيخ عبدالله الأحمد¹.

كما قامت بتنظيم دخول الوافدين من خلال منافذ جوازات الميناء والمطار وبوابة الدخول إلى الكويت (قبل إزالة السور)²، كما تولت تنظيم قواعد عملهم وإقامتهم.

وأنشأت الدائرة مخافر تابعة لها داخل السور وخارجه في مناطق: الشويخ، والشامية، وحوّلي، والصليخات، والمطلاع، والجھراء، والرأس، والسالمية، والفتناس.. لحفظ الأمن وتعقب المجرمين ومكافحة تهريب المخدرات.

وفي يناير من عام 1951، تم إنشاء نظام اتصال لاسلكي للربط بين المبنى الرئيسي للدائرة ومراكز الحدود لضمان سرعة تبادل المعلومات³. وارتبط بذلك ازدياد اختصاصات الدائرة بقيادة الشيخ المبارك، وكتب الوكيل السياسي جاكوز أن الشيخ امتلك سلطات كبيرة من خلال قيادته للدائرة، فقد سيطر على كل الأمور الأمنية والعسكرية في داخل مدينة

1- خيري أبو الجبين، قصة حياتي في فلسطين والكويت، مرجع سابق، ص 101. وعبدالله الأحمد هو الابن الأكبر لشيخ الكويت الأسبق أحمد الجابر، وظل نائباً للشيخ عبدالله المبارك في دائرة الأمن العام حتى وفاته في يناير 1957.

2- موسى حنون كزار غضبان، تطور الحكم والإدارة في الكويت 1936 - 1962 (رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1988) ص 100.

3- مجلة البعثة، السنة 5، العدد 1، (يناير 1951) ص 32.

الكويت وخارجها بما في ذلك حرس الحدود والسجون.

وسجل الوكيل السياسي بيلى في تقرير له في مايو 1954، أن «دائرة الأمن العام تتولى كل أعمال الأمن داخل مدينة الكويت، فيما عدا الأعمال الشرطة كتنظيم المرور وذلك تحت رئاسة الشيخ عبدالله المبارك الصباح»¹.

أصبح لدائرة الأمن العام وجود ثابت في مناطق الحدود. يدل على ذلك، ما رواه الوكيل السياسي «بل» الذي قام في يوليو 1955 بتفقد منطقة الحدود الممتدة من «سفوان» والأرض المرتفعة إلى الشمال من «أم نقا»، وكان برفقته سيف بن سعد ممثلاً للدائرة، فقد سجل أنه وجد في مركز الحدود في «القشعانية» مجموعة من الجنود تكونت من ستين جندياً قادهم ضابط برتبة ملازم ثان، وأنهم يقومون بدوريات منتظمة على خط الحدود، ويتصلون بقيادتهم في دائرة الأمن العام وبالمراكز الحدودية الأخرى من خلال اللاسلكي². كانت هذه الدوريات المجهزة بعربات الجيب والعربات حاملة الرشاشات والسيارات المدرعة، تجوب مناطق الحدود الشمالية بشكل مستمر.

وفي تصريح للشيخ المبارك لمجلة البعثة في عام 1953، ذكر أن الدائرة تسجل جميع القادمين إلى الكويت برّاً وبحراً وجوّاً، وأنه توجد مراكز كويتية لتسجيل القادمين والمسافرين، وأن على كل القادمين التوجه إلى قسم الإقامة والسفر بالدائرة لتسجيل جوازه والحصول على الإقامة، وأن للدائرة زوارق بحرية لمراقبة السفن القادمة، وأنه

1- From Political Agency (Pelly) to foreign office may 10 1954

2- ميمونة الخليفة الصباح، الشيخ فهد السالم الصباح (جوانب مضيئة من عطائه الوطني 1905 - 1959) (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2021)، ص 137.

يتم التخطيط لإنشاء إدارة لخفر السواحل¹. وبالفعل، تم إنشاء هذه الإدارة في عام 1954، وكان أول زورق في عهدها باسم «مرزوق»، وتلاه الزورق «عمر»، فالزورق «مشهور»، والذي استقله من آن لآخر الشيخ المبارك².

ترافق مع هذا التوسع في اختصاصات الدائرة الحاجة إلى رفع مستوى العاملين فيها.

وفي منتصف الأربعينيات، تكونت قوة دفاع الكويت، وذلك بتجميع عدد من العاملين بالبحر ليكونوا نواة لها. وحسب رواية يوسف سعيد السليم أحد رواد النشاط الرياضي في الكويت، فإنه كان من بين هذه النواة «الوالد سعيد السليم والحلمي والحجيل ورميذين وابن جمعة والریش»، وأنهم تلقوا تدريباً في منطقة خلف قصر نايف أطلقوا عليها اسم «الورشة»³.

اتسعت مهام دائرة الأمن العام، فعمل الفلسطيني هاني القدومي في إدارة الجوازات والإقامة والسفر حتى أصبح مديراً لها، وعاونه الفلسطينيان زكريا خليل الكردي، وخليل شحير⁴.

وكان ممن عملوا في الدائرة في هذا الوقت، العراقي نوري عبد السلام الخبير بقسم تحقيق الشخصية. كما قَدِم عدد من ضباط الشرطة

1- عبد العزيز جعفر «البعثة مع سمو رئيس الأمن العام»، مجلة البعثة، السنة 7، العدد 1 و2، يناير وفبراير 1953، ص9.

2- محمد بن إبراهيم الشيباني، من تاريخ الشيخ عبدالله المبارك الصباح، مرجع سابق، ص33.

3- منصور خلف عبدالله الهاجري، صفحات كويتية بين الماضي والحاضر على لسان من عاشوها وصنعوها من أبناء الديرة وإخوانهم العرب، مرجع سابق، ص275.

4- شقيق جبرا يوسف شحير الذي تمت الإشارة إليه، تدرج في مناصب الأمن العام وحصل على رتبة اللواء، وتم منحه الجنسية الكويتية. وتقاعد عام 1975.

المصريين، ومنهم: اليوزباشي أحمد عبد المعبود الذي ترأس إدارة المباحث، واليوزباشي مصطفى البطوطي الذي عمل بإدارة المرور، واليوزباشي مصطفى عبدالعال الذي أشرف على السجون.

ومع الحاجة إلى مزيد من الأفراد، نظمت دائرة الأمن العام اختبارات للمتقدمين، تضمنت الكشف الطبي للتأكد من سلامتهم البدنية، ويليها الالتحاق بمدرسة تدريب في أحد معسكرات الجيش بمنطقة الجيوان، وتولى إدارة هذه المدرسة في عام 1954 فوزي الخضراء، وشمل التدريب إطلاق النار والرماية في منطقة «الخويسات». وبعد اجتياز التدريب، تم توزيع الجنود على أماكن عملهم في حراسة الدروازات أو أحد المخافر داخل السور وخارجه، وأرسلت الدائرة المُتفوقين منهم في دورات تدريبية متقدمة في المملكة المتحدة لتأهيلهم ضباطاً، وكان منهم عبدالله فراج الغانم الذي تدرج في مناصب الجيش حتى منصب رئيس الأركان العامة برتبة الفريق خلال الفترة 1980 - 1986، وعلي محمد المؤمن الذي تولى أيضاً منصب رئيس الأركان وكان أول سفير لدولة الكويت لدى العراق بعد الغزو، وفهد محمد الحقان الذي بدأ عمله في مجال اللاسلكي برتبة عريف وتقاعد عام 1979 برتبة العقيد.

ويبدو أن الشيخ المبارك سعى، من خلال أحد مُعاونيه، للتعاقد مع شركات بريطانية للتدريب العسكري دون إخطاره الوكيل السياسي والحصول على موافقته. ويدل على ذلك الخطاب المُرسَل من وزارة الحرب إلى وزارة الخارجية بتاريخ 3 نوفمبر 1954 والذي ورد فيه أن الوزارة تلقت طلباً من شركة Blackwell Young and Company Lim- ited للموافقة على تزويد الجيش الكويتي بمُعدات تدريب. وتساءل كاتب الخطاب عن التوجه الذي ينبغي أن تتخذه وزارة الحرب في هذا

الشأن في ضوء الرؤية السياسية لوزارة الخارجية بشأن الجيش الكويتي وآفاق تطوره.

وعلى سبيل المثال، تساءل الخطاب عما إذا كانت وزارة الخارجية ترغب في أن يتم تدريب الكويتيين على تكتيكات الإنزال البحري أو أنها ترغب في إعداد خطة شاملة لتدريب القوات الكويتية. وتساءل أيضاً عما إذا كانت هذه الشركة هي أفضل طريق لنقل المعلومات إلى الجانب الكويتي.

ثم أضاف الخطاب أن وزارة الحرب على استعداد لمساعدة الكويت وعمل هذه الخطة، وأنها تعتقد أن مثل هذا الأمر ينبغي أن يكون من خلال وزارة الخارجية وليس عن طريق هذه الشركة.

ويوضح هذا الخطاب أن أحد المسؤولين الكويتيين اتصل بهذه الشركة وطلب منها المساعدة في تطوير قدرات الجيش، وأن ذلك تم دون الرجوع إلى الوكيل السياسي بالكويت أو المقيم البريطاني بالبحرين، وأنه لم يكن لدى وزارة الخارجية علم بالأمر¹.

تابع الشيخ المبارك أداء أجهزة دائرة الأمن العام عن قرب. وحسب تقرير الوكيل السياسي بتاريخ 10 مايو 1954، فإن الشيخ أشرف على عمل إدارات الدائرة بشكل مباشر، وأنه يُصدر تعليماته إلى مديري الإدارات بشكل مُنتظم، والذين عليهم رفع أي موضوع مهم إلى الشيخ لاستطلاع رأيه².

وإلى جانب مهامها الأمنية المباشرة، كانت الدائرة مكلفة بمهمة

1- From War Office to Foreign Office, November 3, 1954.

2- From Political Agency in Kuwait (Pelly) to foreign office, May 10, 1954.

الرقابة على الصحف والمطبوعات، ويروي خالد سليمان العدساني الذي عمل سكرتيراً للمجلس التشريعي الأول والثاني في 1938 - 1939 في مذكراته، أنه بعد هذه الأحداث وحل المجلس سافر إلى العراق ولبنان، وألف كتيباً بعنوان «نصف عام للحكم النيابي في الكويت»، فقامت مديرية الأمن العام بمصادرته ومنعه من التداول، وبعد أن «خفت حدة الغضب وهدأت النفوس الثائرة» حسب تعبيره، فإن الشيخ المبارك تواصل معه وطلب منه العودة إلى الكويت، وعاد بالفعل عام 1950¹. وفي 6 ديسمبر 1954، أصدرت اللجنة التنفيذية العليا التي ضمت رؤساء الدوائر الحكومية قراراً بنقل هذه المهمة إلى دائرة المعارف².

لم يقتصر اهتمام الشيخ المبارك على المهام الأمنية المباشر للدائرة، بل امتد ليشمل إنشاء فرقة موسيقى عسكرية لعزف الألحان بالآلات النحاسية، وقامت الفرقة بعزف الموسيقى عند «استقبال صاحب السمو الحاكم ونائبه أمام المسجد الكبير في الأعياد والمناسبات الوطنية»³. وفي عام 1955، شاركت الفرقة في إحياء المناسبات العامة، فكانت تتحرك من دروازة عبد الرزاق وتمر في الشوارع الرئيسية حيث اصطف الجمهور على جانبيها لمشاهدتها والاستماع إلى موسيقاها وألحانها التي كانت جديدة عليهم كل الجدة.

وفي عام 1959، تم تقسيم الفرقة الموسيقية إلى فرقتين: إحداهما

1- مجموعة مؤلفين، كويت الخمسينيات. الشيخ عبدالله المبارك في الكتب التاريخية (الكويت: مركز الوثائق والبحوث، 2022) ص 135.

2- صالح خالد المسباح المريخي وآخرون «إعداد»، موسوعة الصحافة الكويتية، مرجع سابق، ص 68.

3- عبدالله محمد ناصر العبدالعزیز الناصر، مراجعة وتقديم أنطون بارا، تاريخ حراسة البلدية والشرطة، (الكويت: حقوق النشر محفوظة، 2013) ص 73.

خاصة بالشرطة وأسُميت بالفرقة البيضاء لأن أفرادها ارتدوا سترات بيضاء، والأخرى خاصة بالجيش وأسُميت بالفرقة الصفراء نسبة لآلاتها النحاسية ذات اللون الأصفر¹.

وسجل البريطاني آرثر كالدويل الذي عمل بشركة نفط الكويت خلال الفترة 1949 - 1977، أنه في المباراة السنوية بكرة القدم بين الفريق الإنجليزي والفريق الأسكتلندي والتي كانت تنظم سنوياً، عزفت فرقنا الجيش والشرطة الموسيقية في الاستراحة بين الشوطين، وأن عزفهما كان رائعاً، ونال استحسان الجميع لدرجة «أننا كنا نصاب بخيبة أمل عند عودة الفريقين لاستكمال المباراة بعد الاستراحة»².

في هذا الوقت، لم يكن للكويت نشيدها الوطني، وكان يكتفى في المناسبات الرسمية والاجتماعية بعزف السلام الأميري. لذلك، سعى الشيخ المبارك لسد هذا النقص وطلب من معاونيه بحث هذا الموضوع واتخاذ الإجراءات لتحقيقه، ولكن ذلك لم يتحقق، وتأخر طويلاً حتى بعد استقلال الكويت³.

في عام 1959، اقترح الشيخ المبارك باعتباره رئيساً لدوائر الشرطة والأمن العام على الشيخ السالم إصدار عدد من المراسيم الأميرية لتقنين القواعد المنظمة لعمل الدائرة في مجالات السير (المروور)، والجنسية، وجوازات السفر الكويتية، وتنظيم إقامة الأجانب في الكويت. وأوكلت هذه القوانين مسؤولية تنفيذها إلى دائرة الشرطة

1- المرجع السابق، ص100.

2- آرثر كالدويل، الأحمدى: خواطر وذكريات 1949 - 1977، ترجمة عبد الخالق العلي، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2022) ص47.

3- تأخر مولد النشيد الوطني حتى يوم 25 فبراير 1978 عندما تم عزفه لأول مرة.

والأمن العام.

وسوف أكتفي هنا بتناول قانون السير، حيث إن القوانين الأخرى سوف تتم الإشارة إليها في الفصول التالية من الكتاب.

وبشأن موضوع السير وتنظيم المرور، يلاحظ أن الشيخ المبارك أصدر في أبريل 1959 مجموعة من القواعد المنظمة لسير المركبات، فصدر بيان لفت فيه «نظر السواق وأصحاب السيارات إلى ضرورة اتباع التعليمات»، والتي تضمنت: «يمنع منعاً باتاً استعمال الأنوار الكبيرة للسيارات أثناء سيرها بالشوارع المضاءة»، و«يجب اتباع تعليمات المرور فيما يختص بالإشارات الضوئية.. حيث لوحظ تحرك السيارات عند ظهور النور الأصفر مباشرة مما يسبب ارتباك السير بالتقاطعات والدروازات، وبالتالي ينتج عنه وقوع حوادث المصادمات»، و«السير بالسرعة القانونية داخل المدينة وخارجها».

وشملت القواعد أيضاً منع السيارات من التوقف في وسط الطريق العام وحول «الدوارات»، وضرورة إعطاء السائقين «الإشارات اللازمة قبل انعطافهم أو دخولهم المنحنيات»، وإلزام سائقي السيارات الأجرة بالانتظار في الأماكن المخصصة لهم فقط، ومنعت القواعد سير السيارات من دون أرقام. ودعت دوائر الشرطة والأمن العام السائقين إلى الالتزام بهذه القواعد «حرصاً على سلامة الأرواح والممتلكات، وتحذر في نفس الوقت من أن أشد العقوبات من حبس وغرامة ستوقع على المخالفين اعتباراً من نشر هذه التعليمات»¹.

1- الكويت اليوم، بيان من مديرية الشرطة والأمن العام، السنة الخامسة، العدد 220، بتاريخ 19 أبريل 1959، ص 27.

ارتبط صدور هذه القواعد في عام 1959 بازدياد عدد السيارات في مدينة الكويت، فقد بلغت في يناير من هذا العام عدد 30800 سيارة أي بمعدل سيارة لكل سبعة أشخاص¹. وزاد من حجم مشكلات المرور، عدم تعود السائقين على اتباع القواعد الخاصة بالتوقف عند الإشارة الضوئية الحمراء، أو الأماكن المخصصة لعبور المشاة، مما استوجب إصدار هذه التعليمات حفاظاً على أرواح الناس والسلامة العامة.

لم يكتف الشيخ المبارك بإصدار هذه القواعد، وأراد أن يعطيها قوة قانونية أكبر، فاقترح على الشيخ السالم إصدار مرسوم أميري بقانون بهذا الشأن. فصدر المرسوم بقانون السير رقم 13 في 24 مايو 1959، والذي جاء في ديباجته أنه «بناء على رغبتنا في إدخال النظم المرعية إلى جميع دوائرنا وتمشياً مع ركب الحضارة وبناء على ما عرضه علينا رئيس الشرطة والأمن العام، رسمنا بما هو آت²، تكوّن القانون في خمس وسبعين مادة وثمانية أبواب غطت موضوعات: أنواع المركبات، وإجازات القيادة، وتسجيل المركبات الميكانيكية، وشروط الأمن والمتانة، وقواعد المرور وآدابه، ومسؤولية مالك المركبة، والعقوبات، ومجموعة من القواعد العامة المتعلقة بتطبيق مواد هذا القانون.

وفي نفس السياق، أصدر المجلس الأعلى -الذي ضم رؤساء الدوائر الحكومية- قراراً في 17 مايو 1959 بإعادة تنظيم أرقام لوحات «سيارات اللوريات والنسافات والتناكر والجيب والوانيتات». وقام الشيخ المبارك في نفس الشهر بإصدار القواعد المنظمة لتنفيذ هذا القرار على أن

1- سمير شما، بتول الكويت حاضره ومستقبله (دمشق: مطابع بن زيدون، 1959) ص 81.
2- نص المرسوم الأميري رقم 13 بقانون السير في ملحق جريدة الكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 226، بتاريخ 31 مايو 1959.

يبدأ العمل بها بعد أسبوعين من تاريخ إصدارها¹.

وفي أكتوبر من نفس العام، أصدرت مديرية الشرطة والأمن العام قراراتين مهمين. القرار الأول يتعلق «بالتأمين الإجباري من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات»، والقرار الثاني يتعلق بإجازات (رخص) قيادة المركبات «الميكانيكية» بكافة أنواعها وشروط الحصول عليها². ثم أصدرت في نوفمبر قراراً بالقواعد الخاصة «بمركبات السائحين والعابرين وإجازات القيادة الدولية والأجنبية وشروط استخدامها»³.

وتلا ذلك صدور قانون بتنظيم محكمة المرور الذي أصدره الشيخ السالم في 19 يونيو 1960، الذي أشار إلى أنه قد صدر «بناء على عرض رئيس العدل ورئيس دوائر الشرطة والأمن العام»، ونصت مادته الأولى على أنه «تنشأ محكمة تتبع الدائرة الجزائية بالمحكمة الكلية، وتختص بالنظر في جنح ومخالفات المرور». ونصت المادة الثانية على أن يقوم رئيس العدل باختيار المدعي العام في المحكمة «بالاتفاق مع رئيس دوائر الشرطة والأمن العام»، كما نصت المادة العاشرة على أن «يصدر رئيس العدل ورئيس دوائر الشرطة والأمن العام لائحة بإجراءات التحقيق والمحاكمة أمام محكمة المرور»⁴.

ومع ازدياد عدد السيارات في مدينة الكويت في نهاية حقبة الخمسينيات، تدخلت مديرية الشرطة والأمن العام لتنظيم كل ما

1- الكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 225، بتاريخ 24 مايو 1959 ص8.

2- الكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 244، بتاريخ 11 أكتوبر 1959.

3- الكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 249، بتاريخ 15 نوفمبر 1959.

4- نص القانون رقم 22 لسنة 60 بتنظيم محكمة المرور في الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد

281، بتاريخ 26 يونيو 1960.

يتعلق بإصدار رخص السيارات وتجديدها في إطار الشروط التي نص عليها القانون للمتانة والسلامة، ومتابعة تنفيذ السائقين لقواعد السير والتوقف والالتزام بأماكن الانتظار، ومنح أرقام السيارات والتمييز بين السيارات الخاصة والأجرة والنقل العام. وتدخلت الدائرة أيضاً، لمنع العربات التي تدفع باليد، والتي كانت تستخدم لنقل المياه من المرور في الشوارع واستبدالها بسيارات حديثة، ونشرت جريدة «الكويت اليوم» في ديسمبر 1960 إعلاناً بإعطاء أصحاب هذه العربات مهلة أخيرة مدتها أربعون يوماً قبل منعها تماماً من السير في الطرق¹.

وفي عام 1960 أيضاً، وبناء على اقتراح من الشيخ المبارك، صدر قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية الذي نظم أعمال التحقيق والادعاء، فنص على أن تقوم النيابة العامة بسلطة التحقيق والادعاء في ما يتعلق بالجنايات، بينما يتولى ضباط الشرطة ومحققون يعينون في الدائرة هذا الاختصاص فيما يتعلق بالجرح (مادة 9). كما حدد القانون مهام الشرطة عند تلقي البلاغات عن جميع الجرائم، وفحصها وجمع المعلومات المتعلقة بها والانتقال إلى المكان الذي وقع فيه الحادث، وإبلاغ النيابة العامة أو محققي الشرطة بالواقعة حسب طبيعة الحادثة (مادة 40)².

لم يكن تطوير جهاز الأمن العام والتوسع في اختصاصاته وعدد العاملين فيه من دون مشكلات، وإنما كانت هناك عقبات وتجاوزات هنا أو هناك تم التعامل معها ووقفها. ومن ذلك ما رواه أحمد عبد المعبود السيد الذي قدم من مصر وعمل في الدائرة وكان من مؤسسي

1- الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد 304، بتاريخ 4 ديسمبر 1960، ص 34.

2- د. نواف وبدان الجشعمي، الطريقة الاحترافية في كتابة المحاضر الشرطة (الشارقة: مركز بحوث الشرطة بوزارة الداخلية، 2010) ص 49 - 50.

إدارة المباحث في الخمسينيات كما ورد سلفاً في هذا الفصل، والذي ذكر أنه تسهياً لعمل رجال الأمن أصدر المبارك قراراً جاء فيه حسب كلماته: «يلزم صاحب أي سيارة بحمل أي عسكري يطلب توصيلة مجاناً». واستمر العمل بهذا القرار لفترة حتى أساء أحد الجنود استخدام هذا الحق، حيث ركب إحدى السيارات رغم أن صاحبها أخبره بأن ابنتيه تجلسان في المقعد الخلفي، وأنه يمكنه إيقاف أي سيارة أخرى، فلما أصر «العسكري» قام صاحب السيارة بإنزال البنيتين في أحد الأسواق آملاً أنه سوف ينتهي من هذه التوصيلة في وقت قصير، ثم فوجئ بأن «العسكري» ذاهب إلى منطقة الأحمدية مما استغرق وقتاً طويلاً عاد بعده ليجد الفتاتين و«قد أخذ التعب والقلق منهما مأخذه». غضب الرجل كثيراً وتوجه في اليوم التالي إلى دائرة الأمن العام، والتقى الشيخ المبارك وقص عليه ما حدث «فاستشاط غضباً من تعسف العسكري وطالب بإحضاره إلى مكتبه فوراً، ولما جاء به نال عقاباً مناسباً لفعلة». وعقب ذلك، ألغى الشيخ العمل بهذا القرار¹.

ومن الأحداث التي تشير إلى متابعة الشيخ المبارك لجنوده ورعايته لهم، ما يروييه العم محمد زايد العنبر وهو أحد أفراد الرعييل الأول لرجال الأمن في الكويت، من أنه حصل على إجازة لمدة أسبوعين من عمله لزيارة والدته المريضة في مدينة الرياض بالسعودية، وأن الظروف اضطرته ليتأخر في العودة مدة أسبوعين آخرين، فأصدر رئيسه المباشر جبراً شحيباً أمراً بحجزه، وحسب روايته «فذهبت إلى المرحوم الشيخ عبدالله المبارك رئيس الأمن العام وكان وقت الغذاء فسلمت عليه وقال: لماذا تغيبت عن العمل؟ فقلت له: يا طويل العمر الوالدة كانت

1- عبدالله محمد ناصر العبدالعزیز الناصر، تاریخ حراسة البلدية والشرطة، مرجع سابق، ص 56، 57.

مريضة في مدينة الرياض، فقال الشيخ عبدالله المبارك موجهاً كلامه لجبرا شحبير: اعف عنه وأعطه خمسة أيام زيادة راحة، فعفا عني»¹. وإلى جانب المهام الأمنية للدائرة، وإشرافها على إصدار الجوازات ومنح تأشيرات القادمين إلى الكويت وتسجيل أسماء المسافرين إلى الخارج، والتأكد من صلاحية جوازات السفر الخاصة بهم، وتسجيل أسماء الأجانب المقيمين في الكويت وأسباب إقامتهم ومدتها، فقد تولت إنشاء إذاعة الكويت وأشرفت على مدرسة ونادي الطيران المدني، وعدد من الاختصاصات الأخرى التي سوف يرد ذكرها في الفصل الرابع.

لم يكن الأمن الجنائي والاجتماعي بأقل أهمية من الأمن السياسي، فكانت الدائرة تشرف على تطبيق شروط الكفالة بما يضمن حقوق الناس، وحاربت كل مظاهر الانحراف الاجتماعي والإجرامي وردعها. وتطور في داخلها عدد من الإدارات، والتي كان لعبد اللطيف الثويني دور رئيسي فيها، فكان يعتبر الساعد الأيمن للشيخ المبارك².

شملت هذه الإدارات، إدارة التحقيق المدني التي اختصت بالقضايا المدنية، وأشرف عليها القاضي المصري إبراهيم علام، وإدارة التحقيق الجنائي التي اختصت بالقضايا الجنائية، وإدارة المباحث وتحقيق

1- منصور خلف عبدالله الهاجري، صفحات كويتية بين الماضي والحاضر على لسان من عايشوها وصنعوها من أبناء الديرة وإخوانهم العرب مرجع سابق، ص 119 - 120.

2- تدرج الثويني في مناصب دائرة الأمن العام ورفقي إلى رتبة اللواء عام 1959، وتولى منصب وكيل وزارة الداخلية بعد الاستقلال. اشتهر بمتابعته الدقيقة لأمر الأمن وبخاصة أنشطة الأجانب المقيمين في الكويت، فكتب المهندس السويسري جون هنري ميلر الذي أقام بالكويت خلال هذه الفترة، وشارك في بناء ميناء الشويخ في كتابه «كاديلاك وكوكاكولا» أن الثويني يتابع بدقة مجريات الأمور، فهو يعلم ما نفعه الآن وبأي تقاطع نطوف، من هم أصدقاؤنا سيكون حقاً رجل أمن سيئاً إن لم يضع لكل واحد منا ملفاً. في جون هنري ميلر، كاديلاك وكوكاكولا: يوميات مهندس سويسري في الكويت، ترجمة د. محمد بن عصام السبيعي، (الكويت: هكسوس للإعلام والنشر، 2009) ص 66 - 69.

الشخصية، وإدارة السجون التي أشرف عليها لفترة اليوزباشي مصطفى عبدالعال أحد أعضاء بعثة ضباط البوليس المصري، وعاونه في ذلك عدد من الجنود والضباط من قوات الأمن العام.

انطلقت هذه الممارسات من نظرة شاملة لمفهوم القانون والأمن، فكما كتب مندوب جريدة «صدى المصور» التي صدرت بالعربية في باريس، الذي التقى بالشيخ المبارك عام 1960، أن الشيخ ذكر له «أصبحت الكويت بلداً منضبطاً يعيش فيها الجميع بسلام، وذلك بسبب تطبيق القانون على الجميع بمن فيهم الشيوخ، ولكي يُحترم القانون يجب تطبيقه بحذافيره..». وسجل مندوب المجلة أنه «في كل جولتنا في الكويت وأسواقها كان السلام والهدوء يعلمان هذه الأماكن كما لو أن المرء يعيش في أحد القصور»¹.

وكتب المهندس السويسري ميلر، أن الشيخ المبارك كان «يعلم ما يتهدد الكويت من أخطار»، وكان يضع قوات الجيش والشرطة في حالة استنفار من الدرجة الأولى إذا استدعت الظروف ذلك. وكان رأيه أن «الكويت بأسرها في يد المبارك. ومع ذلك فلا يلاحظ المرء شيئاً من زخم القوة هذا، كما لا تشعر بقبضة حديدية تطبق على رقبتك. ولكن لا تنس (فالأخ الكبير يعلم ما تفعل) أجل فهو يراقبك. وكن على يقين دوماً: فسلامتك الشخصية ليست في أي من البلدان العربية بأهميتها كما هي في الكويت»².

1- ريمون لوار، «الكويت أرض المستقبل رؤية تاريخية في عام 1961»، رسالة الكويت، السنة التاسعة، العدد 35، (يوليو 2011)، ص 15.

2- جون هنري ميلر، كاديلك وكوكاكولا: يوميات مهندس سويسري في الكويت، مرجع سابق، ص 153 - 155.

ثالثاً- مكافحة الأفكار الشيوعية وحماية الآداب العامة:

في حقبة الخمسينيات، كانت الحرب الباردة بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة والمعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي على أشدها، وشنت أمريكا والدول الغربية حرباً لا هوادة فيها ضد الأفكار والتنظيمات الشيوعية في كل بلاد العالم. في الخمسينيات أيضاً، أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس أنه لا مجال للحياد بين واشنطن وموسكو، وأن انتشار الأفكار الشيوعية في الشرق الأوسط يمثل تهديداً للمصالح الأمريكية والغربية.

لذلك، دعمت أمريكا قيام التحالفات بين الدول المؤيدة للغرب مثل حلف بغداد الذي أنشئ في فبراير 1955، وانضمت إليه دول العراق وتركيا وإيران وباكستان والمملكة المتحدة. ومع أن أمريكا لم تنضم إلى الحلف، فقد شاركت في لجنة مكافحة الأنشطة الشيوعية التابعة له.

وزاد من الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، إعلان مصر صفقة شراء سلاح من تشيكوسلوفاكيا في سبتمبر 1955، وتدهور العلاقات بين مصر والدول الغربية والذي تمثل في إعلان البنك الدولي والولايات المتحدة في 19 يوليو 1956 سحب عرض تمويل إقامة السد العالي، وقرار الرئيس جمال عبد الناصر بعد أسبوع بتأميم شركة قناة السويس كرد فعل للموقف الغربي.

في هذا السياق، شهد عام 1953 تطوراً مهماً، فقد نشرت مجلة نيويورك الأمريكية الأسبوعية في عددها الصادر بتاريخ 9 نوفمبر 1953، تقريراً عن تنامي نشاط العناصر الشيوعية في الكويت، وزعم أن رئيس اتحاد عمال الكويت، وهو تنظيم غير شرعي، شارك في المؤتمر الثالث

للاتحاد العالمي للنقابات الذي عقد في فيينا النمسا في أكتوبر 1953. مما أثار قلق القنصل الأمريكي في الكويت الذي أرسل برقية بهذا المعنى إلى وزارة الخارجية بتاريخ 16 نوفمبر، أفاد فيه بأن القنصلية والوكيل السياسي البريطاني وممثلي شركات النفط يتعاونون مع دائرة الأمن العام لمناهضة النشاط الشيوعي في الكويت.

وحسب برقية القنصل الأمريكي، فإن التقرير الذي نشرته المجلة تمت ترجمته إلى اللغة العربية وعرضه على الشيخ المبارك، مع اقتراح استقدام خبير بريطاني له خبرة في هذا المجال لمساعدة الدائرة. قبلت الحكومة الكويتية هذا الاقتراح ووقع الاختيار على الضابط البريطاني كوتس ليعمل خبيراً في دائرة الأمن العام لشؤون مكافحة الشيوعية. وجدير بالذكر، أن مستر كوتس عمل في السودان لمدة 24 سنة، تولى فيها منصب نائب رئيس الأمن، وتحدث اللغة العربية بطلاقة¹.

واتصالاً بذلك، فقد كان للشيخ سعد عبدالله الصباح الذي كان مقيماً وقتذاك في لندن لدراسة الشرطة، دور في اختيار كوتس، فقد التقى به قبل وقوع الاختيار عليه وأرسل في 24 نوفمبر خطاباً إلى صديقه عبدالرحمن سالم العتيقي سكرتير عام بدائرة الشرطة، يبلغه أن ذلك الرجل سوف يتوجه للعمل بعد شهر في دائرة الأمن لمتابعة أصحاب المبادئ الشيوعية².

توضح تقارير الوكالة السياسية البريطانية والقنصلية الأمريكية

1- وليد الرجيب، «خطر اليسار الكويتي كما تراه الدوائر الاستخباراتية»، جريدة الراي، بتاريخ 9 نوفمبر 2013.

2- عماد محمد العتيقي، تاريخ القضاء والقضاة في الكويت، مرجع سابق، ص 171.

في الكويت، متابعتهما الدقيقة لما اعتبرته أنشطة شيوعية. فكتب القنصل الأمريكي خلال عام 1954، ستة عشر تقريراً إلى وزارة الخارجية بواشنطن عن هذا الموضوع، وذلك للتحذير من التغلغل الشيوعي في الكويت، واهتم -مع الوكيل السياسي- بمتابعة عناوين الكتب التي تباع في مكاتب الكويت والصادرة عن دور النشر اللبنانية والمصرية، وتحديدًا الكتب التي تحمل -من وجهة نظرهما- أفكاراً شيوعية أو هدامة، وقاما بالاتصال بسلطات الأمن الكويتية لطلب مصادرة هذه الكتب ومنع بيعها في المكتبات¹.

وعموماً، لم يساير الشيخان السالم والمبارك التهويل الغربي من الخطر الشيوعي في الكويت، ولم يشجعا التدخل لمكافحة ما اعتبرته الدولتان نشاطاً شيوعياً. وحسب تقرير القنصل الأمريكي في الكويت بتاريخ 26 مارس 1957، فإنه عندما زار المقيم البريطاني في الخليج السير برنارد باروز الكويت، وأثار مع الشيخ السالم التهديد الشيوعي لأمن الكويت، أجاب الأمير بأن الشيوعية لا تمثل تهديداً للكويت، ولا لأية دولة أخرى في المنطقة، وأن الدول العربية التي تتعاون مع الاتحاد السوفييتي تفعل ذلك لدعم موقفها التفاوضي مع الغرب، وأنه إذا بلغ حكومته معلومات مؤكدة عن أي نشاط شيوعي في الكويت، فسوف يتم التعامل معه بكل قوة وحسم².

أرسل باروز إلى وزارة الخارجية في لندن تقريراً عن نتائج الرحلة وموقف الشيخين السالم والمبارك. وتضمن تعليق الوزارة عليه بتاريخ 4

1- د. نور محمد الحبشي، العلاقات الكويتية - الأمريكية 1868 - 1991 (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 2021) ص79.

2- From American Consulate (Brewer) to Department of State March 26, 1957.

أبريل 1957، أن موقف الشيخ السالم «المتساهل» مع النشاط الشيوعي في الكويت هو أمر مُزعج، مُشيراً إلى أنه طالما استمر الشيخ عبدالله المبارك في رئاسته لدائرة الأمن العام، فإن الحاكم لن يُلقي بالاً إلى المعلومات التي نزوده بها¹.

وتكرر ذلك في لقاء باروز مع الشيخ السالم في 27 مايو 1958، وحسب النص الرسمي لمحضر الاجتماع، فعندما أثار باروز مسألة وجود عناصر هدامة في الكويت ووجوب الاحتراس منها، رد عليه الشيخ: «لا يوجد مثل هذه العناصر ولا خطر منها، إلا إذا كان المعنى وجود نفوذ لعبدالناصر في نفوس الأهالي، فهذا حقيقي واقعي، بل إن مثل هذا موجود في البلاد الأخرى حتى العراق»، مؤكداً أنه «لا يعتقد بوجود أي خطر من ناحية العناصر الأجنبية في الكويت، إذ إن الحكومة ساهرة ومسيطرة على الأمر»². واتخذ الشيخ المبارك موقفاً مماثلاً عند لقائه بالسير باروز، فكان واضحاً -حسب تقرير القنصل الأمريكي- في أنه لا يرغب بمناقشة هذا الموضوع، فتجاهل الأمر تماماً، وغير دفة الحديث إلى موضوعات أخرى³.

وفي عام 1958، أبدى البريطانيون تخوفهم من الآثار المحتملة لحدوث اضطرابات أو تغييرات سياسية في العراق على حالة الأمن الداخلي في الكويت، وعُقدت عدة اجتماعات بين الشيخ المبارك والقادة العسكريين البريطانيين الذين قدموا من البحرين للتحذير

1- From the Foreign Office to the British resident (Barrows), April 4, 1957.

2- نص المحضر في، «الكويت والاتحاد العربي (الهاشمي) يوميات ومحاضر سياسية 2»، عبدالله يوسف الغنيم (إعداد)، رسالة الكويت، السنة 14، العدد 69، يناير 2020، ص18.

3- From American Consulate (Brewer) to Department of State March 26, 1957

من نشوب اضطرابات في الكويت بتدبير العناصر المؤيدة للعراق، وأوضحوا أن القوات البريطانية على استعداد للتدخل لدعم الكويت، وأبدوا استعدادهم لإرسال قواتهم سلفاً على سبيل الحذر والاحتياط، وكان رد الشيخ أن قواته قادرة على تأمين المطار وحماية ميناء الأحمدى في حالة حدوث أية اضطرابات، حتى وصول الإمدادات البريطانية إذا تطلب الأمر ذلك.¹

كان موضوع أمن ميناء الأحمدى مسألة مهمة وحساسة بالنسبة للبريطانيين، لأنه البوابة الرئيسية لتصدير نפט الكويت، ومقر شركة النفط والعاملين بها من الأجانب الذين وصل عددهم إلى 500 بريطاني و50 أمريكياً في عام 1955. وتذكر التقارير الأمريكية أن الشيخ المبارك أكد للوكيل السياسي البريطاني في يوليو 1958، أنه لا توجد أية اضطرابات في الكويت نتيجة نشوب الثورة في العراق، وأنه واثق من ولاء قوات الأمن، وطلب من البريطانيين عدم استخدام أرض الكويت للقيام بأعمال انتقامية ضد العراق، «بحيث تظل الكويت سويسرا صغيرة»² بعيدة عن الصراعات السياسية بين بريطانيا والنظام الجديد في بغداد.

ومع حرص الشيخين السالم والمبارك على عدم دخول الكويت كطرف في المحاور والصراعات العربية، فإنهما لم يترددا في مواجهة أي تهديد داخلي لأمن الكويت. لذلك، فعندما تحركت بعض العناصر من المقيمين لتأييد اتجاهات حكومة عبد الكريم قاسم الموالية للسوفييت، شنت دائرة الأمن العام في أوائل أبريل 1959 حملة واسعة النطاق ضد الشيوعيين

1- From American Consulate (Seelye) to Department of State May 27, 1958.

2- From American Consulate (Seelye) to Department of State July 18, 1958.

للقبض عليهم وترحيلهم خارج الكويت. وأشار تقرير للقنصل الأمريكي في الكويت في نفس الوقت، إلى قول الشيخ المبارك: «إن أي محاولات لزرع طابور خامس في الكويت ستواجه بكل حزم»¹، وأضاف التقرير أن الشيخ أمر بترحيل الوافدين المشتبه فيهم إلى خارج البلاد.

وحسب أحد التقديرات، فقد بلغ عدد المبعدين عن البلاد بتهمة الشيوعية قرابة سبعة آلاف شخص من الجنسيات العربية وكان أكثرهم من العراق وفلسطين، والأجانب الذين كان أغلبهم من إيران².

حرص الشيخان على عدم السماح للوكيل السياسي البريطاني بالتدخل في الشؤون الداخلية للكويت. فيشير تقرير للقنصل الأمريكي في 10 يونيو 1959، إلى أنه عندما اقترح الوكيل السياسي على الشيخ المبارك تقديم المساعدة في تحديد أسماء الشيوعيين، غضب الشيخ غضباً شديداً لما اعتبره تدخلاً غير مبرر، مؤكداً له أن مسؤولية لندن تنحصر في الشؤون الخارجية للكويت فقط.

وأضاف التقرير، أن دائرة الأمن العام تمكنت من السيطرة على نشاط الشيوعيين في البلاد، وأن الشيخ المبارك أخبره بأن مشكلة الشيوعيين قد انتهت، وأن الكويت أصبحت آمنة تماماً³.

وفي اجتماعه مع وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في 13 أكتوبر 1959، أكد الشيخ المبارك عدم وجود خطر شيوعي على الكويت، فعندما سأله الوزير عن مدى وجود عناصر وأنشطة شيوعية

1- From American Consulate (Seelye) to Department of State April 5, 1959.

2- فلاح عبدالله المديرس، التوجهات الماركسية في المجتمع الكويتي، مقدمة الولاية 1950 - 1959، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 96، (2000) ص 65.

3- From American Consulate (Akins) to Department of State, June 10, 1959.

في الكويت، رد الشيخ بأنه لا يوجد شيوعيون بين الكويتيين وأنه ربما توجد بعض العناصر بين العمال الأجانب، ولكن هذا الاحتمال ضعيف لأن الكويت بلد صغير، ولا يُمكن لهذه العناصر، إن وُجِدَت، أن تُخفي نفسها لفترة طويلة. وأنه عندما ثارت الشُّبهات حول البعض، فقد تم ترحيل أكثر من 200 شخص في ثلاثة أيام، وأنه اتخذ خطوات حاسمة في هذا الشأن¹.

وفي مجال حماية الآداب العامة واحترام الأجانب تقاليد البلاد الاجتماعية، قدم الشيخ المبارك في يناير عام 1954 احتجاجاً شديد اللهجة إلى الوكيل السياسي بسبب احتساء بعض الموظفين البريطانيين الخمر على الملأ في مناسبتين: الأولى في مطار الكويت، والثانية في إحدى حفلات شركة هندسة الخليج، وذكر الشيخ أن هذا السلوك أهان مشاعر الكويتيين. واستجاب الوكيل السياسي لهذا الاحتجاج، وأرسل خطاباً إلى مدير الشركة يحذره فيه من مغبة إساءة استخدام ترخيص تناول الكحوليات، كما وزع منشوراً بهذا المعنى بين البريطانيين المقيمين في الكويت².

وفي عام 1959، نشأت مشكلة بشأن بعض اللافتات والإعلانات التي تضعها الشركات البريطانية في الشوارع، والتي حمل بعضها عبارات باللغة الإنجليزية ماسة بالآداب والأخلاق العامة، مما دعا الشيخ المبارك إلى الاعتراض لدى الوكيل السياسي، وإصدار أوامره لرجال الأمن بإزالة تلك اللافتات³.

1- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، وثيقة رقم 280/4.

2- From American Consulate (Duncan) to Department of State, January 20, 1954.

3- From American Consulate (Seelye) to Department of State, November 10, 1959.

ومنح الشيخ زواج الطيارين الكويتيين من أجنبيات، وذلك بعد ظهور بعض الانحرافات الأخلاقية، واضطرار الشيخ -وفق تعبير المؤلف البريطاني هيونز- إلى ترحيل الزوجات الإنجليزيات لثلاثة من الطيارين الكويتيين في نهاية الخمسينيات¹.

كما ظهرت مشكلة انتشار المخدرات بين الموظفين البريطانيين العاملين في الكويت وقيام بعضهم بترويجها، وهو ما وصفته الصحف بأنه «سلاح جديد ضد السكان العرب»، ونشرت جريدة الأهرام أن هذه المخدرات تنقل من باكستان وإيران، وتنتشر في المقاهي والشوارع في الكويت². اعتبر الشيخ المبارك هذه الظاهرة خطراً داهماً على الشباب، وأولاهها اهتماماً خاصاً من حيث مراقبة منافذ التهريب وسدها أولاً فأولاً، ومن حيث متابعة المتاجرين بها والقبض عليهم وعقابهم. وشارك الشيخ المبارك بنفسه في حملات مكافحة التهريب وتعقب المهربين، ونجا بأعجوبة في عام 1954 من حادث مروع، فقد تهشمت سيارته خلال حملة مطاردة للمهربين.

ووفق تقرير للقنصل الأمريكي في الكويت في ديسمبر 1959، فإن الشيخ المبارك كان مهتماً بمكافحة المخدرات، مما دفعه إلى شراء سفن و«لنشات» سريعة لمطاردة المهربين في عرض البحر، وشراء عدد من الطائرات المروحية لمراقبة الحدود³.

استمر اهتمام الشيخ المبارك بشراء قوارب استطلاع لمراقبة سواحل

1- Ralph Hewins, A Golden Dream. The Miracle of Kuwait, London: W.H. Allen, 1963 p 275.

2- جريدة الأهرام بتاريخ 28 ديسمبر 1958.

3- From American Consulate (Seelye) to Department of State, December 30, 1959.

الخليج. ويُشير تقرير من الوكيل السياسي ريتشموند إلى وزارة الخارجية في فبراير 1961 إلى اتصال الشيخ مبارك عبدالله الجابر، نائب قائد الجيش، بشأن بعض الأسلحة التي طلبها الشيخ المبارك ووفقاً لتعبيره فإن البريجادير مبارك (يقصد الشيخ مبارك عبدالله الجابر) نقل إليه رسالة من الشيخ المبارك يحثه فيها على مُعادة الاتصال بوزارة البحرية البريطانية للحصول على قوارب الاستطلاع البحري التي سبق للشيخ طلبها. سجل ريتشموند اندهاشه من هذا الطلب، لأن الأدميرال تالبوت قائد البحرية البريطانية كان قد أبلغ الشيخ المبارك شخصياً بأن هذا الطراز من القوارب لا يتم استخدامه الآن في القوارب البحرية البريطانية، وأن المُتاح هو قوارب من طراز Bold class boats، وأنه إذا رغب الشيخ فسوف يتم تزويده بمعلومات أكثر عن قُدراته. وعلق ريتشموند على طلب البريجادير مبارك بأن الشيخ مبارك «لم يستوعب أو لم يُصدق» ما قاله الأدميرال، وأنه جادّ في سعيه للحصول على قوارب الاستطلاع¹.

ونتيجة هذه الجهود، لم تمثل المخدرات مشكلة في الكويت، وذلك وفق تقرير لجنة الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات في الشرق الأوسط التي زارت الكويت خلال الفترة من 26 - 29 سبتمبر عام 1959. وكانت مُكونة من اللواء المصري عبد العزيز صفوت، والهولندي جي. بي. جي. جوسين، وعقدت اجتماعاً مع الشيخ المبارك، وكُل من نائبه الشيخ سعد عبدالله السالم، ومُدير الشُّرطة عبداللطيف فيصل الثويني، كما حضر الاجتماع الوكيل السياسي.

1- From Political Agent (Richmond) to Foreign Office, February 19, 1961.

ناقشت اللجنة مع الشيخ المبارك الإجراءات المتبعة لمكافحة تهريب المخدرات والاتجار بها في الكويت، والعقوبات التي تُفرض على من يتم القبض عليه وإدانتهم. وأكد الشيخ عبدالله المبارك يقظة أجهزة مكافحة المخدرات في الكويت لأي نشاط غير مشروع في هذا المجال، وأنه تم شراء عدد من اللنشات البحرية السريعة لمراقبة سواحل الكويت وتعقب محاولات المهربين لنقل المخدرات إلى الكويت. وسجلت اللجنة رضاهما عن جهود دائرة الشرطة والأمن العام، وأكدت أن تهريب المخدرات للكويت لا يمثل نشاطاً كبيراً، ولا يقارن بحجم التجارة القائمة في دول أخرى مثل تركيا أو لبنان¹.

اعتقد الشيخ المبارك أن أمن الأفراد والمجتمع يشمل أيضاً تقديم الخدمات الأساسية بكفاءة وأمانة. وعندما أخبره مجموعة من الشباب الكويتي، أنهم زاروا أحد المستشفيات ليلاً وفوجئوا بغياب كامل للأطباء والممرضين وتركهم المرضى لحال سبيلهم، قام الشيخ بزيارة مفاجئة ليلاً لهذا المستشفى ومعه عدد من رجال الأمن، «واتجه إلى المرضى وسألهم عن حالهم فأخبروه بأنهم لا يزورهم أحد من الأطباء ليلاً، فاتجه إلى الأطباء ووجدهم يلهون بلعب الورق ومعهم الممرضات يخدمهم»، فتم القبض عليهم واقتيادهم إلى سيارة كبيرة تابعة للأمن العام، نقلتهم فوراً إلى المطار ومنها إلى بلادهم، و«لم يسمح لهم بزيارة بيوتهم واصطحاب عوائلهم، بل قال لهم: عوائلكم تلتحق بكم، لقد أهملتكم وعملكم وهذا جزاؤكم»².

كان جوهر مفهوم الأمن السائد في هذه المرحلة لدى الشيخين السالم

1- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، وثيقة رقم 174.

2- ناصر بن سليمان العمري، ملامح عربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009) ص132.

والمبارك، هو أن مسؤولية الحكومة تتمثل في إيجاد البيئة الاجتماعية المناسبة لتوفير الطمأنينة والاستقرار على مستوى الأفراد وحماية ممتلكاتهم، وتوفير الظروف المناسبة لهم للعمل دون خوف أو قلق.

رابعاً- بناء الجيش:

تولّى الشيخ المبارك مسؤولية وضع البنية الأولى لقوة دفاع الكويت في عام 1948. وعلى مدى السنوات التالية، كان الشيخ هو المسؤول الأول عن بناء الجيش وتطوير القدرات العسكرية للكويت بما يضمن أمنها ويحمي مصالحها. وعاون الشيخ المبارك في مهمة بناء الجيش، يعقوب سلطان البصرة¹، أحد فرسان الكويت، والذي شارك في معركتي الرقعي والجهراء، وتولى قيادة قوة الحدود².

وأوكلت مهمة تدريب الجنود في عام 1951 إلى جبرا يوسف شحير وفوزي الخضرا وكانا من الضباط الفلسطينيين الذين عملوا في الشرطة الفلسطينية تحت الانتداب البريطاني³، وتم تسليح الجنود بمركبات «برن» المزودة برشاشات، وفي نفس العام قدم المدرب البريطاني بولو الذي شارك في التدريب معهما⁴. وفي العام التالي، تم تكليف كل

1- هو يعقوب سلطان بن داوود البصرة الذي ولد عام 1900 بفريج الشيوخ، وكان والده أحد شيوخ قبيلة كعب. وبعد تقاعده في عام 1960 أقام في منطقة الفيحاء بمدينة الكويت حتى وفاته عام 1967.

2- ولد في عام 1900، وكان من الرعيل الأول الذين احترفوا العسكرية، وأصبح في نهاية الخمسينيات قائداً للواء السادس بالجيش الكويتي، وتابع تعليم الكويتيين الذين أرسلوا للدراسة في الكليات الحربية ببريطانيا.

3- خدم الاثنان في مهام الأمن العام لسنوات طويلة، وتم منحهما الجنسية الكويتية بعد الاستقلال.

4- سويدان والعجمي، تاريخ الجيش الكويتي 1949 - 1999، مرجع سابق، ص 55.

من سعدي مطلق ظاهر الشمري¹، وثامر الطواري المطيري²، وعبدالله عايض العازمي³، وكانوا ممن تلقوا تدريباً عسكرياً، بالمشاركة في تدريب جنود الجيش، بينما تفرغ شحيير والخضرا لأعمال الشرطة⁴.

1. بناء الجيوش ونهضة الأمم

في عام 1949، وضع الشيخ المبارك تصوره لبناء جيش الكويت وأهدافه في العبارة التالية: «.. واليوم في وسط هذا الخضم المتلاطم من الأحداث العالمية تعمل كل الأمم المحبة للسلام جاهدة ما استطاعت، فتعد العدة، وتتخذ الخطوات لإنشاء وسائل للدفاع عن حياضها. ولقد رأيت من واجبي ووفقاً لتوجيهات حضرة صاحب السمو سيدي الأمير الأمل، أن أضع اللبنة الأولى في بناء قوة تدافع عن حياض الوطن، من أبناء هذا الوطن الحبيب لكي يعظموا علمها المفدى. ونحن إذ نطلب منهم ذلك، إنما نعدهم أن غايتنا هي رفعة الوطن، وخدمة أبنائه، والعمل لتوفير كل أسباب التدريب والعناية الصحية والثقافية لهم، وإيفائهم حقهم من الحرية الكريمة»⁵.

وفي عام 1954، أفصح الشيخ عن اعتقاده «أن عظمة الأمم ترتكز على إمكاناتها واستعدادها للدفاع عن نفسها، فنحن نعمل جاهدين

1- ولد في الكويت عام 1930، والتحق بالجيش وتدرج في مناصبه حتى رتبة اللواء. تقاعد عام 1982، وتوفي في 2001.

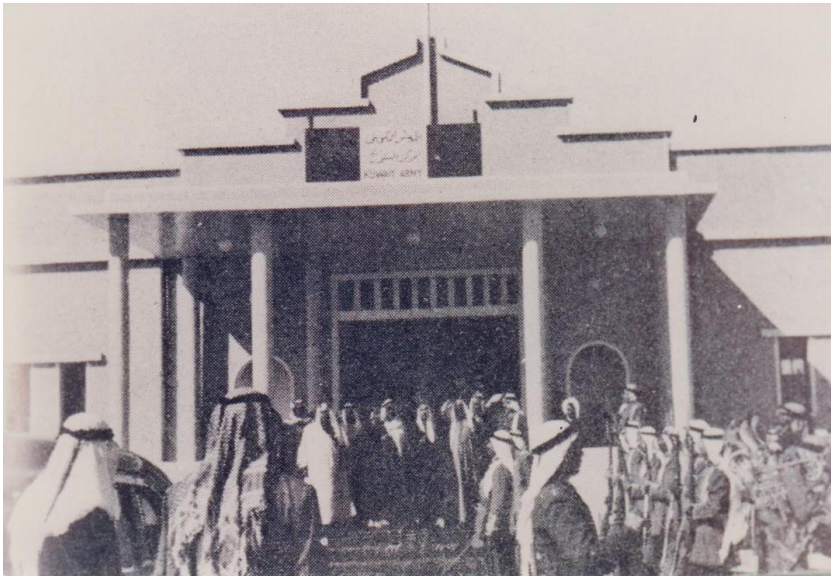
2- كان أحد الضباط الذين أشرافوا على قوة الحدود نواة الجيش الكويتي فيما بعد. تدرج في مناصب الجيش وكان برتبة عقيد باللواء خمسة وثلاثين. اشتهر باسم «بومحمد»، ورُقِّي إلى رتبة لواء، وتوفي في سبعينيات القرن الماضي.

3- ولد في الكويت عام 1927، وشارك في حرب 1948 في فلسطين، وكان يلقب بعبدالله الكويتي، واكتسب خبرة عسكرية أهلته للعمل في الجيش الكويتي وخدم في سلاح المدفعية حتى تقاعده برتبة العقيد.

4- شقيق جبرا يوسف شحيير الذي تمت الإشارة إليه، تدرج في مناصب الأمن العام وحصل على رتبة اللواء، وتم منحه الجنسية الكويتية. وتقاعد عام 1975.

5- الدليل العام لسنة 1949، وثائق مكتبة جامعة القاهرة، ص 19.

لتزويد الجيش الكويتي الناشئ، بالأسلحة والمعدات الحديثة»¹. واعتقد أيضاً أن بناء الجيش هو أحد أهم رموز الانتماء الوطني وبناء الدولة الحديثة، فحرص على قيام قوات الجيش بتنظيم استعراضات في المناسبات العامة تحقيقاً للتلاحم بين الشعب والجيش. ومن ذلك، أنه بمناسبة الذكرى الثالثة لتنصيب الشيخ السالم، نظم الشيخ المبارك في فبراير عام 1953 استعراضاً كبيراً أمام دائرة الأمن العام ضم وحدات من الحرس الأميري والجيش وفرق الكشافة والأشبال². وفي نفس العام، تغير اسم قوات الأمن العام وحرس الحدود إلى الجيش الكويتي³.



الشيخ المبارك أمام مبنى قيادة الجيش الكويتي ومعه عدد من الشيوخ

1- مجلة صوت الشرق، عدد 19، أبريل 1954، ص 12 - 13.

2- مجلة الرائد، السنة 1، العدد 9، فبراير 1953، ص ص 84 - 85.

3- تابع الوكيل السياسي هذه التطورات وسجلها في تقاريره إلى وزارة الخارجية. انظر على سبيل المثال: From Political Agency to Foreign Office, August 23, 1954.

وفي نوفمبر 1954، أصدر الشيخ السالم مرسوماً بتعيين الشيخ المبارك قائداً عاماً للجيش¹. وكان الشيخ مبارك عبدالله الجابر قد عاد بعد الانتهاء من دراسته بكلية ساند هيرست العسكرية البريطانية، فتم تسكينه على رتبة عقيد وتعيينه نائباً لقائد الجيش².

وفي شهر نوفمبر 1954 أيضاً، استقبلت الكويت السفينة الملكية البريطانية Newfoundland بقيادة الأدميرال كايتلي، وقام الشيخ المبارك قائد الجيش مع الضيف باستعراض قوات من الأمن العام في ساحة الصفا وأدت القوات التحية العسكرية لهما.

2. استكمال المقومات وبناء القدرات

اتصلاً بذلك، أنشأ الشيخ المبارك في عام 1953 نادي ومدرسة الطيران، بهدف نشر ثقافة الطيران المدني بين الشباب وتوفير برامج التدريب على قيادة الطائرات لهم. بدأ النادي نشاطه باستخدام ثماني طائرات بريطانية الصنع من طرازي أوتوكار وأيجليت، وتخرجت أول دفعة من الطيارين الكويتيين عام 1954، فأرسلهم الشيخ المبارك إلى بريطانيا للحصول على تدريبات متقدمة، وكانت هذه الجهود هي البذرة الأولى في إنشاء سلاح الطيران الكويتي. وهو ما سوف يتم عرضه تفصيلاً في الفصل الرابع.

تواصلت جهود الشيخ المبارك لاستكمال بناء القوات المسلحة وتنظيم وحداتها بما يتناسب مع تنظيم الجيوش الحديثة في العالم.

1- جريدة الحياة، بتاريخ 20 تشرين الثاني 1954.

2- صابر السويديان وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي 1949 - 1999، مرجع سابق، ص 25، 56 - 57. جدير بالذكر أن والد الشيخ مبارك عمل لمدة طويلة نائباً للشيخ المبارك في دائرة الأمن العام حتى وفاته في يناير 1957.

وكانت ثمرة هذه الجهود زيادة عدد القوات من ستمئة فرد بعد الحرب العالمية الثانية، إلى أكثر من ألفين من الجنود النظاميين، إضافة إلى العديد من العناصر المعاونة في نهاية حقبة الخمسينيات¹. وأشار اللواء ركن طيار صابر السويديان والمقدم الركن ظافر العجمي في كتابهما عن تاريخ الجيش الكويتي، إلى تطور أعداد الجنود ونوعية تسليحهم، وذكر أنهم في الماضي كانوا «لا يتعدون الخمسمئة رجل مسلحين ببنادق قديمة من كل نوع ومصدر ثم أصبحوا يربون على ألفي رجل مسلحين بالحديث من المعدات العسكرية»².

وخلال هذه الفترة، زار عدد من السفن الحربية الأجنبية ميناء الكويت، كما زارها عدد من القيادات العسكرية البريطانية. ومن ذلك أنه وفقاً لتقرير الوكيل السياسي بيل بتاريخ 26 أكتوبر 1956، فقد زار ميناء الأحمدى الأدميرال الأمريكي ج. مونرو قائد القوات الأمريكية بالشرق الأوسط على متن سفينة حربية خلال الفترة 27 - 30 سبتمبر، وتلاها زيارة فرقاطة بريطانية بقيادة فان شو خلال الفترة 17 - 20 أكتوبر³.

ومن ذلك أيضاً، أنه في عام 1957، قام الشيخ المبارك بدعوة الجنرال البريطاني سير جيفري كمب بورن (Gen. Sir Geffrey Kemp Bourne) رئيس أركان حرب القوات البرية في الشرق الأوسط لزيارة الكويت، وقام الشيخ بتنظيم استعراض عسكري، كشف عن حجم التطور الذي لحق بهذه القوات.

ووفق تقرير القنصل الأمريكي بتاريخ 26 نوفمبر 1957 عن هذه

1- Hewins, op. cit., p. 272.

2- صابر السويديان وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي 1949 - 1999، مرجع سابق، ص25.

3- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، رقم الوثيقة 106/68.

الزيارة، فإن الجنرال بورن نصح الشيخ المبارك بضرورة شراء أنواع الأسلحة الصالحة للعمل في مناخ الصحراء، وضرب له المثل بدبابات الجيش العراقي التي أصبحت خارج الخدمة بسبب الأعطال الفنية المترتبة على عدم صلاحيتها للعمل في الصحراء، كما أشار إلى أن الجيش الكويتي يحتاج إلى عدد من المدربين الإنجليز لرفع كفاءته الفنية. ويبدو أن الشيخ المبارك استجاب لهذه النصيحة الخاصة بنوعية الأسلحة، فطلب شراء ستة آلاف بندقية من بريطانيا¹.

وفي نفس العام، تمت إزالة سور الكويت، وزال معه الإحساس القديم بأن للمدينة حدوداً وللبر حدوداً أخرى، وأن لكل منهما قوة دفاع وأمن خاصة، وظهرت الحاجة إلى توحيد كل المهام الأمنية والشرطية في كيان واحد. تحقق ذلك بصدور مرسوم أميري في 7 فبراير عام 1959 بضم قوات الشرطة والجيش في دائرة واحدة تحت رئاسة الشيخ عبدالله المبارك.

تنوعت وحدات الجيش ما بين فرق المشاة، والفرسان، والمدفعية، والهندسة العسكرية، والبحرية، والطيران. أضف إلى ذلك فرقة موسيقى الجيش، وإدارة الخدمات الطبية التي أشرفت على المستشفى العسكري وتولت مهمة الرعاية الصحية للجنود والضباط، وأنشأت عيادة خارجية تستقبل غير العسكريين، وتم التعاقد مع أطباء من العراق وسوريا ولبنان لتوفير الخدمات الطبية المناسبة.

ومع زيادة أعداد فرق الجيش وتنوع احتياجاتها، لجأت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة إلى إجراء مناقصات عامة لسد هذه الاحتياجات. ومنها على سبيل المثال، المناقصة التي أعلنتها القيادة

1- From American Consulate (Seelye) to Department of State, November 26, 1957.

العامّة في يناير 1959 بشأن احتياجاتها من «لوازم الخيل»¹، والمناقصة لتوريد المؤن خلال الفترة من 1 يناير إلى 1 أبريل 1959، والتي نشرت جريدة الكويت اليوم أنها رست على عبدالله أحمد حسين². والمناقصة التي أعلنت عنها القيادة العامّة في أبريل من نفس العام لسد حاجة مستودعاتها من عدد من المؤن والمستلزمات، ونص الإعلان على شروط التقدم وإجراءاته³. والمناقصة التي أعلنها في شهر يوليو 1959 والخاصة بالزبي الرسمي للقوات المسلحة، فشملت 30 ألف ياردة من قماش كحلي للأفراد، و1500 ياردة من قماش أسود للضباط، و1500 ياردة من قماش كحلي مبرد للخيلة، و1000 قميص قطن سماوي لضباط الصف، و10 آلاف جوارب صوف كحلي غامق للأفراد⁴.

كان الشيخ المبارك مدرّكاً لأهمية امتلاك الكويت قدرات عسكرية متطورة في ضوء أطماع العراق، وعدم رغبة حكوماته في تسوية مشكلة الحدود مع الكويت، فحرص على تزويد الجيش بأحدث الأسلحة، فتم عقد عدة صفقات لشراء السلاح من بريطانيا. وحسب مؤلّف كتاب تاريخ الجيش الكويتي، فقد تم شراء «المدركات والدبابات وطائرات النقل والهليكوبتر والتدريب على المدافع المضادة للطائرات وعربات النقل ومعدات الاتصالات البريطانية، وتم إرسال العديد من الضباط للتدريب في إنجلترا مع القوات البريطانية خاصة بعد ثورة 1958 في العراق»⁵.

ووصف مندوب مجلة «الجندي» السورية الذي زار مركز تدريب

1- الكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 206، 11 يناير 1959، ص 4.

2- الكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 207، 18 يناير 1959، ص 7.

3- الكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 220، 19 أبريل 1959، ص 27.

4- الكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 236، بتاريخ 26 يوليو 1959، ص 11.

5- صابر السويديان وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي 1949 - 1999، مرجع سابق، ص 26.

الجيش الكويتي في عام 1960، إعجابه وانبهاره، فكتب «إذا كانت مراكز تدريب الجيوش هي مرآة لهذه الجيوش وهي الصورة الصادقة الحقيقية لقوتها وحسن تنظيمها فإن مركز تدريب الجيش الكويتي هو مثل حي للمكانة التي وصل إليها الجيش الكويتي اليوم»¹.

أعطى الشيخ سلاح الطيران أهمية خاصة. ففي عام 1960، وافق على سفر ثمانية من الطيارين الكويتيين في بعثة عسكرية للتدريب على قيادة الطائرات الحربية النفاثة في قاعدة سايرستون البريطانية، وحرص على الاجتماع بهم قبل سفرهم. وطلب من السلطات البريطانية الموافقة على بيع ست طائرات نفاثة لدعم الجيش الكويتي إزاء الأخطار الأمنية المتزايدة في المنطقة. وفي مارس 1961، تم إرسال سبعة طيارين آخرين للتدريب على الطيران العسكري.

وتحتوي المراسلات الدبلوماسية البريطانية والأمريكية على وصف تفصيلي لمراحل تسليح الجيش الكويتي، ومكونات هذا التسليح، ودور الشيخ المبارك فيه. تم هذا التسليح بمباركة وتنسيق مع الشيخ السالم حاكم البلاد، فقد كانت الحكومة البريطانية تطلب موافقة الحاكم الصريحة على كل صفقة سلاح، وكان ذلك شرطاً للوكيل السياسي قبل إعطاء تصريح الموافقة للشركات البريطانية المصدرة للسلاح.

وكانت ثمرة هذا التعاون الوثيق بين الشيخين تنامي قدرات الجيش الكويتي، فتم إنشاء سرايا وألوية جديدة، ومنها سرية للعربات المدرعة من طراز دايملر، ووحدة بطارية مدافع أسميت «بطارية مدفعية

1- الجندي، مجلة كانت تصدر عن الجيش السوري، مقال بعنوان «هذا هو جيش الكويت»، العدد 451، بتاريخ 19 نيسان 1960، ص 67.

الميدان الأولى»، وإنشاء اللواء السادس كأول وحدة مقاتلة عام 1959، والذي كان أول من تولى قيادته يعقوب البصارة، واللواء 25 الذي أصبح فيما بعد مدرسة تدريب الجيش.

كما تم إجراء عدد من المناورات العسكرية. ويذكر تقرير القنصل الأمريكي بتاريخ 8 يوليو 1958، أن الشيخ المبارك -يرافقه الوكيل السياسي البريطاني- تابعا المناورات التي أجراها الجيش، وصرح الشيخ وقتها بأنه وضع خطة لتطوير قوات حرس الحدود وخفر السواحل¹. وفي أبريل عام 1959، وصف الوكيل السياسي مناورات الجيش بأنها «طيبة للغاية»، وأن الجنود يتمتعون باللياقة البدنية وعلى درجة عالية من اليقظة². وفي نفس الشهر، نظم الشيخ المبارك استعراضاً كبيراً لمختلف وحدات الجيش وذلك بمناسبة زيارة فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة الذي أبدى إعجابه بقدرات الجيش للشيخ السالم، فعلق عليه أمير البلاد، بأن «جيشنا يفخر بنضال الشعب الجزائري، ويقف مؤازراً له، فالجيش الكويتي جزء من جيش العروبة، أي أنه جيشكم، وسيكون النصر حليف الشعب الجزائري العظيم»³.

1- From American Consulate (Seelye) to Department of State, July 8, 1958.

2- From American Consulate (Seelye) to Department of State, April 20, 1959.

انظر وصفاً تفصيلياً لمدرسة تدريب الجنود التي كانت توجد في طريق الشويخ، ونوع التدريبات والأسلحة وصور عدد من الأنشطة والمناورات العسكرية في التحقيق الصحفي الذي أعدته بعثة صحفيي مؤسسة «الجمهورية» المصرية 1958، ونشر في مجلة التحرير (يناير 1959)، ص 5 - 10.

3- بشير فايد، الدعم الكويتي للثورة التحريرية الجزائرية 1954 - 1962 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2023) ص 54.



الشيخان السالم والمبارك يستقبلان رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس في زيارته إلى الكويت ويبدو الشيخ عبد الله الأحمد في الوسط

كما نظم الشيخ مبارك استعراضاً عسكرياً ضخماً بمناسبة زيارة الملك محمد الخامس ملك المغرب في يناير 1960، وآخر بمناسبة زيارة الملك سعود في أبريل 1961.



الوليمة التي أقيمت على شرف ضيف الكويت الملك سعود بن عبدالعزيز



الشيخ السالم والشيخ المبارك وضيئفهما الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود



الشيخان السالم والمبارك يستضيفان الملك سعود بن عبدالعزيز وعددًا من مرافقيه ويبدو علم الكويت وعلم السعودية

3. رفض تعيين مستشارين أجانب للدائرة

سعت السلطات البريطانية إلى التدخل في الشؤون الداخلية للكويت. ومع زيادة ثروتها نتيجة لتصدير النفط ابتداء من عام 1946، ألحت تلك السلطات على اقتراح تعيين مستشارين أجانب لمساعدة الشيخ أحمد الجابر في إدارة شؤون البلاد، وهو ما رفضه الشيخ كما سوف يتم تناوله تفصيلاً في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

في مواجهة ذلك، سعى الشيخ المبارك إلى زيادة عدد أفراد قوات الأمن العام والارتفاع بمستوى تدريبهم ونوعية تسليحهم من خلال الاستفادة من الخبرات الكويتية والعربية، رافضاً تعيين مُستشارين بريطانيين لمُعاونته في إدارة الدائرة، وإن كان لم يُمانع من استقدام ضباط بريطانيين مُدربين للجيش أو خبراء في موضوعات مُحددة.

يبدو أن البريطانيين نقلوا اهتمامهم إلى دائرة الشرطة التي ترأسها الشيخ صباح السالم. وأثاروا هذا الموضوع مع الشيخ عبدالله السالم مُبكرًا بدعوى الرغبة في إصلاح دائرة الشرطة ومخافرها في مدينة الكويت، وكان رد الحاكم بأن هذا الأمر يتطلب موافقة الشيخ المبارك باعتباره المسؤول الأول عن الأمن في البلاد. ففي 28 يناير 1951، كتب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت جاكينز إلى المُقيم البريطاني في البحرين، أخبره بأنه بعث رسالة إلى الشيخ المُبارك الذي كان مُسافرًا للخارج بضرورة العودة، وأن اتخاذ القرارات بشأن «إصلاحات الشرطة تنتظر عودته»¹. وفي 24 أبريل من نفس العام، كتب الوكيل السياسي إلى وزارة الخارجية خطابًا أشار فيه، إلى أنه أعاد طرح موضوع الخبير الأمني على الحاكم قبل سفره إلى جزيرة فيلكا، وأنه طلب منه التفكير في الموضوع خلال إجازته، وأن الشيخ لم يرد عليه ولم يُخبره بقراره حتى الآن².

استمرت المراسلات بين الوكيل السياسي والمُقيم البريطاني بشأن موضوع الخبير البريطاني في جهاز الشرطة، وكيفية تجاوز اعتراض الشيخ المُبارك على هذه الخطوة. فأرسل الوكيل رسالة إلى المُقيم في 2 سبتمبر بهذا الشأن، شرح له فيها وجهة نظره حول كيفية إقناع الشيخ المُبارك بذلك، فرد عليه المُقيم البريطاني في 28 سبتمبر برسالة ورد فيها أنه يجب التعامل مع هذا الموضوع بحذر شديد، وأنه يجب عدم إعطاء المُبارك الانطباع بأن موافقته على هذا الأمر سوف تضمن

1- النص باللغة الإنجليزية:

police reforms were awaiting for his return

From Political Agency (Jakins) to Political residency in Bahrain, January 28, 1951.

2- From Political Agency (Jakins) to Political residency (Hay), April 24, 1951.

له أن يتولى حُكم الكويت بعد الشيخ السالم¹.

أعقب ذلك رسالة أخرى من الوكيل السياسي إلى المُقيم البريطاني بتاريخ 10 أكتوبر 1951، ذكر فيها أن الشيخ السالم أخبره بأن الموافقة على استقدام خبير في دائرة الأمن العام مرهونة بموافقة الشيخ المُبارك الذي رفض الفكرة من قبل، مضيفاً أنه سوف يُعاود الاتصال بالشيخ المُبارك لإقناعه بها، من مُنطلق أن وجود هذا الخبير سوف يؤدي إلى رفع كفاءة القوات التابعة له، والارتقاء بأدائها وتحسين صورتها، مما يجعل صورة أفراد الشرطة التابعين للشيخ صباح السالم تبدو في مكانة أقل، واستخدم في هذا السياق تعبيراً قاسياً وهو «Derisory Body» وترجمته الحرفية «كيان مُثير للسخرية»².

ومع التوسع في قدرات الجيش من حيث المعدات والأفراد، وافق الشيخان السالم والمُبارك على استقدام مدرب بريطاني محترف. وفي ديسمبر 1952، بدأ الضابط بالجيش البريطاني ب.م. بويلو القيام بهذه المهمة، وبخاصة بعد أن كانت الكويت قد اشترت عشرين عربة للقيام بمهام الاستطلاع في مناطق الحدود. عمل بويلو من قبل في مصر وفلسطين وليبيا، وتحدث اللغة العربية مما يسّر عليه القيام بتدريب القوات قرابة ست سنوات³.

استغلت السُلطات البريطانية أية مناسبة لإعادة طرح ضرورة تعيين مُستشارين بريطانيين لقوات الأمن العام. ففي 21 مايو 1954، وقع صدام بين قوات الحدود الكويتية وجنود عراقيين، وذلك عندما كانت

1- From to Political residency (Hay) to Political Agency (Jakins), September 28, 1951.

2- From Political Agency (Jakins) to Political residency (Hay), October 10, 1951.

3- دعاء علي سرحان الزيدي، «المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: 1938 - 1961»، مجلة الخليج العربي، المجلد (52)، العدد الأول، (آذار 2024) ص131.

وحدة من حرس الحدود الكويتية مكونة من عربتي جيب واثنى عشر جندياً تقوم بدورية على الحدود الشمالية، فصادفت ثلاثة جنود عراقيين على جمالهم. ولما كان هذا الموقع داخل الحدود الكويتية، فقد طلب الجنود الكويتيون من العراقيين الانسحاب إلى داخل الحدود العراقية، فقام أحد هؤلاء بإطلاق الرصاص، فرد عليه الكويتيون بالمثل، مما أدى إلى مصرع أحدهم وجرح الآخرين.

أثار الحادث انزعاج الوكيل السياسي ببلي الذي خشي من أن يؤدي إلى توتر العلاقات بين الكويت والعراق، فاتصل بالشيخ المبارك الذي كان قد تلقى برقية من قوات الحدود بشأن هذه الحادثة، وقام الشيخ بزيارة موقع الحادث لمُعاينة الأمر على الطبيعة ورافقه في هذه الزيارة الوكيل السياسي الذي أرسل تقريراً إلى المُقيم البريطاني باروز بشأن الواقعة، وكان تعليق المُقيم البريطاني في التقرير الذي رفعه لوزارة الخارجية، أنه سبق أن ناقش مع الوكيل السياسي ببلي إمكانية تكرار هذه المُصادمات، بسبب ازدياد تسليح ونشاط قوات الحدود الكويتية في مُراقبة الحدود، وأن تكرار هذه الحوادث يُسبب إحراجاً للحكومة البريطانية التي تحتفظ بعلاقات صداقة مع كل من البلدين، في الوقت الذي ليس لديها القُدرة على منعها، مضيفاً «أن هذه الحادثة يُمكن أن تعطينا فرصة أكبر للحصول على قدر أكبر من السيطرة على قوات الحدود، ولكن الأرجح أن عبدالله المُبارك سوف يُعارض ذلك بقوة»¹.

استمر الشيخ المبارك في رفض تعيين مستشار أجنبي لدائرة الأمن العام، وذلك بحكم الطبيعة السياسية لعمل هذه الدائرة، بينما وافق

1- Telegrams Form Political agency (belly) to Foreign office, May 21 and 22, 1954.
From British residency (Burrows) to Foreign office, May 22, 1954

على استقبال خبراء أجنبية لأغراض التدريب أو لأداء مهام معينة، مثل استقدام الضابط البريطاني لاش لتدريب الدارسين بمدرسة الطيران والضابط البريطاني كوتس للاستفادة من خبرته في مكافحة الأنشطة الشيوعية، وحرص هو والشيخ السالم على أن يبقى القرار في أيدي كويتية.

4. التوثيق والإعلام العسكري

اهتم الشيخ المبارك بتوثيق أنشطة قوات الأمن العام والجيش من خلال التصوير، ووجد ضالته في عبدالرزاق بدران الذي قدم من فلسطين في أعقاب عام 1948، وأنشأ أول استديو للتصوير الفوتوغرافي في الكويت كان مقره عمارة ثنيان الغانم، وذلك إلى جانب عمله مدرساً بالمدرسة المباركية ومفتشاً على مواد الفنون بالمدارس، فكلفه عام 1958 تأسيس قسم للتصوير في الجيش وعينه رئيساً للقسم برتبة ملازم أول. قام بدران بتصوير استعراضات الجيش في المناسبات العامة، كما تم تصوير المناورات العسكرية، ومراسم استقبال الوفود الرسمية القادمة إلى الكويت، ومراسم سفر شيخ الكويت ونائبه وكبار الشيوخ إلى الخارج وعودتهم في مطار الكويت¹.

1- عيسى يحيى دشتي، الكويت بعدسة بدران (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016).



الشيخ سالم يتناقش مع الشيخ المبارك في أحد الاحتفالات التي صورها عبدالرزاق بدران

واتصالاً بذلك، وافق الشيخ المبارك على إصدار مجلة متخصصة تعنى بشؤون الجيش والقوات المسلحة. فصدر العدد الأول من مجلة «حماة الوطن» في أكتوبر عام 1960، واستمرت المجلة في الصدور شهرياً. وقدمت المجلة نفسها بأنها «مجلة الجيش والقوات المسلحة»، وأنها مجلة عسكرية ثقافية تصدر في الخامس عشر من كل شهر، وتصدر غلاف العدد الأول صورة دبابة ارتفع عليها علم الكويت، وفي الغلاف الداخلي صورة لعدد من الفتية الكويتيين بملابس رياضية، وكتب تحتها عبارة «جنود الغد».

1- وفقاً لترويسة المجلة، فإنها صدرت عن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، وحررها مكتب الترجمة والنشر، أما المراسلات مع المجلة فكانت على عنوان «حماة الوطن. الكويت - بلاد العرب، صندوق بريد 454»، وثنها روبية واحدة في الكويت.

جاء في مقدمة العدد الأول كلمة من المشير الشيخ عبدالله المبارك «القائد العام للجيش والقوات المسلحة»، أشار فيها إلى دور الجيوش في حماية الدول والشعوب، والى التقدم الذي أحرزه الجيش الكويتي، وقال إنه: «ليسرني أن أرى جيشنا المظفر وقد أخذ بأسباب القوة والمنعة، وهو يتطلع إلى الأمام منتصب القامة، ورافع الرأس تحت الراية الكويتية الخفاقة، ناشداً تحقيق هدفه الأمثل، سائراً في معارج التقدم على هدى وتوجيهات سيدنا وقائدنا الأعلى الوالد حضرة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح أمير البلاد المعظم»¹.

وتضمن العدد الأول مجموعة من الموضوعات المتعلقة بالثقافة العسكرية عموماً، مثل: الوحدات المدرعة في الحرب الحديثة، ولماذا نحارب؟ اللاسلكي ومفهومه في العصر الحديث، والمشاة دائماً، والجنديّة دفاع وتربية، وأمن الجيش، والرصد الجوي، والتعاون بين المشاة ومدفعية الميدان. كما شملت موضوعات تتعلق بالتاريخ العسكري للكويت، فنشرت مقالاً عن موقعة الرقة البحرية، وآخر عن تخريج أول دفعة من جنود «المغاوير».

وحرصت المجلة على نشر أسماء الكتاب الذين شاركوا في هذا العدد ورتبهم العسكرية، والتي ضمت: الزعيم محمد أمير شلاش، والرئيس عبدالله سيد رجب، والرئيس عبدالله الفراج، والملازم أول سليمان محمد، والملازم فهد الحقان².

1- نَصَّ الكلمة في حماة الوطن، السنة الأولى، العدد الأول، ربيع الثاني 1380 - تشرين الأول

(أكتوبر) 1960، ص 1.

2- صالح خالد المسباح المريخي، وآخرون (إعداد)، موسوعة الصحافة الكويتية، الجزء الأول

(الكويت: 2021)، ص 222 - 223

وفي حديث له مع المجلة بمناسبة العام الجديد في يناير 1961، لخص الشيخ المبارك تقديره لحجم الإنجاز في مجال الجيش بقوله: «إن إنشاء جيش حديث قوي ليس بالعمل الهين، ولكننا استطعنا بعون الله أن نرتفع بجيشنا خلال سنوات قليلة إلى مستوى أحدث الجيوش في البلدان المتقدمة.. والإفاضة في ضرب الأمثلة وذكر الأرقام لا تخلو من طرق باب الأسرار العسكرية، غير أنني أقر بثقة أن جيشنا بلغ في تسليحه وتدريبه مستوى مرموقاً.. وإني لأعتقد بأنكم تعرفون أن قوة الجيش لا تقدّر بكثرة عدده أو قوّته في الوقت الحاضر وإنما بتدريبه وتسليحه. ونحن، بحمد الله، لم نأل جهداً في تزويده بأحدث الأسلحة وأشدها فعالية. أضف إلى ذلك أن الدورات العسكرية في الداخل لا تنقطع، والبعثات العسكرية في الخارج مستمرة متواصلة»¹.

كان الشيخُ المُباركُ المسؤول الأول عن إقرار الأمن في الكويت وحماية أرواح أهلها وممتلكاتهم. وبفضل قيادته، استطاعت دائرة الأمن العام أن توفر مناخ الأمن والاستقرار الذي شهد به زوار الكويت في الخمسينيات. ومن ذلك، شهادة الكاتب والسياسي الفلسطيني خيري أبو الجبين الذي قدم إلى الكويت عام 1948²، فسجل أن «حراس الطرق» انتشروا في شوارع مدينة الكويت ليلاً، وأن «الأمن كان مستتباً للغاية في الكويت، و«كنت ألاحظ أن أصحاب الدكاكين في السوق كانوا لا يغلقونها في فترة الظهر عند غيابهم، وكان صاحب الدكان يكتفي بوضع شبك على البضائع المعروضة خارج الدكان ويترك دكانه

1- مجلة حماة الوطن، العدد 4، (يناير 1961)، ص 6.

2- عمل مدرساً في المدرسة المباركية وثانوية الشويخ، وساهم في تأسيس الاتحاد الرياضي الكويتي واختير سكرتيراً عاماً له عام 1952، وحصل على الجنسية الكويتية عام 1985، جريدة الأنباء بتاريخ 27 / 4 / 2013.

هكذا.. دون قفل أو مفتاح»¹.

وأكد ذلك فاضل سعيد عقل الذي كان عضواً في وفد الصحفيين اللبنانيين الذي زار الكويت في مارس 1952، فكتب أن «الأمن مستتب؛ فلا جرائم، ولا حوادث، والحوانيت يتركها أصحابها مفتوحة ولا يتعرض لها أحد. تمر في الشوارع فلا تسمع مسبة، أو إهانة»².

ومنها أيضاً ما نشرته مجلة المصور المصرية الأسبوعية في مايو من نفس العام، فوصفت الكويت بأنها «أرض يرفرف فوق ديارها الأمان.. وتعيش بين أهلها العدالة.. إنه البلد الوحيد الذي لا يعرف من أنواع الثأر إلا الغفران، ومن ضروب القتل إلا ما يردي الحقد.. وإلا فهل تصدق أن أرض الكويت منذ خمس عشرة سنة كاملة لم تر نقطة دم تراق ولا روحاً تزهب، إلا بأمر ربها»³.

وكذلك شهادة إسكندر معروف صاحب جريدة صوت العروبة في بغداد الذي زار الكويت عام 1953، والتقى الشيخين السالم والمبارك، ووصف الأول بأنه «ديمقراطي النشأة، نبيل، جليل، ورع وتقي»، ووصف المبارك بأنه «الساعد الأيمن لحاكم الكويت»، ووصف حالة الأمن بأن «الإنسان بالكويت يستطيع أن يتنقل في شتى أنحاء الإمارة دون خوف ولا حذر. فالأمن مستتب، والقلوب مطمئنة، والناس على اختلاف أصنافهم وطبقاتهم مسالمون وادعون»⁴.

1- خيري أبو الجبين، قصة حياتي في فلسطين والكويت (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002) ص 119.

2- فاضل سعيد عقل، الكويت الحديثة، مرجع سابق، ص 45.

3- مجلة المصور (مصر)، «بلد لا يعرف القتل»، العدد 1440، بتاريخ 16 مايو 1952، ص 22.

4- إسكندر معروف، الكويت مشاهدات وملاحظات صحفية في الإمارة الشقيقة (بغداد: حقوق

وفي نفس العام، نشرت مجلة النقاد الدمشقية تقريراً عن حالة الأمن العام في الكويت، ورد فيه أن «سجون الكويت شبه خاوية، ففي عام 1952 كان فيها سبعة وستون سجيناً، ثمانية وخمسون منهم من المقيمين وتسعة فقط من الكويتيين، سجنوا بسبب عدم الوفاء بالدين وحوادث سيارات، وأن الطمأنينة والشعور بالأمن يسودان في كل مكان، بفضل جهود الشيخ عبدالله المبارك رئيس الأمن العام»¹.

وفي عام 1958، قدم الصحفي الأسترالي توم ماسترسون إلى الكويت، وكتب مقالاً بجريدة التايمز بمدينة كامبيرا بعنوان «صقر الخليج يحرس الكويت».

زار ماسترسون دائرة الأمن العام، مُشيراً إلى دورها في حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار، وأرجع ذلك إلى قوة شكيمة رئيسها الشيخ المبارك وقدرته على حسم الأمور في منطقة الشرق الأوسط المضطربة².

وأكد هذه المعاني، السجل الذهبي اللبناني لعام 1960، الذي أشار إلى النظرية التي أخذ بها الشيخ المبارك كأساس لتحقيق الأمن والاستقرار، وهي «القائلة إنه لا تمييز ولا تفريق في تطبيق القانون، وإن الحق يعلو وسيف العدالة يطال الجميع دون ما نظر إلى الطبقة الاجتماعية»³.

وهكذا، فمع نهاية الخمسينيات اتسعت اختصاصات ومهام دائرة الأمن العام اتساقاً مع تطور الكويت وازدياد عدد سكانها وأنشطتهم

1- مجلة النقاد، بتاريخ 29 مارس 1953.

2- Tom Masterson, Eagle of the Gulf Guards Kuwait, Canberra Times, January 8, 1959, p.2.

3- محمد بن إبراهيم الشيباني، من تاريخ عبدالله المبارك الصباح، مرجع سابق، ص 123.

ومجالات أعمالهم، وتحقق ذلك نتيجة للثقة المتبادلة والصلة الوثيقة التي ربطت الشيخ السالم بعمه الشيخ المبارك، وأتاحت التنسيق السريع بين الرجلين وسرعة تصريف الأمور واتخاذ القرارات، وقيام الشيخ المبارك بمهام «نائب الحاكم» والقائم بمهامه أثناء سفره إلى الخارج، كما سوف يتضح في الفصول التالية من الكتاب.

التغير الاجتماعي تحديث الخدمات والانفتاح على الخارج

كان يوم 30 يونيو 1946 يوماً حاسماً في تاريخ الكويت الحديث. ففي الساعة السابعة من صباح هذا اليوم، أدار الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت بيده مفتاح ضخ النفط ليندفع عبر الأنابيب إلى الناقله البريطانية «فوسيلير» التي حملت أول شحنة من النفط الخام إلى الخارج. وحسبما توضح صورة هذا الحدث، فقد وقف على يساره الشيخ المبارك، وعزت جعفر من ديوان الأمير، وعبدالله الملا سكرتير الحكومة.



الشيخ المبارك يبادل الشيخ الجابر ابتسامه الفرح أثناء ضخ أول شحنة نفط خام في 30 يونيو 1946

وفي هذه المناسبة، قال الشيخ أحمد الجابر: «ما من فرد من شعب بلادي وأصدقائي إلا وسيتهج معي بهذا الحدث السعيد الذي هو بفضل الله حدث يصبُّ في صالح مستقبلنا ورفاهنا، وأشكر الله الذي منحنا هذه الفرصة للاستمرار في تنفيذ مختلف الإصلاحات التي ننشدها من أجل سعادة ورفاهية الشعب الكويتي»¹.

كان هذا الحدث بداية لمرحلة جديدة من تطور الكويت، لأن حقل برقان الذي اكتشف عام 1938 وبدأ تصدير نفطه في 1946، يعد ثاني أكبر حقل لإنتاج النفط في العالم وقتذاك، فازداد إنتاج الكويت من النفط الخام وتصديره من 750,000 طن عام 1946 إلى 15,750,000 طن عام 1950، إلى 27,783,170 طناً عام 1951. وكان التقدير أن النفط الكويتي يمثل 16 % من إجمالي احتياطي العالم من النفط في بداية حقبة الخمسينيات².

كانت السنوات الممتدة من نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات، مرحلة تحول كبرى في تاريخ الكويت وعلاقتها بالعالم وأحوال معيشة أهلها. سجلت زهرة فريز التي عاشت طفولتها في الكويت حتى عام 1936، ثم سافرت إلى بريطانيا لاستكمال تعليمها وعادت مرة ثانية عام

1- «70 عاماً على تصدير أول شحنة نفط كويتية. تحديات وإنجازات»، بيان وكالة الأنباء الكويتية (كونا) بتاريخ 29 - 6 - 2016.

2- ساميون سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، مرجع سابق، 286ص. انظر عبد العزيز أحمد الخطيب (إعداد)، النفط في الكويت مقتطفات من جريدة الكويت اليوم 1954 - 1961 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1998). ووصفت مجلة "Images"، التي كانت تصدر في القاهرة باللغة الفرنسية، الكويت بأنها "الكويت عاصمة البترول".

1946، ملامح هذا التحول الكبير في كتابها «الكويت كانت وطني»، فذكرت أنه «كان بالمدينة جو من الاختمار البطيء. وانتشر بين الناس إحساس بأن المستقبل سيحمل بين طياته تغيرات كبيرة ومزايا هائلة، وبدأ هذا الإحساس بين التجار ورجال الأعمال، لينتقل منهم بعد حين إلى سائر السكان»¹.

ومع الوفرة المالية التي رافقت إنتاج النفط وتصديره، تغيرت كل جوانب الحياة في الكويت، وسرعان ما اختفت المعالم التقليدية للمدينة نتيجة لشق الطرق والدوارات، وإنشاء أحياء جديدة وإقامة المباني الخرسانية الحديثة، وفتح المحال التجارية ذات الواجهات الزجاجية، وارتفاع مستوى معيشة الكويتيين وإقبالهم على شراء السلع الاستهلاكية التي افتقدوها لأجيال.

وجذب هذا التطور اهتمام الصحافة العالمية، فنشرت مجلة لايف الأمريكية الأسبوعية في عددها الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1951 تحقيقاً عن الكويت، كانت أبرز عناوينه «النفط يتدفق من إمارة صحراوية»، و«الكويت المتناهية الصغر تمتلك أكبر مخزون معروف لأغنى الموارد الطبيعية في قارة آسيا»².

ولاحظ الوفد الصحفي اللبناني الذي زار الكويت في مارس 1952، أنه «في كل منزل تقريباً: براد ورايو، وقطارة ماء، ومروحة، وكلها على الكهرباء، فالكهرباء كثيرة، وتباع بأثمان زهيدة لا تذكر».

كما لاحظ أن السيارات التي تجوب الشوارع حديثة تعود إلى

1- زهرة فريز، الكويت كانت وطني، مرجع سابق، ص76.

2- طارق عبدالله فخر الدين (ترجمة وتعليق)، الكويت في مجلة لايف الأمريكية عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح 1950 - 1965 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2017) ص 13.

موديلات عام 1951، وأنها من أنواع فاخرة أقلها «البويك والكاديلاك والأولدزموبيل والبونتياك والدودج وسواها». أدى ذلك إلى اختلاط القديم والجديد في نفس المشهد، فيجد المرء في الشوارع «الجمل إلى جانب الرولس رويس»¹.

ونشرت جريدة الديلي تلغراف البريطانية، مقالاً لعضو مجلس العموم ريجيتالد بنيت في أعقاب زيارته للكويت في عام 1952 أيضاً، أشاد فيه بما شاهده، والخطط الموضوعة للتنمية، وكان تعليقه أنه «في مدى جيل واحد يمكن أن تخطو الكويت ألفي سنة إلى الأمام»².

وفي عام 1953، مثلت صادرات النفط من الكويت 58 % من احتياجات بريطانيا النفطية. واستمرت الزيادة في أرقام التصدير حتى بلغت 54,117,349 طناً عام 1956³، وبلغت الزيادة في التصدير عام 1958 نسبة 23 % مقارنة بعام 1957، بينما كان متوسط الزيادة في العالم 6 %، وفي المملكة العربية السعودية 2 % في نفس الفترة، واحتلت الكويت المركز الثاني في تصدير النفط في العالم بعد فنزويلا⁴.

في هذا السياق، يعرض هذا الفصل لأهم معالم التغيير في حياة الكويتيين من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ثم يركز على انتشار

1- فاضل سعيد عقل، الكويت الحديثة، مرجع سابق، ص53.

2- ترجمت مجلة البعثة هذا المقال ونشرته في عددها الخامس، السنة السادسة (مايو 1952).

3- عبدالله يوسف الغنيم، الكويت في مجلة أخبار لندن المصورة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2012) ص22، 73. انظر أيضاً المقال الذي نشرته جريدة الإيجشن جازيت عام 1951 عن تطور إنتاج النفط في الكويت في يعقوب يوسف الحمد، خواطر في تنمية المجتمع الكويتي 1946 - 1953 (الكويت: مركز البحث والدراسات الكويتية، 2022) ص167 - 170.

4- سمير شما، بترول الكويت حاضره ومستقبله، مرجع سابق، ص57.

المدارس بكافة أنواعها والارتقاء بالخدمات الصحية، ويتناول ازدياد عدد الصحف والمجلات التي صدرت في حقبة الخمسينيات وتأثيرها على الوعي الفكري، ويتناول -أخيراً- ظهور الجمعيات والأندية ودورها في ذيوع الأفكار الجديدة ونمو الوعي السياسي.

أولاً- الثروة النفطية وتغيير مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية:

كان من شأن ارتفاع عائدات النفط التي زادت بسرعة كبيرة عاماً بعد عام، أن وقّر لشيخ الكويت وحكومته قدرات مالية هائلة، دعم من تأثيرها ثلاثة تطورات:

أولها، إعادة النظر في الاتفاقية المبرمة بين الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت وشركة نفط الكويت في عام 1934، والتي خصصت الجزء الأكبر من مكاسب إنتاج النفط وتصديره للشركة، ونصت على عدم قيام حكومة الكويت بفرض ضرائب على الشركة وموظفيها. وكان نجاح الحكومة السعودية في تغيير عقد الامتياز المبرم مع شركة أرامكو في ديسمبر 1950 ليكون توزيع الأرباح بالمناصفة، دافعاً للشيخ السالم على بدء مفاوضات مع شركة نفط الكويت، انتهت بتوصل الشيخ مع مستر كوبر نائب مدير عام الشركة¹، إلى اتفاق مماثل بتوزيع الأرباح مناصفة في 3 ديسمبر 1951.

تضمن الاتفاق أن تدفع الشركة مستحقات الكويت بالجنيه الإسترليني، وتدبر المبالغ المطلوبة بالدولار الأمريكي لشراء أية احتياجات للكويت غير متوفرة شراؤها بالجنيه الإسترليني، وأن يسري الامتياز لمدة سبعة عشر عاماً بعد انتهاء المدة الأصلية، وأن يخضع دخل الشركة الصافي لضريبة

1- كانت هذه الشركة مملوكة بالمناصفة بين شركة النفط البريطانية وشركة نفط الخليج الأمريكية.

الدخل الكويتية ومقدارها 5 %، وذلك وفقاً للمرسوم الأميري الصادر في 1 ديسمبر 1951، الذي أشارت مادته الأولى إلى فرض ضريبة الدخل على كل مؤسسة تعمل بإنتاج النفط أو المواد الهيدروكربونية، وبيعها وشرائها في الكويت، وأن تدفع الشركة مبلغ 45000 جنيه إسترليني سنوياً كمنحة لدعم تعليم الطلاب الكويتيين للدراسة في الخارج.

ولمتابعة الحسابات المالية للشركة، أصر الشيخ السالم على أن تتضمن الاتفاقية تعيين ممثل له في مقر إدارة الشركة بلندن، وأن يكون تعيين وكيل الشركة بالكويت بعد التشاور معه، وأن تكون أولوية التعيين في الشركة للكويتيين أولاً، فإذا تعذر ذلك تكون لحاملي الجنسيات العربية ثم للأجانب¹.

وثانيها، ارتفاع أسعار النفط بسبب قيام رئيس الوزراء الإيراني د. محمد مصدق بتأميم شركة النفط الإنجلو - إيرانية في مارس 1951، الأمر الذي أدى إلى انخفاض تدفق النفط الإيراني للخارج، وازدياد أهمية النفط الكويتي في السوق العالمي، مما أدى بشركة نفط الكويت إلى رفع معدلات إنتاجه. يدل على ذلك، المقال الذي نشره الصحفي البريطاني جاك كاهيل في أغسطس 1951 عن تطلع بريطانيا إلى قيام الكويت بتعويض كميات النفط التي كانت تشتريها من إيران².

وثالثها، إصدار الشيخ السالم المرسوم بقانون رقم 3 في 10 أكتوبر 1955 بشأن «ضريبة الدخل الكويتية»، والذي نصت مادته الأولى على أنه: تفرض ضريبة دخل سنوية على كل «هيئة مؤسسة»، ويشير هذا

1- نور الحبشي، العلاقات الكويتية - الأمريكية.. مرجع سابق، ص 83 - 84.

2- Jack Cahill, Kuwait May Offset Persian Oil Loss, Newcastle sun, August 8, 1951, p.6.

التعبير إلى أي «كيان قانوني منفصل تماماً عن كيان أعضائها المنفردين أينما كان مكان تأسيسها، وتزاوّل العمل أو التجارة في الكويت سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق وكيل»¹.

ونص القانون على اقتطاع مصاريف الهيئة الخاضعة للضريبة من إجمالي الدخل، والتي شملت الأجور والمرتبات، والتبرعات، والخسائر، والاحتياطات، وذلك لتحديد المبلغ الخاضع للضريبة. وحددت المادة 3 فقرة «ي» النسب المئوية التي تفرض على هذا الدخل وفقاً لشرائح الدخل، بحيث تتراوح بين 5% - 57%²، على أن يتم احتسابها ابتداءً من أول يناير 1955، وتم تطبيق هذا القانون على جميع الشركات العاملة في الكويت.

وفي عام 1955 أيضاً، عاودت الحكومة الكويتية مباحثاتها مع ممثلي شركة نفط الكويت، وتم توقيع اتفاقية جديدة في نفس الشهر، وتم فيها توسيع مجال نشاط الشركة، ليشمل التنقيب في المياه المحيطة بعدد من الجزر الكويتية كبوبيان ووربة وفيلكا وعوهة ومسكان، وحددت المياه الإقليمية للكويت بمسافة ستة أميال بحرية. كما رفعت الاتفاقية قيمة المنحة التي تقدمها الشركة لتعليم الطلاب الكويتيين في الخارج إلى 145 ألف جنيه إسترليني، على أن تكون الحكومة الكويتية المسؤولة عن اختيار الطلاب ومتابعة دراساتهم، وأنه في حالة الاختلاف بين الطرفين بشأن تفسير أحد بنود هذه الاتفاقية، يتم التشاور بشأن مكان التحكيم، فإذا لم يتفقا عليه، يكون في الكويت بدلاً من لندن كما نصت الاتفاقية السابقة.

1- نص المرسوم في الكويت اليوم، السنة الثانية، العدد 91، بتاريخ 16 أكتوبر 1955، ص9.
2- أحمد المزيني، الزكاة والضرائب في الكويت قديماً وحديثاً (الكويت: ذات السلاسل، 1984) ص

كان من شأن هذه التطورات، ارتفاع عائدات النفط من 3 ملايين جنيه إسترليني في عام 1949 إلى 60 مليون في عام 1952. ترافق مع ذلك، بدء مرحلة هائلة من التشييد والتوسع العمراني، فقامت بلدية الكويت ودائرة الأشغال العامة ومجلس الإنشاء بإعداد مخطط حديث للمدينة، تم بمقتضاه فتح شوارع جديدة، وإنشاء «دوارات» فسيحة، وزرع الأشجار على جانبي الطرق التي أضيفت ليلاً، فزادت منظرها روعة وجمالاً، وتطلب ذلك هدم عدد من المباني التاريخية، مثل المبنى القديم للمدرسة الأحمدية الذي وقع على ساحل البحر مباشرة، فتمت إزالته لتوسيع الشارع.

ولعل الكثير من أبناء الأجيال الجديدة في الكويت لا يتصورون ما كانت عليه حالة الشوارع والطرق حتى عام 1950. فكان أول طريق يتم رصفه بالإسفلت في عام 1945، وهو شارع دسمان الممتد من قصر دسمان حتى ساحة الصفاة.

وحتى عام 1950، لم يكن في البلاد سوى أربعة طرق معبدة، وهي دسمان، والجديد، والسيف، والدختر.

وفي الخمسينيات، تضمنت خطة التعمير إنشاء الطرق الدائرية والشُعاعية¹ بعد وضع المخطط الهيكلية الأول لمدينة الكويت في فبراير 1952، وكانت تنتهي وقتذاك في الدائري الثالث².

علاوة على ما سبق، تم هدم المباني الطينية في الأحياء السكنية وإقامة

1- يقصد بالطرق الشعاعية، هذا النوع من الطرق الذي تتفرع فيه الشوارع من مركز المدينة أو بالقرب من المركز نحو أطرافها، وذلك في اتجاهات مختلفة ومتفرقة في شكل أحزمة من الشوارع.

2- لمزيد من التفاصيل انظر: صباح محمد الريس، كتاب تاريخ الهندسة في الكويت: قصة وطن في سيرة ذاتية، (الكويت: ذات السلاسل: 2017).

مساكن حديثة بدلاً منها، وإنشاء أحياء جديدة خارج السور ليس فقط لأهالي الكويت وإنما لاستيعاب عشرات الآلاف من الوافدين القادمين إليها للعمل. كما افتتحت فروع لكبريات المتاجر البريطانية والأمريكية التي وفرت الأجهزة المنزلية الحديثة والسلع الاستهلاكية في الأسواق.

وسجل زوار الكويت انطباعاتهم عن هذا التحول الكبير، فكتب الصحفي البريطاني ستانلي كلارك الذي زار الكويت لأول مرة عام 1943، ثم عاد لزيارتها مرة أخرى عام 1951، مقالاً نشره في جريدة «تايمز أوف إنديا» بتاريخ 22 يوليو 1951، وفيه: «أصبح لدى الكويت المال أخيراً. يعرض البازار (الأسواق الشرقية) السلع من جميع أنحاء العالم، وتعرض المحال التجارية السلع المعلبة، والملابس الجيدة، والساعات السويسرية، والمجوهرات الغربية، والصابون ومستحضرات التجميل...»¹.

وكتب الصحفي البريطاني نورمان كليف الذي زار الكويت والتقى الشيخ السالم في التحقيق الصحفي الذي نشره بمجلة "Images" التي كانت تصدر بالقاهرة في عددها بتاريخ 15 مارس 1952، عن الآفاق المستقبلية لتطور الكويت، فذكر: «ستشهد الكويت تحولاً أسرعاً: التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية، وسيتم تقطير مياه البحر لتوفير المياه العذبة للسكان، وزيادة الطاقة الكهربائية، وسيتم إنشاء الصحف وافتتاح دور للسينما، وغير ذلك من الأمور التي تنقل الكويت إلى مصاف الدول الحديثة. إن نور المعرفة سي جلب معه نسمة الحرية، فقد أفلت صيادو اللؤلؤ بالفعل من عبودية أعمالهم الصعبة»².

1- «الكويت في جريدة تايمز أوف إنديا»، رسالة الكويت، السنة 14، العدد 59، يوليو 2017، ص 20.
2- نورمان كليف، «الكويت في استطلاع كليف»، رسالة الكويت، السنة الثانية والعشرون، العدد

وذكر الصحفي اللبناني عفيف الطيبي عن زيارته للكويت عام 1952، أنه استمع من خالد الزيد الخالد أحد رواد الاقتصاد والبنوك: «نحن نبني طراز 1952»¹، وقصد بذلك أن البناء يتم في الكويت وفقاً لأحدث النظم المعروفة في العالم وقتذاك. وسجل أيضاً، أنه شاهد عدداً من البنايات الحديثة، منها البناية المقامة على شاطئ البحر التي امتلكها عبد المحسن الخرافي أحد رجال المال في الكويت.

ووصف الباحث الإنجليزي د بيتر لينهاردت الذي وصل الكويت في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 1953 قادماً عن طريق البر من البصرة بأنها ورشة عمل ضخمة، وأن «كافة أنحاء هذه المدينة صارت موقعاً إنشائياً شاسعاً»².

وأشار البكباشي محمد كمال عبد الحميد الذي زار الكويت في أبريل من نفس العام، ضمن وفد مصري رداً على زيارة وفد دائرة المعارف الكويتية لمصر، إلى «الثورة التعميرية القائمة بدرجة تفوق في الواقع إمكانيات بعض الدول الكبرى، فالعمل متواصل من الميناء إلى قلب الصحراء في تخطيط المدينة الجديدة على أحدث النظم العالمية، ومظاهر الإنشاء والبناء تتكامل يوماً بعد يوم»³.

ويمكن الإشارة إلى أهم مجالات التحديث والتطوير فيما يلي:

-
- 1- عفيف الطيبي، 14 يوماً في الكويت، مرجع سابق، ص 27.
 - 2- وليم فريك هاستيد، «رؤية الشيخ عبدالله السالم الصباح للكويت.. أفضل دولة وأسعد شعب في الشرق الأوسط»، ترجمة وتعليق د. طارق عبدالله فخر الدين، رسالة الكويت، السنة 14، العدد 59، يوليو 2017، ص 12.
 - 3- البكباشي أركان حرب محمد كمال عبد الحميد، «ماذا رأيت في الكويت 1»، مجلة البعثة، السنة الثامنة، العدد الأول، (يناير 1954) ص 333.

1. تطوير الدوائر ونظم الإدارة:

أدى امتلاك الحكومة الكويتية لهذه الثروة المالية إلى التوسع في مهام الدوائر القائمة، وإلى التخطيط لإنشاء جهاز حكومي تكون مهمته تحديد الأولويات ورسم خطط البناء والتطوير ومتابعة تنفيذ المشروعات، فأصدر الشيخ السالم في عام 1952 مرسوماً بإنشاء مجلس الإنشاء، الذي تكوّن من مديري دوائر البلدية والمالية والمعارف والصحة والأشغال العامة والأوقاف وعاونه مجموعة من الخبراء العرب والأجانب. انعقدت أول جلسة للمجلس في 5 فبراير 1952، وتم الاتفاق على أن تعقد اجتماعاته أسبوعياً، فكانت جلسته الخمسون بتاريخ 13 يناير 1953، واستمر نشاطه حتى آخر جلسات انعقاده في عام 1962. وإلى جانب دوره في التخطيط ومتابعة تنفيذ أعمال البنية التحتية، وإقامة الأحياء السكنية والمنشآت الصناعية والصحية والتعليمية والاجتماعية والمباني الحكومية، قام المجلس بإعداد قوائم لشركات المقاولات والمكاتب الهندسية المُعتمدة، وتسمية الشوارع وترقيم البيوت، وامتدت أنشطته خارج المدينة لتشمل تطوير القرى وتحديثها. كما كان للمجلس أدوار مهمة في مجالات ضمان توفير المياه العذبة، والرعاية الاجتماعية للعمال، وإنشاء الغرفة التجارية. ومن ثم، فإنه ليس من قبيل المبالغة وصف هذا المجلس، بأنه كان أساس النهضة الحضرية والعمرانية في الكويت¹.

1- قام مركز البحوث والدراسات الكويتية بتجميع محاضر اجتماعات المجلس في ثمانية مجلدات، صدرت بعنوان «مجلس الإنشاء: بدايات التنظيم والعمران في الكويت 1952 - 1963» عام 2023. انظر مقالة تحليلية عن هذا العمل بقلم طارق عبدالله فخر الدين في رسالة الكويت، السنة الثانية والعشرون، العدد 85 (يناير 2024) ص 3 - 13.

ومع التوسع في مهام الحكم والإدارة، صدرت مراسيم أميرية بإنشاء دوائر جديدة كالكهرباء والأشغال العامة في عام 1945، وكل من الشؤون الاجتماعية والمطبوعات في عام 1954. وتبع ذلك في 22 يوليو من نفس العام، إصدار الشيخ السالم مرسوماً بإنشاء ديوان المحاسبة ليقوم بمهمة متابعة الإنفاق في الدوائر الحكومية والتأكد من اتباعها القواعد والنظم المالية المعمول بها.

أدى تطور قدرات الدوائر الحكومية المختلفة إلى ازدياد كفاءة الحكومة الكويتية على مواجهة الأزمات والكوارث الطبيعية غير المتوقعة، مثلما حدث عندما هطلت أمطار غزيرة في يومي 30 نوفمبر - 1 ديسمبر 1954، كان من شأنها، هدم أعداد كبيرة من المنازل والمحال وإلحاق خسائر كبيرة بممتلكات الأهالي، فسامها بعض الباحثين بسنة الهدامة الثالثة¹.

وخلافاً لما حدث من قبل، عندما لم تكن هناك هيئات حكومية قادرة على التعامل مع هذه الكوارث وترك الأمر لأهل الخير من الكويتيين، فقد تحركت اللجنة التنفيذية العليا، التي أنشئت في يوليو 1954 وتكونت من رؤساء الدوائر الحكومية، وكلفت الشيخ جابر العلي الصباح رئيس دائرة الكهرباء والماء برئاسة لجنة من عدد من الدوائر لمواجهة آثار الكارثة واتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة، والتي تضمنت سحب المياه من الشوارع وحفر الأنفاق لتصريفها، وتوفير مساكن ومخيمات بديلة للأهالي الذين دُمّرت منازلهم، وتزويدهم بما يحتاجون إليه من ملابس ومأكل وأغطية.

1- المقارنة هنا مع أحداث مماثلة، حدثت في سنة 1872 التي أسميت بسنة الرجيبية، وفي سنة 1934 التي أسميت بسنة الهدامة.

وفي هذا السياق، أصدر الشيخ المبارك باعتباره قائداً للجيش أوامره بإخلاء معسكر «جوان»¹ لإسكان الأهالي فيه بشكل مؤقت، واستقبل المعسكر أكبر عدد من المنكوبين من المواطنين والمقيمين، والذين وصل عددهم في 29 ديسمبر إلى 28447².

وتقرر أيضاً، قيام الحكومة ببناء مساكن شعبية للمتضررين، وعرض قطع من الأراضي مجاناً لمن تتوفر لديه القدرة المالية على بناء مسكنه³.

أدت هذه التطورات إلى أن تصبح الكويت منطقة جذب للعمالة العربية والأجنبية في مختلف التخصصات ومن جميع الجنسيات، مما كان من شأنه تغيير التركيبة السكانية والاجتماعية في البلاد، فقد تزايدت أعداد المقيمين في الكويت بمعدلات ارتفعت عاماً بعد عام. فأصدر الشيخ السالم مرسوماً أميرياً في 9 يناير 1957، بتكليف دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل بإجراء أول تعداد للسكان في الكويت. ووفقاً لنتائج هذا التعداد، فقد بلغ العدد الإجمالي للسكان 206,473 نسمة، منهم 113,622 كويتياً، والباقي من المقيمين أي بنسبة 45%.

-
- 1- يطلق على اسم هذا المعسكر أحياناً «الجوان»، وسمي فيما بعد بمعسكر المباركية، والاسم القديم جوان هو النطق لأحرف «G 1» بالعربية.
 - 2- يذكر مسلم علي بن رضا أسيري أنه كان يقال بالقرب من المعسكر، وأنه استفاد كثيراً مما حدث، فقد ازدادت مبيعاته للجيش والمتضررين من الكارثة، مستشهداً بالمثل الشائع: «مصائب قوم عند قوم فوائد». جريدة القبس، السنة 36، العدد 12135، بتاريخ 16 مارس 2007.
 - 3- راشد مزيد الصانع، «سنة هدامة الثالثة وإجراءات مواجهة تبعاتها 1954»، رسالة الكويت، التي يصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 84 (أكتوبر 2023)، ص 25 - 35.
 - 4- تكون هذا العدد من 59.154 ألفاً من الرجال و54.468 ألفاً من النساء. انظر في إجراءات تنفيذ التعداد وشموله لكل أرجاء الكويت وجزرها في مقال د. عادل محمد العبد المغني في الجريدة بتاريخ 29 - 11 - 2020.

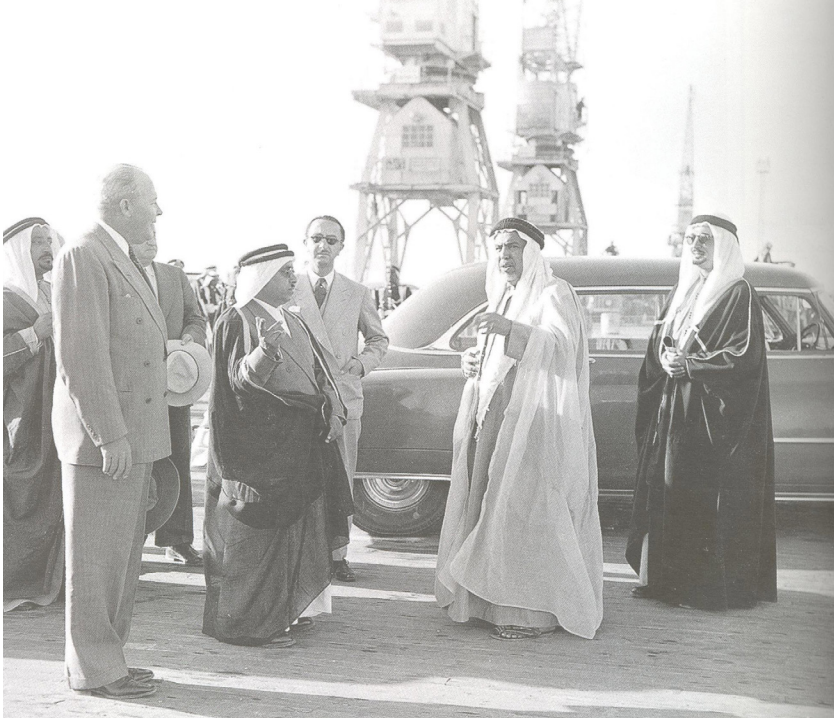
وفي 4 فبراير من نفس العام، أصدر الشيخ السالم قراراً بهدم السور الذي أحاط بمدينة الكويت، وذلك في إطار خطة إعادة تخطيط مدينة الكويت وتوسيعها، ومثل ذلك عاملاً إضافياً في تغيير الهندسة الجغرافية والبشرية للمدينة. فقد كان السور من حقائق الحياة التي تعايش معها الكويتيون على مدى سنوات طويلة منذ إقامة السور الأول عام 1760 في عهد الشيخ عبدالله الصباح ثاني حكام الكويت، والسور الثاني الذي بني عام 1814 في عهد الشيخ جابر الصباح ثالث حكام الكويت، والسور الثالث الذي بني عام 1920 في عهد الشيخ سالم المبارك تاسع حكام الكويت. وبإزالة السور، انتهى شعور الكويتيين بالتمييز بين «داخل السور» و«خارجه».

استمرت الحكومة في إصدار المراسيم لتنظيم مختلف جوانب الحياة وتطوير اختصاصات الدوائر، فصدر في عام 1959 المرسوم رقم 1 بتنظيم السجلات التجارية، والرسوم رقم 3 بالقانون البحري الكويتي، والذي نص على قواعد تسجيل السفن الكويتية، والرسوم رقم 5 بقانون التسجيل العقاري، والرسوم رقم 6 بقانون ضريبة دخل الكويت، والرسوم رقم 13 بقانون السير (المرور)، والرسوم رقم 15 بقانون الجنسية الكويتية، والرسوم رقم 16 بقانون جوازات السفر، والرسوم رقم 17 بقانون إقامة الأجانب في الكويت، والرسوم رقم 19 بقانون سريان أحكام قانون النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية على موظفي المؤسسات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة، والرسوم رقم 55 بإنشاء مجلس الدولة، والرسوم رقم 91 بقانون العمل.

وتلا ذلك في عام 1960، صدور المرسوم رقم 4 بقانون تغيير تسمية دائرة شؤون الموظفين إلى ديوان الموظفين، والرسوم رقم 5 بقانون

تحقيق الجنسية الكويتية، والمرسوم رقم 6 بقانون المرافعات المدنية والتجارية، والمرسوم رقم 9 بقانون تأسيس شركة البترول الوطنية الكويتية، والمرسوم رقم 11 بقانون تنظيم إدارة الفتوى والتشريع، والمرسوم رقم 15 بقانون الشركات التجارية، والمرسوم رقم 16 بقانون الجزاء (العقوبات)، والمرسوم رقم 20 بقانون بلدية الكويت، والمرسوم رقم 22 بقانون محكمة المرور، والمرسوم رقم 23 بقانون مزاولة الطب البشري وطب الأسنان، والمرسوم رقم 24 بقانون مزاولة مهنة التوليد، والمرسوم رقم 25 بقانون مزاولة مهنة الصيدلة وتنظيم الصيدليات ومخازن الأدوية، والمرسوم رقم 26 بقانون مراقبة الاتجار بالعقاقير المخدرة واستخدامها في الكويت، والمرسوم رقم 27 بقانون تنظيم قيد المواليد والوفيات، والمرسوم رقم 31 بقانون تنظيم مزاولة مهنة تجهيز النظارات الطبية وبيعها، والمرسوم رقم 32 بقانون مزاولة مهنة التدليك الطبي، والمرسوم رقم 34 بقانون إجراءات الرقابة الصحية على الحجاج العائدين إلى الكويت، والمرسوم رقم 41 بقانون النقد الكويتي، والذي نص على أن يكون الدينار هو العملة الرسمية في الكويت.

2. تحديث الاقتصاد وتطوير البنية التحتية لصناعة النفط:



الشيخ عبدالله السالم والشيخ عبدالله المبارك وضيئفهما الأمير عبدالله ومسؤولو شركة نفط الكويت وعزت جعفر وعبدالله الملا في زيارة لميناء الأحمدى 30 مارس 1952م

امتد التطوير والتغيير إلى كافة قطاعات الاقتصاد من تجارة وصناعة وزراعة، فمنا قطاع التجارة على نحو متسارع بما يتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للكويتيين والمقيمين. ولتيسير الاستيراد من الخارج، أصدر الشيخ السالم في 15 مايو 1951 مرسوماً بتخفيض الرسوم على الواردات إلى 4 %، وإعفاء الخضار والفواكه وواردات الحكومة وشركات النفط من أي رسوم، على أن يبدأ تنفيذ المرسوم من أول يونيو من نفس العام.

لم تكن السفن التي تحمل واردات الكويت قادرة على الاقتراب من ميناء

الشويخ القديم، ولم يكن ممكناً لذلك أن يستمر مع الزيادة المضطربة في تجارة الكويت، وأفاق توسعها. فتم التخطيط لتطوير الميناء في عام 1953، وقامت الشركة الأمريكية التي نفذت المشروع باستخدام المتفجرات لإزالة ما يقرب من خمسة ملايين ياردة مكعبة من الصخر الصلد، لشق قناة ملاحية بطول 17 ألف قدم، وعرض 500 قدم، وعمق 200 قدم، حتى تستطيع السفن الوصول إلى مراسي الميناء.

وكان من أوائل السفن التي استخدمت القناة سفينة نرويجية، قام أحد المرشدين الكويتيين بإرشادها، وذلك ضمن عدد من النواخذة الذين تركوا سفر البحر وعملوا مرشدين في الميناء، وكان منهم سعد القطامي وعيسى النشمي وبدر القطامي وأحمد المضاحكة.

وفي فبراير 1959، صدر المرسوم الأميري بقانون الموانئ، الذي حدد القواعد والإرشادات المنظمة للعمل، وافتتح الميناء رسمياً في أغسطس 1960.¹

1- نوال خلف نعمة حبيب، «السلطة السياسية وتجارة الكويت الخارجية في ظل الحماية البريطانية 1899 - 1961». حوليات آداب عين شمس، المجلد 48، (العدد يناير - مارس 2020) ص ص 285، 286. والكابت عبد الرحمن محمد النيباري، تطوير الموانئ البحرية التجارية الكويتية (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2002) ص 37. وجليد بالذكر، أن فروع الشركات الكويتية في مصر، والتي شاركت في هذا العمل، نشرت إعلانات تهنئة للشيخ السالم بهذه المناسبة، مثل التهنئة التي نشرها فرع شركة الكويت والبلاد العربية بالقاهرة، وشركة المحركات الكويتية في مجلة آخر ساعة بتاريخ 2 نوفمبر 1960.



من اليمين الشيخ عبد الله الأحمد ومدير شركة نفط الكويت آل.تي.جوردان والشيخ فهد السالم والشيخ عبد الله السالم وعبد الله الملا والشيخ عبد الله المبارك وسرحان السرحان والشيخ جابر الأحمد وجبرا شحيير وسليمان الموسى في الخمسينيات وخلفهم إحدى ناقلات النفط

وفي مجال الصناعة، قدمت الحكومة قروضاً ميسرة للكويتيين الراغبين في إنشاء مصانع، ووفرت لهم الأراضي بأسعار رمزية، وقدمت تيسيرات جمركية على الآلات المستوردة من الخارج. وكثيرة لهذه السياسة، نشأت في الكويت مصانع لإنتاج الإسمنت، والخرسانة، والإسفلت، والبلاط، والرخام، والشبابيك والأبواب الخشبية والمعدنية، وغير ذلك من مستلزمات قطاع التشييد. كما تطورت بعض الصناعات الغذائية، ومستلزمات المحال التجارية كالتعبئة والتغليف.

وفي مجال الزراعة، أنشأت دائرة الأشغال عام 1953 إدارة للزراعة، ركزت على إجراء البحوث وتجميع البيانات الخاصة بأنماط المحاصيل التي يمكن زراعتها في بيئة الكويت.

وفي عام 1955، أقامت الإدارة وحدة تجريبية للزراعة في أحواض تُملأ بالحصى الناعم أو الرمل الخشن مع معالجتها كيميائياً، وذلك لتلافي حرارة الجو ونقص المياه¹.

تطلب هذا التطور الاقتصادي توفير الخدمات البنكية والتسهيلات الائتمانية، وهو ما لم يوفره البنك الوحيد في البلاد وقتذاك، وهو البنك البريطاني للشرق الأوسط الذي فرض شروطاً جائرة على طالبي التسهيلات الائتمانية من التجار. فاجتمع عدد منهم في محل عبدالمحسن ناصر الخرافي، وكان من بينهم عبدالعزيز حمد الصقر، وعبدالله يوسف النصف، وخالد الزيد الخالد، وعبدالله الشايع، واتفق المجتمعون على إرسال وفد منهم إلى الشيخ السالم لإقناعه بأهمية تأسيس بنك وطني كويتي، وأنه لم يعد ممكناً الاستمرار تحت رحمة البنك البريطاني²، وأن إنشاء بنك وطني من شأنه دعم وتشجيع النشاط التجاري والمالي المتزايد في الكويت³. فتجاوب معهم الشيخ، وأصدر مرسوماً في 19 مايو 1952 بتأسيس «بنك الكويت الوطني»، فنشأ البنك كشركة مساهمة كويتية برأس مال ثلاثة عشر مليوناً ومئة ألف روبية⁴، موزعة على أسهم بقيمة ألف روبية للسهم الواحد. وافتتح

1- ميثم مجيد عبدالجبوري، ومرتضى خلف حسين السهلاني، «الشيخ عبدالله السالم الصباح ودوره الاقتصادي في الكويت 1895 - 1965»، مجلة كلية الآداب جامعة ذي قار (العراق)، مجلد 35، عدد 1، (يناير 2021) ص ص 288 - 292.

2- كتب الأستاذ محمد عبدالمحسن الخرافي مقالاً في عام 1952 عن الأسباب التي دعت إلى إنشاء هذا البنك تحت عنوان «المصرف الكويتي الأهلي». انظر مجلة البعثة، السنة الثامنة، العدد السادس، (أكتوبر 1952).

3- عبد العزيز محمد الشايع، أصداء الذاكرة (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 2012) ص 120 - 121.

4- يعادل هذا المبلغ مليون دينار كويتي. وجدير بالذكر، أن العمل استمر بالروبية حتى عام 1960، عندما صدر مرسوم أميري بتأسيس مجلس النقد الكويتي وإصدار العملة الكويتية.

أول فرع له في 15 نوفمبر من نفس العام¹ في الشارع الجديد. كما أدى ازدياد العوائد النفطية والرغبة في استثمارها وتنميتها، إلى إنشاء مجلس الاستثمار الكويتي في لندن في 1953، وهو المجلس الذي تغير اسمه في عام 1965 ليكون مكتب الاستثمار الكويتي. هدف هذا المجلس إلى توظيف الفوائض المالية التي نتجت عن تصدير النفط في مشروعات استثمارية تدر عائداً إضافياً للكويت. فتم إنشاء صندوق الاحتياطي العام بمبلغ 27 مليون جنيه إسترليني، خصص منها خمسة عشر مليوناً لغرض الاستثمار، واثنى عشر مليوناً لاستخدامها عند الحاجة. كان إنشاء هذا المجلس حدثاً رائداً وفريداً، ويُعتبر أول صندوق ثروة سيادي في العالم.

ارتبط بذلك، تطوير البنية التحتية لصناعة النفط، وشهد عام 1957 حدثين مهمين في هذا الشأن. الأول، هو إصدار الشيخ المبارك -باعتباره القائم بأعمال الحاكم- مرسوماً بتوسعة حدود ميناء الأحمدى. والثاني، إصدار الشيخ السالم مرسوماً بإنشاء شركة «ناقلات النفط الكويتية»، التي كوَّنها مجموعة من المستثمرين الكويتيين، وكان أول رئيس لمجلس إدارتها عبدالعزيز الحمد الصقر. كان من أول قرارات مجلس إدارة هذه الشركة، التعاقد مع شركة بناء سفن يابانية بتصنيع أول ناقلة نفط كويتية أُسميت «كاظمة»، والتي وصلت ميناء الأحمدى في 4 مايو 1959، وكان في استقبالها الشيخان السالم والمبارك وكثير

1- ظل هذا البنك هو البنك الكويتي الوحيد حتى عام 1960، عندما تأسس البنك التجاري الكويتي بالمرسوم الأميري رقم (5)، وبنك الائتمان بالمرسوم الأميري رقم (40)، وبنك الخليج بالمرسوم الأميري رقم (44). وفي العام التالي، أنشئ مجلس النقد، الذي قام بمهمة البنك المركزي إلى حين صدور مرسوم بإصدار هذا البنك في عام 1968.

من أعيان البلاد وتجارها، واتجهت أول حمولة نפט لهذه الناقله إلى ميناء نوتردام الهولندي¹.

واستكمالاً لذلك، أصدر الشيخ السالم في عام 1960 مرسوماً بتعيين محمود خالد العدساني، وفيصل منصور المزيدي في مجلس إدارة شركة نפט الكويت ممثلين لحكومة الكويت، وكانت تلك أول مرة ينضم فيها كويتيون إلى هذا المجلس. ومع أن الكويت لم تكن قد استكملت مقومات استقلالها في سبتمبر 1960، فقد شاركت في المؤتمر الذي دعت إليه الحكومة العراقية لعدد من الدول المنتجة للنפט للتنسيق بين سياساتها في إنتاج النפט وبيعه، وهو المؤتمر الذي تأسست فيه منظمة الدول المصدرة للنפט (الأوبك)².

وفي الشهر التالي -أكتوبر- 1960 أصدر الشيخ السالم مرسوماً بإنشاء شركة البترول الوطنية الكويتية، برأس مال قدره 5.7 ملايين دينار كويتي ساهمت الحكومة فيه بنسبة 60 %، على أن يشارك المواطنون والمؤسسات الكويتية بتمويل الباقي. وتحدد هدف هذه الشركة في المشاركة بجميع الأنشطة المتعلقة بصناعة النפט من تنقيب واستكشاف واستخراج وتكرير وتوزيع. وكان من شأن إنشاء هذه الشركة، إنهاء احتكار الشركات الأجنبية لصناعة النפט في الكويت.

1- د. محمد محمود الطناحي، النפט وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار 1911 - 1990 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2011) ص84.

2- شارك في هذا المؤتمر خمس دول هي السعودية والعراق وإيران والكويت وفنزويلا.



الشيخ عبدالله المبارك مع الشيخ عبدالله السالم في حفل تدشين أول ناقلة نفط "كاظمة"
4 مايو 1959





الشيخان السالم والمبارك وهالفورد وعن يساره سكرتير الحكومة الثالث بدر الملا والسير بي. سي. ساوثويل مؤسس شركة نفط الكويت ومن خلفهم واقفاً الشيخ مبارك العبدالله والشيخ سعد العبدالله 1959

3. توفير خدمات الكهرباء والمياه:

مع ازدياد عدد السكان من مواطنين ومقيمين وارتفاع مستوى معيشتهم، كان من الضروري النهوض بالبنية التحتية، وتوفير الكهرباء والماء للسكان. يرجع تاريخ خدمة الكهرباء في الكويت إلى عام 1934، عندما تكونت شركة خاصة باسم شركة كهرباء الكويت المحدودة لإنتاج الكهرباء وتوزيعها، وذلك في وقت كان الطلب فيه على الكهرباء محدوداً. ولكن مع بدء تصدير النفط عام 1946 وازدياد أعداد المقيمين بسرعة كبيرة، لم تتمكن الشركة من تلبية تلك الاحتياجات المتزايدة، فأصدر الشيخ السالم مرسوماً في يوليو عام 1951 بتأميم الشركة مع تعويض المساهمين فيها تعويضاً عادلاً. استغرقت إجراءات التأميم عشرة شهور تم بعدها إنشاء

هيئة حكومية باسم «مصلحة كهرباء الكويت»، تم إلحاق العاملين في الشركة بها، والذين كان من أقدمهم سالم البشر الرومي مسؤول التحصيل، وفهد المضيان أمين المخازن. تولى الشيخ جابر العلي رئاسة المصلحة في عام 1952، وأعطى دفعة كبيرة لجهودها في توصيل الكهرباء في مدينة الكويت. وفي عام 1953، أنشأت المصلحة أول محطة بخارية لتقطير المياه وتوليد الكهرباء في منطقة الشويخ. وفي نفس العام، تغير اسمها ليصبح دائرة الكهرباء والماء¹، حيث استمر الشيخ العلي في رئاستها وتولى مساعد يعقوب البدر إدارتها الفنية².

أدى إدخال الكهرباء إلى أعداد متزايدة من المنازل إلى تغييرات في نمط حياة الكويتيين، وكان لأبناء هذا الجيل ذكريات وحكايات طريفة مع هذا الأمر. فيذكر الدبلوماسي الكويتي عبدالله بشاره أنه «دخلت الكهرباء بيتنا في أوائل الخمسينيات، وكانت الوالدة تحرص على أن لا يزيد الاستهلاك والشارع نور».

ويضيف خيرى أبو الجبين الذي قدِم من فلسطين عام 1948، أنه سكن في منزل كان «مضاء بالكهرباء الضعيفة. وفي فترة المساء كنا نستبدل لامبات الكهرباء بقوة 110 فولت بلامبات قوة 220 فولت نظراً لارتفاع الاستهلاك في تلك الساعات. وكنا في وسط الليل نضع لامبات قوة 110 فولت مرة أخرى لأن التيار الكهربائي يكون قد عاد قوياً بعد أن قل الاستهلاك إذا أقلت المقاهي وأخذ معظم السكان إلى النوم»³.

1- تغير اسم الدائرة مرة أخرى في عام 1959 إلى دائرة الكهرباء والغاز.

2- عادل محمد عبد المغني، بدايات الكهرباء في الكويت، (الكويت: رابطة الأدباء الكويتيين، 2017) ص 83.

3- خيرى أبو الجبين، قصة حياتي في فلسطين والكويت، مرجع سابق، 122.

ويسجل د.مرزوق الغنيم، أنه بدخول الكهرباء في منزل الأسرة عام 1952 «استغينا عن السراج، وصارت الإنارة متوفرة، وأصبحت الحياة أسهل بكثير، ورگبنا المراوح (البنكات) بالسقف، ودخلت الثلجة والغسالة بيتنا، وكانت غسالة هوفر اشتريناها من جاشنمال بـ300 روبية». وروى الإعلامي عبدالله خلف، أن دخول الكهرباء عندهم في عام 1953 «كان ذلك اليوم بمثابة يوم عيد»¹.

أما بشأن مياه الشرب، فقد أقيمت محطات لتحلية مياه البحر لمواجهة مشكلة ندرة المياه العذبة في الكويت، وتوفيرها للعدد المتزايد من سكان المدينة². ففي عام 1952، صرّح الشيخ المبارك في لقاء له مع إذاعة BBC باللغة العربية، بأنه يتم العمل لإقامة وتشغيل محطة تحلية للمياه ومد أنابيب المياه إلى المنازل لأول مرة. وفي يوم الأحد 29 مارس 1953، تم افتتاح محطة تحلية المياه في منطقة الشويخ في حفل ضخم ترأسه الشيخ السالم، وحضره كبار الشيوخ والوكيل السياسي البريطاني والقنصل الأمريكي وعدد كبير من التجار وكبار موظفي الدوائر الحكومية. قام سكرتير الحكومة عبدالله الملا بتقديم العاملين في المحطة للشيخ السالم، ثم ألقى كلمة هنأ فيها سمو الأمير والحاضرين «بإنهاء هذا المشروع الجبار وإظهاره إلى حيز الوجود، ذلك هو مشروع تقطير المياه الذي يعتبر ولا شك أهم المشروعات الحيوية في الكويت»³.

1- حمد عبدالمحسن الحمد، الكويت في زمن الأربعينيات والخمسينيات شهود وشهادات، مرجع سابق، ص ص13، 21، 166.

2- في تاريخ تطور هذه المشكلة والحلول المختلفة التي لجأ إليها الكويتيون، انظر: عبدالله بن أحمد النجدي، «تأمين المياه العذبة لمدينة الكويت 1907 - 1953»، في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، الحولية 42، (مارس 2022) ص ص 9 - 142.

3- محمد بن إبراهيم الشيباني، سكرتير الحكومة (الملا)، مرجع سابق، ص35.



الشيخ السالم والشيخ المبارك أثناء افتتاح محطة تحلية المياه في منطقة الشويخ في يوم الأحد
29 مارس 1953

رافق ذلك، تطور مُمائل في خدمات الهاتف، والتي كانت تُديرها شركة إنجليزية تُدعى Cable and Wireless LTD. بدأت هذه الشركة أعمالها في أول مايو 1947 بمقتضى الاتفاق المُبرم مع الشيخ أحمد الجابر، والذي بمقتضاه تعهدت الشركة بإقامة محطة تلغراف لربط الكويت بالعالم الخارجي سواء من حيث إرسال البرقيات أو تسلمها. كما تعهدت بإقامة محطة تليفون تشمل «مقسم» أو «بدالة» تتيح لعدد 100 شخص الاتصال التليفوني.

مع ازدياد الأنشطة التجارية، تقدم عدد من تجار الكويت بشكوى عام 1951 من تدهور الخدمات الهاتفية وزيادة أعطالها، وتأخر عمال الشركة في إصلاحها، مما سبب خسارة بالغة لأعمالهم. دعم الشيخ السالم مطلب التجار، وكتب إلى الوكيل السياسي والشركة بهذا الشأن.

وبتاريخ 19 مايو 1952، أرسل الوكيل السياسي خطاباً إلى حاكم الكويت بعرض الشركة لإنشاء بدالة حديثة تُوفّر بحد أدنى عدد ألفي خط هاتفي مع إمكانية زيادتها إلى 4 أو 5 آلاف خط¹. ولكن حدث خلاف بين الشركة والحكومة حول ما إذا كان ذلك سوف يتم على أساس تحمّل حكومة الكويت ثمن هذه المعدات، أم أنها ستقوم بدفع إيجار سنوي، إضافة إلى المبالغ التي يدفعها المستفيدون من الخدمة. ومع سعي الكويت لإدارة أمورها، أصدر الشيخ السالم مرسوماً في الأول من فبراير عام 1956 بتأميم الشركة وإنشاء دائرة البرق والهاتف.

وإلى جانب الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء والهاتف، حدث تطور مماثل في مجال الترفيه خصوصاً مع توافر ماكينات عرض الأفلام السينمائية. بدأ الأمر بعرض الأفلام في المنازل، وكانت البداية في عام 1936، عندما أدخل عزت جعفر السكرتير الخاص للشيخ أحمد الجابر جهازاً لعرض الأفلام في قصر دسمان، وقام بتشغيل الجهاز كل من محمد عمر، ومحمد البغدادي.

انتشر وجود أجهزة العرض السينمائية في منازل الشيوخ وكبار التجار والأسر الميسورة، وكان من عادة هذه الأسر في الأربعينيات استئجار جهاز عرض سينمائي ومعه أحد الأفلام، وعند عرض الفيلم يتكون باب المنزل مفتوحاً لأطفال الفريج للدخول ومشاهدة الفيلم، ويروي د.مرزوق الغنيم أنه شاهد في هذه الفترة أفلام «رابحة» و«عنتر وعبلة» و«ذهب»²، وكلها من الأفلام المصرية التي ذاعت شهرتها في الأربعينيات وبداية الخمسينيات، كما قامت شركة نفط الكويت بتنظيم عروض سينمائية من وقت لآخر في ساحة الصفاة.

1- From Political Agency (Pelly) to the Ruler of Kuwait, May 19, 1952.

2- حمد عبدالمحسن الحمد، الكويت في زمن الأربعينيات والخمسينيات، مرجع سابق، ص 168.

استمر هذا الوضع حتى صدور المرسوم الأميري في 5 أكتوبر 1954 بإنشاء شركة السينما الكويتية، بهدف تشجيع صناعة السينما بما في ذلك إنشاء دور العرض. فافتتحت أول دار في الحي الشرقي قرب المستشفى الأميري في 18 نوفمبر 1955، وأسميت السينما الشرقية، وتلاها افتتاح كل من سينما الحمراء وسينما الفردوس في عام 1958. ومثل ذلك تطوراً اجتماعياً مهماً على مستوى منطقة الخليج بأسرها، فقد كانت الكويت أول بلد خليجي يسمح بإقامة دور العرض السينمائي.

ثانياً- انتشار التعليم.. والخدمات الصحية:

يعود تاريخ التعليم الحديث في الكويت إلى مطلع القرن العشرين، فحتى ذلك الوقت، كان التعليم يتم في الكتاتيب والحلقات الملحقة ببيوت الأسر الكبيرة، وكان يقوم بالتدريس المعلم أو المطوع أو الملا، واشتهر بعضهم مثل الملا محمد الفارسي في محلة القناعات، والملا حمادة في حي آل سعود. وتبرّع الكويتيون لإقامة أول مدرسة -وهي «المباركية»- التي افتتحت في 22 ديسمبر عام 1911.

ويذكر حسين خلف الشيخ خزعل في كتابه عن تاريخ الكويت السياسي، أن الشيخ مبارك، حاكم الكويت، شجع حركة جمع التبرعات، مما حفز كبار التجار على المشاركة، فتبرع قاسم بن محمد الإبراهيم بثلاثين ألف روبية وابن أخيه عبدالرحمن بن عبدالعزيز الإبراهيم بعشرين ألف روبية¹.

وأديرت المدرسة من النواحي المالية والإدارية بواسطة مجلس من

1- حسين خلف الشيخ خزعل: تاريخ الكويت السياسي، مرجع سابق، جزء 2، ص 295، حول تطور نظام التعليم في الكويت، انظر د. بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي، مرجع سابق، ص 21-75.

التجار، وكان من أساتذتها المرموقين الأستاذ حافظ وهبة، والأستاذ عبدالعزيز الرشيد المؤرخ الكويتي المعروف، والشيخ يوسف بن حمود، والأستاذ يوسف القناعي، والأستاذ عثمان عبداللطيف العثمان، وكان أول مدير إداري لها الأستاذ عمر عاصم الأزميري. وفي الأربعينيات، تولى نظارة المدرسة الأستاذ أحمد شهاب الدين ومن بعده الأستاذ أحمد ضيف.

وفي سنة 1920، تبرع الأهالي لإنشاء مدرسة أخرى هي مدرسة «الأحمدية»، التي أدارها الأستاذ عبدالملك الصالح أحد رواد التعليم في الكويت.

واستمر الوضع من دون تغيير أساسي حتى النصف الثاني من الثلاثينيات، عندما قامت الحكومة الكويتية بالتوسع في التعليم، وإرسال البعثات إلى الخارج. وكانت أول بعثة للتعليم الجامعي إلى مصر في عام 1939، وكان من بين أعضائها الأستاذ عبدالعزيز حسين الذي كان أول مدير لبيت الكويت في القاهرة (وهو المبنى الذي شغلته سفارة الكويت منذ الاستقلال عام 1961)، ثم أصبح مديراً للمعارف.

واهتم الشيخ عبدالله المبارك بالتعليم من خلال رئاسته لمجلس المعارف لجلسات عديدة¹ خلال فترات سفر رئيسه الشيخ عبدالله

1- ترأس الشيخ عبدالله مبارك مجلس المعارف لأول مرة في 24 ديسمبر عام 1947، ثم تتابعت رئاسته للمجلس وفقاً لمحاضر جلسات مجلس المعارف في 8، و12، و17، و24 ديسمبر عام 1951، و3، و11، و22، و27 فبراير 3، و7، و11، و17 مارس، و1، و2، و8، و15، و17، و24 أبريل، و12 مايو 1952 و24 مارس 1953 و4، و27 ديسمبر 1955، و23، و30 مارس 1958، و13 و20 مارس 1960. وجدير بالذكر أن الوكيل السياسي لاحظ اهتمام الشيخ بالتعليم وسجل ذلك في تقاريره.

From Political Agency (McCarthy) to Political Residency (Man), September 23, 1959. ومن الغريب أن الكتاب التوثيقي الذي صدر عن تاريخ التعليم في الكويت لم يتضمن إشارة إلى دور الشيخ في هذا المجال. انظر عبدالعزيز حسين وآخرين (إعداد)، تاريخ التعليم في دولة الكويت. دراسة توثيقية (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2002) 6 أجزاء.

الجابر الصباح. ووفقاً لقانون إدارة معارف الكويت، فقد تكوّن مجلس المعارف من ستة أعضاء ورئيس على أن يكون الرئيس من آل الصباح (مادة 1)، ثم تمت زيادة العدد إلى اثني عشر عضواً. ويتولّى المجلس رسم خطط المعارف وسيرها، والبتّ في مناهج الدراسة، وتعيين مديري المدارس، وتقرير شؤون البعثات، واختيار المرشحين لها، ووضع اللوائح القانونية والأنظمة الخاصة بإدارة المعارف (مادة 3)¹.

وقد أوردت مجلة ناشيونال جيوغرافيك في أحد أعدادها في الخمسينيات خبراً مرفقاً بصورة حول ندوة عقدت في مدرسة المباركية الثانوية عن الفن العربي في إسبانيا، حضرها الطلاب وعامة الناس، وكان ضيف الشرف فيها سمو الشيخ عبدالله المبارك رئيس الأمن العام ونجل مؤسس المدرسة.

وتتضمن محاضر اجتماعات مجلس المعارف كما نشرتها جريدة «الكويت اليوم» عرضاً للأنشطة التي قام بها المجلس تحت رئاسة الشيخ عبدالله المبارك.

فعلى سبيل المثال، أقر المجلس في اجتماعه بتاريخ 3 مايو عام 1955 العقود الجديدة للمدرسين، ووضع القواعد الخاصة بتنظيم الموسم الثقافي، ووافق على قيام دائرة المعارف باتخاذ الخطوات اللازمة لتعميم مياه الشرب على جميع المدارس بالقرى، كما ناقش المذكرة المتعلقة باشتراك الكويت في معسكر الكشافة الدولي في كندا، ووافق المجلس على الاشتراك بشرط أن يكون «باسم الكويت لا

1- عبدالله الحاتم: مرجع سابق، ص 86-87.

أن تكون الكويت تابعة لدولة أخرى»¹.

وفي جلسته بتاريخ 4 ديسمبر عام 1955، ناقش المجلس إنشاء بيت للكويت في القاهرة على الأرض التي سبق لإدارة المعارف شراؤها بمنطقة الدقي². وفي جلسته التالية بتاريخ 19 ديسمبر، تمت الموافقة على اقتراح أمين السر بأن تكون اجتماعات مجلس المعارف أسبوعية، وأن تنعقد في الثامنة والنصف من صباح كل يوم أحد. وفي جلسة 27 ديسمبر، ناقش المجلس «ضرورة اشتراك معارف الكويت في منظمة هيئة اليونسكو العالمية للوقوف على التيارات الثقافية الحديثة والأخذ بأسباب التطور الثقافي والتربوي الحديث أسوة بالبلاد المتقدمة»، ووافق المجلس على هذا الاقتراح على أن تُتخذ الطرق الرسمية لتنفيذ القرار³.

وفي عام 1956، نشرت جريدة الجمهورية المصرية تحقيقاً عن التعليم في الكويت ودور الشيخ عبدالله المبارك في تطويره، فوصفت الشيخ بأنه الرجل الذي «خَلَّص الكويت من ظلام الجهل»، وجاء فيه أن الشيخ يؤمن بأهمية التعليم والتربية في تكوين الأمم والشعوب، وبأن «سلامة الكويت من أي خطر خارجي أو مرض داخلي تتطلب أولاً وقبل كل شيء التخلص من الجهل والظلام الذي يفتك بالعقول»⁴.

واتسمت نظرة الشيخ للعملية التعليمية بالتكامل والشمول، فقد نظر إلى التعليم على أنه أداة تأهيل لجيل جديد من الكويتيين لإدارة مرافق

1- محضر الاجتماع في الكويت اليوم، عدد 22، بتاريخ 7 مايو 1955، ص 6. انظر الوثيقة رقم (15).

2- محضر الاجتماع في الكويت اليوم، عدد 51، بتاريخ 17 ديسمبر 1955، ص 8. انظر الوثيقة رقم (16).

3- محضر الاجتماع في جريدة الكويت اليوم، عدد 54، بتاريخ 31 ديسمبر 1955، ص 8. انظر الوثيقة رقم (17).

4- جريدة الجمهورية بتاريخ 1 مارس 1956.

الدولة بعد الاستقلال، ولقيادة جهود التنمية فيها. لذلك، فقد اهتم بالتعليم في مراحل كافة وخصوصاً تعليم البنات، وبأنشطة التربية الاجتماعية والرياضة المدرسية، واهتم الشيخ أيضاً بأنشطة الكشافة وحرص على مشاركة فرقها في الاستعراضات والمناسبات العامة. ففي فبراير عام 1953 على سبيل المثال نظم الشيخ استعراضاً كبيراً أمام دائرة الأمن العام ضم وحدات من الحرس الأميري والجيش وفرق الكشافة والأشبال¹، كما حرص على زيارة المعسكر الكشفي السنوي الذي كانت كشافة الكويت تنظمه كل عام²، وشجع الشيخ إرسال البعثات العلمية إلى الخارج، وحرص على الالتقاء بالطلبة المبعوثين في الخارج مثل مقابلته لوفد شباب الكويت في فرنسا عام 1950³.

وأقام الشيخ المبارك في قصر مشرف عام 1955 حفلاً تكريمياً للعاملين في التربية، وذلك للتعارف بين الأساتذة والمدرسين في معارف الكويت، وحضر هذا الحفل عدد من وجهاء وكبار المواطنين.

وأولى الشيخ التعليم في مجال الفنون والموسيقى اهتماماً خاصاً، فشجع على تأسيس الجمعيات الفنية، وجمعيات الرسم والتصوير والموسيقى والتمثيل، وأقيمت فرق تمثيلية وموسيقية للطلبة من الجنسين لشغل أوقات فراغهم، واهتم الشيخ بحضور الأنشطة الفنية المدرسية دعماً لها وتشجيعاً للقائمين عليها.

وكانت نتيجة هذه الجهود الازدياد المستمر في أعداد الطلاب التي بلغت في العام الدراسي 1954/1955 نحو 20500، منهم 15300 طالب

1- مجلة الرائد، السنة 1، العدد 9، فبراير 1953، ص ص 85-84.

2- مجلة الرائد، السنة 2، العدد 1، أبريل 1953، ص 107.

3- مجلة البعثة، السنة 4، العدد 7، أغسطس 1950، ص 21.

و5200 طالبة. وبلغت في العام الدراسي 1958/1959 نحو 35536 طالباً وطالبة بزيادة قدرها 5144 عن العام السابق. وترتب على ذلك التوسع في عدد المدرسين فبلغ العام الدراسي 1956/1957 نحو 1332 مدرساً، وزاد في العام الدراسي 1958/1959 إلى 1697¹.

وفي اجتماع المجلس بتاريخ 7 مارس في العام ذاته، نوقش مشروع قانون الآثار وفكرة إنشاء متحف الكويت الوطني، ودور مجلس المعارف في المحافظة على الآثار وصيانتها ومراقبة الاتجار بها، ووافق مجلس المعارف على المشروع وعلى رفعه للمجلس الأعلى لإقراره، كما وافق المجلس على إنشاء أول روضة أطفال في جزيرة فيلكا².

ومن خلال الاطلاع على محضر الاجتماعات، يتضح حجم التطور التعليمي الذي شهدته الكويت في تلك الفترة. فقد شمل إنشاء مدارس جديدة، والتوسع في أبنية وخدمات المدارس القائمة، وتطوير المعسكر الكشفي، والاحتفال بعيد الأم في 21 مارس، وإقامة مدارس في إمارتي الشارقة وعجمان، وتعليم المكفوفين والمكفوفات والصم والبكم، وإنشاء معهد لذوي الاحتياجات الخاصة.

صارت الكويت يومها الدولة الرائدة خليجياً في مجال التعليم من حيث إنشاء المدارس على اختلاف مستوياتها واستكمال تجهيزها والاهتمام بمعلميها. وصارت أيضاً سباقاً في إرسال البعثات التعليمية إلى الخارج لاستكمال الدراسة الجامعية، وأدى ذلك إلى ازدياد عدد الشباب الكويتي المتعلم، فزاد دور الطلبة باعتبارهم شريحة اجتماعية

1- From American Consulate (Brewer) to Department of State, March 18, 1957 and Seelye, November 5, 1958 another Report by

2- الكويت اليوم، عدد 266، بتاريخ 13 مارس 1960، ص 22، انظر الوثيقة رقم (20).

نشطة، وزاد كذلك الوزن الاجتماعي لفئة المعلمين والخريجين. وفي العودة إلى المظاهر المبكرة للاهتمام بالتعليم في عهد الشيخ أحمد الجابر - كما ورد في الفصل الأول - نرى استقدام المدرسين من العراق ومصر وسوريا وفلسطين، وافتتاح المدارس للبنين والبنات وإرسال بعثات للدراسة في الخارج.

وتعاطم الاهتمام بالتعليم في حقبة الخمسينيات، فحرصت دائرة المعارف على تقييم العملية التعليمية في الكويت، واستقدمت خبرات عربية لدراساتها واقتراح الحلول بشأنها. فاستقبلت في عام 1952 لجنة مصرية تكونت من اثنين من مسؤولي وزارة المعارف العمومية لدراسة نظام التعليم في الكويت¹، ثم استقبلت في عام 1955، لجنة تكونت من وزير التعليم المصري الأسبق والمدير الأسبق لجامعة بغداد، اللذين أعدا تقريراً بشأن الأهداف التي ينبغي أن يتوخاها نظام التعليم في الكويت، والتي حددها في نشر التعاليم الدينية، وبث روح المواطنة، وإزالة الأمية، ونشر مبادئ الصحة العامة والفردية، وبث الروح الديمقراطية، والوعي برياضة الجسم، وتنمية روح الأبداع والابتكار وتشجيع تعلم الفنون، وغرس الميل للعمل اليدوي. وتضمن التقرير سبل تنفيذ هذه الأهداف ومراحلها².

تبنّت الحكومة الكويتية مفهوماً رحباً للتعليم لا يقتصر على شرح المقررات الدراسية وحسب، بل امتد ليشمل الصحافة المدرسية، وتشجيع التمثيل،

1- انظر تقرير عضوي للجنة في: الأستاذ محمد علي رضا المراقب العام للتعليم الابتدائي، والأستاذ حافظ حمدي مدير إدارة التعاون الثقافي الشرقي، التعليم في إمارة الكويت (القاهرة: مطبعة وزارة المعارف العمومية، 1952).

2- إسماعيل القباني ومتى عقراوي، تقرير عن التعليم بالكويت، مرجع سابق.

والكشافة، والرياضة وغير ذلك من الهوايات. ومن شواهد ذلك، إصدار مُدرّسي مدرسة المباركية وطلبتها في مارس عام 1951 مجلة «اليقظة» الشهرية التي تناولت مختلف القضايا العامة في الكويت والبلاد العربية¹. وفي 23 نوفمبر من العام التالي، نظمت المدرسة ندوة عن «العلم: أهو نعمة أم نقمة»، شارك فيها عبد المجيد مصطفى رئيس البعثة التعليمية المصرية، والشيخ أحمد الشرباصي مبعوث الأزهر الشريف، وطرح الطلاب الكويتيون العديد من الأسئلة على المتحدثين².

وفي عام 1952 أيضاً، تم استدعاء الأستاذ عبد العزيز حسين من لندن عقب إتمام دراسته عن التربية في جامعة لندن للعمل مديراً للمعارف، وهو الذي قام بتعيين محمود عمر ليكون أول مدرس للموسيقى في المدارس الكويتية، وفي نفس العام، تم افتتاح معهد الدراسات التجارية، وبناء مدرسة للبنين في الفروانية، ومدارس للبنات في السالمية وحولي والفحيحيل والفرنطاس.

اهتمت الدائرة أيضاً بدعم التعليم في إمارات ساحل الخليج العربي التي لم تكن قد عرفت بعد نظم التعليم الحديثة. وفي عام 1953، قدمت الدائرة عدداً من المنح التعليمية لطلاب تلك الإمارات، فسافر عبد العزيز حسين وأحمد البشر عضو مجلس المعارف إلى بعضها للاطلاع على الأوضاع التعليمية فيها، واختيار عدد من الطلاب في كل إمارة للدراسة في مدارس الكويت³. ثم قامت الكويت بتمويل بناء

1- عادل محمد عبد المغني (إعداد وعرض)، المجلات الطلابية الكويتية القديمة، مرجع سابق، ص 27.

2- عابد عتيق جريد، العلاقات الثقافية الكويتية المصرية وأثرها على مثقفي الكويت 1946 - 1959، مجلة وقائع تاريخية، جامعة القاهرة، يوليو 2014، ص 251.

3- مجلة الرائد، السنة الأولى، العدد 8، يناير 1953، ص 57.

مدارس في تلك الإمارات، كان أولها في الشارقة عام 1953¹. وفي سبتمبر من عام 1953، بدأت الدراسة بمدرسة الشويخ الثانوية، وجاء افتتاحها الرسمي في أكتوبر 1954 حيث أقيم احتفال مهيب بإشراف مباشر من الشيخ المبارك، وترأسه الشيخ السالم وبحضور عدد كبير من الشيوخ وكبار التجار. وبهذه المناسبة، نظم الشيخ المبارك عرضاً عسكرياً جذب اهتمام الحاضرين وأسعدهم. فمع أن الجيش كان حديث التكوين، فقد «بدا في الحفل وكأنه عريق في العمل العسكري»².



الشيخان عبدالله السالم وعبدالله المبارك والملك سعود بن عبدالعزيز وأحد أبنائه في مدرج ملعب ثانوية الشويخ 1961

مثلت المدرسة طفرة إنشائية متميزة، فقد أقيمت على شاطئ البحر

1- تلا ذلك رأس الخيمة في عام 1955، وديبي عام 1956، وعجمان وأم القوين عام 1958.
2- يعقوب يوسف الغنيم، أعمال النشاط الدراسي في مدرسة الشويخ الثانوية 1959 - 1962 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2022) ص11.

على مساحة ضخمة بلغت 2,5 مليون متر مربع، على بعد 6 كيلومترات من مدينة الكويت، أحاط بها سور وعدة بوابات بخلاف البوابة الرئيسية. ضمت المدرسة سبع عشرة قاعة للتدريس، وثلاثة مختبرات علمية، ومسرحاً يتسع لـ 700 فرد، ومساكن للمدرسين وعائلاتهم وأخرى للمدرسين غير المتزوجين وثالثة للطلاب. وضمت المدرسة أيضاً مكتبة وملاعب رياضية وحمام سباحة ومطعماً ومسجداً ومستشفى.

لم يقتصر دور ثانوية الشويخ على التدريس لطلابها، بل امتد إلى ربطهم بالمحيط الذي يعيشون فيه، فكونت المدرسة عدداً من فرق البحث الميداني من الطلاب والمدرسين، لدراسة البيئات المتنوعة في الكويت، مثل مدينة الأحمدية وجزيرة فيلكا والجھراء، قامت هذه الفرق بدراسات ميدانية لتلك البيئات وأعدت تقارير تفصيلية بشأنها¹.

كانت المدرسة مركزاً للإشعاع الفكري والثقافي، فنظمت دائرة المعارف فيها مواسم ثقافية سنوية، شارك فيها أبرز المفكرين والأدباء العرب من مختلف التخصصات الأدبية والاجتماعية والعلمية، والذين كان من بينهم د. بنت الشاطي، والأديب ميخائيل نعيمة ود. أحمد زكي.

كانت المدرسة مفخرة بكل المعايير، وحرصت الحكومة على أن يقوم كبار ضيوف الكويت بزيارتها. وعلى سبيل المثال، في عام 1953 -وقبل افتتاحها رسمياً- زار الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني أمير قطر المدرسة ورافقه الشيخ السالم. وفي عام 1954، زارها الشيخ عبدالله الخليفة رئيس دائرة معارف البحرين، ورافقه الشيخ المبارك نائب الحاكم والشيخ عبدالله الجابر وفهد السالم وجابر عبدالله الجابر. واستمرت

هذه المدرسة في أداء رسالتها التعليمية حتى عام 1966، عندما تحولت بعض مبانيها لتكون جزءاً من جامعة الكويت¹.

وفي عام 1953 أيضاً، بدأ العمل في إنشاء الكلية الصناعية التي كانت بداية للتعليم الصناعي والفني الحديث في الكويت، بهدف سد احتياجات الكويت من العمالة الفنية الماهرة، وبدأ التدريس فيها عام 1954. وفي نفس العام، بدأ العمل في أول مدرسة لرياض الأطفال في سن أربع سنوات. وفي عام 1955، تم افتتاح مدرسة المرقاب الثانوية للبنات². وفي عام 1956، أقيم معهد النور لتعليم المكفوفين، وبعدها بعامين أنشئ معهد النور لتعليم المكفوفات. وفي عام 1957، عاد طلاب المدرسة الأحمدية لتلقي دروسهم في مبناها الجديد، وتكونت أول فرقة للمرشدات بالمدرسة القبليّة للبنات. وفي عام 1959، أنشئ معهد الأمل لتعليم الأطفال الصم والبكم.

شهدت سنوات حقبة الخمسينيات، تقدماً كبيراً في مجال التعليم شمل: إنشاء مدارس جديدة للجنسين، والتوسع في أبنية وخدمات المدارس القائمة، والازدياد المضطرد في أعداد الطلبة والطالبات وازدياد مماثل في أعداد المدرسين. وعلى سبيل المثال، صرح عبدالمجيد مصطفى، رئيس البعثة المصرية التعليمية، بأنه في عام 1959 بلغ عدد الطلاب والطالبات 30 ألفاً، وأن عدد المدرسين المصريين في الكويت

1- نفس المرجع ص11.

2- يروي الأستاذ محمد السنوسي في هذا الشأن: «أما تعليم البنات التعليم النظامي في الكويت من البداية فقد رحب به والدي وأغلب الأسر، ولم يكن هناك معارضة إلا من بعض القلة، ولكنّ المعارضين عندما شاهدوا كل الكويت أدخلت بناتها، تبعوهم وأدخلوا بناتهم المدارس، وكلما فتحت مدرسة بنات، كان الإقبال عليها كبيراً». حمد عبدالمحسن الحمد، الكويت في زمن الأربعينيات والخمسينيات، مرجع سابق، ص30.

بلغ 440 مدرّساً ومدرّسة¹. بينما ذكرت الباحثة جيل كريستال في كتابها بعنوان النفط والسياسة في الخليج الصادر عام 1995، أن عدد طلاب المدارس في نهاية الخمسينيات بلغ 45000، منهم 27000 من الطلاب و18000 من الطالبات².

شهدت مدارس الكويت طفرة كبيرة في الخدمات التي وفرتها لطلابها، مثل تقديم وجبتين ساختين يومياً، وتوفير وسائل الانتقال والملابس مجاناً، إضافة إلى مصروف جيب للطلاب. وهكذا، فقد تحملت الحكومة كل نفقات تعليم الطالب المباشرة وغير المباشرة، حتى إن الصحفي اللبناني فاضل سعيد عقل الذي زار الكويت عام 1952، ذكر أن التلميذ لا يتحمل «حتى ثمن قلم رصاص»³. مما أثار إعجاب زوار المدارس من الأجانب، مثل الرحالة الصحفي النمساوي ماكس رايش الذي زار الكويت أيضاً في عام 1952، وألّف كتاباً عنها، ورد فيه: «كنا نقابل الطلاب من كل الصفوف، وندخل كافة قاعات المباني، بل إننا كنا ندخل دورات المياه التي أذهلتنا نظافتها، حتى إنني تمنيت أن تكون عندنا في أوروبا مثلها، كما تمنيت أن يتقاضى المعلمون العاملون في أوروبا رواتب شهرية مرتفعة كما هي الحال في الكويت»⁴.

1- جريدة الشعب بتاريخ 25 يونيو 1959.

2- نقلاً عن: سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم 1950 - 1965 بريطانيا وآل الصباح والنفط، مرجع سابق، ص 288.

3- فاضل سعيد عقل، الكويت الحديثة، مرجع سابق، ص 66.

4- زار ماكس رايش الكويت ضمن جولة له في عدد من البلاد العربية، وسجلها في كتاب له بعنوان «بالسيارة إلى الكويت.. رحلة إلى الدول العربية»، صدر بالألمانية عام 1953. انظر في عدنان جود الطعنة (مترجم)، ماكس رايش في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2011) ص 49.

لم يقتصر الأمر على نظافة المباني وتوفير الخدمات للطلاب، بل تميز نظام التعليم في المدارس بتطبيق مناهج وأساليب تربوية مبتكرة، مثل إشراك الطلاب في الأنشطة المدرسية، وفي إدارة المدارس. فكتب د. سليمان سعدون البدر وزير التربية والتعليم الأسبق عن أبناء جيله: «نحن جيل عاش أزهى وأجمل أيام الدراسة في المرحلتين الابتدائية والثانوية.. مدرسون زرعوا فينا حب الاطلاع في شتى فروع المعرفة، شجعونا على تذوق الفنون وممارسة الرياضة، وأداروا الحوارات العلمية وشجعوا المسرح والموسيقى وزرعوا فينا البساطة في حياتنا اليومية»¹.

ويضيف الدبلوماسي ووزير الإعلام الأسبق محمد أبو الحسن: «أقارن التعليم في تلك الفترة في الخمسينيات حيث كان هناك نشاط مدرسي إلزامي ونشاط الفريق الخاص، وهناك تشجيع وتنافس بين المدارس، وأرجع بذاكرتي وأنا في أمريكا، حيث التعليم هناك مشابه تقريباً لتعليمنا في تلك الفترة من حيث المدرسين والمنهج والحرص الشديد على تعليم الطلبة، ليس فقط المنهج، إنما الأنشطة المختلفة»².

ويذكر الإعلامي الأستاذ محمد السنعوسي أنه في مدرسة صلاح الدين، تكونت أكثر من «محكمة طلابية» للنظر في المخالفات التي يرتكبها بعض الطلاب، وأن ناظر المدرسة «قام بتعييني قاضياً حيث أحاكم التلميذ الغائب، وكان على يميني وعلى يساري مساعد»³.

اهتمت المدارس بتشجيع الفرق التمثيلية وعرض المسرحيات في

1- سليمان سعدون البدر «ثانوية الشويخ وناقوس الذكريات» في تاريخ ثانوية الشويخ 1953 -

1973، (الكويت: وزارة التربية، 2005) ص 25.

2- حمد عبدالمحسن الحمد، الكويت في زمن الأربعينيات والخمسينيات، مرجع سابق، ص 43 - 44.

3- المرجع سابق، ص 32.

المناسبات المختلفة. ومن أمثلة ذلك، عرض فريق مدرسة الأحمدية مسرحيتي «عدو الشعب» و«غزوة بدر الكبرى» عام 1950. وعرض فريق مدرسة الشرقية مسرحية «قبس في الصحراء» في نفس العام. وقام الأستاذان حمد الرقيب وعقاب الخطيب مع مجموعة من المدرسين بعرض تمثيلية كوميدية عن نقص المياه العذبة الصالحة للشرب في الكويت على مسرح مدرسة الصباح عام 1951. أما فريق مدرسة الشرقية فقدّم عرضاً مسرحياً عن الهجرة النبوية عام 1951، و«الوعد الحق» بمناسبة المولد النبوي عام 1952. وأعقب ذلك عرض فريق مدرسة النجاح لفصلين من مسرحية «مجنون ليلي» في عام 1953¹.

اهتمت المدارس أيضاً بتكوين الفرق الرياضية في مختلف الألعاب، ونظمت دائرة المعارف مسابقات بينها. ومن ذلك، أن فريق كرة الطائرة بالمدرسة الأحمدية حصل على كأس التفوق في عام 1950 بعد فوزه في المباراة النهائية على فريق المدرسة القبلية. وفي نفس العام، حصل فريق المدرسة الأحمدية على درع التربية البدنية. وفي العام التالي، حصل فريقا السلة وتنس الطاولة بالمدرسة على بطولة المدارس الابتدائية.

شهدت المدارس أيضاً توسعاً في تطوير أنشطة الكشافة التي يعود تاريخ نشأتها إلى نهاية الثلاثينيات، فازداد عدد فرقها واتسعت أنشطتها، والمعسكرات التي نظمتها². كما ازداد اهتمام دائرة المعارف بتعليم

1- د.سيد علي إسماعيل، قراءة في تاريخ المسرح الكويتي من خلال وثائق غير منشورة 1961 - 1971 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2015) ص47.

2- انظر صورة للكشافة الكويتية في نهاية الأربعينيات، وكان من أفرادها عبد اللطيف البرجس الذي عمل بدائرة الأمن العام خلال الفترة 1954 - 1957، ثم أصبح فيما بعد مدير عام الشؤون الإدارية في وزارة العدل، ومحافظ حولي. في محمد بن إبراهيم الشيباني، من تاريخ الشيخ عبدالله المبارك الصباح، مرجع سابق، ص116.

ذوي الاحتياجات الخاصة. وارتبط بذلك ازدهار صناعتي الورق والطباعة،
للفواء بالاحتياجات المتزايدة من الكتب المدرسية والكراسات.

قامت دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل بإنشاء مركز لتدريب
الفتيات على المشغولات والحرف التقليدية، ونظمت معرضاً سنوياً
لبيع مُنتجاتهن ابتداءً من عام 1957، وتم تنظيم المعرض الثالث
لهذه المنتجات في مدرسة خولة للبنات بمنطقة الشويخ، ودعت
الأهالي لزيارة المعرض وتفقد محتوياته¹. واتصلاً بذلك، أقامت ثانوية
الشويخ معرضاً للفنون التشكيلية في عام 1958، وأدى نجاح المعرض،
إلى إصدار عبد العزيز حسين مدير المعارف قراراً في عام 1959،
بإنشاء المرسم الحر لتشجيع أصحاب المواهب الفنية لشباب الكويت،
واستقدم المرسم مدرسين في تخصصات الخزف والنحت والرسم
والحفر، لتدريب الشباب على هذه الفنون.

رافق هذه التطورات، التوسع في أعداد الكويتيين المبعوثين للدراسة
الجامعية في الخارج، فارتفع عددهم في الجامعات المصرية من 97 طالباً
في عام 1952 إلى 132 طالباً في عام 1953. وفي نفس العام، بلغ عدد
الطلاب المبعوثين إلى بريطانيا 28 طالباً. وفي عام 1956، تم إرسال أول
بعثة للطالبات إلى جامعة القاهرة، وضمت سبع فتيات. وفي نفس العام
أيضاً، طلبت دائرة المعارف من شركة النفط الأمريكية المستقلة المساعدة
في إرسال عدد من الطلاب الكويتيين للدراسة في الجامعات الأمريكية².

1- الكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 226، بتاريخ 31 مايو 1959، ص24.

2- ضمت أول مجموعة من الطلاب الذين درسوا في أمريكا، هشام حسين، ومحمود خالد الصانع،
ومحمد سيد عبد المحسن الرفاعي، وعبدالله الشهران، وأحمد نوري. وتلتهم مجموعة ثانية، ضمت
عبد العزيز السلطان، وفوزي مساعد صلاح، وفيصل سلطان العيسى، وعبدالله الدخيل، وعبدالرحمن
الحوطي. ناثانيل هويل، قرن في الكويت تاريخ الجالية الأمريكية في الكويت، مرجع سابق، ص247.

وترأس الشيخ المبارك اجتماعات مجلس دائرة المعارف، عدة مرات في فترات سفر رئيسها الشيخ عبدالله الجابر إلى الخارج. كان أولها في ديسمبر 1947، وآخرها في مارس 1960، وشارك بالرأي والمشورة في الموضوعات والقرارات التي بحثتها تلك الاجتماعات¹. وجدير بالذكر، أن الوكيل السياسي البريطاني لاحظ اهتمام الشيخ بالتعليم، وسجل ذلك في أحد تقاريره².

ومن الأمثلة على الاهتمام بالتعليم والرياضة، الحفل السنوي الكبير الذي أقامته إدارة المعارف 24 أبريل 1947 على ملعب المعارف، حيث دعي أصحاب السمو والسعادة الأمراء وأعيان البلد وكبار الأجانب، وكان على رأسهم سمو الشيخ عبد الله المبارك وسعادة الشيخ عبد الله الجابر³.

وكان سمو الشيخ عبد الله المبارك يرافق سمو الشيخ أحمد الجابر في جميع الاحتفالات التي تقيمها إدارة المعارف ويرعاها سموه بحضوره أو بتكليفه الشيخ المبارك بالنيابة عنه⁴.

ناقشت اجتماعات مجلس المعارف التي ترأسها الشيخ المبارك قضايا مهمة، منها على سبيل المثال، موضوع الأبنية المدرسية وأهمية تطويرها وتوفير الموارد المالية اللازمة لذلك. ففي ديسمبر 1955 طلب

1- انظر نماذج لقرارات تحت رئاسته كما نشرتها جريدة الكويت اليوم في عدد 22 بتاريخ 7 مايو 1955 ص6، وعدد 51 بتاريخ 10 ديسمبر 1955 ص8، وعدد 54 بتاريخ 31 ديسمبر 1955، وعدد 167 بتاريخ 23 مارس 1958 ص4، وعدد 168 بتاريخ 30 مارس 1958 ص14، وعدد 266 بتاريخ 13 مارس 1960 ص22، وعدد 267 بتاريخ 20 مارس 1960 ص19.

2- From political agency (McCarthy) to political Residency (Man), Sep 23, 1959.

3- مجلة البعثة الكويتية - المجلد الأول - السنة الأولى - العدد السابع - مايو 1947.

4- مجلة البعثة الكويتية - المجلد الأول - السنة الأولى - غلاف العدد السابع - يونيو 1947.

الشيخ المبارك من الشيخ صباح الأحمد وعبد اللطيف الإبراهيم النصف بحث موضوع المباني المدرسية المطلوبة في العام الدراسي 1956 - 1957، مع الشيخ فهد السالم رئيس دائرة الأشغال العامة¹.

وفي نفس السياق، تدخل في عام 1959 لحل مشكلة عدم وجود أرض مناسبة لبناء مقر جديد لإدارة الصحة المدرسية، فتبرع بقطعة من الأرض مساحتها 3248م² من أرضه الخاصة قرب قصر دسمان لهذا الغرض².

ومن الموضوعات المهمة أيضاً التي ناقشها مجلس المعارف في جلسة برئاسة الشيخ المبارك، مشروع إعداد سجل تاريخي يتضمن الوثائق الخاصة بتاريخ الكويت، وصدر عن الاجتماع بيان نشرته جريدة الكويت اليوم في أكتوبر 1959. ونظراً لأهمية هذا الموضوع نورد نص البيان كاملاً، وهو على النحو التالي:

«لقد اعتزمت إدارة المعارف أن تعد سجلاً تاريخياً ينظم كل ما يمكن الحصول عليه من الوثائق الخاصة بتاريخ الكويت في مختلف أطواره لتكون مادة تعين المؤرخ والباحث والمطلع على كل ما يهمه من تاريخ بلدنا الكويت بصفة خاصة والخليج العربي بصفة عامة.

ولما كانت الرسائل الخاصة والوثائق والعقود وأوراق البيع والشراء وسندات الغوص والسفر وأوراق استملاك البيوت، كل هذه وأشباهها من المواد المؤلفة للتاريخ بشكل عام يوجد الكثير منها لدى الأسر والأفراد، فإننا نرجو من جميع الكويتيين الذين يهمهم أن لا يضيع شيء من تاريخ وطنهم أن يوافقوا إدارة المعارف بكل ما يقع تحت أيديهم

1- الكويت اليوم، السنة الثانية، العدد 54، بتاريخ 19 ديسمبر 1955.

2- الكويت اليوم، عدد 232، بتاريخ 19 يوليو 1959، ص 2.

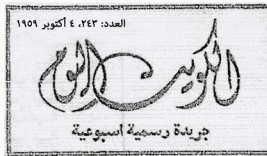
من أوراق يزيد عمرها على خمسين عاماً أياً كان موضوعها للاستفادة منها في أغراض البحث العلمي، أما الأوراق ذات الأهمية الخاصة لدى أصحابها ولا يرون بأساً من الاطلاع عليها، فإن المعارف على استعداد لأخذ صور عنها وإعادة الأصول إلى أصحابها.

ونحن على ثقة من أن أبناء الشعب الكويتي الكريم سيسهمون معنا في تحقيق هذا المشروع العلمي النبيل، ولن يبخلوا علينا بتقديم ما لديهم من أوراق ومستندات خدمة للبحث العلمي وحفظاً للتراث الوطني.

توقيع

عبدالله المبارك الصباح

رئيس المعارف»¹.



إدارة المعارف

أوراق يزيد عمرها على خمسين عاماً أياً كان موضوعها للاستفادة منها في أغراض البحث العلمي، أما الأوراق ذات الأهمية الخاصة لدى أصحابها ولا يرون بأساً من الاطلاع عليها، فإن المعارف على استعداد لأخذ صور عنها وإعادة الأصول إلى أصحابها.

ونحن على ثقة من أن أبناء الشعب الكويتي الكريم سيسهمون معنا في تحقيق هذا المشروع العلمي النبيل، ولن يبخلوا علينا بتقديم ما لديهم من أوراق ومستندات خدمة للبحث العلمي وحفظاً للتراث الوطني.

توقيع
عبد الله المبارك الصباح
رئيس المعارف

بيان

لقد اعترمت إدارة المعارف ان تعد سجلاً تاريخياً ينتظم كل ما يمكن الحصول عليه من الوثائق الخاصة بتاريخ الكويت في مختلف أطواره لتكون مادة تعين المؤرخ والباحث والمطلع على كل ما يهسه من تاريخ بلدنا الكويت بصفة خاصة والخليج العربي بصورة عامة . ولما كانت الرسائل الخاصة والوثائق والعقود وأوراق البيع والشراء وسندات الغوص والسفر وأوراق استملاك البيوت، كل هذه وأشباهها من المواد المؤلفة للتاريخ بشكل عام يوجد الكثير منها لدى الأسر والأفراد، فانا نرجو من جميع الكويتيين الذين يهضم الايضع شيء من تاريخ وطنهم ان يوافقوا ادارة المعارف بكل ما يقع تحت ايديهم من

وفي اجتماع المجلس برئاسته في 7 مارس 1960، تضمن البند الثالث من جدول الأعمال مناقشة المذكرة الخاصة بإنشاء جامعة الكويت¹، وتم استقدام لجنة من كبار الخبراء في التعليم العالي لوضع التصور النهائي للجامعة، والتي تكونت من د. سليمان حزين رئيس جامعة أسيوط المصرية، ود. قسطنطين زريق الأستاذ بالجامعة الأمريكية ببيروت، ود. إيجور جينجز الأستاذ بجامعة كمبردج.

حرص الشيخ عبد الله المبارك على استقبال الوفود العربية التي تزور الكويت للاطلاع على التعليم فيها، ومن ذلك الزيارة التي قام بها وفد عراقي برئاسة متصرف البصرة عبد الحميد الطبقجري وحامد النقيب وعبد القادر باش في أبريل 1949، وزاروا برفقة الشيخ المبارك عدداً من معالم الكويت بالإضافة إلى دائرة الأمن العام والمعارف والمدرسة الشرقية².

كما حرص الشيخ المبارك على اللقاء بالمبعوثين الكويتيين الذين يدرسون في الخارج، وأن يتعرف على أوضاعهم ويتدخل لحل المشكلات التي تواجههم، وهو ما حدث في زيارته إلى مصر والمملكة المتحدة وفرنسا.

وناقش مع مسؤولي التعليم في بعض الدول التي زارها، الموضوعات التي تهم الكويت. ومن ذلك ما نشرته جريدة «الشعب» المصرية في يونيو 1959، من أن الشيخ بحث مع مسؤولي وزارة التعليم المصرية «إنشاء جامعة الخليج بالكويت»³. فقد اعتقد الشيخ بأهمية دور التعليم

1- الكويت اليوم، عدد 267، بتاريخ 20 مارس 1960، ص 20-19، انظر الوثيقة رقم (21).

2- مجلة البعثة الكويتية - المجلد الثالث - السنة الثالثة - العدد الخامس - مايو 1949.

3- جريدة الشعب بتاريخ 25 يونيو 1959.

في بناء شخصية الإنسان ونهضة المجتمعات. فأشار في اجتماع مجلس المعارف الذي ترأسه بتاريخ 29 فبراير 1960 إلى «المسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق المجلس الذي يشرف على دائرة من أهم الدوائر لما لها من أثر في مستقبل البلاد»¹.

واهتم الشيخ بمتابعة الأنشطة الفنية والكشفية في المدارس، وتشجيعها. وعلى سبيل المثال، حضر الحفل الفني الذي أقامته مدرسة الصباح في عام 1952، بمناسبة المولد النبوي الشريف، والذي قدم فريق التمثيل فيها مسرحية «وامعتصماه»².

كما شجع الشيخ المبارك طلبة الكويت وشبابها على الانخراط في أنشطة الكشافة، لإدراكه بأهميتها في غرس قيم النظام والعمل وروح التطور. وحرص على إشراك فرق كشافة المدارس في المناسبات والاستعراضات العامة، ومن ذلك مشاركتها في العرض الذي نظمته دائرة الأمن العام بمناسبة تنصيب الشيخ السالم أميراً للكويت في 25 فبراير 1950، كما شاركت في الاستعراضات التي أقيمت بذكرى هذه المناسبة في السنوات التالية. وأدت هذه الجهود إلى إنشاء جمعية الكشافة الكويتية في عام 1955، والتي أصبحت عضواً في الاتحاد الكشفي العالمي في نفس العام. كما حرص الشيخ على افتتاح المناسبات الكشفية، ومنها افتتاح المخيم الكشفي الحادي عشر في الفينيطيس عام 1957، والمعسكر الكشفي الرابع عشر بالفينيطيس في

1- محضر اجتماع الجلسة في الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد 265، بتاريخ 29 فبراير 1960، ص22.

2- مجلة البعثة، السنة 6، العدد 1، يناير 1952، ص 44.

أبريل 1960¹، ومهرجان الكشافة الكويتية في نفس العام.

لم يتردد الشيخ في اللقاء بكشافة الكويت خارج البلاد. ففي عام 1959 وعندما كان موجوداً في لبنان، تلقى طلباً من عدد من كشافة الكويت للقاء به، فسارع بالموافقة وقابلهم في 11 يوليو، وبرفقته الشيخ عبدالله الجابر رئيس المعارف. كان هؤلاء الشباب الذين أسماوا أنفسهم «الطليعة العربية»، يقومون برحلة إلى عدد من الدول العربية، شملت السعودية والأردن وسوريا ولبنان ومصر وليبيا وتونس، فشرحوا للشيخ الهدف من رحلتهم، الذي أبدى إعجابه به وفخره بما يقومون به، وقال لهم: «إنني فخور بكم كما يفخر بكم بلدكم الحبيب، فأنتم نعم الشباب يرفع رأس بلاده عالياً. سيروا على بركة الله يصونكم ربي ويرعاكم.. إنني أطلب منكم بأنكم تمثلون الشباب والشعب الكويتي والحكومة، وبكم نرفع الرأس إلى أعلى بالكويت.. نرفع الرأس أعلى وأعلى»².

اهتم الشيخ المبارك أيضاً بالرياضة، وشجع المدارس والأندية على تكوين الفرق الرياضية، وتنظيم المسابقات بينها. فتكوّن الاتحاد الرياضي الكويتي في عام 1952 كهيئة أهلية³، وتلقى دعماً من دائرتي المعارف والشؤون الاجتماعية. أشرف الاتحاد في عام 1956 على تنظيم المباريات الرياضية التي أقيمت بين 12 نادياً في ألعاب كرة القدم والسلة والطائرة والتنس وتنس الطاولة وسباق الدراجات. وفي العام

1- نشرة «صوت المعسكر» لسان حال المعسكر الرابع عشر بالفنيطيس، بتاريخ 1 أبريل 1960.
2- نص الكلمة في كتاب «الطليعة العربية» الذي نشرته دائرة معارف الكويت كوثيق للرحلة، في محمد بن إبراهيم الشيباني، من تاريخ عبدالله المبارك الصباح، مرجع سابق، ص 118، 119.
3- نشأت فكرة تأسيس الإتحاد في ديسمبر 1951 حيث أقيم أول دوري لكرة القدم في الشهر ذاته ليتم تأسيسه عام 1952.

التالي، تبلورت الرغبة في إقامة لجنة أولمبية كويتية، فتقرر الفصل بين هذه الأنشطة، وتمت إقامة أربعة اتحادات رياضية هي اتحادات كرة القدم، وكرة السلة والطائرة، والتنس وتنس الطاولة، وألعاب القوى والدراجات. وانبثق عن هذه الاتحادات في مايو 1957 اللجنة الأولمبية الكويتية التي صدر قرار إنشائها من دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل¹.

شجع الشيخ المبارك شباب الكويت على ممارسة الرياضة عموماً، وخصوصاً الألعاب الشعبية، وأبرزها كرة القدم، فحضر المباراة بين فريق المدرسة المباركية وفريق مدرسة التجارة العراقي عام 1952. وشارك أيضاً باعتباره نائب الحاكم في المباريات النهائية للبطولات، وتسليم كأس الأمير للفرق الفائزة. فكان منها، بطولة كأس كرة القدم في 1951 - 1952، التي نظمها الاتحاد الرياضي الكويتي وشارك فيها ستة أندية: هي المعارف، والأهلي، والمدرسة المباركية، والجزيرة، والشرقي، والتعاون. حضر الشيخ المبارك المباراة النهائية بين فريقَي الأهلي والمعارف، والتي فاز فيها الأهلي².

حضر أيضاً المباراة النهائية في الدوري العام في 1953، والتي كانت بين فريقَي النادي الأهلي ونادي العروبة، والتي فاز فيها أيضاً النادي الأهلي، فقام الشيخ بتسليم الكأس والميداليات الذهبية إلى الفريق الفائز، والميداليات الفضية لفريق العروبة. وباعتباره الرئيس الفخري للنادي الأهلي، رعى الشيخ فريق النادي، وتحمل نفقات علاج الكابتن

1- كامل سليمان العبد الجليل، فعاليات الإدارة الرياضية (الكويت): منشورات شركة الربيعان للنشر والتوزيع، (1982) ص32. ولنفس المؤلف، إنجازات كرة القدم في الكويت (الكويت): وزارة الأعلام، (1978)، ص ص 17 - 20.

2- منير بهار العتيبي، النهضة الثقافية في الكويت.. مسيرة قرن 1900 - 2000 (الكويت): حقوق الطبع محفوظة (2025)، ص128.

إبراهيم سليمان المواش مدرب الفريق خلال فترة علاجه بالأردن عام 1957¹.

امتد اهتمام الشيخ المبارك إلى رياضات أخرى، فأشرف في عام 1953 على تنظيم بطولة في كرة السلة على كأس الشيخ المبارك، وحضر المباراة النهائية بين فريقي النادي ونادي المعلمين، وسلم الكأس إلى كابتن فريق الأهلي الذي فاز بالبطولة ووزع الميداليات على أعضاء الفريقين².

وإلى جانب انتشار التعليم والرياضة، ازداد اهتمام حكومة الكويت بتوفير الخدمات الصحية للمواطنين والمقيمين على حد سواء، وذلك لأن انتشار الأمراض لا يميز بين مواطن ومقيم، وذلك في ضوء اعتبارين؛ أولهما ازدياد عدد المقيمين القادمين من دول مختلفة، وخطر إصابة بعضهم بأمراض معدية. وثانيهما أن الكويت عانت في فترات سابقة من وجود عدد من الأمراض المستوطنة المعدية. ومن ذلك على سبيل المثال، أنه في صيف عام 1932 تعرضت البلاد لموجة عارمة من مرض الجدري أخذت بحياة حوالي ثلاثة آلاف كان أغلبهم من الأطفال³. فكان من الضروري إعادة بناء النظام الصحي بأسره والتوسع في تقديم الخدمات الصحية في كل مناطق البلد.

تم بناء عدد من المستشفيات والمستوصفات، كان منها في عام 1954 إنشاء مستشفى الصليبيخات، وملحق للمستشفى الأميري. وفي

1- بدر عبدالله حمد الزوير (إعداد)، المدرسة الأحمدية (الكويت: حقوق الطبع محفوظة 2016)، ص274.

2- مجلة الإيمان، العدد الثاني، فبراير 1953.

3- شهادة مسلم علي بن رضا أسيري لجريدة القبس، السنة 36، العدد 12135، بتاريخ 16 مارس 2007.

نفس العام، تم بناء مستشفى ماليري للرجال¹ والذي أنشأته الإرسالية الأمريكية، وقام الشيخ السالم بافتتاحه². تم أيضاً، إنشاء مستشفيات متخصصة، مثل مستشفى الأمراض النفسية الذي افتتح عام 1958، ومستشفى الأمراض الصدرية عام 1959. هذا إضافة إلى استخدام العيادات المتنقلة بالسيارات لتقديم الخدمات للبدو ساكني الصحراء، وتكثيف حملات التطعيم للأطفال في سنوات الطفولة المبكرة، والتوسع في خدمات الصحة المدرسية، واستقدام الأطباء والممرضين من الخارج، وإرسال الشباب الكويتي في بعثات إلى الدول الأخرى لدراسة الطب. اهتمت حكومة الكويت أيضاً، بالثقيف والإرشاد الصحي، فأصدرت دائرة الصحة في يناير 1951 مجلة «الصحة»، التي ركزت على تقديم النصائح والإرشادات لقرائها، كما قامت إذاعة الكويت بتقديم برامج للتوعية الصحية من خلال برامجها³، وهو ما سوف تتم الإشارة إليه في الفصل الرابع.

وأثارت تلك الجهود في مجال الصحة، إعجاب الزائرين والمتابعين للنهضة في الكويت، فكتب الأمير عادل أرسلان في مذكراته، أنه بتاريخ 24 أبريل 1952 التقى في بيروت بالطبيب الشهير يوسف حتى⁴ الذي

1- هو الطبيب البريطاني ستانلي ماليري الذي عمل بالبعثة الإرسالية الأمريكية بالكويت من عام 1911، وحتى وفاته عام 1952 ودفن بالكويت.

2- و. ناثانيل هويل، قرن في الكويت تاريخ الجالية الأمريكية في البلاد، مرجع سابق، ص 178، 179.

3- انظر عرضاً لتطور الخدمات الصحية خلال فترة الخمسينيات، في خالد فهد الجار الله، تاريخ الخدمات الصحية في الكويت من النشأة حتى الاستقلال، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1996) ص ص 227 - 259.

4- يوسف خوري حنّي (1895 - 1989) طبيب وسياسي لبناني، احتترف مهنة الطب، وأصدر «قاموس حتى الطبي الجديد»، وانتُخب عضواً بمجلس النواب اللبناني خلال الفترة 1947 - 1951.

كان عائداً لتوه من الكويت وقطر، والذي أخبره بأنه «زار في الكويت مستشفى فيه 700 سرير مجهز بما لا مثيل له إلا في أعظم مستشفيات أوروبا، وأن معالجة المرضى في تلك البلاد بالمجان لجميع الناس»¹.

وهو نفس المعنى الذي أشار إليه البكباشي² محمد كمال عبد الحميد الذي زار الكويت عام 1953، وسجل: «رأيت المستشفيات الأميرية العامة وقد جهزت بأحدث الأجهزة الطبية التي قد لا توجد أحياناً في أحدث المستشفيات الخاصة في غير الكويت، وقد عم فضلها على غير أهل البلاد من العراق وإمارات الخليج العربي وباقي الجزيرة العربية، إذ الكل هناك في حق العلاج والحياة سواء»³. وكان من شأن جودة الخدمات الصحية في مستشفيات الكويت، أنها جذبت المرضى من خارج الكويت، وكما تشير زهرة فريز، إلى أن الراغبين في العلاج من خارج الكويت قدموا من «مناطق بعيدة تصل إلى الحدود الشمالية لفارس والحدود الجنوبية للعربية السعودية»⁴.

ثالثاً- انتشار الصحافة وزيادة الوعي الفكري:

في حقبة الخمسينيات، ازداد إدراك النخبة الكويتية المثقفة بأهمية الصحافة. وفي أغسطس 1950، كتب يوسف عيسى الصائغ مقالاً في

1- عادل أرسلان، مرجع سابق، ص 1293.

2- بكباشي هي رتبة عسكرية في الجيش التركي، وقد نشأ مصطلحه في الجيش العثماني، واستخدم اللقب أيضاً لرائد في الجيش المصري الخديوي باسم بكباشي أو بمباشي خلال الفترة بين عامي (1805-1953).

3- محمد كمال عبد الحميد، «ماذا رأيت في الكويت 1»، مجلة البعثة، مرجع سابق، ص 332. وحسب ما تذكر المجلة فإن هذا المقال هو نص الحديث الذي أدلى به للإذاعة المصرية.

4- زهرة فريز، الكويت كانت وطني، مرجع سابق، ص 74.

مجلة الكويت عن أهمية الصحافة وأثرها في المجتمع¹، وظهر عدد متزايد من الصحف والمجلات التي صدرت عن الدوائر الحكومية والمدارس والأندية والهيئات الاجتماعية، والمبعوثين الكويتيين في الخارج. كما صدرت مجلات بتمويل من التجار، وواجه أغلبها مشكلات جمة في الطباعة والتوزيع وتوفير الكوادر الفنية اللازمة لإعدادها وإخراجها في قالب صحفي. إضافة إلى تكلفتها المالية، مما أدى إلى توقف بعضها بعد شهور قليلة من إصدارها.

ويكشف سجل الجرائد والمجلات في موسوعة الصحافة الكويتية، عن العدد الكبير من المجلات والنشرات التي تداولها الكويتيون في حقبة الخمسينيات، وأوجدت لديهم حالة من الحيوية الفكرية والثقافية².

ففي عام 1950، صدرت مجلة «الكويت» وهي مجلة أدبية شهرية لصاحبها يعقوب عبدالعزيز الرشيد³، ترأس تحريرها عبدالله علي الصانع، وكان من كتابها الأمير شبيب أرسلان والشيخ عبدالقادر المغربي، ومجلة «البعث» لصاحبها الشاعر أحمد مشاري العدواني والفنان حمد عيسى الرقيب، و«الفكاهة» وترأس تحريرها فرحان راشد الفرحان، وكانت الأخيرة مجلة فكاهية اجتماعية، واستخدمت أسلوباً يقارب مجلة «البعكوكة» الشهيرة في مصر وقتذاك. اعتمدت مجلة «الفكاهة» على النكت والرسوم الكاريكاتورية، والشعر الهزلي الذي نشر بتوقيع «ع»، وهو كناية عن عبدالله خالد الحاتم مالك الجريدة.

1- صالح خالد المسباح، وآخرون (إعداد)، موسوعة الصحافة الكويتية، مرجع سابق، ص33.

2- خالد المسباح المريخي وآخرون (إعداد)، موسوعة الصحافة الكويتية، مرجع سابق: ص ص 127 - 227.

3- كانت هذه المجلة امتداداً لمجلة الكويت التي أصدرها والده عبدالعزيز الرشيد 1928، وكانت أول مجلة في الكويت.

توقفت المجلة بعد عام، ثم عادت إلى الظهور مرة أخرى عام 1954 واستمرت حتى 1958.

وفي مارس 1952، صدرت مجلة «الرائد» الشهرية عن نادي المعلمين كان أغلب محرريها من المعلمين الذين درسوا في مصر، ومنهم حمد عيسى الرجيب وأحمد مشاري العدواني، واستمرت حتى عام 1954.

وفي 1 يناير عام 1953، أصدر النادي الثقافي القومي الذي تولى رئاسته الفخرية¹ الشيخ المبارك مجلة «الإيمان» الشهرية، التي اهتمت بالشؤون السياسية والاجتماعية في الدول العربية، وأشرف على تحريرها أعضاء مجلس إدارة النادي، وعلى رأسهم أحمد السقاف، ود.أحمد الخطيب، وتمت طباعة عدديها الأول والثاني في مطابع دار الكشاف في بيروت. كانت المجلة تعتمد على التبرعات ونشرت في عدد مايو من نفس العام قائمة المتبرعين لها، والتي تصدرها الشيخ المبارك بمبلغ ألف روبية، وتلاه كل من الشيخ عبدالله الجابر والشيخ عبدالله الأحمد بمبلغ خمسمئة روبية لكل منهما²، وتوقفت المجلة عن الصدور عام 1955.

وصدر في عام 1953 أيضاً، مجلة «الإرشاد» عن جمعية الإرشاد الإسلامية وترأس تحريرها عبد العزيز المطوع، وكانت تطبع في بيروت، ومجلة «ملحق الإيمان» الأسبوعية التي صدرت عن النادي الثقافي القومي وتوقفت نهائياً عام 1957.

وفي عام 1954، عادت مجلة «الرائد» للصدور أسبوعياً عن نادي

1- منير بهار العتيبي، النهضة الثقافية في الكويت.. مسيرة قرن 1900 - 2000 (الكويت: حقوق الطبع محفوظة 2025)، ص130.

2- مجلة الإيمان، العدد الخامس، أيار 1953.

المعلمين وترأس تحريرها أحمد مشاري العدواني حتى توقفها عام 1956، ومجلة «الطلیعة» التي صدرت عن المدرسة العربية بمدينة بومباي الهندية، وكانت تحت إشراف دائرة معارف الكويت، فكانت صوت الكويت الثقافي لدى المقيمين العرب في شبه القارة الهندية¹. وذلك إلى جانب الجريدة الرسمية لحكومة الكويت وهي «الكويت اليوم».

وفي عام 1955، صدرت مجلة «الفجر» عن نادي الخريجين، والتي توقفت بعد صدور سبعة عشر عدداً منها، ثم عادت إلى الظهور في مارس 1958 برئاسة تحرير يعقوب الحميضي، واهتمت بالأخبار المحلية وقضايا السياسة العربية والدولية، وتوقفت نهائياً في 1959. وكذا مجلة «الاتحاد» عن اتحاد طلبة بعثات الكويت بمصر لتحل محل مجلة «البعثة»²، وترأس تحريرها الناقد الفني المصري رجاء النقاش، وكان من كتبها عبدالله محمد النيباري ومحمد مساعد الصالح، ومجلة «أخبار الأسبوع» التي ترأس تحريرها داوود مساعد الصالح وتوقفت في 1956.

وفي عام 1956، صدرت مجلة واحدة هي مجلة «دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل» التي اهتمت بنشر البحوث والمعلومات الاجتماعية عن الكويت وفي دول العالم الأخرى. وفي عام 1957، صدرت ثلاث مجلات هي مجلة «رسالة النفط» «الشهرية عن شركة نفط الكويت واستمرت في الصدور حتى عام 1961، و«صدى الإيمان» الأسبوعية عن

1- اهتمت الكويت في الخمسينيات بنشر اللغة والثقافة العربية في الهند، فأنشئت هذه المدرسة التي ارتادها البنات وأطفال الروضة في الصباح والطلاب في المساء. ثم قررت إنشاء مدرسة مماثلة في مدينة كراتشي بباكستان، والتي لم يقتصر نشاطها على الجالية العربية وإنما قامت بتدريس اللغة العربية للباكستانيين. مجلة الرائد، السنة الأولى، العدد 8، يناير 1953، ص 57.

2- صدر أول عدد من مجلة البعثة في 1946، واستمرت حتى عام 1954.

النادي الثقافي القومي واهتمت بقضايا الكويت والبلاد العربية، وترأس تحريرها د. أحمد الخطيب، و«الشعب» لصاحبها ورئيس تحريرها خالد خلف التليجي، وهي مجلة أسبوعية اهتمت بالأمور الاجتماعية والسياسية والثقافية، وغلب عليها الطابع القومي، واستمرت في الصدور لمدة عامين.

وفي عام 1958، صدرت ثلاث مجلات هي: «المجتمع»، مجلة شهرية ثقافية اجتماعية عن قسم الإرشاد الاجتماعي بدائرة الشؤون الاجتماعية وتوقفت في نفس العام، و«الرابطة» عن رابطة الكتاب الكويتيين في بريطانيا وكانت تطبع في مطبعة حكومة الكويت، و«العربي» الشهرية، وهي مجلة ثقافية عربية جامعة تصدر عن دائرة المطبوعات والنشر.

وفي عام 1959، صدرت مجلتا «صوت الكويت» عن بعثة الطلبة الكويتيين بدار المعلمين بدمشق، وطبعت في المطبعة الهاشمية بالعاصمة السورية، و«الصحة المدرسية» وهي مجلة شهرية اهتمت بالموضوعات الصحية والتربوية للطلاب وصدرت عن دائرة المعارف.

وأعقب ذلك في عام 1960، صدور «ملحق العربي الصغير» الذي وزع بالمجان مع مجلة العربي الشهرية، ومجلة «الموظف» الذي صدر عددها الأول في يوليو 1960 عن ديوان الموظفين، وذلك بهدف إيجاد الوعي بين موظفي حكومة الكويت وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وفقاً للقانون، واستمرت في الصدور حتى 1963، ونشرة غرفة تجارة الكويت وهي نشرة دورية هدفت إلى تعريف القراء بنشاط الغرفة والقوانين والقواعد الجديدة في مجال نشاطها.

صدر في عام 1960 أيضاً، مجلة «حماة الوطن» وهي مجلة

شهرية صدرت عن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، بهدف رفع المستوى الثقافي والعسكري لمنتسبي الجيش، والتي أشرنا لها تفصيلاً في الفصل الثاني من الكتاب. و«الرائد العربي» وهي مجلة شهرية اقتصادية تجارية مالية، صدرت تحت إشراف مؤسسة الدراسات الإدارية والمالية ببيروت، وكان جاسم محمد الغانم ممثلها في الكويت، و«طبيب المجتمع» التي هدفت إلى نشر المعارف الصحية بين الجمهور، وصدرت عن دائرة الصحة العامة.

وفي أبريل 1961، صدرت جريدة «الرأي العام» التي ترأس تحريرها عبدالعزيز المساعيد، وكان مقرها في بناية «الأمير» بسوق التجار، وتبنت شعاراً لها «الكويت بلاد العرب»، ونشرته في صفحتها الأولى. وهو الشعار الذي تبناه الشيخ المبارك في ترويسة مجلة «حماة الوطن» وفي أوراق مراسلاته.

وإضافة إلى ما تقدم، شهدت الكويت صدور العديد من المجلات والصحف المدرسية التي صدرت بشكل غير منتظم. كان أولها، مجلة «الطالب» الشهرية التي أصدرها مدرسو وطلاب المدرسة المباركية عام 1946، لتكون منبراً للتعبير عن آراء وأفكار الطلاب، وصدر العدد الأول منها في أربع صفحات، وكان على صدر صفحتها الأولى كلمة من الشيخ عبدالله السالم ولي العهد¹.

وفي الخمسينيات، صدرت مجلة «اليقظة» عن ثانوية المباركية عام 1951، وكل من «الفتاة الشرقية» عن المدرسة الشرقية للبنات، و«الطالبة» عن مدرسة المرقاب عام 1952، وكل من «المرقاب» عن

1- عبدالله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت (الكويت: مطبعة دار القبس، 1980) ص348.

مدرسة المرقاب و«لؤلؤة الخليج» عن مدرسة الصباح للبنين عام 1953، وكل من «النجاح» عن مدرسة النجاح الابتدائية ومجلة «المعهد» التي أصدرها المعهد الديني ومجلة «الفجر» التي أصدرتها المدرسة القبلية للبنين، وكانت تطبع على الآلة الكاتبة بطريقة استنسل¹ عام 1954، وكل من مجلة «الطالب» عن مدرسة فيلكا للبنين، و«السييل» عن كشافة مدرسة صلاح الدين عام 1956، و«الأندلس» عن ثانوية الشويخ عام 1957، وكل من مجلة «العلوم في خدمة الإنسان» عن المدرسة المباركية و«صوت المتنبى» عن مدرسة المتنبى المتوسطة عام 1959. وجزير بالذكر، الإشارة إلى الإضافة التي قدمتها مجلات «الفجر» و«الشعب» و«العربي». كانت مجلات «الفجر» و«الشعب» من أكثر مجلات الخمسينيات اهتماماً بالسياسة، ونشرت مقالات انتقدت اتفاقية الحماية مع بريطانيا الموقعة عام 1899. وعند تناولها للقضايا العربية، نشرت «الفجر» مقالات تدعو إلى التضامن العربي.

أما المجلة الثالثة فهي «العربي»، التي صدرت في ديسمبر عام 1958 بتمويل من حكومة الكويت، وكان في تسميتها دلالة على هويتها العربية واهتمامها بالثقافة العربية، وهي مجلة فكرية ثقافية جامعة -مازالت تصدر حتى اليوم- وكان أول رئيس لتحريرها العالم المصري د. أحمد زكي².

يشير هذا التنوع في المجلات التي شهدتها كويت الخمسينيات إلى أمرين: الأول، مناخ الحرية والتسامح الفكري الذي شهدته البلاد، والذي

1- عادل محمد عبد المغني (إعداد وعرض)، المجلات الطلابية الكويتية القديمة، مرجع سابق،

ص 127.

2- كان شخصية فريدة جمع في اهتماماته بين العلم الطبيعي، فهو أستاذ للكيمياء بكلية العلوم جامعة القاهرة، والعلوم الفكرية والأدبية، وتولى رئاسة جامعة القاهرة.

وفر مجالاً لطرح الأفكار وتبادل الآراء، وقامت هذه المجالات بنشر مقالات تحمل اهتمامات المواطنين للارتقاء بظروف حياتهم وتطوير الخدمات المقدمة إليهم¹. والثاني، الهوية العربية للكويت وارتباط شعبها الثقافي والسياسي بالشعوب العربية الأخرى، فنشرت المجالات الكويتية عشرات المقالات التي عرفت بتاريخ البلاد العربية، وأوضاعها ومشكلاتها. فارتبط الكويتيون بحركات التحرر العربية والثورة المصرية بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر. وأعطى هذان الأمران للكويت، مكانة متميزاً ومركزاً رائداً وفريداً وسط إمارات الخليج.

رابعاً- الجمعيات والأندية الثقافية وتبلور الوعي السياسي

ظهرت التيارات السياسية والفكرية المتنوعة في الكويت مبكراً، مقارنة بإمارات الخليج العربي الأخرى. ومنذ نهاية أربعينيات القرن العشرين، انتشرت أفكار الأحزاب والحركات القومية المعروفة في البلاد العربية، كحزب البعث، وحركة القوميين العرب، وغيرهما بين قطاعات من الشباب الكويتي والمقيمين في الكويت. وكان أهم مظهر لهذا الحراك، إنشاء الأندية الرياضية والاجتماعية، التي حرص أعضاؤها على أن يتولى رئاستها أحد شيوخ الأسرة الحاكمة.

كان من أوائل هذه الأندية، النادي الأهلي الرياضي الذي تعود فكرة إنشائه إلى عام 1948 عندما حاول بعض الشباب الكويتي إقامته، ولكن المحاولة واجهتها عقبات شتى حالت دون تحقيق الهدف. وتكررت المحاولة في عام 1949 وتكللت بالنجاح، عندما قام هؤلاء الشباب

1- عايد عتيق جريد، الصحافة الكويتية ودورها في طرح القضايا المعيشية في الفترة بين 1946 - 1959، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، المجلد 44 (يناير - مارس 2016)، ص

بعرض الفكرة على الشيخ المبارك رئيس دائرة الأمن العام¹، فوافق عليها وقبل دعوتهم له لأن يكون رئيساً فخرياً للنادي.

جاء في لائحة تأسيس النادي، أن الغرض من إنشائه هو تشجيع الحركة الرياضية ورفع مستواها بكافة الوسائل الممكنة، وتقوية الروابط الاجتماعية بينه وبين الأندية الأخرى، وأنه لا يجوز لأعضاء النادي مناقشة القضايا السياسية والطائفية.

في البداية، عقد مؤسسو النادي اجتماعاتهم في ديوانية الحمد في الصالحية، ثم اتخذ النادي مقراً له في حي المطبة بالمنطقة القبلية بالقرب من سور الكويت، وضم المقر ساحة واسعة مغطاة استخدمت لإقامة المحاضرات والاحتفالات.

تم تدشين أنشطة النادي بحفل في أغسطس 1952 بحضور الشيخ المبارك، بدأ الحفل بكلمة من أحد أعضاء النادي الذي رحب فيه بحضور الشيخ، مشيراً إلى ازدياد عدد الأندية في الكويت، ومنوهاً بأهمية رعاية الشباب رياضياً، ودور الأندية في تحقيق ذلك. ألقى الشيخ المبارك كلمة، ورد فيها أن «الرياضة في الأمم المتقدمة أصبحت عنواناً للشهامة وروح التعاون ونشر الفضيلة والاستقامة والخلق الطيب»، ونصح أعضاء النادي ومنتسبيه بأن «يكونوا مثاليين في سلوكهم وأخلاقهم وأن يكونوا قدوة حسنة لغيرهم»². انتخب أعضاء النادي لجنة إدارية لتسيير أموره، والتي قامت بدورها بتشكيل لجان

1- ضمت هذه المجموعة: عبد الرزاق سلطان، وعبد اللطيف أمان، ومحمد عبد الرزاق الصالح، وعبد العزيز محمد جعفر، ومجرن أحمد الحمد، وخالد محمد جعفر.

2- جريدة اليوم بتاريخ 29 آب 1952.

متخصصة لمتابعة الأنشطة الرياضية والثقافية والفنية¹.

وفي عام 1952 أيضاً، تأسس نادي الخليج العربي بمنطقة دسمان، والذي تولى رئاسته الفخرية الشيخ جابر العبدالله الجابر الصباح. وتتالي إنشاء أندية أخرى، مثل الجزيرة عام 1953. وفي عام 1954 أنشئ كل من التعاون الرياضي، والنهضة، كما أنشئ في السنوات التالية، أندية الشرقي، والعروبة، والمرقاب والاتحاد والقبلي والجزائر والسلام.

وحسب دليل الأندية والمؤسسات الاجتماعية الذي أصدرته دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل في عام 1955، ورد في مقدمته أنه في السنوات الخمس الأخيرة تزايدت أنشطة الشباب ومشاركتهم في تكوين الأندية الرياضية والثقافية والجمعيات الدينية والتي بلغ عددها خمسة عشر نادياً ومؤسسة ضمت نحو ثلاثة آلاف عضو².

وإلى جانب الأندية الرياضية، نشأت أندية ثقافية وفكرية ارتبط بعضها بإحدى الفئات والمهن، مثل نادي المعلمين الذي أنشئ عام 1951، وأصدر مجلة «الرائد» الشهرية في مارس 1952، واهتم بنشر المعرفة والفكر من خلال تنظيم المحاضرات والندوات الثقافية، وطرح النادي مشروعاً لمحو الأمية في الكويت.

ونادي الخريجين الذي تأسس عام 1954، بمبادرة من عبد العزيز حسين مدير المعارف، بهدف تجميع الشباب الكويتي من خريجي الجامعات لمناقشة قضايا المجتمع والمساهمة في تطويره، وكان أول

1- مجلة البعثة، السنة السادسة، العدد السادس، (يونيو 1952) ص 470. وأحمد الشرباصي، أيام

الكويت، (القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي، 1953) ص 311 - 312.

2- «وثائق من بواكير الحركة الرياضية في الكويت»، رسالة الكويت، السنة الثامنة، العدد 30،

(أبريل 2010) ص 6، 7.

مقر للنادي في أحد بيوت أسرة الحمد بمنطقة قبلة، وصدر العدد الأول من مجلة «الفجر» الناطقة بلسان النادي في 2 فبراير 1955، والنادي الثقافي القومي والذي سوف نتناوله تفصيلاً فيما بعد. ومع ازدياد عدد الأندية، تكونت «لجنة الأندية» من ممثلين لها للتنسيق بين أنشطة النوادي.

كما ذكرنا، تأثر الشباب الكويتي بالتيارات السياسية والفكرية السائدة في المنطقة العربية، وازداد ارتباطهم بالقضايا العربية الكبرى التي شهدتها حقبة الخمسينيات. وعلى سبيل المثال، فإن النادي الأهلي الذي بدأ نشاطه في عام 1952 كناد رياضي لتشجيع الفرق والمسابقات الرياضية، تغير اسمه في نفس العام ليصبح النادي الثقافي القومي. ومع ذلك، فقد استمر استخدام اسم النادي الأهلي عند الإشارة إلى المباريات الرياضية التي يشارك فريقه فيها، مثل مباراة كرة القدم بين فريق النادي الأهلي وفريق البارحة «سيلان» في ديسمبر 1952، والتي حضرها رئيس النادي الشيخ عبدالله المبارك ونائبه الشيخ مبارك عبدالله الأحمد¹.

وإضافة إلى الأنشطة الرياضية، اهتم النادي بنشر الفكر القومي ومشاعر الاعتزاز بالعروبة بين الشباب الكويتي، ومناقشة القضايا العربية من خلال المحاضرات والندوات، وكانت عضويته مفتوحة للكويتيين والمقيمين العرب. نظم النادي عدداً من الأمسيات الفكرية، كان من أولها في عام 1952 محاضرة الأستاذ أحمد الشرباصي -أحد مبعوثي الأزهر لتدريس اللغة العربية والدين² - في موضوع «واجبات

1- مجلة الرائد، السنة الأولى، العدد 8، يناير 1953، ص73.

2- اسمه الكامل أحمد الشربيني جمعة الشرباصي عمل في الكويت لسنوات.

المواطن الصالح»¹، ومحاضرة الأستاذ يونس بحري² -صاحب «جريدة العرب» التي صدرت في باريس- عن «الأوضاع العربية والتحديات التي يواجهها العرب»³، ومحاضرة الأستاذ درويش المقدادي⁴ يوم السبت 27 يونيو عام 1953، في موضوع «الحاكم العادل» أو «الحرية والنظام». وحرص الشيخ المبارك على حضور هذه المحاضرات والندوات ومُتابعة ما يدور فيها من مناقشات، فقد كان الشيخ مهتماً بالأنشطة التعليمية والثقافية والفكرية. ومن ذلك مثلاً، حضوره محاضرة عن الأدب الأندلسي في المدرسة المباركية عام 1952⁵. وحسب رواية الشرباصي، فقد حضر الشيخ المبارك وضيّفه فاضل الجمالي وزير خارجية العراق إلى المدرسة، واستمعاً إلى الدرس الذي ألقاه حول قصيدة لشاعر النيل حافظ إبراهيم، وأنهم «ناقشوا الطلاب فأعجبوا بهم. وفي المساء جلسنا في نادي المعلمين نبحث في سمات اللغة العامية بالكويت»⁶.

-
- 1- منير بهار العتيبي، النهضة الثقافية في الكويت.. مسيرة قرن 1900 - 2000 (الكويت: حقوق الطبع محفوظة 2025)، ص129.
 - 2- هو يونس صالح بحري الجبوري الذي ولد في الموصل عام 1904، ولقب بالبحري لأنه درس في القسم البحري في الكلية البحرية العثمانية بإسطنبول، عمل صحفياً ومذيعاً وله عديد من الكتب والروايات. عاش حياة حافلة بالأحداث والصراعات السياسية حتى وفاته عام 1979.
 - 3- جريدة اليوم بتاريخ 9 أكتوبر 1952.
 - 4- فلسطيني، ولد عام 1898 عمل بالتدريس وشارك في النضال الوطني الفلسطيني، قدم إلى الكويت وعمل مديراً لنادية المعارف 1950 - 1952.
 - 5- توجد صورة لطلاب المدرسة ومعهم الشيخ المبارك وهم يستمعون لهذه المحاضرة معلقة في مبنى مركز البحوث والدراسات الكويتية.
 - 6- في كتاب أحمد الشرباصي بعنوان أيام الكويت نقلاً عن محمد بن إبراهيم الشيباني، الشيخ عبدالله المبارك الصباح رجل الدولة والإنسان، (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2010) ص44.



الشيخان عبدالله السالم وعبدالله المبارك في استقبال الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة -
سبتمبر 1953

اجتذب نشاط النادي اهتمام الأندية في البحرين والعراق، فتلقى الشيخ المبارك في فبراير 1953 رسالة من الشيخ عبدالله الحمد الخليفة الرئيس الشرفي لنادي البحرين، يطلب منه فيها العمل على ترويج تذاكر «يانصيب» نادي البحرين. كما تلقى رسالة أخرى من الاتحاد الرياضي الملكي في البصرة يطلب منه تسهيل زيارة مجموعة من رياضي النادي للكويت. رحب الشيخ بالأمر، وطلب من مجلس إدارة النادي الأهلي القيام بالترتيبات اللازمة لاستقبال الرياضيين العراقيين¹.

واستضاف النادي عدداً من المفكرين والسياسيين من مختلف البلاد العربية، كان من بينهم د.محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر الأسبق، ومحمد العشماوي وزير التعليم المصري الأسبق، والشيخ محمد البشير

1- مجلة الإيمان، العدد الثاني، شباط 1953.

الإبراهيمي المناضل الجزائري رفيق كفاح الشيخ عبدالحميد بن باديس ونائبه في رئاسة جمعية العلماء، وصلاح الدين البيطار أحد مؤسسي حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا، والسياسي العراقي محمد صديق شنشل¹.

كما أصدر النادي مجلة «الإيمان» الشهرية التي سبقت الإشارة إليها، وركزت المجلة على نشر أفكار العروبة والقومية العربية، وجاء في افتتاحية العدد الأول أن: «الشعب العربي شعبٌ خالد ما بقي هذا الوطن الممتد من المحمرة مركز عربستان العربية حتى الدار البيضاء عاصمة مراكش المناضلة، ومن لواء الإسكندرون السليب حتى عدن ومسقط»². وكان من شأن هذه الأنشطة الفكرية التي قامت بها الأندية، رفع الوعي الفكري في البلاد³.

اعتقد الشيخ المبارك بأهمية الدور الذي تقوم به الأندية والجمعيات في حياة المجتمعات، وعبر عن اعتقاده هذا بقوله في عام 1953: «إنني أعمل جاهداً وبكل قوة في سبيل رفع المستوى الفكري والرياضي، وأعتقد جازماً أن هذا لا يأتي إلا عن طريق الأندية والجمعيات.. وكلي أمل أن أرى الأندية الكويتية دائماً في ازدهار وتقدم»⁴. وتجاوب الشباب الكويتي مع دعوة الشيخ، ونظروا إليه على أنه راع وداعم لأنشطتهم.

-
- 1- فلاح عبد الله المدريس، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت (الكويت: دار قرطاس للنشر، 2000) ص 19.
 - 2- نجاه عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914 - 1939 (القاهرة: دار النهضة العربية، 1973) ص 214.
 - 3- بدر الدين عباس الخصوي، دراسات في تاريخ الكويت الحديث الاجتماعي والاقتصادي 1913 - 1961 (الكويت: شركة المطبوعات والنشر، 1972)، ص 83.
 - 4- مجلة البعثة، السنة 7، العددان 1 و2، يناير، فبراير 1953، ص 10.

لذلك، فعندما بحثت الأندية الكويتية فكرة تنظيم حملة تبرع بالمال لدعم الشعب الفلسطيني في عام 1953، أرسلت خطاباً للشيخ المبارك تطلب فيه تأييده للفكرة، وقبوله رئاسة اللجنة المشرفة على حملة جمع التبرعات، وورد في الخطاب: «لما اشتهرتم به يا صاحب السمو من عطف على حركات الشباب وتأييد لها، فإن أملنا كبير في أن تؤيد وتقبل رئاسة هذه الحركة المباركة». وحمل الخطاب توقيع كل من حمد الرجيب، وعبد اللطيف أمان، ود. أحمد الخطيب مندوبين عن الأندية¹.

جاء نمو أنشطة الأندية والجمعيات في إطار مناخ سياسي متسامح، دعمه وباركه الشيخ السالم الذي كانت لديه خبرة كبيرة في العمل السياسي والتشريعي منذ رئاسته للمجلس التشريعي عام 1938، وإيمانه بالحوار والمشاركة الشعبية كأحد مقومات بناء الدولة². وكان الشيخ المبارك مدركاً لمحاولات دعاة التيارات السياسية الانقلابية، الاستفادة من هذا المناخ، لتحقيق أغراضهم الخاصة. فحذر أعضاء مجلس إدارة النادي الثقافي القومي في رسالة خطية بتاريخ 7 يونيو عام 1953 من تحويل النادي إلى «مركز للاستقطاب السياسي بدلاً من أن يكون مركزاً ثقافياً كما هو مقرر له»، مضيفاً: «تعلمون جيداً أن لكل شيء مدلولاً ومعنى، فالنادي الثقافي القومي مؤسسة تعمل للثقافة فقط دون غيرها، وعلى هذا قبلت أن أكون رئيساً شرفاً لناديكم، وما ذلك إلا رغبة مني في معاضدة ومؤازرة كل عمل نافع للوطن والمواطنين. وما كنت لأظن أنكم ستتخذون هذا الشعار، شعار الثقافة ستاراً للتدخل فيما لا يتصل بالثقافة وأهدافها. وأنا رغم حرصي على مصالحكم ومؤازرتي لكم لا أسمح لكم ولا لأي أحد أن

1- البعثة، السنة 7، العدد 6، أغسطس 1953، ص 386.

2- نور محمد الحبشي، عهد الشيخ عبدالله السالم.. مرجع سابق، ص 56.

يستتر تحت الأسماء والنعوت ويعمل ضد المصلحة العامة..»¹.

وأعقب ذلك، صدور قرار من الشيخ بمنع الأنشطة الحزبية ودعاوى التحريض في الأندية، وحسب تقرير للفتنوية الأمريكية في نوفمبر 1957، فإن الشيخ اجتمع بعدد من أبناء العائلات الكويتية المعروفة، وأخبرهم بأن التظاهرات ممنوعة، مُضيفاً «لن تكون هناك مظاهرات في الكويت.. اجتماع، وخطب، وكلمات.. نعم.. إنما مظاهرات لا»².

ولكن الشيخ لم يعترض أبداً على اتخاذ الأندية مواقف تؤيد حركة التحرر العربي. ومن أمثلة ذلك، البيانات التي أصدرها النادي الثقافي القومي الذي ترأسه الشيخ بخصوص دعم القرار المصري بتأميم شركة قناة السويس في يوليو 1956، وإدانة العدوان الثلاثي على مصر في أكتوبر من نفس العام، وتأييد قيام الوحدة المصرية السورية في فبراير عام 1958.

إضافة إلى الجمعيات التي روجت لأفكار الإصلاح الاجتماعي والعروبة، تكونت في عام 1952 جمعية الإرشاد الإسلامي، وكان اجتماعها التأسيسي في ديوانية عبدالله سلطان كليب، وتم إشهارها في 24 مايو من نفس العام كجمعية دينية تهدف إلى إصلاح الدين وتنوير العقول من الجهل. وانتخب عبد العزيز علي المطوع مراقباً عاماً للجمعية، ويوسف بن عيسى القناعي رئيساً لها. وبصفة عامة، اعتبرت الجمعية الفرع الكويتي من جماعة الإخوان المسلمين³.

1- فلاح عبدالله المدرس، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت، مرجع سابق، ص 21.

2- From American Consulate (Seelye) to Department of State, Nov 5, 1957.

3- سلام محمد علي الأسدي، وحسن كاظم عبيس، «جمعية الإرشاد الإسلامي في الكويت دورها الاجتماعي والسياسي 1952 - 1959»، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية - جامعة الكوفة، مجلد 14، عدد 26، (2020)، ص 148 - 149.

نظمت الجمعية لقاءات ومحاضرات، كان منها المحاضرة التي ألقاها أحمد الشرباصي الذي أشرنا إليه سلفاً، بمسجد الملا صالح يوم الثلاثاء 21 أكتوبر 1953، في موضوع «أمين الأمة أبي عبيدة الجراح»، ويذكر الشرباصي أن أعداداً كبيرة من العلماء والمدرسين حضرت المحاضرة، وكان منهم مدير دائرة الأوقاف¹.

لم يقتصر مناخ التسامح على المجال السياسي والاجتماعي، بل امتد إلى المجال الديني. وظهر ذلك جلياً في مواقف الشيخين السالم والمبارك تجاه أصحاب الأديان الأخرى. ففي عام 1950، استقبل الشيخ السالم الرسول البابوي، وتلا ذلك في عام 1953 إنشاء الرسولية البابوية المستقلة. وفي عام 1957، قدم الشيخ قطعة أرض مجاناً لبناء كاتدرائية العائلة المقدسة التابعة للطائفة الكاثوليكية². وفي نفس الاتجاه، يسجل موقع كاتدرائية مارمرقس بالكويت التابعة لبطيركية الأقباط الأرثوذكس، دور الشيخ المبارك نائب الحاكم في تيسير إجراءات الحصول على التصاريح الخاصة بإقامة الشعائر الدينية في منزل مستأجر بمدينة الكويت في عام 1960، وذلك بعد موافقة الشيخ السالم على المبدأ.

وهكذا، فإن انتشار التعليم والصحافة وإقامة الأندية كان من شأنه تبلور شريحة من المتعلمين من أبناء الكويت الذين تمتعوا بدرجة عالية من الوعي السياسي والقومي. يدل على ذلك، أنه في ديسمبر 1958، زار كل من إميل زيدان مؤسس مجلة المصور وفكري أباطة رئيس تحريرها الكويت، والتقى الشيخ المبارك في مكتبه بقصر

1- محمد بن إبراهيم الشيباني، سكرتير الحكومة (الملا)، مرجع سابق، ص 24.

2- عبدالله محمد الهاجري، الأقليات المسيحية في الكويت، (الكويت: مركز دراسات الخليج

والجزيرة العربية، 2021) ص ص 32، 34.

السيف. وكتب أباطة عن الدور الرائد للكويت في تعليم المقيمين على أرضها من كل الجنسيات العربية دون تمييز، وسجل عن لقاءه بالمتقنين الكويتيين وحواره معهم: «يشهد الله، والحق، والواقع، أنني لم أرتطم في بلد عربي آخر، بمثل هذه النار العربية القومية المتأججة المتقدة..»¹.

وهكذا، فقد أدت عائدات النفط إلى انتقال الكويت من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث، وإلى تغيرات عميقة في كافة مظاهر الحياة، شملت الجوانب المادية كالتشبيد وال عمران، وإقامة المباني الحديثة، وتجديد البنية التحتية من ناحية، والجوانب الاقتصادية التي شملت ازدهار قطاعات الاقتصاد وخصوصاً التجارة وإنشاء المؤسسات الوطنية الاقتصادية من ناحية ثانية. والجوانب الاجتماعية والثقافية كانتشار التعليم، وإنشاء النوادي والجمعيات، وإصدار المجالات وارتباط الرأي العام الكويتي بالقضايا العربية من ناحية ثالثة². ولكن هذه التغيرات العميقة لم تغير من اعتزاز الكويتيين بانتمائهم وتقاليدهم، وتمسكهم برموز هويتهم الوطنية.

لاحظ ذلك المؤرخ اللبناني الشهير فيليب حتي³ الذي زار الكويت

1- مجلة المصور، العدد 1782، بتاريخ 5 ديسمبر 1958 - ص19.

2- نور محمد الحبشي، عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت (1945 - 1965) مرجع سابق، ص55.

3- من أشهر المؤرخين العرب ولد في عام 1886 وتوفي 1978، وقام بالتدريس في عدد من الجامعات الأمريكية المهمة، ومنها جامعة كولومبيا وهارفارد وبريستون، ثم عاد للتدريس بالجامعة الأمريكية ببيروت. ومن أشهر مؤلفاته: تاريخ العرب، تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين، ولبنان في التاريخ، وصانعو التاريخ العربي الحديث، والإسلام منهج حياة.

في أغسطس 1952، والذي أخبر صديقه الأمير عادل أرسلان¹، بأن «شيخ الكويت وقومه يقومون بأعمال جليلة هي من أعظم المفاجر في هذا العصر، وأنه أعجب بفطرتهم السليمة، وتعففهم عن الانتفاع بما يأتيهم من المال لملاذهم أو في أمور خاصة»².

وسجل المهندس السويسري جون هنري ميلر الذي عمل في الكويت في حقبة الخمسينيات، مشاهداته عن هذا التحول الكبير، فكتب: «إنه حقاً أمر يدعو إلى الإعجاب! كيف أفلح الشيخ في الإمساك بخطام هذا التطور السريع، وما ترتب عليه من تبدل لهوية المدينة. والسيطرة على مثال هذه الثورة إنجاز منقطع النظير، فقد تمت بسلام ودون إراقة دماء. لقد تطلب الأمر قدراً هائلاً من فنون إدارة الدولة ليتسنى لأحدهم أن يذلل كل هذه المشكلات، وأن يُعوِّد البدو ركوب الكاديلاك»³.

وهو نفس المعنى الذي أكدته مجلة «لايف» الأسبوعية الأمريكية في عددها الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1965، بأنه «لا توجد دولة أخرى شهدت تطوراً ونمواً بهذا القدر وبهذه السرعة لتقفز من القرن العاشر إلى القرن العشرين في غضون سنوات قليلة»⁴.

1- الأمير عادل أرسلان (1887 - 1954)، تنتسب أسرته إلى أمراء جبل لبنان. وهو أديب وشاعر وسياسي. بدأ تعليمه في بيروت ثم التحق بكلية الحقوق والإدارة في إسطنبول وعمل لفترة في الحكومة العثمانية، ثم انتقد ممارسات العثمانيين مدافعاً عن حقوق العرب، وشارك في أحداث الثورة العربية في سوريا في العشرينيات. وعارض الوجود الفرنسي في سوريا، فصدر عليه الحكم بالإعدام. وعاش حياة حافلة بالأحداث تنقل فيها بين لبنان وسوريا والحجاز وسويسرا ومصر وشرق الأردن

2- عادل أرسلان، المذكرات، تحقيق د. يوسف إبيش، الجزء الثالث (بيروت: الدار التقدمية، 2009)، ص 1361.

3- جون هنري ميلر، كاديلاك وكوكاكولا: يوميات مهندس سويسري في الكويت، مرجع سابق، ص 155.

4- «وليام فريك هاستيد»، مرجع سابق.

هدف الشيخ السالم حاكم البلاد والشيخ المبارك نائبه، إلى تحديث مختلف جوانب الحياة في الكويت، وأن تستكمل الكويت مقومات الدولة الحديثة ورموزها دون أن تفقد هويتها المتميزة.

توسع مهام الحكومة وبناء مؤسسات الدولة

أدت التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تم عرضها في الفصل الثالث، إلى ضرورة تطوير الدوائر الحكومية وتنظيم اختصاصاتها والتنسيق بين أنشطتها، حتى تستطيع مواجهة المهام المتزايدة عليها. ففي عام 1952، أصدر الشيخ السالم مرسوماً بتشكيل مجلس الإنشاء للإشراف على وضع وتنفيذ خطط تطوير الكويت، ومشروعات التنمية فيها¹.

وفي 19 يوليو 1954، صدر مرسوم أميري رقم (1) بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا، لوضع سياسة موحدة لعمل الدوائر الحكومية، تكون مسؤولة أمام أمير البلاد. وجاء في ديباجة المرسوم الأميري:

«لمس حضرة صاحب السمو حاكم الكويت المعظم الحاجة إلى جهاز أعلى يشرف على تنظيم الدوائر الحكومية، ويعمل على الإسراع في تنفيذ وتنسيق الجهود الجبارة التي تبذلها حكومة سموه لبناء كويت جديدة...»².

وقامت اللجنة في العامين 1954 و1955 باتخاذ العديد من القرارات

1- تكون المجلس من مديري دوائر البلدية والمالية والأشغال العامة والأوقاف والمعارف، وعبد اللطيف إبراهيم النصف سكرتير الحاكم. إضافة إلى المستر هاستد مراقب الإنشاءات، والمستر بير وود نائب رئيس مهندسي دائرة الأشغال، واثنين من المهندسين العرب وهما سامي عبد الباقي وعبد الحق عبدالشافي، وكان للمجلس أمين سر لتسجيل جلسات اجتماعات المجلس وحفظها.

2- خالد طعومة، الكامل في تاريخ الكويت (الكويت: حقوق النشر محفوظة للكاتب، 2017) ص 406.

المتعلقة بالجهاز الحكومي، فأنشأت دوائر جديدة كالشؤون الاجتماعية وديوان المحاسبة ومصحة السجون في عام 1954، ودائرتي الإسكان والمطبوعات في عام 1955.

وكان من إنجازاتها في عام 1954 أيضاً، إصدار كادر موحد للموظفين في جميع الدوائر وتنظيم درجاتهم الوظيفية، والموافقة على فتح أول دار للسينما، وإنشاء شركة وطنية للسينما، وتشكيل لجنة عليا للإعداد لتنظيم أول تعداد عام للسكان، وإصدار جريدة رسمية.

أما بالنسبة للجريدة الرسمية، فقد ظهرت الحاجة إلى وجودها، لنشر المراسيم الأميرية وقرارات الدوائر الحكومية والإعلان عن المناقصات، وذلك حتى تتم إحاطة أكبر عدد من الناس بها. فصدر أول عدد من جريدة «الكويت اليوم» في 11 ديسمبر¹ 1954، وتلا ذلك بيومين 13- ديسمبر- قرار بإنشاء إدارة المطبوعات والنشر، والتي تحولت إلى دائرة فيما بعد، وتضمنت ترويسة الجريدة عبارة «الكويت اليوم الجريدة الرسمية لحكومة الكويت تصدرها دائرة المطبوعات والنشر».

طلبت دائرة المطبوعات والنشر مطبعة حديثة حتى تتمكن من إصدار الجريدة بانتظام وبشكل لائق، وطباعة النشرات والمجلات والمطبوعات الحكومية الأخرى. وفي مرحلة لاحقة، تولت هذه الدائرة منح التصاريح لإصدار الصحف، ومتابعة ما ينشر عن الكويت في الصحافة العربية والدولية².

1- تكونت أسرة التحرير وقتذاك من يوسف مشاري الحسن، وطلعت الغصين، وبدر الخالد البدر. انظر بالتفصيل ظروف إنشاء الجريدة في صالح خالد المسباح المريخي وآخرون «إعداد»،

موسوعة الصحافة الكويتية، مرجع سابق، ص 47 - 51.

2- حمزة عليان، مرجع سابق، ص 20.

بدأت دائرة المطبوعات والنشر بإعداد المناقصات اللازمة لشراء الماكينات، وتدريب الفنيين لإدارتها، وتم إرسال مجموعة من الشباب الكويتي بلغ عددهم 23 إلى مصر في عام 1956 على نفقة الحكومة الكويتية لتعلم فنون الطباعة، وافتتحت المطبعة رسمياً في أكتوبر 1956. قامت المطبعة بتلبية احتياجات الدوائر الحكومية، فقامت بطباعة الكتب المدرسية والمجلات والنشرات وجوازات السفر، والشيكات البنكية. كما قامت المطبعة أيضاً بطباعة مجلة العربي الثقافية التي صدر عددها الأول عام 1958¹.

ومع اتساع الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وانتشار خدمات التعليم والصحة والماء والكهرباء، وازدياد عدد الأندية والجمعيات والمجلات، ازداد دور الدوائر الحكومية في تنظيم التعاملات والأنشطة في المجتمع الكويتي، والعلاقات بين أفرادها. فصدر عدد من المراسيم الأميرية، وقرارات الدوائر الحكومية. كما ازداد عدد العاملين في جهاز الحكومة، وتنوعت تخصصاتهم وخبراتهم، بما يتناسب مع مهام ومسؤوليات الحكومة.

تطورت أيضاً نظم التقاضي وأعمال المحاكم، التي كان قد تم تنظيمها بمرسوم الشيخ أحمد الجابر في عام 1948. وفي عام 1951، كان الشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيس المحاكم الشرعية، والشيخ يوسف بن عيسى القناعي رئيس قضاء التمييز. وفي السنوات التالية، برزت أسماء عدد من القضاة الكويتيين مثل أحمد بن خميس الخلف، وخالد أحمد الجسار. ومن القضاة المصريين الذين انتدبوا للعمل في الكويت وكانوا

1- صالح خالد المسباح المريخي، موسوعة الصحافة الكويتية، مرجع سابق، ص 60 - 63.

جميعاً من خريجي الأزهر، محمد كامل الشمسي الذي تولى رئاسة القضاء الشرعي، وأحمد عطية الأثري، وعثمان عبدالعزيز علي عبدالله سليمان. وارتبط بذلك ازدياد عدد الموظفين في المحاكم من 25 في عام 1952، إلى 115 في عام 1959. وإلى جانب المحاكم الشرعية والتجارية، نشأت محاكم متخصصة، مثل محكمة دائرة الأمن العام، ومحكمة المرور، ووحدة قضائية بالأحمدي، ونظرت هذه المحاكم في القضايا المعروضة عليها وفقاً لقواعد العرف والتقاليد المرعية¹.

وعلى مدى هذه السنوات، اتسمت سياسات الشيخ السالم برفض تدخل الإنجليز في الشؤون الداخلية للكويت، وذلك تطبيقاً لاتفاقية الحماية التي قصرت دورهم على الشؤون الخارجية، والمحافظة على المال العام باعتباره ملكاً لشعب الكويت، والتقارب مع الدول العربية وتأييد قضاياها.

اشتهر الشيخ السالم بالبعد عن زخارف الحياة، ونشرت مجلة المصور الأسبوعية المصرية صورته على غلاف أحد أعدادها في مارس 1952 ومعها عنوان «أغنى رجل في العالم»، وذكرت أنه بالرغم من الدخل الكبير الذي يحصل عليه من عوائد النفط، إلا أنه زاهد عن متع الحياة وترفها، وأنه يردد أنه حارس على هذا المال الذي ينبغي أن ينفق على خدمة الشعب. وفي نفس الاتجاه، أكد د. أحمد الخطيب تواضع الشيخ وبساطته وأسلوب العيش الذي التزم به، فلم يكن يستسيغ الموابك الكبيرة في تنقلاته، وفضل أن يركب سيارته منفرداً مع السائق².

1- عماد محمد العتيقي، تاريخ القضاء والقضاة في الكويت، مرجع سابق، ص 52، 53.

2- نقلاً عن مظفر عبدالله راشد، الأمير، مرجع سابق، ص 29، 32.

يستعرض هذا الفصل خمسة جوانب تتعلق بالتوسع في مهام الحكومة، فيعرض أولها: لمقاومة الكويت الضغوط البريطانية لتعيين مستشارين بريطانيين، والتي بدأت في عهد الشيخ أحمد الجابر، وثانيها: إنشاء إذاعة الكويت، وثالثها: إنشاء مدرسة ونادي الطيران، ورابعها: إنشاء المجلس الأعلى للدوائر الحكومية، وخامسها: إدارة هذا التحول الكبير في ظل قيادة الحاكم الشيخ السالم ونائب الحاكم الشيخ المبارك.

أولاً- الخلاف حول تعيين مستشارين بريطانيين في الحكومة:

دأبت الحكومة البريطانية في حقبة الأربعينيات في عهد الشيخ أحمد الجابر -وخصوصاً بعد تصدير النفط عام 1946- على طلب تعيين مستشارين بريطانيين في الدوائر الحكومية، بدعوى المساعدة في وضع برامج التنمية والإشراف على مالية البلاد، وهو ما لم يوافق عليه الشيخ الجابر. كان الهدف الحقيقي من هذا الطلب، هو السيطرة على مالية الكويت، وضمان تحقيق أكبر استفادة للشركات البريطانية من عائدات النفط الكويتية.

كان تقدير الوكيل السياسي لتوجهات الرأي العام الكويتي تجاه هذا الطلب، أن البعض سوف يرحب بالفكرة، بينما سوف يعارضها بعض أفراد أسرة الصباح والمثقفين والطلاب باعتبارها مظهراً للاستعمار البريطاني وتقليلاً من قدرة الكويتيين على القيام بهذا العمل، وأن بعض الموظفين سوف يعتبرون أنفسهم أحق بهذا المنصب.

وفي مقابلة للشيخ الجابر في مايو 1948 مع المقيم البريطاني في الخليج وليام روبرت هاي، كرر رفضه لاقتراح تعيين مستشارين

بريطانيين له، متعللاً بأن ذلك يعرضه لانتقادات من الملك عبدالعزيز آل سعود ومن الصحافة العراقية، وأنه «في هذه المرحلة لا يود مواجهة انتقادات داخلية وخارجية بخصوص هذه المسألة»¹.

وفي يوليو من نفس العام، أعاد أرنولد جالاوي الوكيل السياسي طرح موضوع تعيين مستشار للشؤون المالية على الشيخ، وأثار قضية جديدة وهي التنسيق بين مسؤولي شركة النفط في الأحمدية ودائرة الأمن العام التي ترأسها الشيخ المبارك، مشيراً إلى الصعوبات التي يواجهها الأوروبيون في الكويت في تعاملهم مع رجال الدائرة، بسبب ضعف الاتصال بين مسؤولي الأمن في شركة النفط ودائرة الأمن العام، وأن الحل هو تدعيم ثقة الشركة في كفاءة رجال الأمن، واقترح تعيين «ضابط شرطة بريطاني لمدينة الأحمدية ليشرف على الأمن هناك، كما أن هناك حاجة إلى ضابط بريطاني آخر في الكويت لإدارة المباحث». واقترح الوكيل السياسي أيضاً تعيين ضابط أو اثنين بريطانيين في إدارة الجوازات، مضيفاً أنه «إذا لم تتم الموافقة على ذلك فإنني ألح على وجود ضابط إنجليزي في شرطة الأحمدية»².

كان المقيم البريطاني وليام روبرت هاي موافقاً على مقترحات الوكيل السياسي، وطلب من وزارة الخارجية في لندن أن ترسل تعليماتها إليه باستمرار الضغط على الحاكم للحصول على موافقته بشأن مقترحات تعيين ضباط بريطانيين في مجال الأمن. ويبدو أن الشيخ الجابر أراد

1- موسى غضبان الحاتم، «المستشارون البريطانيون في الكويت 1934 - 1961»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية التي تصدرها جامعة الكويت، مجلد 30، عدد 112، (يناير/ ذو القعدة، 2004) ص 257.

2- المرجع السابق، ص 257 - 258.

التخفيف من الضغوط البريطانية، ففي أبريل 1949 طلب من ممثله في لندن المستر ه. ت. كمب¹، الاتفاق مع طبيب بريطاني ليعمل مسؤولاً صحياً في الكويت. وبالفعل، تم التعاقد مع طبيب واختصاصي تخدير واختصاصية تمريض.

ولكن ذلك لم يقلل من الضغوط البريطانية. ففي مايو 1949، أرسل المقيم البريطاني مندوباً له وهو المستر بروز، لمقابلة الشيخ الجابر، والذي أشار إلى تزايد مخاطر النشاط الشيوعي في منطقة الخليج، وضرورة تطوير جهاز الشرطة الكويتي بما يمكنه من التعامل مع هذا الخطر، فشرح له الشيخ أنه قام بتعيين عدد من رجال الشرطة الفلسطينيين الذين عملوا في حكومة الانتداب البريطاني، وأنه يرحب بأي معلومات لدى السلطات البريطانية عن النشاط الشيوعي في الكويت، فلم يرد مستر بروز وتهرب بالحديث عن موضوعات أخرى.

وعلى نحو غير متوقع، طلب الشيخ الجابر في يونيو 1949 من كمب التعاقد مع ثلاثة ضباط شرطة بريطانيين، لتيسير التعامل مع الموظفين الأوروبيين والأمريكيين العاملين في شركة النفط بالأحمدي.

كانت الكويت هي الدجاجة التي تبيض ذهباً لبريطانيا، وحرصت السلطات البريطانية على أن يكون لها دور أساسي في توجيه الموارد المالية المتزايدة للكويت، فلم تكن أهمية الكويت بالنسبة لبريطانيا تنحصر في أنشطة شركة النفط أو ضمان قيمة الصادرات النفطية الكويتية، ولكن أيضاً في القواعد التي تم على أساسها هذا التعامل،

1- كان الشيخ الجابر قد عين السيد كمب ممثلاً له لدى شركة نفط الكويت في لندن، ثم ازدادت اختصاصاته بنمو حكومة الكويت وازدياد احتياجاتها، واستمر في أداء عمله خلال عهد الشيخ سالم.

والتي كان من أبرزها سداد قيمة النفط بالجنيه الإسترليني وليس الدولار الأمريكي، الأمر الذي مكّن بريطانيا من الاحتفاظ باحتياجاتها المحدودة من الدولار وقتذاك.

وسعت لندن إلى أن يكون للشركات البريطانية الأولوية في المناقصات التي تجريها الحكومة الكويتية، وأن تستورد الكويت أغلبية احتياجاتها من الأسواق البريطانية، وأن يتم استثمار الفوائض المالية الكويتية في الاقتصاد البريطاني. لذلك، فإن موضوع تعيين مستشارين بريطانيين كان أحد الشواغل المستمرة للوكيل السياسي في الكويت، والمقيم البريطاني في الخليج، ومسؤولي الحكومة البريطانية في لندن.

بلغ اهتمام الوكيل السياسي هيربرت جورج جاكز الذي عمل بالكويت خلال الفترة 1949 - 1951، بموضوع وجود المستشارين البريطانيين في الكويت، إلى حد أنه اقترح على وزارة الخارجية البريطانية في 22 يناير 1950، قبل وفاة الشيخ الجابر أن تربط الحكومة البريطانية اعترافها بالحاكم الجديد بموافقة على قبول تعيين مستشار بريطاني¹.

وفي بداية فبراير، التقى الوكيل السياسي بالشيخ السالم لتأكيد أهمية تعيين مستشار مالي له، وبخاصة أنه سيكون من غير المناسب أن يظل رئيساً لدائرة المالية بعد أن يصبح حاكماً للبلاد. ولكي يجعل عرضه مقبولاً، اقترح تغيير المسمى من مستشار إلى خبير، وكان رد الشيخ السالم، بأنه يحتاج إلى وقت للتشاور مع أعضاء الأسرة.

وفي فبراير 1952 - وقبل تنصيب الشيخ السالم رسمياً - سافر إلى الكويت وفد بريطاني تكوّن من السير روجر ماكنز نائب الوكيل

1 - سايهون سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم 1950 - 1965، مرجع سابق، ص 59.

الدائم لوزارة الخارجية، وكلود إيفان لومب ممثلاً لبنك إنجلترا، ودر. سربل ممثلاً لوزارة الخزانة، لإقناع الشيخ بموضوع المستشارين الماليين. وورد في تقرير رئيس الوفد ماكنز، أنه حاول إقناع الأمير بحقيقة حجم إيراداته الضخمة، وأن جزءاً منها فقط يكفي لسد كافة احتياجات الكويت ومشروعاتها التنموية، واقترح عليه اختيار عدد من المستشارين لتخصيص ما تحتاجه الكويت من أموال لمشروعاتها العمرانية والتنموية، وتشكيل لجنة في لندن تكون مهمتها استثمار الفوائض في سندات الإسترليني.

هكذا، تعمدت الحكومة البريطانية تأخير إعلان اعترافها بالشيخ السالم حاكماً جديداً للكويت حوالي أسبوعين كجزء من ضغوطها، وأرفعت وزارة الخارجية مع رسالة الاعتراف مذكرة من الوكيل السياسي جاكز تشير إلى تطلع الحكومة البريطانية وآمالها في أن يقوم الأمير الجديد بتعيين عدد من الخبراء البريطانيين للعمل مع الدوائر الحكومية الكويتية.

لم يكن صعباً على الشيخ السالم استنتاج أن هدف هذه المقترحات، هو فرض نوع من الإشراف، أو الرقابة على مالية الكويت. وكانت لديه عدة تحفظات، منها أن تجربة المستشارين البريطانيين في البحرين وعمان لم تكن ناجحة، وأن تعبير المستشار له وقع سلبي لدى الكويتيين، وبالنسبة إليه فإنه لا يحتاج إلى أي مستشار آخر سوى الوكيل السياسي، وأنه في حالة احتياج الكويت لخبراء بريطانيين، فإنه يفضل أن يكون اختيارهم من خلال ممثله في لندن المستر كمب.

كان للشيخ أيضاً تحفظات على استثمار الفوائض الكويتية في السوق

البريطانية. فقد أثار في لقاءاته مع الوفود البريطانية خلال عامي 1952 و1953 -التي اجتمعت به لإقناعه بأهمية توظيف الأموال الكويتية المتراكمة في البنوك البريطانية، مخاوفه بشأن الأخطار المترتبة على الاحتفاظ بهذه الودائع والاستثمارات باسمه الشخصي. وذلك لأن قانون الشركات في بريطانيا، ينص على حصول الحكومة على نسبة كبيرة من تركة المتوفى، وأنه لا يستطيع أن يوافق على ذلك لأن هذه الأموال لا تخصه شخصياً وإنما ملك لشعب الكويت، وأصر على إيجاد ترتيبات قانونية ومؤسسية تحفظ للكويت حقوقها في حالة وفاته.

أخبر الشيخ المستر كمب في لندن بتلك التحفظات، ووعد بمزيد من التفكير في الموضوع. وبدوره، نقل كمب رأي الشيخ إلى مسؤولي وزارة الخارجية، وأخبرهم بأن هناك احتمال قبول الأمير للمقترحات البريطانية، وذلك بعد أخذ تحفظاته ومخاوفه بعين الاعتبار، وحذر من استمرار الضغوط عليه لأنها قد تأتي برد فعل عكسي، واقترح معاودة الحديث في الموضوع في نهاية عام 1950. وقام في نفس الوقت بطمأنة الأمير بأن استثمار الأموال في الاقتصاد البريطاني سوف يزيد من حجمها أكبر من أي فوائد تقدمها البنوك¹.

استجابت الحكومة البريطانية لطلبات الشيخ، فتم استخدام تعبير «الخبير» بدلاً من المستشار، ووفرت الإطار القانوني والمؤسسي لاستثمار الأموال الكويتية، فأعرب الشيخ السالم عن قبوله لاستثمار أموال بلاده في بريطانيا، وتم إنشاء مكتب الاستثمار الكويتي في بريطانيا في 23 فبراير 1953، برأس مال بلغ 27 مليون جنيه إسترليني.

1- سايهون سي - سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965)، مرجع سابق، ص 60.

في هذا السياق، مارس البريطانيون ضغوطاً على الشيخ السالم لقبول مستشارين في دائرتي الشرطة والأمن العام، وهو ما عارضه. ففي يونيو 1950، أخبر الشيخ الوكيل السياسي جاكنز بأنه لا يوافق على تعيين ضباط بريطانيين في الشرطة الكويتية، وأن دائرة الأمن العام يديرها الشيخ المبارك بكفاءة.

وأورد الوكيل السياسي في تقريره، أن حكام الكويت يفضلون تعيين أشخاص مسلمين من دول الشرق الأوسط، وأنه مع ترحيبهم بالمبتكرات الصناعية والتكنولوجية الغربية، فإنهم يخشون تأثير الأفكار الغربية على مجتمعاتهم. وكان رأيه الاستمرار في الضغط على الحاكم، لأن هناك حاجة حقيقية لمثل هؤلاء الضباط، وبالذات في إدارة المرور بعد زيادة أعداد السيارات والشاحنات الكبيرة في مدينة الكويت.

رد الشيخ السالم برسالة إلى المقيم البريطاني وليام روبرت هاي لشرح موقفه، موضحاً له أن قبوله استقدام ضباط بريطانيين سوف يعرضه لانتقادات حادة من جانب الحكومة العراقية، وأن موافقته بعد شهر قليلة من توليه الحكم على هذا الاقتراح الذي رفضه سلفه على مدى سنين طويلة يضعه في موقف حرج، ودعا لإمهاله ستة شهور أو سبعة للتفكير في الموضوع.

وقام الشيخ المبارك بزيارة إلى بريطانيا لتفقد نظم وإجراءات الشرطة والأساليب المتبعة لأعمال التحري عن الجرائم ومتابعة المشتبه فيهم والأساليب المبتكرة في مكافحة الجريمة.

كان الوكيل السياسي في الكويت يخطط لكيفية استغلال هذه الزيارة لتحقيق هدف إرسال خبراء بريطانيين لتدريب قوات الشرطة في

الكويت. فكتب إلى وزارة الخارجية في 30 أغسطس تقريراً، اقترح فيه إقناع الشيخين بالالتحاق بإحدى الدورات التدريبية في كلية الشرطة البريطانية، وأنه إذا حدث ذلك، فإن إرسال خبراء لتدريب قوات الشرطة الكويتية يصبح أمراً مقبولاً لدى الشيخ السالم، وتجاوبت وزارة الخارجية مع هذا الاتجاه. فورد في تقرير لها بتاريخ 13 سبتمبر، أن «بذور الرغبة التي زرعت لدى الشيخين لحضور دورة تدريبية، ينبغي أن يتاح لها أن تنمو، ولا شك في أن الشيخين سيتحدثان إلى الحاكم عند عودتهما إلى الكويت»¹.

ارتاب الشيخ السالم في مقاصد السلطات البريطانية من اقتراحات تعيين مستشارين بريطانيين، ولكنه لم يرغب في الاصطدام معها في بداية عهده، كما أدرك أن هؤلاء الخبراء إذا أحسن اختيارهم ربما يكون لهم فائدة في تطوير نظم العمل والإدارة في الدوائر الحكومية. فطلب في نهاية عام 1950 من كمب، اختيار خبير يقوم بمساعدة الدوائر الحكومية في المراقبة المالية والجمارك. نشر كمب إعلاناً عنوظيفتين، الأولى لمراقب المالية، والثانية لشؤون الجمارك في جريدة التايمز اللندنية في يناير 1951. ومن بين المتقدمين، وقع اختياره على العقيد جي سي ل كرايتون ليكون الخبير الخاص بالشؤون المالية، وعلى مستر ه.ل. روبر ليتولى شؤون الجمارك².

كان الشخص الأكثر تأثيراً هو كرايتون، الذي كان قد تولى من قبل

1- د. موسى غضبان، «التعاون الأمني البريطاني - الكويتي وفق تقرير سجلات الوثائق البريطانية»، وثائق تاريخية، التي تصدر عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، العدد 3، (مارس 2021) ص75.

2- سايمون سي. سميث، مرجع سابق، ص64، 67.

مناصب رفيعة في حكومة الهند البريطانية. وبعد توليه العمل، قدم تقريراً للأمير عن الإدارة المالية في الكويت، والتي اعتبرها غير مناسبة لإدارة الموارد المالية المتزايدة، وأوصى بدعم صلاحيات دائرة المالية، وأن يكون لها اختصاص متابعة توزيع المخصصات على الدوائر الحكومية والرقابة على إنفاقها، وبضرورة التنسيق بين الدوائر المختلفة بشأن تخطيط المشروعات وتنفيذها.

في يوليو 1951، اقترح كرايتون تعيين ثلاثة مساعدين له من الخبراء البريطانيين وذلك للإشراف على تصميم خطط التنظيم ومراقبة تنفيذها، وإنشاء هيئة إدارية عليا تتكون من مديري الدوائر وبعض خبراءها، للتنسيق بين جهودها الإنشائية والتنموية.

ولكن الشيخ السالم لم يستجب لهذه التوصيات على الفور، وارتاب أن يكون هدفها سيطرة البريطانيين على مالية الكويت. وإزاء عدم استجابة السالم لمقترحاته، فكر كرايتون في الاستقالة ولكن كمنبثان عن فكرته. فاقترح كرايتون على وزارة الخارجية البريطانية التدخل لإقناع حاكم الكويت بإنشاء تلك الهيئة.

وتشير الوثائق البريطانية الخاصة بهذا الموضوع إلى اقتراح بعض مسؤولي وزارة الخارجية بتولي الشيخ عبدالله المبارك رئاسة الهيئة المقترحة، لأنه حسب تقديرهم في تقرير بتاريخ 6 ديسمبر 1951 «سيكون من الخطأ التعرض لخطر معارضة شخص له مثل هذا النفوذ عبر إبقائه خارج التشكيل، خصوصاً إذا ما كان من الممكن توسعة قاعدة عمل الهيئة كما مازلنا نأمل.. ويبدو لنا أيضاً أنه بالنظر إلى احتمالية أن يخلف عبدالله المبارك الأمير الحالي، فإن ذلك قد يعرض

مستقبل أي هيئة أو مجلس عام يتم تشكيلهما للخطر إذا تم استبعاده الآن من عضويتها»¹. ولا نعرف ما إذا كان هذا الاقتراح قد تم عرضه على أحد الشيخين السالم أو المبارك. واستمر كرايتون في عمله مستشاراً مالياً لدى الأمير حتى استقالته في نوفمبر 1956.

في عام 1952، تم اختيار الجنرال وليام فريك هاستيد -وهو ضابط متقاعد عمل في سلاح المهندسين في الجيش البريطاني في العراق وإيران والهند وبورما- للإشراف على وضع خطط التنمية في الكويت وتنفيذها، وترأس مجلس الإنشاء الذي أشرنا له من قبل. كان المجلس يجتمع كل يوم اثنين في مبنى مجلس الشورى بالقرب من المحاكم القديمة بساحة الصفاة.

أعد هاستيد خطة خمسية طموحة لتنمية الكويت خلال الفترة 1952 - 1957، بتكلفة قدرها 91 مليون جنيه إسترليني، تضمنت إعادة تخطيط مناطق الشامية والشويخ والدسمة وكيفان، ورسم الشوارع الدائرية الأولى والثاني والثالث والرابع، وتم تخصيص مناطق لإنشاء ثانوية الشويخ ومنطقة المستشفيات².

كانت هذه الخطة طموحة بكل الاعتبارات، وحسب قول هاستيد، فإنها عبرت عن رؤية الشيخ السالم للكويت في أن تصبح «أفضل دولة، ومواطنوها أسعد شعب في الشرق الأوسط»، وهو التعبير الذي استخدمه هاستيد عنواناً لكتابه³.

1- سايون سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، المرجع سابق، ص 72.

2- عبد العزيز محمد الشايخ، أصداء الذاكرة، مرجع سابق، ص 161.

3- نص تقرير هاستيد عن تنمية الكويت في وليام فريك هاستيد، «رؤية الشيخ عبدالله السالم الصباح للكويت أفضل دولة وأسعد شعب في الشرق الأوسط»، ترجمة وتعليق د. طارق عبدالله فخر الدي مرجع سابق، ص 3 - 12.

بدأ هاستيد بتنفيذ هذه الخطة من خلال شركات بريطانية، تم إرساء المشاريع عليها في مناقصات مغلقة، وقام بتعيين عدد من الموظفين البريطانيين لمساعدته، مما أثار غضب العديد من الشيوخ والتجار وأهالي الكويت. لذلك، فعندما اقترح هاستيد أن تقتصر مناقصة بناء رصيف ميناء الشويخ على الشركات البريطانية، رفض الشيخ فهد السالم¹ رئيس دائرة الأشغال العامة الموافقة على ذلك، وأمر بفتح المناقصة أمام الشركات العربية والأمريكية، واستقدم اثنين من المهندسين السوريين، كان أبرزهما مجد الدين الجابري. وبخصوص الجابري، فقد عينه مديراً لدائرة الأشغال العامة، وأرغم هاستيد على وضع موظفيه التنفيذيين تحت رئاسته².

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، وأصدر الحاكم الشيخ السالم في يناير 1953 أمراً حدد فيه المسؤولين الكويتيين الذين يجوز لهاستيد الاتصال بهم بحكم عمله. وفي مارس من نفس العام، أصدر أمراً آخر بأن لا يكون له أي اختصاصات تنفيذية، وأن عمله استشاري محض. وإزاء هذه التطورات، قدم هاستيد استقالته وغادر الكويت عام 1954³.

1- حظي الشيخ فهد السالم في فترة الخمسينيات بمكانة سياسية وتنفيذية رفيعة، فقد جمع بين رئاسة كل من مجلس البلدية، ودائرتي الأشغال العامة، والصحة إلى جانب رئاسته لمجلس الإنشاء.

2- نور محمد الحبشي، عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت (1945 - 1965)، مرجع سابق، ص 122 - 123. انظر أيضاً المقال الذي كتبه سليم اللوزي من الكويت عن هذه الأحداث في مجلة المصور، العدد 1653، بتاريخ 15 يونيو 1956، ص 32 - 33.

3- انظر نص خطاب الشيخ السالم إلى الشيخ فهد السالم رئيس مجلس الإنشاء والأشغال العامة في 1953 بخصوص اختصاصات هاستيد، ميمونة خليفة الصباح، الشيخ فهد السالم الصباح (جوانب مضيئة من عطائه الوطني) 1905 - 1959، مرجع سابق ص 64 - 65، ووليام فريك هاستيد، رؤية الشيخ عبدالله السالم الصباح للكويت «أفضل دولة وأسعد شعب في الشرق الأوسط»، مرجع سابق، ص 4.

لم يكن هؤلاء المستشارون مجرد خبراء ينقلون خبراتهم، بل كانوا في المقام الأول يخدمون مصالح بلادهم التي تمثلت في حصول الشركات البريطانية على عقود مشاريع التنمية بتكلفة مبالغ فيها، وحصلت خمس شركات بريطانية¹ خلال سنة 1952 على الأغلبية الساحقة من عقود مشروعات التنمية، وذلك بسبب المعاملة التفضيلية التي تمتعت بها، وكانت العقود تتضمن تحمل الجانب الكويتي تكلفة المشروع، حسب تقدير الشركة، مع إضافة نسبة 15 % هامش ربح لها، وأن يقتصر التقدم للحصول على عقود المشروعات الكويتية على الشركات البريطانية.

واتصالاً بذلك وسعيًا لإحكام قبضتها المالية على الكويت، سعت الحكومة البريطانية إلى منع تصدير نפט الكويت خارج منطقة الجنيه الإسترليني، وعارضت بقوة مقترح إنشاء بنك وطني كويتي.

كان وضعاً مجحفاً، ومثيراً للاستياء، والقلق، وأحياناً للسخرية. فسجل الوكيل السياسي البريطاني أن الشيخ عبدالله المبارك قام بزيارة لمشروع سكني لمحدودي الدخل في مايو 1954، وأنه عندما تفقد المطبخ الذي تمت إقامته لتقديم الوجبات لشاغلي هذه الوحدات السكنية، أبدى «صدمته» لضخامة حجم المطبخ وإمكاناته، وعلق ساخراً بقوله: إن هذا المطبخ «يكفي لإطعام سكان شبه الجزيرة العربية»².

ومن ذلك أيضاً أن أحد الأمريكيين أبلغ القنصل الأمريكي أن البريطانيين في الكويت «يحولون الكويت إلى مخيم استراحة»، ومنها اعتراف هاستيد

1- هذه الشركات هي: تيلر وودرو، وسي ودي وليام برس، وريتشارد كوستين، وهولاند هانن وكبت، وجون هاورد.

2- Kuwait Diary No. 6 of 1954, Covering The PERIOD MAY 24 - JUNE 28, p. 16.

نفسه بأنه توجد عقود مربحة وامتيازات خاصة لزملائه¹.

لم تكن السلطات البريطانية غافلة عن تلك الممارسات، فسجل المستر لومب من بنك إنجلترا، الذي كان قد زار الكويت ضمن الوفد الاقتصادي الذي التقى الشيخ السالم كما ورد من قبل، موقفه تجاهها، فكتب في مذكرة سلمها للوكيل السياسي بيلى في 10 فبراير 1953، أنه سمع همسات تدمر مكتوم من الكويتيين بشأن أنشطة الشركات الخمس الكبار، وأن «ذلك لم يكن مفاجئاً، لأن معظم المقاولين يعملون على أساس التكلفة مضافاً إليها نسبة 15 % هامش ربح، وأن ما يسمعه الواحد منا حول ما يتم احتسابه ضمن بند التكلفة، سوف ينعكس سلباً على السمعة البريطانية»².

وتنبه بعض مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية، إلى خطورة عواقب تلك الممارسات. فكتب المستر روز في تقرير له في 18 فبراير 1953 «أن الشركات البريطانية ستتزعزع مكانتها إذا ما تمادت في استغلال المعاملة التفضيلية التي تلقاها في الكويت»³.

شارك الوكيل السياسي بيلى تلك الانطباعات، وكتب في رسالة له إلى الوكيل البريطاني وليام روبرت هاي بتاريخ 31 مارس 1953: «إن جشع المقاولين البريطانيين وميلهم إلى التدخل في الشؤون السياسية لتحقيق غاياتهم يجب الحد منها. ويصفهم العرب بفظاظة بقولهم: إن العديد من هؤلاء قد جاؤوا إلى هنا مثل الكلاب حول جيفة بعير. إن الأرباح التي يجنونها لا تساوي أو تعادل الضرر بمصالحنا الذي يتسببون به»⁴.

1- و. ناتانيل هويل، قرن في الكويت تاريخ الجالية الأمريكية في البلاد، مرجع سابق، ص 206.

2- ساميون سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم.. مرجع سابق، ص 120.

3- المرجع السابق.

4- نفس المرجع، ص 116.

لم يكن من الممكن لهذا الوضع أن يستمر، فقد أوجد ردود فعل غاضبة لدى شيوخ وأهالي الكويت. كان منها، في أبريل 1953 أن أصدر الشيخ السالم، قراراً بعدم تجديد العقود التي منحت لعدد من الشركات البريطانية لمدة سنتين، وبفتح باب المنافسة في المناقصات الجديدة أمام الشركات غير البريطانية.

لم يترك البريطانيون أي مناسبة مع الشيخ السالم دون استغلالها للإلحاح على ضرورة زيادة عدد الخبراء والمستشارين البريطانيين في الكويت. وعلى سبيل المثال، ففي مناسبة زيارة الشيخ السالم إلى المملكة المتحدة لحضور مراسم تنصيب الملكة إليزابيث الثانية في يونيو 1953، قدم وزير الخارجية سلوين لويد ووزير الخزانة ر.أ. بتلر اقتراحاً إلى رئيس الوزراء ونستون تشرشل، لمقابلة الشيخ السالم أثناء الزيارة، والحديث معه لإقناعه بموضوع المستشارين البريطانيين.

والتقى الرجلان في 10 يونيو 1953، حيث أكد تشرشل للشيخ السالم دعمه لفكرة تعيين مستشار بريطاني رفيع المستوى للإشراف على السياسة الاقتصادية والمالية للكويت، وأن الحكومة البريطانية سوف تساعد في اختيار الشخص المناسب. ورد السالم بأن الترتيبات القائمة بين البلدين في هذا الشأن، مُرضية له ولم يلتزم بالموافقة على اقتراحه. ثم حاول سلوين لويد الضغط مرة أخرى على الشيخ في اجتماع معه في 12 يونيو، ولكن الشيخ لم يغير موقفه¹.

1- نجاه عبد القادر الجاسم، «العلاقات الكويتية - البريطانية دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها 1946 - 1954»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية التي تصدرها جامعة الكويت، مجلد 10، عدد 37 (شتاء 1990) ص 191. ولنفس المؤلفة تاريخ الكويت الحديث والمعاصر (الكويت: حقوق الطبع محفوظة للمؤلفة، 2010) ص 130 - 131.

عاود تشرشل المحاولة مع الشيخ السالم، وذلك في الرسالة التي حملها له المستر برنارد باروز المقيم البريطاني الجديد في الخليج، والتي عبّر فيها عن تقديره البالغ للمناقشة التي أجراها مع الشيخ أثناء زيارته إلى لندن في مايو، وأنه من مُنطلق الحرص على تقدم الكويت ورفاهية شعبها، فإنه يُدكّرُ الشيخ بموضوع تعيين «مستشار» على خبرة ودراية بإدارة شؤون الحكم، وذلك لمُعاونة الشيخ في مواجهة المُشكلات الصعبة التي قد تواجهه في السنوات القادمة، ونصحه بمناقشة هذا الموضوع مع باروز.

رد الشيخ على هذه الرسالة بِخطاب أرسله إلى باروز في 13 أغسطس، كانت عباراته نموذجاً للغة الدبلوماسية التي تتسم بالعمومية وعدم الالتزام بموقف مُحدد. فقد أثنى الشيخ ثناءً بالغاً على خطاب تشرشل، وأنه نبع من رغبة صادقة واهتمام حقيقي بالحرص على تقدم الكُويت، وأنه يُقدّر هذه الروح، التي يُشاطرها مع رئيس الوزراء، ويعمل من أجل استمرارها. وطلب من باروز نقل هذه المعاني إلى تشرشل¹. يلاحظ هنا، أن الشيخ السالم لم يُشر في خطابه إلى موضوع المُستشار البريطاني، ومن ثم لم يُلزم نفسه بشيء بخصوص هذا الشأن.

ورد باروز على رسالة الشيخ السالم بِخطاب في 18 أغسطس، وعد فيه بنقل مشاعر الشيخ الطيبة ومضمون الحوار الذي دار بينهما إلى رئيس الوزراء تشرشل، وعاد مرة أخرى لإثارة المطالب البريطانية بشأن إدارة شؤون الكويت. فبعد إشادته بجهود الشيخ السالم والتقدم الذي حققته الكويت والذي شاهده بنفسه خلال زيارته لها، أشار إلى عدد

1- From H.H the ruler of Kuwait to the British resident in the Gulf, August 13, 1953.

من النقاط التي طلب من الشيخ إبداء اهتمام أكبر بها¹.

وفي 2 أغسطس من عام 1954، سجل تقرير للوكيل السياسي أنه من أكثر الأمور إزعاجاً بشأن اللجنة التنفيذية العليا، التي تشكلت بمرسوم أميري في عام 1954 لإعادة تنظيم الدوائر الحكومية، والتي تطلعت السلطات البريطانية إلى استعانتها بمستشارين بريطانيين في قيامها بعملها، لم تفعل ذلك، وفضلت الاستعانة بمُستشارين عرب².

وفي الأعوام التالية، حرص الشيخ السالم على عدم انفراد أي من الخبراء البريطانيين باتخاذ القرار، وأن يظل دور أي منهم في حدود توجيه النصح وتقديم الاستشارة، وأن يكون للكويتيين الدور الرئيس في مختلف اللجان بالدوائر الحكومية.

1- From British Resident in the Gulf to the ruler of Kuwait, August 18, 1953.

2- From political Agency in Kuwait to British resident in the gulf (borrows) , August 2, 1954.



سمو الشيخين عبدالله السالم وعبدالله المبارك والشيخ عبدالله الجابر في إحدى الفعاليات الاجتماعية في أواخر الخمسينيات

ثانياً- إذاعة الكويت:

عرف الكويتيون الراديو في وقت مبكر، وتشير المصادر إلى أن الشيخ أحمد الجابر كان أول من أدخله إلى الكويت في عام 1934. وحسب تقرير الوكالة السياسية في يناير 1935، ورد أنه يوجد «اهتمام من معظم أعيان الكويت باقتناء الراديو. وقد تم تركيب 15 جهازاً معظمها من ماركة فيلبس الهولندية، وجميعها أعطت نتائج ممتازة»¹.

وجدير بالذكر، أن محمد رفيع حسين معرفي هو أول وكيل لهذه الماركة في الكويت.

وأضاف التقرير أن الشيخ أحمد الجابر والوجهاء كانوا يتابعون نشرات الأخبار التي تبث من إذاعة القاهرة.

في عام 1939، ازدادت أعداد الراديو، وتابع الكويتيون أخبار الحرب العالمية الثانية وتطوراتها في المنطقة العربية من إذاعة القاهرة، ومن الإذاعات الأجنبية الموجهة مثل إذاعة الشرق الأدنى التي أسستها بريطانيا وبثت من فلسطين، والإذاعة الناطقة باسم ألمانيا ودول المحور، والتي انطلقت من البصرة خلال حكم رشيد عالي الكيلاني. فكانوا يتجمعون في ديوانيات التجار والعائلات الميسورة «ليستمعوا ويشاهدوا هذا الاختراع المسمى بالراديو، والذي كان يعتبر شيئاً مثيراً للغرابة والدهشة في تلك الفترة، حتى إن البعض كانوا يعتبرون الراديو بدعة أو كفرةً أول الأمر»².

ويروي الأستاذ عبد الرحمن الغنيم الوزير الأسبق، أن والده امتلك

1- عبدالله يوسف الغنيم (إعداد)، «مختارات من الوثائق البريطانية الكويت 1935»، مرجع سابق، ص ص 17، 18.

2- نقلاً عن سعود الديحاني «كانت مدة بثها حين إنشائها ساعتين، إرسال إذاعة الكويت انطلق عبر الأثير في الساعة السابعة مساءً يوم الثاني عشر من مايو 1951 بصوت مبارك الميال «هنا الكويت»، في صحيفة الراي بتاريخ 10 يوليو 2009.

راديو كبيراً يعمل بالبطارية، وأنه «كان يضعه في غرفة خاصة، ويغطيه بقمماش حتى لا تعثر عليه والدته (هيا الوقيان) لأنها ما كانت ترضى بالراديو لأنها تعتبره سحراً»¹.

ويضيف الكاتب الصحفي وليد النصف أن جده محمد الحمود الشايع «كان يحارب الراديو لكونه جهازاً مستحدثاً وبه أغان»، حتى استمع مرة إلى بث الراديو لتلاوة من القرآن «فلم يعد يفارق جهاز الراديو يده بعد ذلك»².

تواكب مع انتشار الراديو ظهور محال متخصصة ببيع ماركات أجهزة الراديو وإصلاحها. كان من أشهر من دخلوا هذا المجال، رجل الأعمال والتجارة مراد يوسف البهبهاني الذي امتلك أكثر من محل. ويروي عابدين الصايغ الذي عمل لدى البهبهاني، أنه بمناسبة بدء العمل في محل جديد حضر الشيخ أحمد الجابر لافتتاحه، و«كان معه الفداوية، وسلمنا عليه وكان هيبه»³.

كان على الكويت أن تنتظر حتى الثاني عشر من مايو 1951، حتى تنطلق إذاعة باسمها عبر الأثير. ففي تمام الساعة السابعة من مساء هذا اليوم انطلق اسم الكويت لأول مرة عبر جهاز إرسال إذاعي كان موجوداً في غرفة تابعة لمبنى دائرة الأمن العام التي ترأسها الشيخ المبارك، وكان مبارك عبدالرحمن الميال⁴ أول من نطق عبارة «هنا الكويت»، وتولى مسؤولية

1- حمد عبد المحسن الحمد، الكويت في الأربعينيات والخمسينيات، شهود وشهادات، مرجع سابق، ص 53.

2- المرجع السابق، ص 68.

3- حمد عبدالمحسن الحمد، الكويت في زمن الأربعينيات والخمسينيات شهود وشهادات، مرجع سابق، ص 115.

4- كان لمبارك الميال خبرة سابقة في الاتصالات اللاسلكية، فقد نظم الاتصالات في الجيش بين مراكز الحدود وإدارة الأمن العام وكذلك بين وحدات الجيش المختلفة، وهي المهام التي تولاهما فيما بعد سلاح الإشارة.

الجانب الفني المهندس الباكستاني محمد خان الطفيل.

وألقى الشيخ المبارك كلمة بهذه المناسبة، قال فيها إنه «يأمل أن تكون نواة لإذاعة كبرى تعبّر عن صوت الكويت». بدأت الإذاعة ببث آيات من الذكر الحكيم وبعض المواد الموسيقية، وكانت أول أغنية تُبثّ منها للفنان محمود عبدالرزاق الكويتي الذي حظي بشعبية كبيرة في الخمسينيات. وكان أول حوار إذاعي مباشر على الهواء هو الحوار الذي أجراه مبارك الميال مع الشيخ أحمد الشرباصي أحد مبعوثي الأزهر الشريف في 30 أكتوبر 1952.

وفي 1952، عين الشيخ المبارك الأديب والصحفي يعقوب عبد العزيز الرشيد نائباً لمدير الإذاعة.

وفي العام التالي، اختار الأديب عبدالله النوري مديراً لها، وذلك إضافة إلى عمله بالمحكمة الشرعية. ترأس الشيخ المبارك الإذاعة، فأشرف عليها وتابع أمورها، وزار مقرها من آن لآخر لتفقد أوضاعها دون إخطار مسبق.

وتروي الإعلامية الكبيرة نورية السداني عن ذكرياتها في هذه المرحلة، أنه في إحدى الأمسيات أوقف الحرس المكلف تأمين الإذاعة الشيخ المبارك ومنعوه من الدخول لعدم تعرفهم عليه، وبخاصة أنه كان يقود سيارته بنفسه مرتدياً الغترة والعقال. لم يغضب الشيخ مما حدث، بل قام بمكافأة الحرس على تفانيهم في أداء واجبهم¹.

1- سمية عاطف وعمر محمد خلف، تاريخ إذاعة الكويت (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 2018) ص 227 - 228.

واستمر الشيخ في رئاسته للإذاعة حتى عام 1961¹.

وعلى مدى هذه السنوات، شهدت إذاعة الكويت طفرة كبيرة في تجهيزاتها الفنية وعدد موظفيها وساعات إرسالها وبرامجها. كانت البداية متواضعة من حيث التجهيزات، ويسجل الإعلامي عبدالرزاق الحنيان أنه دخل مقر الإذاعة لأول مرة في عام 1952، وأنه شاهد «غرفة الأسطوانات الحجرية معلقة بالمسامير وبجانبها بشتخته (جرامافون) وميكرفون»². وتغير الوضع تدريجياً، فزاد عدد موظفيها إلى خمسة عشر فرداً خلال الفترة 1955 - 1958.

شهد عام 1959 تطورات مهمة وطفرة في العمل الإذاعي، فارتفع عدد العاملين إلى أربعة وستين موظفاً، وازداد عدد ساعات الإرسال إلى ست ساعات يومياً، وأنشئت أربعة استوديوهات³. ارتبط هذا التطوير بتعيين محمد توفيق الغصين مديراً للإذاعة، ومصطفى أبو غريبة مراقباً عاماً للبرامج، وهما من فلسطين، ولهما خبرة بالعمل الإذاعي، فقد عملا من قبل في إذاعة الشرق الأدنى البريطانية التي أنشئت عام 1941، وكانت تبث من مدينة يافا الفلسطينية.

وشهدت الإذاعة تطورات مستمرة، فانطلق صوت أول مذيع كويتية في عام 1959 وهي ضياء غانم التي قدمت برامج للأطفال، وتم تسجيل أول أغنية في استوديوهات الإذاعة، وكانت للمطرب عبدالعزيز خالد

1- ليلي محمد صالح، «الإذاعة المسموعة في الكويت» إشراف دكتورة سعاد الصباح، الثقافة في الكويت منذ بداياتها حتى الآن، 3 أجزاء (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1997) جزء 1، ص 317.

2- سمية عاطف وعمر محمد خلف، تاريخ إذاعة الكويت، مرجع سابق، ص 244.

3- المرجع السابق، 317 - 318.

المفرج الشهير باسم شادي الخليج¹، كما تم إنتاج أول مسلسل إذاعي عن «حياة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم».

ولم يكن من الممكن حدوث هذه التطورات في المقر المحدود الذي بدأت فيه الإذاعة في مبنى الأمن العام، فانتقلت إلى مبنى خاص بها في الورشة العسكرية التابعة للدائرة².

وفي 24 فبراير 1960، تم تشغيل الجهاز الجديد الذي أحضر خصيصاً لتقوية إرسال الإذاعة على الموجة المتوسطة³. وبهذه المناسبة ألقى الشيخ المبارك كلمة إلى المستمعين عبر الأثير جاء فيها: «.. لقد أصبحت الإذاعة اليوم من أهم الوسائل التي تبني بها الأمم نهضتها، وإنكم بعون الله وتوفيقه ستجدون إذاعتكم تؤدي واجبها كاملاً في ظل ورعاية صاحب السمو سيدي الوالد الأمير المعظم. فهي ستقوم بنشر الوعي الوطني الصحيح بين ربوعنا وإشاعة العلم والمعرفة في صفوف أبنائنا، كما ستعمل على تدعيم روح الأخوة والتعاون بين جميع المواطنين. كذلك ستكون تلك الإذاعة خير رسول يعمل على توطيد علاقات الأخوة مع الأقطار الشقيقة والصديقة وإشاعة رسالة المحبة والوفاق والسلام في العالم أجمع».

وكان من أهم مظاهر التطور في عام 1960، زيادة عدد ساعات الإرسال مرتين، الأولى إلى عشر ساعات ونصف، والثانية إلى ست عشرة ساعة

1- وحسب رواية عبدالعزيز خالد المفرج، فإن حمد الرجيب أطلق عليه هذا اللقب «وذلك تخوفاً من أن يعرف والدي أنني أنا المغني». حمد عبدالمحسن الحمد، الكويت في زمن الأربعينيات والخمسينيات، مرجع سابق، ص119.

2- وزارة الإعلام، اليوبيل الفضلي لإذاعة الكويت 1951 - 1975 (الكويت: وزارة الإعلام، 1975) ص 21.

3- مجلة آخر ساعة (مصر)، بتاريخ 20 ابريل 1960.

وأربعين دقيقة، والبدء ببث نشرات الأخبار التي زاد عددها ليصبح أربع نشرات كاملة وثلاث نشرات موجزة كل يوم¹، وإنشاء الأقسام البرمجية المتخصصة، وتم بث برنامج «ركن المرأة» الذي قدمته السيدة أمينة الأنصاري.

ولعبت الإذاعة دوراً رائداً في تعريف المواطنين والمقيمين بالخدمات التي قدمتها الدوائر الحكومية، وفي توعيتهم بالإرشادات الصحية. ويشير إلى ذلك، الإعلان المنشور في العدد الثاني من مجلة الصحة المدرسية في ديسمبر 1959 تحت عنوان «التربية الصحية من إذاعة الكويت»، والذي جاء فيه: «نلفت انتباه طالباتنا وطلابنا وأوليائهم إلى (ركن التربية الصحية) الذي سيبدأ في إذاعة برامجه اعتباراً من مطلع السنة الجديدة (أي عام 1960)، وذلك في الساعة 8.30 من مساء يوم السبت من كل أسبوع».

وقدمت في عام 1960 أيضاً برنامج «ركن التثقيف الصحي الإذاعي» الذي بثته الإذاعة مساء يوم الأربعاء من كل أسبوع، وشارك في تقديم هذه البرامج الأطباء والعاملون في شعبة التثقيف والإرشاد الصحي وأطباء الصحة المدرسية². كما قدمت الإذاعة برامج ثقافية وترفيهية،

1- انظر التقرير الشامل الذي أعده رئيس الإذاعة والتلفزيون بتاريخ 16 أغسطس 1961 عن نشاط الإذاعة في عشر سنوات في: أسرة التحرير «صفحات من تاريخ دار الإذاعة الكويتية خلال عشرة أعوام 1951 - 1961»، رسالة الكويت، السنة السادسة، العدد 22، (أبريل 2008)، ص 4 - 11. وسهام عبدالوهاب الفريح، هنا الكويت: دراسة تحليلية للإعلام في دولة الكويت (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999) ص 39 - 40، وكذلك يوسف السريع، هنا الكويت: الإذاعة تاريخ وإعلان (الكويت: دون ناشر، 2008) ص 61 - 65.

2- خالد فهد الجارالله، «بدايات الإعلام الصحي في الكويت من النشأة حتى الاستقلال»، رسالة الكويت، السنة الثامنة، العدد 31، (يوليو 2010) ص 18.

وربطت مستمعيها بالبلاد العربية والعالم من خلال هذه البرامج¹. وتنوعت البرامج التي قدمتها الإذاعة مثل صفحات من الماضي، ونور من التاريخ، ويا هادي، وشهر الخيرات، وابن بطوطة، ومواكب الخالدين. إضافة إلى تسجيل عشرات الأغاني والأناشيد الكويتية والخليجية، وذلك بالطبع إلى جانب القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والابتهالات الدينية. كانت الإذاعة تقوم بتسجيل وقائع المناسبات الدينية كالاحتفال برأس السنة الهجرية والمولد النبوي وليلة الإسراء والمعراج. وكذا، المناسبات الوطنية والسياسية كزيارة ملك المغرب محمد الخامس إلى الكويت في 30 يناير 1960، وزيارة الملك سعود في 1 أبريل 1961، والعروض العسكرية التي قام بها الجيش الكويتي.

1- بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1983) ص 104.



الشيخان السالم والمبارك أثناء استقبال الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود
ويبدو الشيخ مبارك عبدالله الجابر وعبد اللطيف الثويني



الشيخان السالم والمبارك أثناء استقبال الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود



الشيخان السالم والمبارك أثناء استقبال الملك سعود بن عبدالعزيز آل سعود

أدرك الشيخ المبارك أهمية دور الإذاعة في حياة المجتمعات الحديثة، وفي حديث صحفي أشار إلى أن «الإذاعة في بلدان العالم هي مقياس للرقى وانتشار العلم والمعرفة، وهي وسيلة فعالة لتثقيف الشباب وتنوير عقولهم، هذا عدا ما تبعثه في نفوسهم من مرح وتسلية»¹.

استمر الشيخ المبارك في رئاسة الإذاعة والإشراف على أمورها، وحرص على الحضور إلى مكتبه فيها كل يوم خميس²، حتى قراره بالتخلف من أعبائه في عام 1961، فخلفه الشيخ سعد العبدالله السالم.

ثالثاً- مدرسة ونادي الطيران:

مع زيادة أهمية الاتصال الجوي بين الدول في حقبة الأربعينيات، وقيام شركة الطيران العراقية وشركة طيران الشرق الأوسط وشركة مصر للطيران بتنظيم خطوط طيران أسبوعية منتظمة تربط بغداد وبيروت والقاهرة بالكويت، ازدادت حماسة الشيخ المبارك لتأسيس دائرة حكومية للطيران المدني وإنشاء مطار دولي، وشركة طيران وطنية، ونادٍ ومدرسة للطيران، واعتقد الشيخ أن قطاع الطيران المدني هو أحد مظاهر الحياة الحديثة التي ينبغي على الكويت الدخول في مضمارها.

1- ورد هذا الحديث في كتاب أحمد الشرياضي بعنوان أيام الكويت. نقلًا عن محمد بن إبراهيم الشيباني، الشيخ عبدالله المبارك الصباح رجل الدولة والإنسان، مرجع سابق، ص43.

2- شهادة سعود غانم الجمران لجريدة القبس، السنة 36، العدد 12233، بتاريخ 22 يونيو 2007.

في أبريل عام 1953، افتتح الشيخ المبارك مدرسة ونادي الطيران الكويتي، وذلك لتدريب الشباب الكويتي على مهارات قيادة الطائرات، وذلك في احتفال كبير أقيم في مطار الكويت القديم¹، واتخذ النادي مقراً له في غرفة بالمطار استخدمت من قبل كمكتب للجمارك وتم تجديدها لهذا الغرض. وكان إنشاء مدرسة ونادي الطيران «البذرة التي نبتت منها شجرة القوة الجوية»²، التي كانت الأساس في تكوين سلاح الطيران الكويتي.

وتم تعيين الطيار المصري مصطفى صادق³ لإدارة النادي، فقام بالسفر إلى لندن وشراء ثماني طائرات تدريب من نوع أوستر، منها ثلاث طائرات أوستر / أوتو كار، وخمس طائرات من نوع أوستر / إيجلت، وأقيمت ورشة بالمطار لصيانة الطائرات والتأكد من سلامتها الفنية.

كما قام صادق ببناء على توجيهات الشيخ المبارك بالاتصال بوزارة الطيران البريطانية لكي ترشح طياراً له خبرة واسعة في هذا المجال، للقيام بمهمة اختبار الشباب المتقدم لتعلم الطيران واختيار الصالح

1- الإشارة هنا إلى مطار «النقرة أو النزهة» الذي أنشئ ما بين عامي 1947 و1948، وتكوّن من مدرج لهبوط الطائرات وأدارته شركة إنترناشيول راديو متمد البريطانية، بينما كانت أعمال الأمن والجوازات والجمارك والصحة يقوم بها موظفون كويتيون. ويقع حالياً في منطقة النزهة وضاحية عبدالله السالم. واستمر العمل في هذا المطار حتى فبراير 1962، عندما بدأ تشغيل المطار الجديد. أما المطار القديم فقد استخدم لفترة كقاعدة عسكرية لتدريب طياري سلاح الجو الكويتي.

2- صابر محمد السويديان، القوة الجوية الكويتية الأربعون عاماً الأولى 1953 - 1993 (الكويت: حقوق النشر محفوظة للمؤلف، 1993) ص16.

3- عمل طياراً حربياً في الجيش المصري قبل ثورة 1952، وعندما تزوج الملك فاروق من ابنة شقيقه ناريمان، فقد أصبح من المقربين له، وتولى إدارة شركة «سعيدة الدولية للطيران» التي امتلكها فاروق حتى قيام ثورة 1952. وفي أعقابها، سافر إلى الكويت عام 1953 بحثاً عن عمل، وساعده في ذلك عزت جعفر سكرتير الديوان الأميري، وهو الذي قدمه إلى الشيخ المبارك.

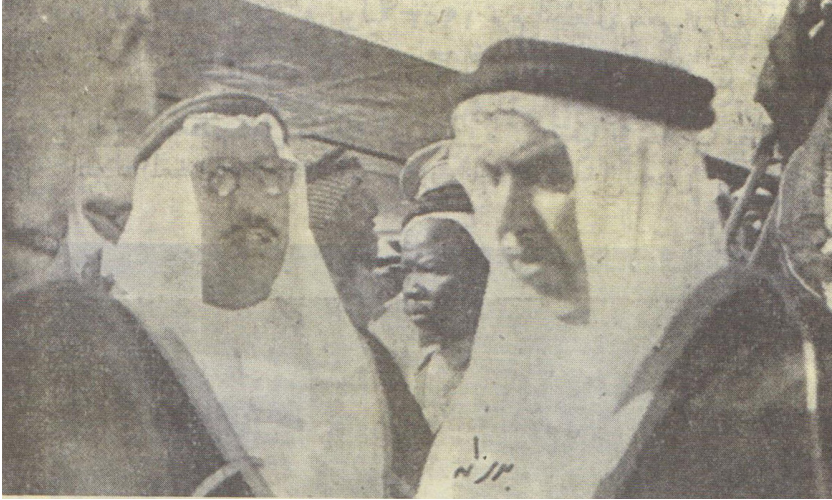
منهم، ثم تدريبهم وفقاً للنظم والمعايير الدولية. رشحت الوزارة الكابتن «بول لاش»، الذي بدأ عمله طياراً في سلاح الجو البريطاني عام 1925، وتخصص في تدريب الطيارين، وشارك في الحرب العالمية الثانية قائد سرب. وبالفعل، تم التعاقد معه ووصل الكويت في فبراير 1954.

ثم سافر صادق إلى القاهرة، وتم التعاقد مع أربعة من الطيارين المصريين لمعاونة لاش في التدريب، وهم محمود فريد، وعادل عبداللطيف وأنور أبو العلا وعلي كامل. وحرص الشيخ المبارك على أن تكون برامج التدريب التي يقدمها النادي متوافقة مع مثيلاتها في العالم، فجعل الإدارة الفنية للنادي من اختصاص شركة الخطوط البريطانية عبر البحار (BOAC)، والإشراف الإداري لدائرة الأمن العام. لذلك، فإن الشهادة التي منحها المدرسة للطلاب الذين اجتازوا التدريبات بنجاح وهي رخصة طيار خاص، كان معترفاً بها في بريطانيا وكل دول العالم¹.

بدأ العمل بالإعلان عن قبول المدرسة للدفعة الأولى من الطلاب، وتمت الاختبارات لعدد من طلاب ثانوية الشويخ. كان باب الالتحاق بالمدرسة مفتوحاً للكويتيين والمقيمين في الكويت. وبينما كان مجاناً للشباب الكويتي، كان على المقيم دفع رسوم 30 روبية مقابل كل ساعة طيران. كما كان تدريب غير الكويتيين مشروطاً بوجود فائض من الوقت لدى المدربين والطائرات للقيام بذلك. وكان برنامج المدرسة، يشمل محاضرات في نظرية الطيران، وقانون الملاحة والأرصاد الجوية، وتدريبات عملية على الطيران.

تطلب إنشاء مدرسة ونادي الطيران، وجود مسؤول للإشراف على

شؤون المطار وتطويره. وفي 10 يناير 1954، أصدر الشيخ المبارك قراراً بتعيين فهد محمد صالح العتيقي مسؤولاً ومديراً لمطار الكويت، والذي كان أحد أفراد أول دفعة تلقت تدريبها في النادي. وتضمنت مهامه الإدارية «تنظيم الجمرک الجوي، واستقبال الوفود والزوار القادمين إلى الكويت، والتخاطب مع مكاتب الطيران ووكلاء خطوطها الجوية وتحصيل الإيجارات منها واستكمال احتياجات المطار وتغطية نواقصه بالتنسيق مع دائرة الأشغال العامة»¹.



حضرة صاحب السمو أمير البلاد بعد نزوله من الطائرة في طريقه إلى الاستراحة بالمطار وبجانبه نائبه سمو الشيخ عبدالله المبارك الصباح رئيس دوائر الأمن العام في الخمسينيات

كان من أوائل من تلقوا تدريباً على الطيران في النادي، مجموعة من ضباط دائرة الأمن العام. وفي يوم الاثنين 20 ديسمبر عام 1954، أقيم احتفال كبير بثنائية الشويخ، حضره الشيخ المبارك والشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيس دائرة المعارف بمناسبة تخريج أول دفعة

1- محمد إبراهيم الشيباني، الشيخ عبدالله المبارك الصباح، رجل الدولة، مرجع سابق، ص 34.

من الطيارين الكويتيين، التي كان منها مرزوق العجيل، وداود مرزوق البدر، وفهد محمد العتيقي، وغازي جميل قدومي، وعبدالله السمحان، وبدر حسين الصايغ، وعبدالله الصالح العلي، وحنّا جبرة شحير¹. وقام الشيخ المبارك بتوزيع شهادات التخرج الكويتية والبريطانية عليهم.

في هذا اليوم، حدثت واقعة كان يمكن أن تفسد أجواء الاحتفال لولا مهارة وحسن تصرف القائمين على الحفل، فقد كان الاحتفال يتضمن عرضاً للألعاب البهلوانية التي تقوم بها الطائرات على ارتفاع منخفض. وخلال القيام بإحدى هذه الحركات، ارتطمت عجلات الطائرة التي كان يقودها المدرب علي كامل بسطح الماء، فانقلبت في البحر. تصرف الطيار بمهارة، فقفز منها وسبح حتى الشاطئ وعاد إلى ساحة العرض حيث قامت طائرة أخرى بالتقاطه، وبدا الأمر وكأنه جزء من الاحتفال الذي استمر وكأن شيئاً لم يحدث. وكتعبير عن إعجابه بالعرض، تبرع الشيخ المبارك بشراء أربع طائرات أوستر للنادي، كما تبرع الشيخ الجابر بمبلغ خمسة آلاف روبية لصالح النادي².

وفي أعقاب تخريج الدفعة الأولى، تم إرسالهم إلى إنجلترا للالتحاق بدورات تدريبية والحصول على شهادة طيار تجاري في مدرسة الطيران بمدينة هامبل. وكان مرزوق العجيل أول كويتي حصل على هذه الشهادة. وتلت ذلك موافقة الشيخ المبارك على إرسال الدفعة الثانية من خريجي المدرسة لاستكمال تدريبهم في لندن عام 1955. وحرص الشيخ المبارك على متابعة أحوال هؤلاء الطلاب والتقى بهم في كل زيارة له لبريطانيا، للاطمئنان على تقدمهم العلمي وحل أية مشكلات تعترض سبيل ذلك.

1- الكويت اليوم السنة الأولى عدد 3، بتاريخ 25 ديسمبر 1954، ص 4.

2- مصطفى مراد المؤمن، تاريخ الطيران في الكويت (الكويت: مطبعة جريدة الأنباء، 1984) ص 160.

حرص الشيخ المبارك على متابعة أنشطة المدرسة وما يحدث فيه أولاً فأولاً، وقدم له مصطفى صادق تقارير دورية بأسماء الطلاب المتدربين ومدى انتظامهم في حضور المحاضرات والتدريبات العملية، وبالحوادث التي تقع لطائرات النادي أثناء التدريب، وسلامة راكبيها. ومن أمثلة ذلك، تقرير بتاريخ 1 مايو 1954 بخصوص الطلاب الراغبين في الالتحاق بمدرسة الطيران على نفقتهم الخاصة، وتقرير آخر في عام 1959، أشار إلى حوادث الطائرات على مدى خمس سنوات، مثل حادثة سقوط إحدى طائرات النادي في البحر في عام 1954 والتي تمت الإشارة إليها آنفاً، وحادثة في نفس العام لطائرة من طراز أوستر كان عليها المدرب أنور أبو العلا والمتدرب سفر معرفي، فعند هبوطها سقطت في حفرة قبل أن تصل إلى مهبط المطار، فتحطمت عجلاتها ولم يصب أحد بسوء. وحادثة ثالثة في عام 1959، لطائرة من طراز هيرون كان عليها قائد المدربين بول لاش والمتدرب حنا شحبير، والتي تحطمت أجزاء منها، فقد هبطت الطائرة على المهبط دون إنزال عجلاتها، مما أدى إلى تحطم بعض أجزائها، ولم يصب أحد بسوء¹.

وإلى جانب استخدام طائرات النادي للتدريب على الطيران، فقد كان لها أدوار أخرى مهمة في القيام بدوريات جوية على الحدود ونقل الجنود إلى هذه المناطق وقت الحاجة، والبحث عن المفقودين، والمشاركة في أعمال الإنقاذ والإسعاف، ومكافحة الجراد الصحراوي من خلال نشر المبيدات، والقيام باستعراضات جوية في المناسبات العامة، والتي كان من شأنها إسعاد أهالي البلاد. ومن أمثلة ذلك، أنه أثناء زيارة الملك سعود إلى الكويت عام 1961، قامت طائرات النادي بإلقاء أكياس الحلوى وقصاصات

1- مصطفى مراد المؤمن، مدرسة ونادي طيران الكويت، مرجع السابق، ص 37.

الورق الملونة تعبيراً عن الفرحة والترحيب بالضيف الكبير.



جانب من الوليمة التي أقيمت للملك سعود بن عبدالعزيز أثناء زيارته إلى الكويت 1961



الشيخان السالم والمبارك أثناء استقبال الملك سعود بن عبدالعزيز

ومع اتساع أنشطة النادي وازدياد إقبال الشباب الكويتي عليها، شعر الشيخ المبارك بضرورة إنشاء إدارة خاصة للطيران المدني، وأصدر باعتباره القائم بأعمال الحاكم مرسوماً بذلك في الأول من أكتوبر عام 1956، على أن تكون هذه الإدارة تابعة لدائرة الأمن العام التي يرأسها. وأعقب ذلك، إصداره قراراً في نفس الشهر بتعيين مصطفى صادق مديراً للطيران المدني للشؤون الإدارية، على أن يكون البريطاني جيمس فوريسْت مسؤولاً عن الجوانب الفنية¹. وفي حديث للشيخ مع الوكيل السياسي بل في 9 أكتوبر، أكد له أنه سوف يكون على اتصال مباشر مع الرجلين. ويضيف الوكيل السياسي، أن الشيخ أثار معهما ضرورة الإسراع بالعمل على تطوير مطار الكويت، لأن الوضع الراهن له بمبانيه المتواضعة وممر الهبوط الذي لا يُعد صالحاً لاستقبال الطائرات الكبيرة، لم يعد مناسباً لمكانة الكويت².

فاقترح صادق على الشيخ شراء عدد آخر من الطائرات للنادي، منها أربع طائرات هليكوبتر من نوع وسترلاند وسكس إس 55، وطائرتا نقل مدنيّتان من نوع دوف، وطائرة نقل مدنية من نوع هورن، وطائرة واحدة لنقل الشخصيات المهمة من نوع كونفير. ووصلت هذه الطائرات تباعاً إلى الكويت خلال الفترة 1956 - 1958³.

ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية تلقت معلومات جعلتها تفصح عن شكوكها إزاء النادي وأهدافه، ففي رسالة من الوزارة إلى الوكالة السياسية في يونيو عام 1954، ورد أن مباني النادي تسمى باللغة العربية «طيران الكويت»، وأن ذلك يعني أن الشيخ المبارك ربما يفكر

1- From Political Agency (Bell) to Foreign Office, October 28, 1956

2- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، رقم الوثيقة 106/68.

3- السويدان والعجمي، تاريخ الجيش الكويتي 1949، مرجع سابق، ص 340.

في أن يكون النادي نواة سلاح الجو الكويتي، وذلك بنفس الطريقة التي تحوّلت بها قوات الأمن العام إلى جيش الكويت، وطلبت الوزارة من الوكيل السياسي متابعة أنشطة النادي من هذه الزاوية¹. هذا في الوقت الذي تشير فيه الوثائق الأمريكية إلى أن إنشاء دائرة الطيران المدني لاقى ترحيباً كبيراً لدى أغلب الكويتيين الذين سعدوا بهذه الخطوة وتحمّسوا لها². ومع اتساع نشاطها، زاد عدد العاملين بالإدارة حتى وصل إلى 80 موظفاً عام 1960.

وفي عام 1956 أيضاً، أعلنت دائرة الأمن العام مسابقة لاختيار عدد من الشباب الكويتي للسفر إلى القاهرة لدراسة نظم المراقبة في المطارات، وتم اختيار أربعة أفراد سافروا إلى القاهرة للمشاركة في دورة لتدريبهم، وعقدت في مطار ألماتة.

وفي عام 1957، سافرت نفس المجموعة إلى لندن للتعمق في مجال المراقبة الجوية ونقل قدراتهم ومهاراتهم. وكان من بين هذه المجموعة، الأستاذ محمود العوضي الذي تولى فيما بعد مهمة كبير المراقبين الجويين بمطار الكويت ومدير الملاحة والنقل الجوي بالإدارة العامة للطيران المدني. وذلك علاوة على عشرات الشباب الذين تخرجوا من مدرسة الطيران واستكملوا تدريبهم في الخارج وحصلوا على شهادات تؤهلهم لقيادة الطائرات المدنية³.

كانت الخطوة التالية لاستكمال منظومة الطيران المدني في الكويت،

1- From Foreign Office (Ewart - Biggs) to Political Agency (Logan), June 11, 1954

2- From American Consulate (Brewar) to Department of State, October 26, 1956

3- نص التقرير في الكويت اليوم، السنة الرابعة، عدد 203، الصادر في 14 ديسمبر 1958، ص ص

إصدار لائحة جديدة لقواعد الطيران المدني، فقد كانت هذه القواعد تخضع لاتفاقيتين مبرمتين بين الكويت وبريطانيا في عامي 1950 و1956، وتم اعتبار هذه القواعد ضمن أعمال السياسة الخارجية التي تختص بها الحكومة البريطانية، وممثلها الوكيل السياسي في الكويت. ومع سعي الأمير ونائبه إلى تحقيق استقلال الكويت، أصدر الشيخ المبارك في عام 1958 لائحة لقواعد الطيران المدني نقل بموجبها الاختصاص إلى حكومة الكويت ممثلة في إدارة الطيران المدني. وعندما علق الوكيل السياسي بأن هذه القواعد تخالف اتفاقية عام 1956، كان رد الشيخ عاماً بأن القواعد الجديدة، سوف تطبق بما لا يخالف الاتفاقية، ولم يلزم نفسه بإجراء محدد.

ونشرت جريدة «الكويت اليوم» في عددها رقم 202 بتاريخ 7 ديسمبر 1958 تحت عنوان «قانون بشأن الملاحة الجوية وتنظيمها بإمارة الكويت»، نصت مادته الأولى على أنه «لا يسمح لغير الطائرات المسجلة في الأراضي الكويتية بالعبور أو النزول في الأراضي الكويتية إلا بترخيص من رئيس دوائر الأمن العام ورئيس الطيران المدني نيابة عن حضرة صاحب السمو حاكم الكويت المعظم، وإن أي طائرة غير كويتية لا يسمح لها بأخذ أو إنزال ركاب أو بضاعة في أي مكان داخل الأراضي الكويتية مادام هؤلاء الركاب أو البضاعة منقولين بأجر إلا بتصريح من دائرة الطيران المدني الكويتي..».

وشملت مواد القانون الأخرى، القواعد الخاصة بتسجيل الطائرات، وعلامات التسجيل والجنسية، «وبذا أصبحت علامات التسجيل وحروف النداء للطائرات المسجلة في الكويت خاصة بها»، كما نصت مواد

القانون على قواعد تملك الأفراد والهيئات للطائرات التي يمكن تسجيلها، على أن يتم العمل بهذا القانون من تاريخ نشره في «الكويت اليوم»، ووقع على القانون الشيخ المبارك بصفته «رئيس دوائر الأمن العام ورئيس الطيران المدني»¹.

وفي الأسبوع التالي، نشرت الجريدة تقريراً عن إنجازات الدائرة، ورد فيه أنه «أصبح مطار الكويت مطاراً كويتيّاً تابعاً لحكومة الكويت»، وتم إنشاء ممر أرضي جديد لهبوط الطائرات ومحطة لاسلكي بعيدة المدى للاتصال مع الطائرات في الجو.

وهكذا، فقد كان لمدرسة ونادي الطيران فضل تدريب الكوادر البشرية التي عملت فيما بعد في شركة طيران الكويت، وقوات الطيران والدفاع الجوي².

وعلى مدى سنوات حقبة الخمسينيات، اهتم الشيخ المبارك بأن يتولى الكويتيون المناصب الفنية في مجال الطيران المدني بدلاً من الأجانب، «سواء في الطيران أو المراقبة الجوية أو هندسة الطيران والإدارة»³. وسعى للاستفادة من الخبرات العربية في هذا الشأن، فقام بزيارة إلى سوريا لتوثيق العلاقات بين البلدين. وفي عام 1952، منحه الرئيس أديب الشيشكلي وسام الاستحقاق السوري من الدرجة الممتازة. وفسر القنصل الأمريكي في الكويت في تقرير له، هذا التقارب بين الشيخ عبدالله المبارك والحكومة السورية برغبة الكويت في الاستفادة من الخبرة السورية في مجال تنظيم الطيران المدني، «وهو الأمر الذي

1- الكويت اليوم، السنة الرابعة، العدد 202 الصادر في 7 ديسمبر 1958، ص 2 - 4.

2- الشيباني، الشيخ عبدالله المبارك الصباح، رجل الدولة والإنسان، مرجع سابق، ص 49.

3- مصطفى مراد المؤمن، تاريخ الطيران في الكويت، مرجع سابق، ص 34.

كانت ترفضه بريطانيا بشدة» وفق تعبير القنصل الأمريكي¹.

كان افتتاح مدرسة ونادي الطيران عام 1953، وما أعقبه من تطورات مناسبة لإثارة موضوع إنشاء شركة الطيران الكويتية²، فتحمس عدد من التجار كان على رأسهم أحمد سعود الخالد، ونصف اليوسف النصف لهذه الفكرة، وأنشؤوا في مارس 1954 «شركة الخطوط الجوية الكويتية الوطنية المحدودة»، برأسمال قدره مليوناً روبية.

وفي الساعة الثالثة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء 16 مارس 1954، وصلت مطار الكويت طائرتان تابعتان لهذه الشركة من نوع داكوتا دي سي - 3، سميت الأولى «كاظمة» تيمناً بهذا الاسم في تاريخ الكويت، والثانية «وارة» نسبة إلى أحد حقول النفط فيها. وتم تنظيم احتفال كبير بهذه المناسبة في المطار، حضره الشيخ المبارك والشيخ عبدالله الجابر. وفي 17 مايو من نفس العام، بدأت الشركة أول خطوطها المنتظمة مع البصرة وبيروت. ونتيجة للمصاعب المالية التي واجهت الشركة في عام 1955، تدخلت الحكومة واشترت نصف أسهم الشركة فعادت إلى النشاط وتغير اسمها إلى شركة الخطوط الجوية الكويتية الوطنية المحدودة.

وفي عام 1955 أيضاً، أسس الشيخ دعيج السلطان الصباح وعبد الرزاق إبراهيم قديمي -بتشجيع من الشيخ المبارك- شركة طيران الصحراء العربية. توقفت هذه الشركة بعد ستة أشهر لتعود بعدها إلى النشاط تحت اسم شركة الخطوط الجوية عبر البلاد العربية، ونظمت الشركة

1- From American Consulate (Seelye) to Department of State, September 5, 1953.

2- From American Consulate (Seelye) to Department of State, October 1, 1953.

رحلات إلى بغداد وبيروت. وتوقف نشاط الشركة بعد سقوط إحدى طائراتها في حادث عام 1964.

وبحلول عام 1958، أدارت شركة الخطوط الجوية الكويتية رحلات طيران منتظمة تربط بين الكويت وكل من بيروت والبصرة والقدس والظهران والقاهرة والدوحة.

وفي هذا السياق، اهتم الشيخ المبارك بإنشاء مطار دولي جديد للكويت، وذلك لكي يتناسب مع النهضة الاقتصادية والحضارية التي حققتها، وتمت مناقشة الموضوع في مجلس الإنشاء الذي وافق على أن يتم بناء المطار الجديد وفقاً للنظم والمعايير الدولية، بحيث يشمل مدارج هبوط الطائرات بما فيها الطائرات النفاثة الكبيرة، وحظائر الطائرات، وورش إصلاحها، ومبنى للمسافرين والقادمين، وتم تكليف دائرة الأشغال العامة بتنفيذ هذه المهمة. وبالفعل، تم تسليم المرحلة الأولى من المطار إلى دائرة الطيران المدني في ديسمبر 1961، وانتقلت الدائرة وكافة شركات الطيران إليه في فبراير 1962.

ويلخص العميد ركن طيار صابر محمد السويidan، دور الشيخ المبارك في مجال الطيران بأنه «لا يمكن أن نطوي صفحات هذه المرحلة دون أن نشير بكل تقدير وعرفان للشيخ عبدالله المبارك الصباح الرجل الذي تكرر اسمه بين السطور مع كل لبنة في صرح بدايات الطيران في الكويت»¹.

ويشير مصطفى مراد المؤمن إلى أنه اعترافاً من الحكومة الكويتية

1- صابر محمد السويidan، القوة الجوية الكويتية الأربعون عاماً الأولى 1953 - 1993 مرجع سابق، ص 22.

بدور الشيخ المبارك في مجال الطيران، أطلقت اسمه على قاعدة جوية بالقرب من مطار الكويت الدولي، وأنشأت متحفاً للطائرات، «ووضعت أيقونة الطائرات أوستر وسط المتحف، كعروس حسناء محاطة بعدد من الحسنات، فهي الطائرة الأولى، والكل يعي مقدار المكانة الأثيرة للأوائل في قلوب الناس»¹.

رابعاً- إنشاء المجلس الأعلى:

شهدت الكويت إصلاحات سياسية وإدارية منذ بداية عهد الشيخ السالم، الذي أعلن عام 1951 رغبته في إعادة العمل بنظام انتخاب مجالس الدوائر الحكومية بدلاً من اختيارها بطريقة التعيين من قبل الأمير.

وفي العام التالي، تم انتخاب أعضاء مجالس دوائر البلدية والمعارف والأوقاف والصحة لمدة عامين، وقام أعضاء كل مجلس بانتخاب مدير الدائرة بالاقتراع السري من بين أعضاء المجلس. أما رئيس الدائرة، فكان الشيخ السالم يقوم بتعيينه من أعضاء الأسرة الحاكمة.

وفي 5 مارس عام 1954، صدر قرار أميري بتشكيل لجنة للإشراف على انتخابات مجالس البلدية والمعارف والأوقاف دون دائرة الصحة، بسبب وجود خلافات بين رئيس الدائرة وأعضاء المجلس. وتضمن القرار، أن يكون الانتخاب لنصف عدد أعضاء المجلس، ويقوم الحاكم بتعيين النصف الآخر. ثم صدر مرسوم أميري في 19 يوليو 1954 بإنشاء اللجنة التنفيذية العليا بهدف التنسيق بين أنشطة الدوائر، ووضع سياسة موحدة للإصلاح الداخلي. وقد جاء في ديباجته، أن الشيخ أصدر ذلك المرسوم بناء على التقارير التي وصلت إليه من أعضاء أسرة آل الصباح، وأعضاء مجالس التعليم والصحة

1- مصطفى مراد المؤمن، مدرسة ونادي طيران الكويت، مرجع سابق، ص 9.

والأوقاف، ومجلس البلدية، وأصحاب الرأي السديد. ونص المرسوم على أن تختص هذه اللجنة بإعادة تنظيم الدوائر الحكومية، والتنسيق بين أنشطتها، وأن تكون لها السُّلطة الكاملة في هذا الشأن، وترفع تقاريرها له وتكون مسؤولة أمامه.

شملت اللجنة، أسماء الشيوخ: جابر العلي، وصباح الأحمد، وخالد العبدالله، وكُل من أحمد عبد اللطيف النصف، وعزت جعفر، وأضيف إليها آخرون حسب حاجة العمل. ومارست اللجنة عملها بنشاط، وأصدرت عدداً من القرارات، كان من بينها مبدأ أن لا يتولى أي من الشيوخ أكثر من رئاسة دائرة حكومية واحدة، واقتراح إعادة تنظيم عدد من الدوائر، وإنشاء دوائر جديدة¹. كما اقترحت في ديسمبر 1954 تطبيق كادر الموظفين، وتصنيف الدرجات الوظيفية لجميع الموظفين.

وفي 6 ديسمبر 1955، أصدر الشيخ السالم مرسوماً بتشكيل المجلس الأعلى الذي تكون من رؤساء الدوائر الحكومية. تولى هذا المجلس مسؤولية وضع السياسات العامة للبلاد والإشراف على تنفيذها، فكان يقر القوانين والأنظمة واللوائح اللازمة لتسيير دولاب العمل في دوائر الحكومة، وكان له اختصاص إقرار الموازنة الخاصة بكل دائرة. ومن ثم، يمكن القول بأن هذا المجلس كان بمنزلة مجلس وزراء يتولى التنسيق بين الدوائر ومتابعة أعمالها.

تكون المجلس من اثني عشر عضواً، كان أبرزهم الشيوخ: عبدالله

1- From the political agent in Kuwait (Belly) to the British resident in the gulf (borrows), February 14, 1955.

المبارك رئيس دائرة الأمن العام، ونائبه عبدالله الأحمد الجابر رئيس قوات الدفاع التابعة للأمن العام، وفهد السالم رئيس دائرة الأشغال والصحة والبلدية، وصباح السالم رئيس دائرة الشرطة، ومبارك الحمد رئيس الميناء البحري. وحسب تقرير رفعته الوكالة السياسية بالكويت إلى الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية البريطانية في 17 أبريل 1956، فإن المجلس عقد اجتماعاته أسبوعياً يوم الثلاثاء بقصر السيف، وكان النصاب القانوني لصحة اجتماعاته حضور 6 من أصل 12 عضواً، أي بنسبة الثلثين، وأنه قام بأعمال سكرتارية المجلس كل من أشرف لطفى وسيد عبد اللطيف من العاملين بالديوان الأميري، فكانا يقومان بإعداد جدول أعمال الاجتماع، ويُسجلان محاضر جلسات المجلس¹.

وأعاد الشيخ السالم تشكيل المجلس في عام 1958، فأصبح يتكون من سبعة عشر عضواً من رؤساء الدوائر الحكومية، وشاغلي رئاسة بعض الهيئات كالميناء البحري والجمارك. وكان ترتيب الشيخ عبدالله المبارك هو الأول من بين أعضاء المجلس، وحدد المرسوم اختصاصاته في «رئيس دائرة الأمن العام وتتبعه إدارة الجنسية والجوازات وإدارة الإذاعة والتلفاز، بالإضافة إلى بعض الدوائر الأخرى». وتلاه الشيخ عبدالله الأحمد الجابر الصباح رئيس قوات الدفاع التابعة للأمن العام، فالشيخ عبدالله الجابر الصباح رئيس دوائر المعارف والمحاكم والأوقاف، فالشيخ فهد السالم الصباح رئيس دوائر الأشغال والصحة والبلدية، فالشيخ صباح السالم الصباح رئيس الشرطة العامة.

وفي 7 فبراير عام 1959، أصدر الأمير مرسوماً بإعادة تنظيم الدوائر

1- From political agency in Kuwait to the right Honorable D.M.H Riches of the eastern department. April 17, 1956.

الحكومية، تم بمقتضاه دمج دائرتي الشرطة والأمن العام في دائرة واحدة يرأسها الشيخ عبدالله المبارك، وجاء اسمه الأول يليه الشيخ فهد السالم الصباح رئيساً للأشغال العامة والبلدية، والشيخ صباح السالم الصباح رئيساً للصحة العامة، والشيخ جابر الأحمد الصباح رئيساً للمالية وأملاك الحكومة وممثلها لدى شركات النفط، والشيخ جابر العلي الصباح رئيساً للكهرباء والماء والغاز، والشيخ سعد العبدالله الصباح -نجل الأمير- نائباً لرئيس الشرطة والأمن العام¹.

وأصبح لدائرة الشرطة والأمن العام اختصاصات، واسعة شملت الحفاظ على الأمن الداخلي (الشرطة)، والدفاع عن حدود البلاد (الجيش)، وتولت مهام أخرى، منها الإشراف على عدد من الإدارات الحكومية كإدارة البرق والهاتف، ومحطة الإذاعة، ومراقبة السفن القادمة إلى الكويت، ومراقبة القادمين إلى البلاد براً وبحراً وجواً، وهي الاختصاصات التي كانت نواة فيما بعد لتكوين وزارتي الداخلية والدفاع.

وإلى جانب المجلس الأعلى، تشير المصادر إلى بعض الكيانات الأخرى التي لا توجد تفاصيل كافية عنها. مثل إنشاء المجلس الاستشاري عام 1959، الذي تكون من عدد من أصحاب الرأي والاتجاهات الإصلاحية، وذلك لتقديم النصح للمجلس الأعلى في إدارة شؤون البلاد². وكذلك إنشاء المجلس المشترك في عام 1960 الذي استمر حتى عام 1962³.

1- نص المرسوم في «الكويت اليوم»، عدد 211، بتاريخ 8 فبراير 1959.
 2- كان من أعضاء هذا المجلس: عبدالحميد الصانع، ومحمد يوسف النصف، ونصف اليوسف النصف، ويوسف الفليج، وحمد المشاري، ومشعان الخضير، وخالد العدساني. في خالد محمد المقامس، الديوانية الكويتية وتأثيرها في الحياة النيابية (الكويت: مطابع الطليعة، 1986) ص 63.
 3- د.ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية (الكويت، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، 1988) ص 449.

خامساً- السالم والمبارك.. الحاكم ونائب الحاكم:

الصورة الرسمية لسمو الشيخ عبدالله السالم حاكم الكويت وسمو الشيخ عبدالله المبارك نائب الحاكم التي كانت معتمدة في الدوائر الرسمية

من بداية حكم الشيخ السالم، كان الشيخ المبارك أقرب الناس إليه، والساهر على أمنه وسلامته، فكان هو -كما شرحت في الفصل الأول من الكتاب- من أمسك بزمام الأمور بعد وفاة الشيخ أحمد الجابر عام 1950، وتولى تنظيم استقبال الشيخ عبدالله السالم الذي عاد من الهند لتولي حكم الكويت، ووقف خلفه عند إلقائه أول خطاب له أمام المواطنين في ساحة الصفاة بمناسبة تنصيبه أميراً للبلاد يوم السبت 25 فبراير 1950، وكذلك في مناسبة استقبال الشيخ السالم لعدد من ممثلي الدول الأجنبية الذين قدموا لتهنئته بتولي الحكم¹.

1- انظر الصورة في عفيف الطيبي، 14 يوماً في الكويت، مرجع سابق، ص 22.

كان المبارك عادةً آخر من يودع الشيخ السالم في المطار عند سفره إلى الخارج، وأول من يستقبله عند عودته، وظهر ذلك في وقت مبكر. وعلى سبيل المثال، كان في مقدمة مستقبله في الميناء عند عودته من الهند في عام 1950 لتسلم مقاليد الحكم، وكان أول من استقبله عند عودته من زيارته للعراق يوم السبت 8 مارس 1952. وحسب وصف مجلة الرائد التي أصدرها نادي المعلمين: «وما إن حطت الطائرة، ووقفت محركاتها حتى كان صاحب السعادة الشيخ عبدالله المبارك الصباح هو أول المستقبلين لسمو الأمير، فصعد الطائرة، وعانق سمو الأمير المحبوب، ثم أهلت على الجمع طلعة الأمير بوداعته المهيبية التي يحيطها جلاله الأبوة.. ثم نزل سموه وسعادة الشيخ عبدالله المبارك الصباح رئيس الأمن العام»¹.

وكان أيضاً أول من يستقبله في المناسبات الرسمية، ومن أبرزها صورة وصول الشيخ السالم في سيارة مكشوفة بمناسبة الاحتفال بعيد جلوسه الثالث، وفيها يظهر الشيخ المبارك أقرب الناس إلى باب السيارة، وخلفه الشيخان عبدالله الخليفة وعبدالله الجابر وسكرتير الحكومة الثاني الملا.

1- "عودة صاحب السمو أمير البلاد"، مجلة الرائد، السنة الأولى، العدد 2، (أبريل 1952) ص 103.



وصول الشيخ عبدالله السالم في سيارة مكشوفة بمناسبة الاحتفال بذكرى جلوسه الثالث والشيخ عبدالله المبارك في مقدمة مستقبليه وخلفه الشيخان عبدالله الخليفة وعبدالله الجابر وسكرتير الحكومة الثاني عبدالله الملا



من الاحتفال الذي أقيم في 25 فبراير 1950م لتسليم الشيخ عبدالله السالم مقاليد الحكم وإلى جانبه نائبه الشيخ عبدالله المبارك ومن خلفهما الشيخ عبدالله الجابر

وكذلك، كان أول من استقبله على سلم الطائرة عند عودته من زيارته إلى لندن في يونيو عام 1953، بعد مشاركته في احتفالات تتويج الملكة إليزابيث الثانية¹.

لذلك، فقد كان من أشد الأمور غرابة وبعداً عن الحقيقة، ما بثته وكالة الأنباء العربية ومقرها بغداد بتاريخ 11 أكتوبر 1953، من أن الشيخ المبارك رئيس دائرة الأمن العام «قام بانقلاب على السلطة وأرغم حاكم الكويت على الاستقالة»، وأنه كرد فعل لذلك قامت بريطانيا بإرسال بارجة حربية بالقرب من ساحل الكويت. نشرت الخبر

1- عيسى يحيى عبد الرسول حسن محمد علي دشتي، الشيخ عبدالله السالم الصباح في حفل تتويج الملكة إليزابيث الثانية 1953 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2018)، ص 260.

صحيفتا لواء الاستقلال، والجريدة في العراق، ونقلته عنها كل من جريدتي الأهرام والأخبار في مصر. تناقلت وكالات الأنباء العالمية هذا الخبر فنشرته صحيفة التليجراف الإنجليزية¹، وعدد كبير من الجرائد الأمريكية. ومنها على سبيل المثال جريدة مدينة كنساس تايمز بولاية ميسوري، وجريدة أوماها بولاية نبراسكا، وجريدة فورت وورث بولاية تكساس، وجريدة لوس أنجلوس تايمز بولاية كاليفورنيا².

لم يكن لهذا الخبر أي أساس، وأرسل الشيخ المبارك على الفور نفيًا قاطعاً لهذه الأخبار الكاذبة، وأنها «عارية عن الصحة، وكل شيء هادئ في الكويت»³. وفي اليوم التالي للانقلاب المزعوم، أكد تقرير السفارة الأمريكية في لندن إلى وزارة الخارجية، أنه بناء على «اتصالاتنا مع وزارة الخارجية البريطانية فإن كل ما تناقلته وكالات الأنباء عن استقالة أمير الكويت أو محاولة الانقلاب ضده هي محض شائعات لا أساس لها من الصحة»⁴. وفي هذا اليوم أيضاً، نشرت بعض الصحف الأمريكية نفي خبر الانقلاب، مثل صحيفة فورت كولينز بولاية كولورادو⁵، ومجلة الأخبار بولاية ديلاوير⁶، وهو ما أكدته أيضاً جريدة «اليوم» اللندنية في عددها الصادر في 13 أكتوبر⁷، وجريدة الدايلي تليجراف الصادرة في

1- The Daily Telegraph, London, , Oct 12, 1953.

2- The Kansas City Times, Missouri, Oct 12, 1953. Omaha world - Herald, Nebraska, Oct 12, 1953. Fort worth Star, Texas, Oct 12, 1953. Los Angeles Times, California, Oct 12, 1953.

3- جريدة الجريدة، العدد 14، 12 تشرين الأول 1953.

4- Embassy in London (Rend - field) to Secretary of State, October 12, 1953.

5- Fort Collins, Colorado, October 12, 1953.

6- The news Journal, Delaware, October 12, 1953.

7- The day, 12 Oct 1953. P.1.

سيدني بأستراليا بتاريخ 14 أكتوبر¹.

وسُرعان ما انتشرت الأخبار الصحيحة، وهو ما نشره الكثير من الصحف والمجلات العربية، ومنها مجلة الصياد اللبنانية التي نشرت تحقيقاً في نفس الشهر بعنوان «الكويت بخير والحمد لله وحامي الحمى لم يقم بانقلاب»². وكان «حامي الحمى» هو اللقب الذي أطلقه سعيد فريحة رئيس تحرير المجلة على الشيخ المبارك.

ومن الطريف، أن السفير البريطاني في بغداد ذكر في تقرير له بتاريخ 19 أكتوبر، أن رئيس الوزراء العراقي فاضل الجمالي سأله عن أخبار الانقلاب في الكويت، فرد عليه السفير مُتهكماً «كُل الأخبار مصدرها العراق»³. وعقد السيد توفيق البحري أحد العاملين بمكتب الشيخ المبارك مؤتمراً صحفياً في بيروت، أكد فيه أن «الشعب كله يلتف حول أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم»، ونفى حدوث أي انقلاب في الكويت أو نزول قوات بريطانية فيها⁴.

كان المبارك ينوب عن الأمير أثناء سفره للخارج في تولي إدارة شؤون الكويت، ويُصدِرُ المراسيم والقرارات اللازمة في هذا الشأن، ويستقبلُ المُهنئين بالعيد في قصر دسمان نيابة عن الحاكم. ولذلك كان الشيخ السالم يتأكد من وجود نائبه في الكويت قبل السفر إلى الخارج⁵. وعلى سبيل المثال، نشرت مجلة الصياد اللبنانية في أكتوبر

1- Daily Telegraph, Sydney, October 14, 1953.

2- مجلة الصياد، العدد 478، الخميس 15 تشرين الأول 1953، ص10.

3- From British Embassy in Baghdad to Political Agency, October 19. 1953.

4- جريدة بيروت المساء بتاريخ 23 تشرين الأول 1953.

5- سجل الوكيل السياسي بل هذه الملاحظة في أحد تقاريره:

Report by political agent (Bell) entitled "Local Situation", on May 12, 1957.

1957، أن «سمو الأمير الحاكم الشيخ عبدالله السالم كان ينتظر عودة نائبه قائد الجيش حتى يغادر الكويت إلى لبنان»¹. والجدير بالذكر أن عدد الشهور التي تولى فيها المبارك الحكم بالنيابة ازداد في نهاية الخمسينيات، فوصل إلى أحد عشر شهراً عام 1959، وستة شهور عام 1960. لذلك، وصفته الوثائق البريطانية والأمريكية بأنه أقوى شخصية في الكويت بعد الأمير.

وكلفه أمير البلاد بعض المهام الخاصة التي تتطلب التنسيق بين أكثر من دائرة حكومية، مثلما حدث في مارس عام 1952، فقد طلب منه دعوة أعضاء مجالس المعارف والبلدية والصحة والأوقاف وهيئة المحكمة الشرعية لمناقشة موضوع «نظام الشفعة»، ومراجعة الطريقة التي كان مطبقاً بها في الكويت، وذلك بعد أن تعددت الآراء بشأن جدوى استمرار تطبيقه. ودعا الشيخ إلى هذا الاجتماع الموسع، وبعد البحث والنقاش تقرر إلغاء نظام الشفعة بعد التأكد من أن استمرار العمل به يعود «بالضرر الجسيم على الأهالي»².

وفي عام 1959، أصدر الشيخ المبارك، باعتباره القائم بأعمال الحاكم، مرسوماً بإلغاء نظام الكفيل بالنسبة للحرف البسيطة، ونص القرار على أنه «بناء على ما طلبه التجار وما أوصت به لجنة الأسعار، فقد قررنا تيسيراً على الشعب الكريم وتمشياً مع التوسع الكبير الذي يشمل جميع نواحي النشاط في بلدنا العزيز، التجاوز عن شروط الكفالة التي كانت تطلب من بعض ذوي الحرف الصغيرة كالخياطة والحلاقة

1- مجلة الصياد بتاريخ 31 تشرين الأول 1957.

2- مجلة البعثة السنة السادسة، العدد الخامس، مايو 52، ص 244. ومجلة الرائد، السنة الأولى، العدد الثاني، أبريل 1952.

والخبازة والقصابة استزادة من خدمة هؤلاء ولكي ينفسح مجال المنافسة الحرة التي تعود بالنفع على طبقات الشعب عامة وعلى الفقير بوجه خاص»¹.

كما كلفه الشيخ السالم بعض المهام السياسية الدقيقة، مثل قيامه بالتفاوض في عام 1960 مع الأمير فيصل بن عبد العزيز ولي عهد السعودية، حول ترسيم الحدود في المنطقة المحايدة، والتي كانت محل خلاف بين البلدين. لم تكن المباحثات سهلة، واستمرت لعدة سنوات حتى تم توقيع اتفاقية رسم الحدود في 6 يوليو 1965.

أشار إليه الأجانب الذين عاشوا في الكويت، أو زاروها في هذا الوقت بلقب نائب الحاكم. ومن ذلك مثلاً، الباحث الأنثروبولوجي البريطاني بيتر لينهاردت الذي قدم إلى الكويت عام 1953، بهدف دراسة العادات الاجتماعية في جزيرة فيلكا، وسجل مشاهداته عن هذه الفترة يوماً فيوماً. فكتب في يوم 2 ديسمبر 1953: «إنني أمضي وقتاً ممتعاً في الكويت، الناس هنا هم من ألطف ما يتمناه المرء.. سألني نائب الحاكم (الحاكم موجود في الهند حالياً) إذا كنت أنوي الذهاب إلى الجزيرة؟ وأجيبته بأنني أرغب في ذلك، ولكنني لن أتدخل في حياة الناس»². وقصد المؤلف من عبارته الأخيرة كما شرح بعد ذلك، إزالة المخاوف التي كانت موجودة لدى أحد معاوني الشيخ المبارك، بأن الباحثين الأنثروبولوجيين يقومون بنش القبور وقياس جماجم الموتى، مما أدى

1- الكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 225، بتاريخ 24 مايو 1959، ص 8. ونظراً لأهمية الموضوع، فقد أعادت الجريدة نص هذا البيان في عددها التالي رقم 226 بتاريخ 31 مايو 1959.
2- بيتر لينهاردت، رسائل من الكويت (1953 - 1955)، الإعداد والتحرير والمقدمة د. أحمد الشاهي، ترجمها إلى العربية مع الملاحظات والتنويهات، د. طارق عبدالله فخر الدين (الكويت): مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2017) ص 59 - 60.

إلى تأخير الموافقة على سفره لفيلكا. وبناء على هذا التوضيح، وافق الشيخ على قيامه بإتمام بحثه. ويذكر المؤلف أنه حاول أن يلتقي الشيخ فيما بعد لتوجيه الشكر له ولكنه لم يتمكن من ذلك.

وفي نفس العام، زار البكباشي محمد كمال عبد الحميد الكويت على رأس وفد رسمي مصري، فذكر أنه «استقبلنا أصحاب السمو الأمراء وعلى رأسهم الشيخ عبدالله المبارك الصباح نائب سمو الحاكم المعظم...»¹.

ومن أغرب الشخصيات التي زارت الكويت في الخمسينيات، والتقت الشيخ المبارك الرحالة السوداني أحمد حسن مطر أو روبرتو دي باروس، الذي عاش وتنقل بين عدد من دول العالم، واكتسب جنسية أكثر من دولة في أمريكا اللاتينية. وكتب عن حاكمها الشيخ عبدالله السالم، ووصف عهده بأنه «طفرة انتقال ارتقائية منقطعة النظير»، فقد شمل التطور كافة مرافق الحياة، و«تحققت نتائج باهرة في العلم والصحة والعمران والتجارة والصناعة». وقال إن الشيخ «لا يدخر وسعاً في الأخذ بأسباب التقدم والنهوض وتوفير الرفاهية للشعب الكويتي العظيم ما استطاع إلى ذلك سبيلاً»، مضيفاً أن «نائب الحاكم هو حضرة صاحب السمو الأمير الجنرال عبدالله المبارك الصباح قائد الجيش ورئيس الأمن، ويدعوه أهل الكويت باسم (أبو المبارك)»، وكان تقديره أن «قوات الأمن في الكويت تضارع في حسن تنظيمها أرقى الأمم الحديثة»².

أما المهندس السويسري جون هنري ميلر والذي سبقت الإشارة إليه

1- محمد كمال عبدالحميد، «ماذا رأيت في الكويت 1»، مرجع سابق، ص 332.

2- أحمد حسن مطر أو روبرتو دي باروس، صدق أو لا تصدق ولكن. مذكرات مغامرات أول سائح سوداني عالمي. ثلاثون عاماً حول العالم الذي صدر في 1959، ص 268 - 269، لا توضح النسخة الإلكترونية التي تم الرجوع إليها والموجودة في مكتبة فهد الوطنية مكان الطبع أو الناشر.

في الفصل الثاني، فقد وصف الشيخ المبارك بأنه «نائب الحاكم.. رجل ذو شخصية في منتهى القوة، تشع منه حيوية غير عادية.. وبلا أدنى شك هو الوحيد والقمين حقاً بإفشاء الأمن وتعزيز النظام في الكويت»¹.

وكتب الصحفي سمير أبو داوود لمجلة الجيل المصرية من الكويت في يناير 1959، قائلاً: «ترى الجيش والأمن العام في نهضة وثابة عظيمة، وشيخه سمو الأمير عبدالله المبارك الصباح رئيس دوائر الأمن العام، وهو الرجل الذي يجلس على كرسي الحكم في غياب الحاكم..»². وكتب عنه: «هذا هو الرجل الثاني نائب حاكم الكويت». وأصبح لقبه الكامل هو نائب حاكم الكويت ورئيس دوائر الشرطة والأمن العام والقائد الأعلى للجيش³.

وسجلت الصحفية الإيطالية فينجنزو دي سانتس التي زارت الكويت في سبتمبر 1959، في مقالها بعنوان «الكويت السعيدة» الذي نشر بالإيطالية في مجلة المشرق التي صدرت عن مركز العلاقات الإيطالية - العربية في روما في مارس 1960، أن «حاكم البلاد هو صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح، وهو محبوب ومحترم جداً من قبل شعبه وضيوف بلاده، لتواضعه وصفاته القائمة على أخذ الأمور بالتوازن والتفاهم.. ويتبعه في ترتيب السلطة سمو الشيخ عبدالله المبارك الصباح قائد الجيش الكويتي وأنشطة حكومية أخرى، وأنه

1- جون هنري ميلر، كاديلك وكوكاكولا: يوميات مهندس سويسري في الكويت، مرجع سابق، ص 234.

2- مجلة الجيل، العدد 367، بتاريخ 5 يناير 1959، ص 20 - 21.

3- مجلة آخر ساعة، بتاريخ 5 أغسطس 1959.

الرجل الثاني في الكويت، وهو محبوب للغاية»¹.

وأشارت مجلة المصور في عددها الخاص عن «نحن العرب» عام 1960، إلى الشيخ المبارك بأنه «نائب الحاكم ورئيس دائرة الشرطة والأمن العام»². ثم أشارت في عدد عام 1961 إلى أنه بجانب مهامه في مجال الأمن العام، فإنه «نائب سمو الشيخ عبدالله السالم الصباح حاكم الكويت»³.

وتبادل الشيخ المبارك بصفته نائباً لحاكم الكويت، الزيارات والبرقيات الرسمية مع رؤساء الدول الأخرى. وعلى سبيل المثال، نشرت جريدة الجمهورية في مصر، خبراً في فبراير 1956 بأن الرئيس جمال عبد الناصر استقبل «سمو الأمير عبدالله المبارك الصباح نائب حاكم الكويت عند زيارته لسيادته بمكتبه بدار الرئاسة»⁴، وأضافت الجريدة أن الأمير كان في استقباله بمطار القاهرة البكباشي حسين الشافعي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل نائباً عن الرئيس، وكل من القائم مقام أنور السادات وزير الدولة وسكرتير عام المؤتمر الإسلامي، والبكباشي زكريا محي الدين وزير الداخلية.

ومن ذلك أيضاً، ما نشرته جريدة الشعب المصرية بتاريخ 24 يوليو 1959، من أن الرئيس جمال عبد الناصر تلقى «تهنئة من الأمير عبدالله المبارك الصباح نائب حاكم الكويت ورد فيها: يطيب لي أن أبعث لسيادتكم أجمل التهاني بمناسبة عيد الثورة مقرونة بأطيب التمنيات لكم بالصحة والسعادة ودوام التوفيق ولشعب الجمهورية العربية

1- نص المقال في: «الكويت في عيون صحفية إيطالية»، رسالة الكويت، العدد 84، أكتوبر 2023، ص 5.

2- العدد الخاص من سلسلة مجلة المصور الذهبي، بعنوان «نحن العرب 1960».

3- بعنوان «نحن العرب 1961» ص 134 العدد الخاص من سلسلة مجلة المصور الذهبي.

4- جريدة الجمهورية، السنة الثالثة، العدد 799، بتاريخ 23 فبراير 1956، ص 1.

المتحدة الشقيق المجد والازدهار»¹.

وفي يناير 1960، زار الكويتَ الملكُ محمد الخامس ملك المغرب، وكان في مقدمة مستقبله كل من الشيخين السالم والمبارك. وحسب الوثيقة المغربية التي سجلت هذه الزيارة، فقد وصفت الشيخ المبارك بأنه «ولي العهد»، وذكرت أن طائرة الملك هبطت في مطار الكويت في تمام الساعة الحادية عشرة ظهراً، وكان في استقباله «سمو أمير الكويت الشيخ عبدالله سالم الصباح برفقته وليّ عهده الأمين الأمير عبدالله»².

في سنوات نهاية الخمسينيات، أشارت التقارير الدبلوماسية البريطانية والأمريكية إلى أنه في حالة وفاة الشيخ السالم أو اعتزاله الحكم، فإن الشيخ المبارك سوف يخلفه. فذكر تقرير للقنصل الأمريكي بتاريخ 28 فبراير عام 1958 عن ولاية العهد، أنه بينما لم يصدر إعلان رسمي حول شخص حاكم الكويت القادم، فإن القنصلية تعتقد أن المجلس الأعلى قد وافق على اختيار الشيخ المبارك ولياً للعهد، وأسس كاتب التقرير هذا الرأي على مناقشات ومعلومات من مصادر وصفها بأنها «موثوق بها» من بينها بدر الملا سكرتير الأمير، وعزت جعفر مدير ديوان الأمير³.

ووصل الوكيل السياسي إلى نتيجة مماثلة، فذكر في تقرير له بتاريخ 25 يناير 1959، أن أسهم الشيخ المبارك قد ارتفعت بدرجة كبيرة في

1- جريدة الشعب بتاريخ الجمعة 24 يوليو 1959.

2- مخطوطة محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم (10341) بعنوان زيارة جلالة الملك محمد الخامس إلى الكويت في يناير 1960، والذي كتبه أحمد بن محمد الكردودي الكلالي، ويتكون من خمس ورقات، تم نشرها في «رسالة الكويت»، عدد 7 السنة الثانية، (يوليو 2004) ص 4. وكذلك في د.عبدالله يوسف الغنيم، بحوث مختارة من تاريخ الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2005) ص 41.

3- From American Consulate (Seelye) to Department of State, February 28, 1958.

الشهور الستة الأخيرة، وأن نفوذه ازداد بشكل واضح، كما أنه تمتع بقبول عام. ولذلك فإنه من غير المتوقع استخدام القوة من جانبه في حالة وفاة الحاكم أو تنازله¹.

كان هذا الاستنتاج الذي وصل إليه القنصل الأمريكي والوكيل السياسي هالفورد، تعبيراً عن واقع الحال في الكويت في هذه الفترة. فكان يشار إلى الشيخ المبارك في الصحف المحلية وفي التقارير الدبلوماسية، بتعبير نائب الحاكم، وشاع وقتذاك تداول صورة للشيخين السالم والمبارك وكُتِب تحت صورة الأول «حضرة صاحب السمو الشيخ عبدالله السالم الصباح حاكم الكويت المعظم»، وتحت صورة الثانية «صاحب السمو الشيخ عبدالله المبارك الصباح نائب حاكم الكويت»، وكانت توزع في مكتبة التعاون لصاحبها مساعد محمد الرويح.

كان الشيخ السالم يسافر كثيراً إلى الخارج معتمداً على وجود يده اليمنى ونائبه، وكان من الملاحظ عموماً أن الشيخ المبارك لا يسافر إلى الخارج إلا عندما يكون الحاكم موجوداً. وباستعراض التقارير الشهرية للوكيل السياسي التي سجل فيها تواريخ سفر كبار المسؤولين في حكومة الكويت، فقد أشار إلى تاريخ أسفار الشيخ السالم، وقيام الشيخ المبارك بتولي مسؤولية الحكم بالنيابة. ووفقاً لها، فإنه تولى الحكم بالنيابة لمدة شهر في كل من عام 1950 و1951، ثم تولاه في عام 1952 لمدة ثلاثة أشهر (مارس ونوفمبر وديسمبر)، وفي عام 1953 لمدة ثلاثة أشهر أيضاً (فترة الصيف)، وفي عام 1954 لمدة شهرين (أبريل ومايو)، وفي عام 1955 لمدة ثلاثة أشهر (أبريل ومايو وديسمبر)، وفي عام 1956 لمدة شهر واحد (أكتوبر)،

1- From Political Agency (Halford) to Foreign Office (Beaumont). Jan 25, 1959.

وفي عام 1957 لمدة أربعة أشهر (أبريل ويونيو ونوفمبر وديسمبر)، وفي عام 1958 لمدة تسعة أشهر (ما عدا أغسطس وسبتمبر وأكتوبر)، وفي عام 1959 في أغلب الشهور لسفر الحاكم كل شهر من شهور السنة ما عدا شهر أكتوبر، وفي عام 1960 لمدة ستة أشهر (يناير وأبريل ومايو ويونيو وأكتوبر ونوفمبر).

وهكذا، ففي السنوات الثلاث السابقة على الاستقلال، تزايدت مهام الشيخ المبارك وازداد عدد الشهور التي تولى فيها حكم البلاد نيابة عن الحاكم.

تؤكد هذه النتيجة، عشرات التقارير التي كتبها الوكيل السياسي بل. ففي تقرير له بتاريخ 17 يناير عام 1957، لاحظ أن الحاكم لم يعد يهدد بالاستقالة أو التنازل عن الحكم، ولكن «الفترات التي يقضيها خارج الكويت أصبحت أطول وعددها أكثر». وأضاف أنه لن يُفاجأ إذا ما قرر الحاكم، في ضوء أعباء مسؤولياته «أن يُعلن نيته بالتقاعد بشكل دائم في الفيلا التي يمتلكها في لبنان»¹.

وفي عام 1959، تكررت إشارة الوكيل السياسي هالفورد إلى ذلك. فذكر في تقرير له بتاريخ 11 فبراير أن الحاكم يقضي في الخارج أوقاتاً طويلة، «ويزور الكويت من آن لآخر، وأنه نادراً ما يحكم»². وفي يونيو

1- From Political Agency (Bell) to Political Residency (Burrows), January 17, 1957
والنص باللغة الإنجليزية:

: "The Ruler has made no further reference recently to any desire to abdicate but the Periods he spends away from Kuwait are becoming longer and more frequent and it would never surprise me in the face of the burden of his responsibilities he were to announce his intention of retiring permanently".

2- from political Agency (Halford) to Political Residency (Middleton), February 11, 1959." The Ruler.... Has been visiting Kuwait from time to time, but scarcely ruling"

من العام ذاته، ذكر أن المبارك يقوم بمهام الحاكم أغلب الوقت¹. وأضاف في تقرير له بتاريخ 5 أغسطس أنه يمكن اعتبار الحاكم في حالة «شبه تقاعد في لبنان، وأنه يزور الكويت من وقت لآخر»².

في عام 1960، استمر الوكيل السياسي هالفورد في الإشارة إلى نفس الموضوع. ففي تقرير له بتاريخ 19 مايو، كتب أن المبارك يمارس «مهام الحاكم بالنيابة» لفترات طويلة³. وفي 5 يونيو، ورد في تقرير آخر للوكيل السياسي الجديد ريتشموند «أن الحاكم يغيب عن البلاد أغلب الوقت، وأنه في فترة غيابه يتولى عبدالله مبارك مهام الحاكم بالنيابة»⁴. وفي التقرير السنوي لعام 1960 الذي قدمه المقيم البريطاني في الخليج جورج همفري مدلتون عن أحوال الكويت، ذكر أن الحاكم استمر في تحاشي التورط في المشكلات اليومية للأسرة الحاكمة والمجتمع الكويتي عموماً، وذلك بإقامته أغلب الوقت خارج الكويت⁵.

-
- 1- From Political Agency (Halford) to Foreign Office (Beaumont), June 25, 1959: «He was Acting Ruler most of the time».
 - 2- From Political Agency (Halford) to Political Residency (Man), August, «The Ruler... could fairly be regarded as living in semi - retirement in Lebanon and only visiting Kuwait from time to time».
 - 3- From Political Agency (Halford) to Political Residency (Middleton), May 19, 1960.
 - 4- From Political Agency (Richmond) to Political Residency, (Middleton), June 5. 1960. "The Ruler Himself has been absent for most of the period and whenever he is away, Abdullah Mubarak has been acting ruler, The effect has been to give Abdullah Mubarak some valuable experience in the conduct of government".
 - 5- Annual Report for 1960 by Political Residency (Richmond)The Ruler has continued to avoid involvement in the day to day intrigues inside the ruling family and among the Kuwaiti Community generally by living for the most part outside Kuwait

وجدير بالذكر، أن تقارير القنصل الأمريكي في الكويت سارت في نفس الاتجاه. ومن أمثلة ذلك، تقرير القنصل الأمريكي سيلبي بتاريخ 29 ديسمبر عام 1957¹، وتقرير آخر له بتاريخ 29 أكتوبر عام 1959². كان من الواضح أن الشيخ السالم يعتمد على الشيخ المبارك نائباً له وعضده الأول في تصريف شؤون البلاد، وكان من ناحية البروتوكول والمراسم يأتي المبارك بعد الأمير مباشرة سواء من حيث الجلوس في الأماكن العامة، أو ترتيب الأسماء في وثائق الحكومة والصحافة. ويدل على ذلك، كثير من الصور التي التقطت في الاحتفالات والمناسبات الرسمية، والتي ظهر فيها الأمير الشيخ السالم وبجواره الشيخ المبارك.

-
- 1- From American Consulate (Seelye) to Department of State December 24, 1957. "The Rulers basic aversion to decision - making ... The absences of the Ruler of Kuwait are less often His almost automatic return impediment of progress than his propensities for tabling matters response to anything written to him for a decision is «let us thing it over "
 - 2- From American Consulate (Seelye) to Department of State October 29, 1959: He still takes his time in making decisions, He signs documents only after it has gathered dust for a while. Last Year in took the press publications departments two months to secure his signature on the press law which he had already approved in principle".



وعلى سبيل المثال، هذه الصورة التي نشرتها مجلة «ناشيونال جيوغرافيك» في عددها الخاص عن الكويت في ديسمبر 1952، ظهر الشيخان السالم والمبارك بعضهما بجوار بعض في ميناء الأحمدى وحولهما عدد كبير من الشيوخ ورجال الكويت وكبار موظفي شركة النفط.

والصورة التي التقطت للرجلين في مارس 1953، بمناسبة افتتاح محطة تحلية مياه الشويخ، والتي يظهر فيها الشيخان السالم والمبارك وهما يتأهبان لشرب أول قذح ماء من مياه المحطة وبينهما صنوبر الماء.

وهناك الكثير من الأمثلة والوقائع الدالة على ذلك، من أهمها أنه عندما خصصت لوحات معدنية خاصة بسيارات أفراد الأسرة الحاكمة -فيما عدا أمير البلاد- رُسم عليها علمان متقاطعان، وتم تحديد رقم لكل شيخ يتم استخدامه في لوحات السيارات التي تتبعه. كان¹ رقم

1- From American Consulate (Seelye) to Department of Stat. July 22, 1957.

سيارات الشيخ المبارك من 1 - 1 إلى 1 - 36، وحملت سيارات الشيخ فهد السالم رقم 2، والشيخ صباح السالم رقم 3، والشيخ حمود الجابر رقم 4، والشيخ مبارك الحمد رقم 5.



صورة جواز السفر السياسي للشيخ المبارك الصادر بتاريخ 1 أكتوبر 1960 ويحمل رقم 2 ومنها أيضاً عندما تم إصدار جوازات السفر الكويتية، حمل جواز سفر الأمير رقم 1، وتلاه جواز سفر الشيخ المبارك الذي حمل رقم 2، واحتفظ الشيخ بهذا الرقم في كل تجديد للجواز حتى وفاته¹.

كان ولاء الشيخ المبارك للحاكم مطلقاً ومن دون حدود. وفي فترات سفر الشيخ السالم للخارج، حرص على استشارته تليفونياً في القضايا المهمة قبل اتخاذ القرار.

وأذكر أنه في أكثر من مرة قام بزيارات خاطفة إلى لبنان لمقابلته، والتباحث معه وإطلاعه على ما يحدث في الكويت، وليس عندي أدنى شك في أن العلاقة بينهما كانت تتسم بأعلى درجات الصفاء والسمو الأخلاقي.

1- انظر صورة جواز السفر الخاص به الصادر في أول أكتوبر 1960، وأخرى من جواز سفره الصادر في أبريل عام 1985. الوثيقة رقم (51).

العلاقات المتوترة مع العراق من الحدود والمياه إلى الاتحاد الهاشمي

تطورت العلاقات التجارية والاجتماعية بين الكويت والعراق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بشكل مطّرد، وذلك بحكم الجوار الجغرافي، والصلات التاريخية بين الكويت ومدينة البصرة. وفي القرن العشرين ومع انتهاء الدولة العثمانية، ظهرت مشكلة ترسيم الحدود بين البلدين، ورفض العراق حل هذه المشكلة. مما كان مصدراً لقلق الشيخ أحمد الجابر الذي حكم الكويت لمدة ثلاثة عقود، وواصل مطالبته الحكومة البريطانية بالتدخل لحل الموضوع، وذلك بحكم وضعها المتميز، فهي صاحبة الحماية على الكويت ودولة الانتداب على العراق. حتى إنه رغم مرضه الشديد الأخير، بعث برسالة في 10 يناير 1950 إلى الوكيل السياسي جاكنز جدد فيها مطالبته حكومة صاحب الجلالة، بالتدخل لترسيم الحدود بين البلدين في أقرب وقت، وكان ذلك قبل وفاته بتسعة عشر يوماً. رفع الوكيل السياسي رسالة الشيخ إلى المقيم البريطاني في الخليج وليام روبرت هاي، مقترحاً عليه تشكيل لجنة لبحث هذا الموضوع، وهو الأمر الذي تم إبلاغه للحاكم الجديد الشيخ السالم.

وفي خمسينيات القرن الماضي، زاد اهتمام العراق بالكويت لعدة اعتبارات: أولها، حاجة العراق إلى منفذ بحري رئيسي لتصدير نفطه، وزادت هذه الحاجة بعد توقف خط نقل الأنابيب مع سوريا بعد

العدوان الثلاثي على مصر في 1956، وربط سوريا عودة العمل في الخط بانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء. وثانيها، سعي الحكومات العراقية لاستغلال حاجة الكويت إلى المياه العذبة من شط العرب لتعديل الحدود بين البلدين وضم أراض كويتية إلى العراق. وثالثها، رغبة العراق في انضمام الكويت للاتحاد العربي الذي أبرمه مع الأردن في عام 1958، والاستفادة من مواردها المالية لمواجهة الصعوبات المالية التي واجهته.

أولاً- قضايا الحدود والمياه:

استمرت قضية ترسيم الحدود والمياه تؤثران على العلاقات بين الكويت والعراق على مدى عقود متتالية. كان موقف الكويت واضحاً، في أن الحدود مع العراق تم ترسيمها في ضوء مجموعة من المعاهدات الدولية، أبرزها الاتفاقية البريطانية العثمانية عام 1913، والتي على أساسها تم توقيع اتفاقية العقير بين الكويت والعراق والسعودية عام 1922. ودعم ذلك، أنه عندما قدم العراق طلب الانضمام إلى عضوية عصبة الأمم عام 1932، وكان من شروطها أن تقدم الدولة خريطة تبين حدودها مع الدول الأخرى، أن الخريطة التي تقدمت بها حكومة العراق في رسالة نوري السعيد رئيس وزراء العراق إلى الأمين العام للعصبة بتاريخ 29 سبتمبر 1932، هي الخريطة التي أسفرت عنها الاتفاقيتان السابقتان، وتم انضمام العراق للعصبة على هذا الأساس.

تغير موقف العراق في عهد الملك غازي الذي تولى الحكم عام 1933، فشن حملة إعلامية وسياسية تدعو إلى الاتحاد مع الكويت أو ضمها إليه بالقوة، وقامت محطة الإذاعة التي بثت برامجها من قصر

الزهور الملكي في بغداد، بتوجيه انتقادات شديدة ضد النظام الحاكم في الكويت، وحرّضت الكويتيين على العمل لتغييره والانقلاب عليه. مما دعا الشيخ أحمد الجابر للسعي إلى تهدئة العلاقات مع العراق، فقام بزيارتين إلى بغداد في عامي 1935 و1936، ولكنه لم يحقق هدفه، وذلك بسبب إصرار الملك غازي على الاستمرار في موقفه. وظل التوتر في العلاقات بين البلدين قائماً، حتى مصرعه في حادث سيارة في 3 أبريل 1939. ونظراً لعدم بلوغ نجله الأمير فيصل ولي العهد السن القانونية لتولي العرش، تم اختيار الأمير عبد الإله¹ وصياً على العرش، وتولى الحكم بهذه الصفة.

اهتمت بريطانيا بقضايا العلاقات بين البلدين الحليفين لها. فورد في تقرير المقيم البريطاني ترينشارد فاول، أنه يتردد في الكويت اقتراح بنقل المياه العذبة من العراق إلى الكويت بواسطة خطوط أنابيب في مقابل مد أنابيب لنقل النفط العراقي عبر الأراضي الكويتية، وإنشاء ميناء عراقي في أم قصر².

لا أحد يعرف مصدر هذا الاقتراح الذي أشار إليه المقيم البريطاني، فقد كان الموقف الكويتي هو أنه لا يُمكن الاتفاق مع العراق، من دون ترسيم الحدود بين البلدين. فقدمت السلطات البريطانية اقتراحاً في مايو 1940، يعطي للعراق حقوقاً أكبر في منطقة أم قصر، في مقابل موافقته على ترسيم الحدود بشكل نهائي، ولكن العراق رفض

1- الأمير عبد الإله ابن الملك علي ابن الشريف حسين الهاشمي، الذي كان الوصي على عرش العراق خلال الفترة 1939 - 1953.

2- ميمونة الخليفة الصباح، الشيخ فهد السالم الصباح (جوانب مضيئة من عطائه الوطني 1905 - 1959) مرجع سابق، ص 127، 128.

هذا الاقتراح. وكررت محاولتها في عام 1941، والتي فشلت أيضاً بسبب مطالبة العراق بضم جزيرتي وربة وبوبيان. وناقش وزير الخارجية البريطاني مع وزير الخارجية العراقي أرشد العمري الموضوع بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام 1945، وانتهى إلى نفس النتيجة بسبب تمسك بغداد بضم الجزيرتين.

ويبدو أنه في هذه الفترة تبلور اتفاق داخل المؤسسة الحاكمة العراقية، بشأن شروط العراق لترسيم الحدود مع الكويت. فذكر محمد فاضل الجمالي أحد رجال السياسة المخضرمين في مرحلة الحكم الملكي في العراق، في مذكراته، أن الأمير عبد الإله الوصي على العرش استدعاه في عام 1949 وطلب منه إثارة عدد من الموضوعات مع المسؤولين البريطانيين، كان منها «مطالبة الحكومة البريطانية بإلحاق جزيرتي وربة وبوبيان بالعراق نظراً لأهميتهما جغرافياً بالنسبة لمصالح العراق في الخليج»¹. كان الهدف من هذا الطلب -من وجهة النظر العراقية- إقامة ميناء كبير في أم قصر، لكي يمثل منفذاً آمناً لتصدير النفط، وبديلاً لميناء البصرة في حالة تعرض الأخير للتوقف لأي سبب².

وفي عام 1950، قام توفيق السويدي رئيس وزراء العراق بزيارة إلى لندن، أعاد خلالها على وزير الخارجية البريطاني، طرح موضوع إنشاء ميناء عراقي على مياه الخليج، وأنه في سبيل تحقيق ذلك تنبغي

1- د. محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992) ص 11.

2- في تطور العلاقات بين الكويت والعراق بشأن المياه انظر عبدالواحد النبوي عبدالواحد، «مياه شط العرب في العلاقات الكويتية العراقية 1908 - 1958»، مجلة وقائع تاريخية التي يصدرها مركز البحوث والدراسات التاريخية، كلية الآداب - جامعة القاهرة، العدد 23، (يوليو 2015) ص ص 227 - 282.

سيطرة العراق على جزيرتي وربية وبوبيان، وأنه يمكن تحقيق ذلك، بتنازل الكويت عنهما أو تأجيرهما لمدة 99 سنة، مقابل تنازل العراق للكويت عن مساحة على الحدود بين البلدين أو دفع تعويض مالي. كان الشيخان السالم والمبارك وكبار شيوخ أسرة آل صباح، والرأي العام بين أفراد الشعب على اتفاق كامل، بأن الكويت لا تستطيع أن تفرط في أي جزء من إقليمها.

في بداية عهد الشيخ السالم، كانت هناك محاولة لتحسين العلاقات بين البلدين، وكان من المتوقع ان يقوم الشيخ السالم بزيارة العراق في عام 1951، ولكن وفاة الملكة عالية والدة ولي العهد الأمير فيصل الثاني في 21 ديسمبر 1950 وإعلان البلاط الملكي مراسم الحداد حالت دون إتمام هذه الزيارة. وشهد العام ذاته، زيارة نوري السعيد رئيس وزراء العراق للكويت في 27 أبريل 1951 ضمن جولته في عدد من البلاد العربية، فاستقبله الشيخ السالم في قصر «الشعب»، واستغرقت الزيارة يوماً واحداً، وأبدى السعيد ارتياحه للتقدم الكبير الذي أحرزته الكويت مما يبشر بمستقبلها الزاهر¹.

وفي يوم الأحد 2 مارس 1952، قام الشيخ السالم بزيارة للعراق، اصطحب فيها معه الشيخين جابر الأحمد الجابر الصباح، وصباح الأحمد الجابر الصباح. وصلت طائرته مطار بغداد في الساعة الحادية عشرة صباحاً من هذا اليوم، حيث كان في استقباله الأمير عبد الإله، ونوري السعيد رئيس الوزراء، إضافة إلى رئيس مجلس الأعيان، ومحافظ العاصمة، وعدد من الوزراء والنواب، ورئيس أركان الجيش. عزفت فرقة

1- جريدة القبس بتاريخ 3 ديسمبر 2016.

موسيقى الشرطة العراقية السلام الأميري الكويتي والسلام الوطني العراقي.

قام الشيخ بزيارة مجلس النواب وإحدى وحدات الجيش العراقي، وتبرع بما يوازي قيمته مبلغ 4500 دينار عراقي للجمعيات الخيرية، وأجرى مباحثات مع المسؤولين العراقيين حول ترسيم الحدود بين البلدين، ونقل مياه شط العرب إلى الكويت، وقلده الأمير عبد الإله وسام الرافدين من الدرجة الأولى. استغرقت الزيارة يومين، صدر في نهايتها بيان مشترك أكد حرص الطرفين على توثيق الروابط وتطوير التعاون بما يخدم مصالح البلدين والشعبين.¹ وبصفة عامة، فقد كانت الزيارة ودية، ورحبت الصحافة العراقية بالشيخ السالم ووجوده في العراق. وحسب تقرير جريدة اليوم اللبنانية بتاريخ 5 مارس 1952 عن زيارة الشيخ، فإنه قد «أسعدته رؤية العراق وقد بلغ هذا المستوى بفضل رجاله المخلصين الذين يعملون لمصلحة البلاد».²

أعقب ذلك، زيارة وفد شعبي كويتي للعراق يوم السبت 15 مارس 1952، تكوّن هذا الوفد من الطلاب والمدرسين برئاسة أحمد البشر عضو مجلس المعارف. وقبل مغادرته الكويت، توجه الوفد إلى مقر دائرة الأمن العام في ساحة الصفاة لتحية الشيخ المبارك. وحسب التقرير الذي نشرته مجله الرائد التي أصدرها نادي المعلمين عن الزيارة «فقد زود سعادته الوفد بنصائحه وأوصاهم بأن يكونوا عند حسن ظن البلاد

1- يوسف الشهاب، «في ذاكرة الكويت: عبدالله السالم في العراق»، جريدة القبس بتاريخ 20 يوليو 2019.

2- محمد بن إبراهيم الشيباني «مجلة الرائد.. توثيق لتاريخ الكويت (4 - 3)»، جريدة القبس، بتاريخ 30 مارس 2015.

بهم وأن يكونوا خير مثل للكويت والكويتيين»¹. واصل الوفد رحلته براً إلى العراق، حيث تم الترحيب به في كل مكان، واستقبله متصرف لواء البصرة استقبالاً طيباً.

ثم استقلوا القطار إلى بغداد، حيث استقبلهم وفد من أساتذة وطلاب دار المعلمين، والتقوا بوزير المعارف الذي أكد الروابط الوثيقة بين العراق والكويت، مضيفاً أن «هذه الزيارة ما هي إلا تكملة لزيارة صاحب السمو أمير الكويت»².

قام الوفد بزيارة عدد من المدارس والمعاهد والكليات مثل كلية الفنون الجميلة، وكلية الملكة عالية للفتيات ودار المعلمات والكلية العسكرية، وكلية الأركان. كما زاروا المتحف الطبيعي، ومستشفى الأمير عبد الإله، وحضروا الحفل الرياضي السنوي للمدارس. وتكريماً لرئيس الوفد الكويتي، فقد تم ترتيب جلوسه في المقصورة الخاصة بوزير المعارف. ولم تقتصر الزيارة على البصرة وبغداد، بل تم تنظيم زيارة للوفد لمدينتي بابل وكربلاء. وعلى مدى الأيام العشرة التي استغرقتها الزيارة، حرصت السلطات العراقية على تعريف الوفد بالتقدم الذي أنجزه العراق في كل المجالات، وأحاطتهم بكل مظاهر التقدير والتكريم.

وفي المقابل، رد الأمير عبد الإله زيارة الشيخ السالم بزيارة للكويت في السبت 29 من نفس الشهر، رافقه فيها نوري السعيد رئيس الوزراء وعدد من الوزراء، واتسمت الزيارة بحفاوة الاستقبال. فقد استقبله

1- الوفد الكويتي إلى العراق، مجلة الرائد، العدد 3، مايو 1952، ص 42.

2- المرجع السابق، ص 45.

الشيخ السالم على باب الطائرة الملكية التي أقلته إلى مطار الكويت، وعزفت الفرقة الموسيقية التابعة للأمن العام السلام الملكي العراقي والسلام الأميري الكويتي، ثم قدّم الشيخ السالم للضيف كبار الشيوخ الذين تقدمهم الشيخ المبارك، وحشدت دائرة المعارف فرق الكشافة من طلاب المدارس للترحيب بالضيف، وشاركت قوات الأمن العام والحرس الأميري في مراسم الاستقبال. وزيّنت الأعلام العراقية والكويتية السرادق الذي أقيم في المطار، وكذلك في الطرق والأسواق وواجهات المحال التجارية.



الشيخان السالم والمبارك أثناء استقبال الأمير عبدالإله في المطار 1952

استمرت الزيارة ثلاثة أيام، زار خلالها الأمير عبد الإله والوفد المرافق له المنشآت النفطية، ونادي الحباري بمدينة الأحمدية، وأقام له أمير البلاد في اليوم الأول من الزيارة مأدبة غداء بقصر دسمان محل إقامة الضيف، وتلتها مأدبة عشاء في قصر الشعب. وفي اليوم التالي، أقام الشيخ المبارك مأدبة غداء في قصر مشرف حضرها الشيخ السالم.

وبمناسبة هذه الزيارة، أهدى الشيخ السالم ضيفه سيارة فاخرة حديثة. كما أهدى لنوري السعيد رئيس الوزراء وأحمد مختار بابان رئيس الديوان الملكي، وتحسين قدرتي رئيس التشريلات سيارات حديثة. ومن ناحيته، أهدى الأمير عبد الإله «وسام الرافدين» من الدرجة الثانية لأربعة من شيوخ الكويت تصدروهم الشيخ المبارك¹.

كانت الزيارة ناجحة للغاية، وحسب وصف مجلة الرائد، فقد «أبدى الكويتيون حكومة وشعباً ما يكتونه من عواطف الود الصادق والإخاء المكين نحو العراق الشقيق، ولقد كانت أيام الزيارة الكريمة عيداً من أروع الأعياد وأبهجها في الكويت»².

ورحبت الصحافة الكويتية بالزيارات المتبادلة بين الكويت والعراق خلال شهر مارس 1952، واعتبرتها نقطة تحول إيجابية في العلاقات بين الكويت والعراق.

وفي الشهر التالي -أبريل 1952- زار طلاب وطالبات دار المعلمين العالية ببغداد الكويت، وزاروا نادي المعلمين، ودارت مناقشات بين الطرفين حول موضوعات التربية والتعليم في الكويت والبلاد العربية³. وفي نفس الشهر، قام وفد من طلاب الصناعة والتجارة في بغداد بزيارة الكويت. وفي أكتوبر من نفس العام، قام وفد من الصحفيين العراقيين بزيارة الكويت، التقوا فيها بعدد من الكتاب والمثقفين، وزاروا عدداً من الهيئات الصحفية والنوادي مثل نادي المعلمين. وفي ديسمبر من نفس العام، زار الشيخ المبارك العراق، وذلك بناء على

1- يوسف الشهاب، «وصي العراق.. يزور الكويت»، جريدة القبس، 5 يناير 2019.

2- مجلة الرائد، السنة الأولى، العدد 3 مايو 1952، ص 76.

3- الكويت في شهر، مجلة الرائد، السنة الأولى، العدد 2، أبريل 1952، ص 141.

دعوة من متصرف لواء البصرة¹.

وفي 10 أبريل عام 1953، عاد الأمير عبد الإله، وبرفقته ولي العهد الأمير فيصل الثاني، ووزير الدفاع نوري السعيد مع وفد عراقي لزيارة الكويت. ولما كان أمير البلاد الشيخ السالم في الخارج للاستشفاء، فقد استقبلهم الشيخ المبارك الذي صعد إلى اليخت الملكي -عاليا- للترحيب بهم، وتجمعت حشود على طول الطريق الذي سلكه الموكب إلى قصر دسمان محل إقامته، وأقام لهم الشيخ المبارك حفل عشاء في قصر مشرف، كما أقام لهم الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفل شاي بقصره في منطقة حولي، وقام الشيخ المبارك بتوديع الضيفين قبل مغادرة الكويت².

أحدثت هذه الزيارة تطوراً إيجابياً في العلاقات بين البلدين، فأرسلت الحكومة العراقية إلى وزارة الخارجية البريطانية رسالة، أشارت فيها إلى سحب مطالبها بشأن جزيرتي وربة وبوبيان، كشرط لتسوية مسألة الحدود³. وتقدمت إلى البرلمان بمشروع قانون، استثنى فيه الكويتيون من القيود المفروضة على تملك الأجانب الأموال غير المنقولة، وأصدر المجلس هذا القانون، معتبراً إياه خطوة من أجل تعزيز الروابط مع الكويت. وترافق ذلك مع استثناء الكويتيين من الحصول على تأشيرات الدخول للعراق، وحق الإقامة دون قيود أو تحديد مدة زمنية، وحق ممارسة الأنشطة التجارية حالهم في ذلك حال المواطنين العراقيين.

وفي شهر مايو 1953، سافر الشيخ السالم إلى العراق لحضور

1- الكويت في شهر، مجلة الرائد، السنة الأولى، العدد 8، يناير 1953، ص56.

2- انظر: أخبار عن الزيارة وصور لأحداثها في مجلة الرائد، السنة 2، العدد 1، أبريل 1953، ص 97، 100 - 102.

3- عبدالله أحمد عبدالرحمن النجدي، الشيخ عبدالله السالم الصباح 1895 - 1965، مرجع سابق، ص 309.

احتفالات تتويج فيصل الثاني ملكاً على العراق، ورافقه عبدالله الملا، وهي المناسبة التي حضرها وفود وممثلون لاثنتين وثلاثين دولة¹. وفي نفس العام، قام متصرف لواء البصرة السيد جمال عمر نظمي بزيارة للكويت، وأقام الشيخ المبارك حفل غداء على شرفه.



حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم ونائبه الشيخ عبد الله المبارك ومتصرف لواء البصرة في المأدبة التي أقامها الشيخ صباح الأحمد في قصره بحولي على شرف الضيف 1952

شهد عام 1954 عدة زيارات متبادلة بين قادة البلدين. ففي شهر فبراير، زار العراق كل من الشيخ المبارك والشيخ فهد السالم، وأقام الملك فيصل الثاني حفل غداء على شرفهما². وفي أبريل، قام ملك

1- جريدة الأهرام بتاريخ 2 مايو 1953، ومجلة الرائد، السنة 2، العدد 2، مايو 1953، ص 209.
2- وبمناسبة هذه الزيارة نشرت مجلة «الصحيفة» العراقية صورة الشيخ المبارك على غلافها في عددها رقم 5 بتاريخ 5 فبراير 1954. مجلة البعثة، السنة الثامنة، العدد الثاني، (فبراير 1954).

العراق وولي عهده الأمير عبد الإله بزيارة إلى الكويت واستغرقت عدة أيام¹، ولا تشير المصادر إلى ما حدث في هذه الزيارة أو المباحثات التي أجراها الملك وولي العهد العراقيين في الكويت.

وفي أكتوبر من نفس العام، قام الشيخ المبارك بزيارة أخرى للعراق، وعقد مباحثات مع كل من رئيس الوزراء العراقي بالنيابة ووزير الخارجية بالنيابة شاعر الوادي بشأن القضايا العالقة بين البلدين، والتي وصفها الوزير العراقي بأنها تمت في جو من المودة والأخوة، وأنهما اتفقا على مواصلة المباحثات والاتصالات المباشرة لمعالجة الشؤون المشتركة بينهما، ومنها قضايا الحدود، وقررت لجنة التمويل العليا في العراق عودة تصدير السلع والمواد الغذائية إلى الكويت وإمارات الخليج².

وفي عام 1955، عادت الحكومة العراقية إلى طرح مطالبها الخاصة بجزيرتي وربة وبوبيان. فتقدمت في أبريل 1955 باقتراح إلى الحكومة البريطانية لحل قضية الحدود، يقضي باستغلال العراق مسافة أربعة كيلومترات داخل الأراضي الكويتية بدءاً من جنوب صفوان إلى جنوب أم قصر إلى جنوب جزيرة وربة، وذلك باستئجار هذه المساحة لمدة 99 سنة³.

أرسل البريطانيون الاقتراح العراقي إلى الشيخ السالم، مشفوعاً باقتراح تزويد الكويت بالمياه العذبة من شط العرب، على أن تستأجر الكويت الأراضي العراقية التي يمر بها أنبوب الماء لمدة 99 سنة. وقام رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، بزيارة الكويت في سبتمبر 1955 لإقناع

1- د. محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2005) ص 417.

2- جريدة الحياة بتاريخ 16 تشرين الأول 1954.

3- عبدالله أحمد عبدالرحمن النجدي، الشيخ عبدالله السالم الصباح 1895 - 1965، مرجع سابق، ص 310.

الكويت به. كان الشيخ السالم رافضاً للمشروع، ولكنه لم يرغب في أن ينفرد باتخاذ القرار، فطلب المشورة من كبار شيوخ آل الصباح رؤساء الدوائر الحكومية، وكان رأيهم بالإجماع رفض الاقتراح.



الشيخ عبد الله المبارك يشارك في جلسة المباحثات بين الشيخ عبد الله السالم مع نوري السعيد رئيس وزراء العراق ويبدو في الصورة الشيخ عبدالله الأحمد 1952

لم يكتف الشيخ بذلك، وسعى لتوفير الدعم الشعبي لهذا الموقف، فكلف عبداللطيف إبراهيم النصف الموظف بمكتبه، دعوة ستين شخصاً من أعيان البلاد، وكبار تجارها ورؤساء قبائلها، للاجتماع ومناقشة الموضوع وإبداء الرأي فيه.

وبالفعل، انعقد هذا الاجتماع في مدرسة صلاح الدين يوم الجمعة 21 ديسمبر 1955¹، ورفض المجتمعون الاقتراح، لأنه سوف يعطي

1- نص خطاب الدعوة وأسماء المدعويين في محمد إبراهيم الشيباني، من تاريخ الكويت سكرتير الحكومة (الملا) الجزء الثاني (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2022) ص54 - 55.

للحكومات العراقية مجالاً لابتزاز الكويت¹. وأصدر النادي الثقافي القومي، ونادي الخريجين، ونادي المعلمين بياناً مشتركاً شديد اللهجة برفض المشروع. وبناء على هذا الموقف الرسمي والشعبي، أبلغ الشيخ السالم السلطات البريطانية في 18 يناير 1956 برفض الكويت الاقتراح. وفي 23 من نفس الشهر، كتب القنصل الأمريكي في الكويت أنه بعد عام من المفاوضات مع العراق، وصلت الحكومة الكويتية إلى قرار بعدم المضي قدماً في تنفيذ مشروع خط أنابيب نقل المياه من شط العرب. وفسر هذا الموقف في ضوء عدة اعتبارات، وهي: عدم رغبة الكويت في الاعتماد في مياه شربها على مصدر تسيطر عليه دولة أخرى، والخشية من تأثير المشاعر المعادية للغرب والمؤيدة لمصر في الكويت باعتبار أن العراق دولة حليفة للغرب، وعدم الرغبة في أن تصبح الكويت طرفاً في الحرب الباردة العربية بين القاهرة وبغداد، وفي اتخاذ موقف مناهض للتحالف المصري السوري السعودي².

كان هذا التقرير ثاقباً في فهمه لتطورات الأحداث في المنطقة، فلم يكن القرار برفض الاقتراح العراقي نابعاً من اعتبارات كويتية فحسب، بل وأيضاً من اعتبارات عربية. ويعبر عن ذلك قول أحد الباحثين: «ولعله من المفيد هنا استعراض فهم الشيخ عبدالله السالم ونائبه الشيخ عبدالله المبارك للحالة السياسية السائدة في الوطن العربي آنذاك، واستقطابات المحاور السياسية والتكتلات القومية القائمة ومحاولة الكويت الدؤوبة لأن تكون بعيدة كل البعد عنها، وأن تسخر

1- محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961 - 1973 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001) ص 25.

2- From American Consulate (Brewer) to Department of Stat, January 23, 1956.

كل طاقاتها من أجل هدف الاستقلال، وكذلك في عدم رغبتها في أن تصبح طرفاً في الحرب الباردة العربية بين القاهرة وبغداد، وكان قبول الكويت هذا الاتفاق مع العراق وقتذاك يعني دعماً للتيار الذي قاده نوري السعيد، والذي تمثل في إنشاء حلف بغداد عام 1955 ثم الاتحاد العربي في فبراير 1958، هذا التيار الذي ناهض ثورة 1952 والحركة التحريرية العربية التي قادها جمال عبد الناصر¹.

حافظ الشيخ السالم على صلوات المودة الشخصية مع الأمير عبد الإله، فسافر إلى العراق في يونيو 1955 لحضور الحفل المقام بمناسبة عقد قرانه، ورافقه في هذه الزيارة الشيخان جابر الأحمد وصباح الأحمد وسكرتيه الخاص أشرف لطفي². وخلال الزيارة، حاول مندوبو الصحف العراقية استدراج الشيخ للتعليق على الأوضاع العربية وقتذاك والخلافات بين بغداد والقاهرة، إلا أنه تحاشى الحديث في هذه الموضوعات، مؤكداً أهمية التضامن العربي والعمل العربي المشترك. وحسب تقرير للسفارة الأمريكية في بغداد بتاريخ 3 أبريل 1956، أعده السكرتير الثاني بالسفارة فريدرك أيلتس، فإن وزير الخارجية العراقي برهان الدين باش أعيان أدلى بتصريحات ودية تجاه الكويت في 9 مارس، بأن العراق يرغب في إقامة علاقات طيبة مع الكويت، وأنه على استعداد لتقديم أي مساعدة ثقافية أو اقتصادية تحتاجها الكويت، وأن مجلس الوزراء وافق على مد الكويت بالمياه من شط

1- مظفر عبدالله راشد، الأمير، مرجع سابق، ص 100.

2- نور محمد عبدالله الحبشي، «الهاشميون في العراق وعلاقتهم بأسرة الصباح حكام الكويت 1916 - 1958»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية التي تصدرها جامعة الكويت، مجلد

45، عدد 173 (أبريل / رجب 2019) ص 251.

العرب من دون أي شروط، وأن رئيس الوزراء العراقي أرسل برقية بهذا المعنى إلى الشيخ السالم¹.

وبعد عشرة أيام، أعد أيلتس تقريراً آخر ورد فيه النص الذي نشرته جريدة الشعب العراقية للبرقية التي أرسلها نوري السعيد إلى الشيخ السالم، والتي أكدت نفس المعاني التي أشار إليها باش أعيان. تضمنت البرقية، نفي الحكومة العراقية لوضعها أية شروط لمد أنابيب المياه من شط العرب إلى الكويت، وأن كل ما تحتاجه حكومة الكويت هو التوقيع على الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المفاوضات التي تمت بين البلدين في الصيف الماضي².

ومن الواضح أن نشر هذه البرقية يدخل في باب الإحراج الإعلامي والسياسي وليس السعي للوصول إلى توافق، وبخاصة أن البرقية تجاهلت المطلب الرئيسي للكويت، وهو أنه لا اتفاق على المياه من دون ترسيم الحدود بين البلدين.

جاء الرد الكويتي واضحاً، فأكد الشيخ السالم الموقف الكويتي الثابت بعدم الربط بين موضوع المياه وقضية ترسيم الحدود. أما رد الشيخ المبارك على هذه الرسالة، كما ورد في تقرير للسفير الأمريكي في بغداد، فإنه شكر الحكومة العراقية على موقفها، مؤكداً استعداد الكويت للتفاوض مع العراق حول قضية الحدود، وذلك على أساس الخطابات المتبادلة بين رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد والوكيل

1- نص الرسالة في تقرير السفير الأمريكي. انظر:

From American Embassy in Baghdad. (Elits) to Department of State, April 3, 1956.

أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري رقم الوثيقة، 17 - 264/16.

2- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، وثيقة رقم 264/18.

السياسي البريطاني عام 1932.¹

والحقيقة، أن موضوع المياه لم يعد ورقة ضغط في يد العراق، بعد بناء أكثر من محطة لتقطير مياه البحر لتوفير المياه العذبة في الكويت.

ومع ذلك، سعت الكويت لحل خلافاتها مع العراق من خلال المفاوضات، فسافر الشيخ المبارك إلى العراق في 19 أكتوبر عام 1957²، ثم مرة أخرى في مايو عام 1958³، والتقى كبار المسؤولين العراقيين دون الوصول إلى اتفاق.

انكشفت المناورة السياسية التي قام بها زعماء العراق، وهي الفصل بين قضيتي المياه وترسيم الحدود، وإعطاء الانطباع للرأي العام الكويتي بأن حكومتهم هي التي تضع العقبات وترفض الوصول إلى حل بشأن المياه. هذا في الوقت، الذي أكدت فيه الكويت دوماً أن الأولوية بالنسبة لها ترسيم الحدود، وأنها لن تبرم أي اتفاقية مع العراق بشأن المياه دون حل مشكلة الحدود.

ورغبة من الشيخ السالم بأن لا يبدو موقف الكويت مرتبطاً بشخصه، فقد حرص على إكسابه طابعاً مؤسسياً كما فعل في عام 1955، فأحال الأمر إلى المجلس الأعلى. ووفق تقرير للقنصل الأمريكي في الكويت بتاريخ 19 مارس عام 1957، فإن المجلس الأعلى ناقش مشروع الاتفاق الذي قدمه العراق في بداية فبراير، واقترح على الحاكم في 9 مارس

1- نص الرسالة في تقرير القنصل الأمريكي. انظر:

From American Embassy in Baghdad. (Elits) to Department of State, April 24, 1956.

2- جريدة مرآة الشرق الأوسط بتاريخ 20 تشرين الأول 1957.

3- جريدة مرآة الشرق الأوسط بتاريخ 26 أكتوبر 1958.

عدم الموافقة على مشروع خط أنابيب المياه، أو على مشروع خط أنابيب النفط الذي اقترحته شركة النفط العراقية إلا بعد تسوية موضوع الحدود. وأوصى القنصل الأمريكي حكومة بلاده، بضرورة العمل على تحسين العلاقات بين العراق والكويت لأن ذلك يتفق مع المصالح الغربية في المنطقة، واقترح أن تسعى وزارة الخارجية الأمريكية لإقناع بغداد بقبول الموقف الكويتي، وأن هناك إمكانية للوصول إلى حل لأن الحدود على الأرض واضحة، وفقاً للرسائل المتبادلة عام 1932¹.

وخلال الشهور التالية، استمرت المحاولات لإقناع الشيخ السالم بتغيير موقفه. ومع أن المقيم البريطاني في الخليج السير باروز رأى أنه من الصعب للغاية - إن لم يكن من المستحيل - إقناع أمير الكويت بالتخلي عن موقفه، فإن الوكيل السياسي في الكويت (بل) حاول إقناع الشيخ بقبول الاقتراح العراقي دون نجاح. لم يفقد الوكيل السياسي الأمل، فتدخل لدى الشيخ فهد السالم رئيس مجلس الإنشاء ودائرة الأشغال العامة. ففي تقرير له بتاريخ 24 أبريل 1957، ذكر أنه تحدث مع الشيخ فهد بخصوص هذا الأمر، وكانت النتيجة «مخيبة للأمال»، ولم يستجب الشيخ لاقتراحات الوكيل السياسي².

استمرت محاولات العراق استمالة الشيخ فهد السالم، فوجهت الحكومة العراقية له الدعوة للزيارة، والتي لبهاها في 4 مايو 1957. وحسب تقرير السير مايكل رايت السفير البريطاني في بغداد عن الزيارة، فقد استقبل الشيخ في المطار رئيس الوزراء ووزير الخارجية

1- From American Consulate (Brewer) to Department of State, March 19, 1957.

2- ميمونة خليفة الصباح، الشيخ فهد السالم الصباح (جوانب مضيئة من عطائه الوطني 1905 - 1959)، مرجع سابق، ص 141 - 142.

ورئيس التشريفات نائباً عن الملك فيصل. ونظراً لأنه كان ضيفاً على الحكومة العراقية، فقد حرص السفير البريطاني على الذهاب إلى المطار لاستقباله¹.

كان تقييم السفير أن الشيخ فهد السالم لم يكن «ضيفاً رائعاً أو لطيفاً» تجاه العراقيين، فقد رفض الإقامة في دار الضيافة الرسمية، وهو المبنى الذي خصصته السلطات العراقية له، وفضل الإقامة في قصر الشيخ عبدالله المبارك في شمال بغداد. وفسر السفير هذا الموقف، إما برغبة الشيخ فهد السالم في مزيد من الخصوصية التي لم يوفرها قصر الضيافة، أو بالصدقة بينه والشيخ عبدالله المبارك. كما رفض الشيخ بندين من جدول الزيارة، وهما السفر إلى الموصل جواً لتفقد عدد من المشروعات الإنمائية منها مصنع للنسيج، وزيارة لخطة التوطين في منطقة المسيب الكبرى²، والاكتفاء بزيارة بعض المشروعات في بغداد وخصوصاً مشروعات الإسكان.

وسجل السفير البريطاني أنه في حفل العشاء الذي أقامه رئيس الوزراء يوم 5 مايو للضيف الكويتي، فإنه تم توجيه الدعوة فقط للعراقيين. ومن ثم، فإنه لا يدري عن طبيعة النقاشات التي دارت فيها. أما في حفل العشاء الذي أقامه في السفارة البريطانية، وحضره وزير الاقتصاد والتنمية فقد اتسمت المناقشات بالعمومية، وأنه كيف يُمكن للبلدين أن يُساعد بعضهما بعضاً وظهرت فكرة مُساهمة الكويت في زراعة أراضٍ في جنوب العراق على أن يتم تصدير ناتجها إلى الكويت،

1- From British Embassy Bagdad to British political resident in Bahrain.

2- المسيب، هي منطقة في محافظة بابل في منطقة الفرات الأوسط.

وأنها أثارت اهتمام الطرفين ولكن دون الاتفاق على شيء مُحدد¹. يذكر محمد فاضل الجمالي أنه استقبل الشيخ فهد في منزله خلال هذه الزيارة، ودار بينهما «حديث أخوي صريح»، وأنه قال للشيخ: «أنا لا أعرف حدوداً تفصل بين العراق والكويت، وأن أرض العراق ومياهه هي كويتية بقدر ما هي عراقية، وكذلك أرض الكويت فإنها عراقية بقدر ما هي كويتية، هذه عقيدتي وليست مجاملة»².

ولابد أن هذه الكلمات قد أزعجت الشيخ فهد إزعاجاً شديداً، فقد كان الجمالي من الداعين لفكرة أن الكويت جزء من العراق.

وأياً كان الأمر، فعقب عودته إلى الكويت، التقى الشيخ بالوكيل السياسي البريطاني يوم 8 مايو، وأخبره بأنه لم يجر أي مباحثات مع المسؤولين العراقيين بشأن موضوعي نقل المياه وترسيم الحدود³.

ووفقاً لتقرير القنصلية الأمريكية في الكويت في نوفمبر 1957، فإن

-
- 1- ميمونة خليفة الصباح، الشيخ فهد السالم الصباح (جوانب مضيئة من عطائه الوطني 1905 - 1959)، مرجع سابق، ص143.
 - 2- د.محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة، مرجع سابق، ص 11. ويلاحظ أن الكاتب أخطأ في إشارته لتاريخ الزيارة والتي قال إنها كانت خلال رئاسته للوزارة في 1953 - 1954، وفي وصفه الشيخ فهد بأنه وزير المواصلات. وربما يمكن تفسير ذلك، لكبر سنه بأنه كتب هذا الكتاب في عام 1992، أي أنه كان في التاسعة والثمانين من عمره.
 - 3- ميمونة خليفة الصباح، الشيخ فهد السالم الصباح (جوانب مضيئة من عطائه الوطني 1905 - 1959)، مرجع سابق، ص148. ومن الغريب أن الوكيل السياسي بل كتب في تقرير له في 12 مايو 1957 أن حكومة العراق أعدت للشيخ الفهد استقبلاً مهيباً على أعلى مُستوى، وأنه ناقش مع المسؤولين هناك قضايا الحدود ونقل المياه من شط العرب، وأن الاعتقاد السائد أنه تم الوصول إلى اتفاق بين الطرفين حول قضايا الحدود ونقل المياه من شط العرب، وإن كان لم يصدر تصريح رسمي بذلك بعد. انظر:

المسؤولين البريطانيين اقترحوا ترسيم الحدود عند النقاط التي يتم فيها مرور أنابيب نقل المياه عبر الحدود بين البلدين، وهو الاقتراح الذي رفضه الشيخان السالم والمبارك، لأنه من غير المقبول أن يتم الاتفاق على ترسيم الحدود عند نقطتين فقط دون بقية الحدود¹.

وتكشف الوثائق البريطانية والأمريكية عن أن الموقف الحقيقي للحكومات العراقية في فترة الخمسينيات تجاه الكويت، كان أسوأ بكثير مما ظهر في مقترحاتها الخاصة بترسيم الحدود. وعلى سبيل المثال، ففي أكتوبر 1953 اقترح رئيس الوزراء فاضل الجمالي على السفير البريطاني في بغداد أن «الحل الحقيقي لمشكلات الكويت هو في دمجها مع العراق»².

وفي مايو عام 1954، أخبر وزير الخارجية العراقي كلاً من السفير البريطاني في بغداد والمقيم البريطاني في البحرين أن «العراق لا يعترف بالوجود المستقل للكويت»³. وفي المحاكمات التي جرت لقيادة النظام الملكي في أعقاب ثورة 14 يوليو 1958، تم الكشف عن أن حكومة نوري السعيد كانت قد وضعت خطة لضم الكويت بالقوة العسكرية تحت اسم «حركة جمع الشمل».

وهكذا، استمر توتر العلاقات بين البلدين، ورفض الكويت لأي مطالب عراقية في الأراضي الكويتية. وزاد من هذا التوتر، رفض الكويت الانحياز

1- From American Consulate (Seelye) to Department of State, November 4, 1957.

2- From British Embassy in Baghdad to the Political Agency in Kuwait, October 19, 1953.

3- والجدير بالذكر أن السفير البريطاني علق بقوله إن مثل هذه الفكرة لن تلقى تأييداً في لندن والكويت، وأنه بناء على معلوماته فإن الكويتيين يرغبون في الحفاظ على استقلالهم.

From Political Residency (Bahrain) to Foreign Office, May 22, 1954.

للموقف العراقي في صراعه مع الثورة المصرية وتيار التحرر العربي الذي ساد المنطقة في حقبة الخمسينيات.

ثانياً- الكويت والاتحاد العربي (الهاشمي):

كما ذكرت من قبل، شهدت المنطقة العربية في الخمسينيات مواجهة عاتية بين تيارين: تيار التحرر الوطني وتحقيق الأمن الإقليمي من خلال معاهدة الدفاع العربي المشترك بقيادة مصر، وتيار التحالف مع الدول الغربية بقيادة العراق. وبحكم أن الكويت وقتذاك كانت تحت الحماية البريطانية ولم تكن قد حصلت على استقلالها بعد، فلم يكن مطلوباً من قادتها اتخاذ مواقف رسمية في صف أحد الاتجاهين، وإن كان الشيخان لم يترددا في التعبير عن دعمهما لحركات الاستقلال العربي وتقديم الدعم لها.

ويروي السياسي العراقي برهان الدين باش أعيان الذي تولى منصب الوزارة في الحكومة العراقية أكثر من مرة في هذه الفترة، عن واقعة حدثت في التاسع من أكتوبر عام 1954، توضح الأجواء السياسية التي سادت دول المنطقة في هذه الفترة. تعود ظروف هذه الحادثة إلى اللقاء بين نوري السعيد رئيس وزراء العراق وعدنان مندريس رئيس وزراء تركيا في أنقرة، لبحث تطوير العلاقات الأمنية بين البلدين، وإمكانية انضمام العراق إلى الميثاق التركي-الباكستاني. وعندما وصلت هذه الأخبار إلى القيادة المصرية، طلبت مزيداً من المعلومات، فقام وزير الإرشاد القومي صلاح سالم بتكليف أحمد سعيد المذيع بصوت العرب بالسفر إلى لبنان، ومقابلة أصدقائه الصحفيين فيها لمعرفة المزيد. وفي أعقاب وصوله، أبلغه عبد الحميد غالب السفير

المصري في بيروت بأنه وصلته تعليمات من القاهرة بأن عليه السفر إلى بغداد في أسرع وقت وبأي طريقة، وبخاصة بعد قيام عدد من كبار الساسة العراقيين المعارضين للانضمام إلى هذا الميثاق، بالاتصال بالملحق العسكري المصري في بغداد كمال الحناوي، وطلبوا منه دعم القيادة المصرية لموقفه. فتقدم أحمد سعيد بطلب الحصول على تأشيرة دخول من القنصلية العراقية في بيروت، والتي رفضت طلبه بدعوى وجود اضطرابات في البلاد.

وكان على الرجل أن يجد طريقة للسفر، وفكر أن أفضل وسيلة لذلك تكون من خلال الكويت. فطلب نصيحة صديقه الصحفي والشاعر اللبناني صلاح الأسير الذي أخبره بوجود طائرة خاصة يملكها «الشيخ عبدالله المبارك نائب حاكم الكويت» في مطار بيروت، وأنها سوف تسافر إلى الكويت. وبعد يومين، سافر أحمد سعيد وصلاح الأسير على متن هذه الطائرة. وبمجرد وصوله الكويت اتصل سعيد بمدير البعثة التعليمية المصرية عبد المجيد مصطفى، وطلب منه المساعدة في مهمته، فقام عبدالمجيد بالاتصال بالشيخ المبارك وطلب منه أن يتوسط لدى الشيخ السالم وإقناعه بالموافقة على سفر أحمد سعيد إلى البصرة، فوافق الحاكم على ذلك.

وتصادف وجود وفد إعلامي مصري في الكويت كان في طريقه إلى العراق، فتم إلحاق أحمد سعيد بهم، وسافروا جميعاً إلى البصرة ومنها إلى بغداد. ورغم متابعة السلطات الأمنية العراقية لسعيد، فقد استطاع مقابلة اثني عشر رجلاً من زعماء المعارضة، كان من بينهم أربعة رؤساء وزارة سابقون، وحصل على توقيعهم على بيان بمعارضتهم لانضمام

العراق إلى الميثاق¹.

في هذا السياق، شجعت بريطانيا كلاً من العراق والأردن اللذين اتبعتا سياسات موالية للغرب على مزيد من التقارب وإقامة اتحاد فيما بينهما، وبدأت الاتصالات بين البلدين لتحقيق هذا الهدف، كان نوري السعيد حريصاً على ضم دول أخرى لهذا الاتحاد المرتقب. وفي اجتماعات حلف بغداد في أنقرة في يناير 1958²، أوضح أن أفضل سبيل لمواجهة الاتحاد المصري السوري يكون بقيام اتحاد بين كل من العراق والأردن ولبنان والكويت.

وتمت إقامة الاتحاد بين العراق والأردن تحت اسم الاتحاد العربي، المعروف إعلامياً باسم الاتحاد الهاشمي في 14 فبراير 1958³.

وتأكيداً لرغبة الكويت في إقامة علاقات طيبة مع كل من العراق والأردن، سارع الشيخ السالم بإرسال برقية تهنئة إلى قادة البلدين، جاء فيها: «حمدنا الله على الخطوة المباركة في توحيد القطرين الشقيقين العراق والأردن، ونسأله تعالى أن يحقق الأماني، ويوفق الخطى لما فيه خير العروبة وقوتها».

1- أحمد برهان الدين باش أعيان، برهان الدين باش أعيان حياته وعصره 1915 - 1975 (بيروت: دار الساقى، 2012) ص ص 219 - 222.

2- نشأ هذا الحلف بمبادرة عراقية - تركية، ففي 12 يناير 1955، أصدر رئيساً وزراء البلدين نوري السعيد وعدنان مندريس بياناً مشتركاً حول استعداد البلدين لإقامة تحالف عسكري، وفي 24 فبراير وقّع الطرفان الميثاق العراقي - التركي. وتبع ذلك انضمام بريطانيا إلى الميثاق شهر أبريل، وباكستان في شهر يوليو، ثم إيران في نوفمبر. وكان ذلك نواة إعلان قيام حلف بغداد.

3- انظر في ظروف نشأة هذا الاتحاد ودور بريطانيا في إقامته في د.سهيل سليمان الشلبي، العلاقات الأردنية - البريطانية 1951 - 1967 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006) ص ص 137 - 148. ود.محمد علي حلة، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية 1918 - 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014) ص ص 360 - 371.

تعرضت الكويت لضغوط عراقية مكثفة للانضمام إلى هذا الاتحاد، فقد كان رئيس الوزراء نوري السعيد وغيره من قادة العراق، يتطلعون إلى كسب الكويت لفهمهم، وذلك لهدفين: هدف سياسي يتمثل في تجاوز الطابع العائلي الهاشمي للاتحاد، وهدف اقتصادي يتمثل في الاستفادة من الموارد المالية للكويت لدعم الأردن، وبخاصة أنه في عام 1958 لم تدفع المملكة العربية السعودية الدعم السنوي المقرر للأردن وهو خمسة ملايين جنيه إسترليني¹، وأن الأوساط السياسية في العاصمة عمّان نظرت إلى الكويت حسب تعبير السفير البريطاني في الأردن جونستون في تقرير لوزير الخارجية سلوين لويد بتاريخ 24 فبراير 1958، على أنها «مدينة ثراء فاحش»².

كانت أول دعوة لانضمام الكويت إلى هذا الاتحاد من العراق والأردن، في 26 فبراير أي بعد اثني عشر يوماً من إعلانه. تحفظ الشيخ السالم على هذا العرض، مشيراً إلى عدم استعداد بلاده للمشاركة في محاور سياسية بين النظم العربية الملكية من ناحية وتلك الجمهورية من ناحية أخرى، وأنه ليس هناك ما تجنيه الكويت من هذا الاتحاد³.

وتذكر المراسلات الدبلوماسية البريطانية بين الوكيل السياسي في الكويت، والسفير البريطاني في بغداد، والمقيم البريطاني في البحرين فيما بينهم، ومع وزارة الخارجية في لندن حول إقناع بريطانيا الشيخ السالم بالانضمام، ومن يقوم بهذا الدور ومتى وفي أي وقت، ومن

1- د. سهيلا سليمان الشلبي، مرجع سابق، ص 140.

2- سامون سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، مرجع سابق، ص 187.

3- عبدالله يوسف الغنيم، طريق الكويت إلى الاستقلال. تقارير ومحاضر رسمية (الكويت): مركز البحوث والدراسات الكويتية، (2020)، ص 15.

يقوم بالحديث معه لإقناعه، وهل يكون الوكيل السياسي أم المُقيم البريطاني، أم رُبما أحد السُّفراء الذين ترسلهم لندن خصيصاً لهذا الغرض. كما تكرر الحديث حول تحاشي مفاتحة الشيخ في هذا الأمر خلال شهر رمضان، والذي يعتكف فيه في بيته بلُبنان. وإن كانت تلك المراسلات تفصح بجلاء عن تأييد الدبلوماسية البريطانية لانضمام الكويت إلى الاتحاد، ولكن دون القيام بضغط مُباشر على حاكم الكويت، وبخاصة أن العراق رفض إنهاء مشكلات ترسيم الحدود مع الكويت وتركها عالقة.

ركز نوري السعيد جهوده لانضمام الكويت إلى الاتحاد، حتى إن السفير البريطاني في بغداد السير رايت، كتب في تقرير لوزارة الخارجية بتاريخ 10 أبريل 1958، أن القادة العراقيين «كانوا مهووسين جداً بفكرة انضمام الكويت إلى الاتحاد (الهاشمي)، وأن تسهم بدعمه مالياً، وذلك إدراكاً منهم بأن الاتحاد مع الأردن سوف يعني تقديم تضحيات اقتصادية بالنسبة للعراق». ومن ثم، يمثل انضمام الكويت للاتحاد ضماناً أكبر لاستمراره واستقراره الاقتصادي.

وفي خطاب له بتاريخ 26 أبريل مُوجه إلى المُقيم البريطاني في البحرين، أشار السفير إلى الأزمة المالية التي تُواجهها بغداد، وتحفُّظ على فكرة الحكومة العراقية بإنشاء محطة إرسال تلفزيوني في البصرة، بهدف إقناع الكويتيين بجدوى الانضمام للاتحاد. وذلك على أساس أنه تُوجد مناطق جبلية مُرتفعة بين البصرة والكويت سوف تعيقُ الإرسال، كما أن حاكم الكويت لن يُوافق على إنشاء محطة للاستقبال على أرض بلاده¹.

1- From British Embassy in Bagdad to Sir, Bernard Burrows the British Residency in Bahrain, April 26, 1958.

يؤكد ذلك، ما وصل إليه الباحث مؤيد الوندائي من دراسته للوثائق البريطانية الخاصة بإنشاء هذا الاتحاد، من أنه «لعل أهم قضية شغلت نوري السعيد في الأشهر الستة الأخيرة من حياته هي قضية الكويت»¹، وما أشار إليه السفير الأمريكي في العراق، والدمار جلمن، خلال الفترة 1954 - 1958، من أنه رغم أن نوري السعيد تحدث أكثر من مرة عن أن الاتحاد ترك الباب مفتوحاً لاشتراك دول عربية أخرى، فإنه «لم يسم نوري أي بلد عربي غير الكويت في أحاديثي معه»².

كان موقف الشيخين السالم والمبارك تجاه الاتحاد الهاشمي منسجماً مع التوجهات السياسية التي حرصا عليها، وهي عدم الدخول في لعبة المحاور العربية، وأوضحا ذلك بشكل جلي في كل اتصالاتهما، وكان الشيخ السالم قد أخبر البريطانيين من قبل عن هذا الموقف. ففي مباحثاته مع السير برنارد باروز المقيم البريطاني أثناء زيارته للعراق خلال الفترة 25 فبراير - 24 مارس 1957، أكد له أن الكويت لن تنضم إلى أي من الاصطفافات أو الأحلاف السياسية في المنطقة، ولم يستجب الشيخ إلى اقتراحات تطوير العلاقات مع العراق في ضوء فشل المباحثات بين البلدين بشأن القضايا المتعلقة بينهما، وأهمها ترسيم الحدود.

في برقية للسير رايت السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية بتاريخ 9 فبراير 1958، أشار إلى أنه لا يوجد لدى حكام الكويت ميل لأي شكل من أشكال التقارب الذي يسعى العراق إلى تحقيقه³. وكان

1- مؤيد الوندائي، الاتحاد العربي في الوثائق البريطاني (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013) ص 31.

2- والدمار جلمن، نوري باشا السعيد كما عرفته، ترجمة د.مجيد خدوري (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2017) ص 207.

3- نقلاً عن مؤيد الوندائي، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية، مرجع سابق، ص 258 - 259.

تعليق الوزارة في اليوم التالي على هذا الرأي، أن سياسة حاكم الكويت انطلقت من الرغبة في الحفاظ على استقلاله تحت الحماية البريطانية، وأنه يعتقد بأنه يستطيع مواصلة هذه السياسة، من خلال تجنبه قدر الإمكان التورط في الخلافات القائمة بين البلاد العربية.

وفي نفس الشهر، زار كل من السير جورج مدلتون السفير البريطاني في لبنان، والسير باروز، الكويت لمحادثة الحاكم في موضوع العلاقة مع العراق. وفي تقرير للقنصل الأمريكي بتاريخ 23 فبراير عن هذه الزيارة، فإنه عندما التقى الشيخ السالم بالسفير الأمريكي بادره بمناولته نسخة من جريدة لبنانية، كانت قد نشرت خبراً عن اتحاد الكويت مع العراق، وسأله عما إذا كان ذلك هو سبب زيارته للكويت، وأبدى الشيخ عدم حماسه لمناقشة هذا الأمر. وفي اجتماع الشيخ السالم مع المقيم البريطاني، استمع إلى وجهة النظر البريطانية، ولكنه التزم جانب الحرص والحذر¹.

وكان تقدير الوكيل السياسي البريطاني هالفورد في برقية بتاريخ 28 فبراير 1958، أن الشيخ السالم يتمهل في موقفه لحين معرفة الطريق الذي سوف تتخذه الأحداث في المنطقة، وأنه ينتظر الموقف الذي سوف يتخذه الملك سعود، وأنه لا يعتبر الجمهورية العربية المتحدة مصدراً لتهديد بلاده إلى الحد الذي يفرض عليه المخاطرة، باتخاذ خطوة غير شعبية في الكويت؛ وهي التحالف مع العراق والأردن².

1- From American Consulate (Seelye) to Department of State, February 23, 1958.

2- نفس المرجع، ص397. ومن غرائب الشائعات التي تردت خلال هذه الفترة، أن الكويت والسعودية عرضتا على العراق إمكانية انضمامهما إلى الاتحاد وذلك مقابل انسحابه من حلف بغداد. وعندما بلغت تلك الشائعات مسامع الحكومة التركية، أعربت عن قلقها وطلبت من الحكومة العراقية توضيح موقفها من هذه الشائعات، فقامت بتأكيد استمرار عضويتها في الحلف

وفي مارس من عام 1958، قام الشيخ السالم بزيارة العراق، وعرض عليه نوري السعيد مشروعاً لترسيم الحدود بين البلدين وتزويد الكويت بالمياه العذبة اللازمة لها من شط العرب مقابل الانضمام للاتحاد. ولكن الشيخ لم يوافق على هذا المشروع، مؤكداً أن ترسيم الحدود بين البلدين هو موضوع مستقل، ويجب الاتفاق عليه دون ربطه بأي قضايا أخرى، وأبلغه أنه ينوي زيارة القاهرة عقب عودة جمال عبدالناصر من موسكو.

وفي نفس الشهر، زار وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد العراق، واستمع من نوري السعيد إلى مطالب العراق بشأن الكويت، وكان رد فعله أنه يعتبرها غير واقعية، ولكن العراق استمر في موقفه الساعي لانضمام الكويت إلى الاتحاد.

ففي 11 أبريل 1958 -وبناء على النصيحة البريطانية- أرسل رئيس الوزراء نوري السعيد نائبه توفيق السويدي، لمقابلة الحاكم الشيخ السالم في مدينة شتورة بלבنا. التقى السويدي أولاً بالسفير البريطاني في لبنان مدلتون، الذي حذره من ممارسة ضغوط مباشرة على الشيخ، منبهاً إياه أن تلك الضغوط يمكن أن تؤدي إلى إلغاء الشيخ لزيارته القادمة إلى العراق.

التقى السويدي بالشيخ السالم، ولكنه لم يسجل في مذكراته بشكل محدد ماذا دار في هذا اللقاء، واكتفى بذكر أن العراق «ضاعف اتصالاته

وأنه لا صحة لهذه الشائعات. ولكن القلق التركي استمر حتى إعلان الكويت والسعودية رفضهما الانضمام إلى الاتحاد. لم يكن لهذه الشائعات أي أساس ولم يكن الانضمام إلى الاتحاد فكرة واردة لدى قادة الكويت، ولكن هذه الحادثة تشير إلى علاقات الريبة وعدم الثقة التي كانت قائمة بين العراق وتركيا وقتذاك. انظر حسام السيد ذكي شلبي، العلاقات الكويتية - التركية. صداقة تاريخية وتعاون مثمر 1961 - 2018 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2022) ص 37.

ومساعيه التي كان من أهمها تفويضي في أوائل نيسان 1958، وقد كنت يومذاك نائباً لرئيس الوزراء، بالسفر إلى لبنان، وإجراء محادثات سرية حاسمة في هذا الشأن مع سمو أمير الكويت عبدالله السالم، الذي كان هناك في ذلك الحين. وبالفعل أجريت معه هناك محادثات طويلة ومهمة، أثرت خلالها أمور خطيرة..¹، ولم يوضح السويدي في مذكراته مضمون مباحثاته مع الشيخ السالم.

لذلك، يعتبر التقرير الذي كتبه السير رايت السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية بتاريخ 13 أبريل 1958 عما رواه السويدي له، المصدر الرئيس للمعلومات عما دار في هذا اللقاء. وحسب هذا التقرير، ذكر السويدي أنه تحدث مع الشيخ السالم بأكبر قدر من الود والصراحة، وأنه قال له إن «عبدالناصر أبعد ما يكون عن حماية العرب من الشيوعية، فقد فتح الباب أمام الشيوعية إلى الشرق الأوسط، كما تدل على ذلك زيارته إلى موسكو، وبصرف النظر عن ذلك فإن عبدالناصر هو العدو الصريح للأنظمة القائمة في الأردن والعربية السعودية والكويت، وإن هدفه إسقاط نظم الملكيات والأسر الحاكمة، لوضع يده على عائدات البلاد المنتجة للنفط وإخضاعها لدكتاتورية شخصية أو عسكرية مثلما يفعل الآن في سوريا».

وأضاف التقرير، أن السويدي قارن ذلك بالوضع في العراق الذي يتمتع -وفقاً له- بالديمقراطية والاستقرار وبتأييد أغلبية المواطنين في البلاد، وأن هدف العراقيين هو «جمع شمل تلك الأقطار العربية التي تريد الاحتفاظ باستقلالها.. ويأمل العراقيون في أن يتعاون الكويتيون

1- توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2010) ص498.

ويعملوا مع العراقيين كشريك على قدم وساق. وبذلك فإن النظام في الكويت سيحافظ على نفسه وعلى استقلال بلاده الذي سيضيع من دون ذلك»¹.

وأياً كان ما دار في مقابلة الشيخ السالم بالسويدي، فإن الشيخ رغب في كسب الوقت، فطلب من السويدي إعطاءه مهلة للتشاور مع آل الصباح على أن تستكمل المباحثات في زيارته القادمة لبغداد.

قام حاكم الكويت الشيخ السالم في السبت 10 مايو 1958 بزيارة رسمية للعراق، وكان في استقباله بالمطار الملك وولي العهد ورئيس الوزراء، واستغرقت الزيارة مدة أسبوع. وفي الساعة السابعة والنصف من مساء نفس اليوم، قام السير رايت بزيارة الحاكم الشيخ السالم، ووفقاً لمحضر الاجتماع الذي سجله الجانب الكويتي، فقد تحدث السفير عن دعاية عبدالناصر ضد العراق والأردن، وأن وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة هي «تفاهم الدول الأخرى فيما بينها على حرمة استقلال كل منها، وعلى اشتراكها معاً في جبهة متفاهمة.. ويمكنها حينئذ الوقوف أمام جمال عبدالناصر وحمله على إيقاف هذه الهجمات الكلامية»².

وكان تعليق الشيخ السالم أن نفوذ عبدالناصر يتغلغل بين الناس، وأن اتفاق الحكومات لا يمثل الطريقة المثلى لمواجهته. ومن ثم «فإنه تبعاً لذلك فقد يكون انحياز قطر عربي إلى الاتحاد العربي عاملاً في

1- محمد علي حلة، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي (الهاشمي) (1958) دراسة وثائقية (القاهرة: حقوق النشر محفوظة، 1992) ص 59، 85.

2- نص محضر الاجتماع في عبدالله يوسف الغنيم (إعداد) "الكويت والاتحاد العربي الهاشمي (يوميات ومحاضر سياسية 1)، رسالة الكويت، العدد 68، السنة 14، أكتوبر 2019، ص 5 - 11. ويشمل هذا المحضر أيضاً مقابلات الشيخ السالم خلال هذه الزيارة. وأعيد نشر المحضر في د.عبدالله يوسف غنيم، طريق الكويت إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 17 - 22.

ازدياد أسباب التوتر بين طبقات الشعوب بدل أن يكون عاملاً على تحسين الموقف». وعندما عرض عليه السفير خطة بريطانية للتقارب بين الكويت والعراق، قال الشيخ السالم إنه «لا يظن أن التقارب بين الكويت والعراق على الشكل المقترح هو عمل حكيم تحت الظروف الحالية المتوترة بين العراق ومصر، وأعرب سموه عن قلقه من أن تكون نتيجة مثل هذا التقارب عكسية».

وفي اليوم التالي الأحد 11 مايو، حضر رئيس الوزراء نوري السعيد إلى قصر الزهور لتحية الشيخ السالم، وعرض عليه وجهة النظر العراقية فيما يدور في المنطقة العربية من أحداث، والأخطار التي تهددها. وفي أعقاب اللقاء، سارع نوري السعيد إلى مقابلة السير رايت وأخبره بمضمون المقابلة. وحسب تقرير السفير، فإن نوري السعيد سعى لإقناع الشيخ بأهمية الانضمام إلى الاتحاد العربي، وذلك حماية لنظام حكمه من عبدالناصر والشيوعية، وأن الكويت والعراق مهددان بدرجة لا تقل عن التهديد الذي يتعرض له الأردن ولبنان، وأن ذلك يفرض على تلك الدول التعاون لإنقاذ نفسها من الشيوعية وعبدالناصر، وأن انضمام الكويت للاتحاد يقوم على أساس المساواة والحفاظ على شكل نظام الحكم القائم فيها والاعتراف بحدودها وبعلاقاتها مع بريطانيا¹.

وحسب البرقية التي أرسلها السفير إلى وزارة الخارجية في لندن في 11 مايو، فإن الشيخ قال إن قيام الاتحاد الهاشمي على أساس معاداة الجمهورية العربية المتحدة لن يحقق الأمن في المنطقة، بل

1- د. محمد علي حلة، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي (الهاشمي) (1958) دراسة وثائقية مرجع سابق، ص ص 61، 62.

إنه سوف يزيد من الاحتقان واحتمال حدوث ثورة¹.

وأعقب ذلك في الثانية عشرة ظهراً في نفس اليوم 11 مايو، توجه الشيخ إلى البلاط لمقابلة الملك فيصل الثاني، الذي كان معه الأمير عبد الإله ولي العهد ونوري السعيد رئيس الوزراء، وتوفيق السويدي نائب رئيس الوزراء، وفاضل الجمالي وزير الخارجية، وعبدالله بكر رئيس الديوان الملكي. وطرح المجتمعون على الشيخ السالم فكرة وقوف الكويت إلى جانب الاتحاد بشكل ما.

وكرر نوري السعيد محاولة إقناع الشيخ السالم بالانضمام إلى الاتحاد، بدعوى حماية حكمه وبلده، مؤكداً أن انضمام الكويت للاتحاد سوف يكون على أساس المساواة مع الأعضاء الآخرين كدولة مستقلة، وأنه إذا رغبت الكويت بعدم المشاركة في برلمان الاتحاد فإنه لا يوجد مانع في ذلك. وكان رد الشيخ متحفظاً، استخدم فيه حججاً عدة، منها أن بلاده ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا، وأن الحكومة البريطانية لم تبحث معه هذا الأمر، وأن المهم الآن هو التفاهم والتواصل بين العرب جميعاً، وأن الاقتراح المعروض عليه ما هو إلا «تكتل ضد فرقاء آخرين، ومثل هذا التكتل قد يحدث اضطرابات لا تحمد عقابها»².

وحسب برقية السفير البريطاني عن هذا الاجتماع بتاريخ 14 مايو، فإن الشيخ لم يساير الحجج العراقية بأن عبد الناصر يمثل خطراً

1- سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، مرجع سابق، ص 190.

2- نص محضر اللقاء في د. عبدالله يوسف الغنيم، طريق الكويت إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 23 - 27. نشرت جريدة الشعب المصرية بتاريخ 13 مايو 1958، خبراً عن هذا الاجتماع، ورد فيه: «إن حكام العراق يحاولون ضم الكويت إلى الاتحاد الهاشمي.. وإن بريطانيا أبلغت العراق رسمياً أنها ستقدم بالنصح الرسمي إلى حاكم الكويت لينضم إلى هذا الاتحاد».

مشترکاً تجاه النظم الملكية الصديقة للغرب في المنطقة، ورفض أي اقتراح من شأنه إيجاد رابطة بين الكويت والاتحاد¹.

وفي مساء اليوم التالي للاجتماع (12 مايو)، التقى الشيخ مع السفير الأمريكي في حفل عشاء، والذي شارك بدوره في محاولة إقناع الكويت بالانضمام إلى الاتحاد العربي، وأخبره بأنه تلقى تعليمات من حكومته بأن «يعمل كل ما في وسعه لتقوية هذا الاتحاد وتدعيم أسسه، لا تكتلاً ضد الجمهورية العربية، بل إن حكومته ترى أنه في كل اتحاد مبدأ حسن تقوم بتشجيعه، وأن مثل هذه الاتحادات ستكون خطوة نحو وحدة أشمل». ورد الشيخ عليه بأنه «ما من عربي لا ينظر إلى الاتحادات بعين الرضا، ولكن يجب أن تكون العلاقات بين هذه الكتل حسنة ودية مبنية على التفاهم، وإلا فإن الموقف يكون مشحوناً بالمخاطر، وقد تكون النتائج سيئة».

في صباح يوم 14 مايو، ذهب السير رايت لمقابلة الشيخ السالم، وذلك لإبلاغه برسالة عاجلة من وزير الخارجية لويد. فبادره الشيخ بأنه «ما كان يتوقع أن تقوم بريطانيا بمحادثة العراق دون استشارته أو إعلامه عن انضمام الكويت إلى الاتحاد ودستوره».

وادعى السفير أن هناك سوء فهم بشأن الموضوع، وأن بريطانيا صديقة لكل من الكويت والعراق، وأنها تتشاور مع كل منهما، وفقاً للالتزامات التعاهدية. فكان رد الشيخ أنه «ينتظر أن لا تدور مثل هذه المحادثات من وراء ظهره إذا كانت في مستوى التفاوض بشأن الاتحاد

1- سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفت، مرجع السابق، 191.

والدستور». فكان تعليق السفير أن الشيخ حر في اتخاذ قراره بشأن الانضمام إلى الاتحاد العربي، وأن هذا هو ما قاله وزير الخارجية لويد للمسؤولين العراقيين، وبأنهم يمكنهم التفاوض مباشرة مع الكويت، مضيفاً أن العراقيين ربما أسأؤوا فهم معنى ذلك.

وكرر الشيخ السالم في هذا اللقاء أكثر من مرة، أنه على استعداد للتقارب مع العراق بشرط أن يكون ذلك خارج إطار الاتحاد العربي¹. وسجل السفير رايت مضمون هذا الاجتماع في برقيته لوزارة الخارجية في نفس اليوم.

أغضب موقف الشيخ السالم السلطات العراقية، وأبلغ السويدي السفير البريطاني رايت «أن بغداد لا تستطيع أن تقبل طويلاً استمرار العلاقات مع الكويت على الأسس السابقة ذاتها»².

وتشير المصادر إلى أنه خلال فترة وجود الشيخ السالم في بغداد، أجرى الجيش العراقي «تمارين عسكرية» في 11 مايو في منطقة الرطبة، حضرها الملك وولي العهد وكبار قادة الجيش، ولا توجد إشارة عما إذا كان الشيخ السالم قد دعي لحضور هذه التدريبات أم لا.

وبعدها بيومين (13 مايو)، زار الملك حسين ملك الأردن بغداد، رافقه فيها وفد رفيع المستوى شمل رئيس الديوان الملكي، ونائب رئيس الوزراء، وعدد من المسؤولين، واستقبله في المطار الملك فيصل الثاني وولي عهده، ورئيس الوزراء، والوزراء، وكبار رجال الدولة. ولا توجد إشارة أيضاً،

1- نص محضر اللقاء في عبدالله يوسف الغنيم، طريق الكويت إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 28 - 36.

2- عن نور الحبشي، ثورتنا 15 تموز، مرجع سابق، ص 56.

عما إذا كان قد تم لقاء بين الشيخ السالم مع الملك الأردني أم لا¹. لم يكن الشيخ المبارك بعيداً عن هذه التطورات، فتعليقاً على ما رددته بعض وكالات الأنباء من أن الكويت قد تنضم إلى الاتحاد العربي الموالي للغرب، نشرت جريدة الفجر الكويتية تصريحاً له، بأن الكويت لا تعتزم الانضمام إلى هذا الاتحاد، وأن «الكويت يهملها الاحتفاظ بعلاقاتها الطيبة مع الجميع»². وفي يوم عودة الشيخ السالم من بغداد، صرح الشيخ المبارك بشكل واضح وحاسم «أن الكويت لا تنوي الانضمام إلى دولة الاتحاد العربي»³.

في أعقاب عودة الحاكم من بغداد، قام السير باروز المقيم السياسي في الخليج بزيارة الكويت في 27 مايو، والتقى بالشيخ في قصر دسمان، وبحضور الوكيل السياسي البريطاني. بادر الشيخ السالم بتكرار ما سبق إبلاغه للسفير البريطاني في بغداد، وهو وفقاً للمحضر الرسمي للاجتماع: «عدم رضاه عن أن ممثلي حكومة بريطانيا في بغداد قد تفاوضوا مع حكومة العراق حول مسائل مهمة تخص الكويت دون أن تجري قبل ذلك استشارة صاحب السمو أو إخباره». وطلب منه معرفة «تفاصيل ما جرى مع سلوين لويد في بغداد».

أجاب باروز بأن لويد أخبر العراقيين أن «صاحب السمو حر في

1- طارق إبراهيم شريف، سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935 - 1958 آخر ملوك العراق (بغداد: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011)، ص100. كانت جريدة الشعب المصرية قد توقعت هذه الزيارة في عددها الصادر صباح يوم 13 مايو 1958، وأن هدفها «إتمام الإجراءات النهائية لتكوين الاتحاد الهاشمي وتشكيل وزارة هذا الاتحاد.. وقد تكهنت بعض المصادر بأن حسين وفيصل قد يوافقان على تعيين نوري السعيد رئيساً لهذه الوزارة».

2- نقلاً عن جريدة الشعب المصرية، بتاريخ 14 مايو 1958، ص4.

3- جريدة بيروت المساء بتاريخ 15 مايو 1958.

تقرير ما يجب من اتجاهات، طالما أن ذلك لا يتعارض مع العلاقات القائمة بين بريطانيا والكويت». أضاف الشيخ السالم أنه عندما التقى بالسويدي، عرف منه أن «الإنجليز ما عندهم مانع، وأن العراقيين تحادثوا مع الإنجليز وأزالوا جميع الصعوبات التي تقف في الطريق. وقال سموه: إن بين الكويت وبريطانيا معاهدات، وإن بريطانيا لم تفتاحه رسمياً في مثل هذا الموضوع»، وأنه سوف يقوم بزيارة قريبة للعراق لمتابعة الموضوع هناك.

وعندما نقل باروز للشيخ السالم وجهة نظر لويد بشأن انضمام الكويت للاتحاد العربي، وأن ذلك سوف يمثل قوة للاتحاد وللكويت ضد التيارات الثورية في المنطقة، كان رد الشيخ «أن بوده التقرب إلى العراق وإرضاءها وتقوية الصداقة والعلاقات معها، على أن يكون ذلك خارجاً عن مسألة الاتحاد..»، لأن من شأن هذه الخطوة إثارة الشعب الكويتي الذي لا يوافق عليها، وأن أقصى ما يستطيع القيام به هو عقد اتفاقية صداقة مع العراق خارج موضوع الاتحاد¹.

وكرر فعل للفشل في إقناع الشيخ السالم بالانضمام للاتحاد، ففي 5 يونيو 1958 وبناء على توجيه من نوري السعيد رئيس وزراء الاتحاد، أرسل توفيق السويدي مذكرة سرية شديدة اللهجة إلى السفير البريطاني، ورد فيها اقتراح بأن تمنح بريطانيا الاستقلال للكويت بشرط انضمامها للاتحاد وتقديمها معونة سنوية له. وفي حالة عدم الأخذ بهذا الاقتراح، يعاد النظر في حدود الكويت مع العراق، لتعود إلى

1- نص المحضر في «الكويت والاتحاد العربي (الهاشمي) يوميات ومحاضر سياسية 2، رسالة الكويت مرجع سابق، ص 15 - 18. وكذلك في عبدالله يوسف الغنيم، طريق الكويت إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 37 - 45.

سابق عهدها التي لم تكن تتعدى حدود مدينة الكويت. فإذا لم يؤخذ بهذا الاقتراح أيضاً، فإن العراق يحتفظ بحقه في حرية التصرف، وكان ذلك يعني إحياء مطالب العراق بالكويت، وإمكانية لجوئه إلى القوة لتنفيذها، مما يمثل تصعيداً بالغاً في العلاقات بين البلدين.

وعندما اطلع السفير البريطاني على المذكرة ولاحظ لهجتها الحادة¹، نصح نوري السعيد بأن التدخل لدى حاكم الكويت لا يكون بالضغط عليه، وإنما بتحسين العلاقات معه، وأن بريطانيا على استعداد لمناقشة موضوع منح الكويت استقلالها، بعدها يقوم العراق بالاعتراف بها وترسيم الحدود معها، يعقبها مباحثات بين الطرفين بشأن انضمام الكويت إلى الاتحاد².

استمرت جهود نوري السعيد، وبعد أقل من ثلاثة أسابيع من تسليم المذكرة -وتحديداً في 23 يونيو- سافر السعيد إلى لندن لإقناع وزير الخارجية لويد بأهمية انضمام الكويت إلى الاتحاد، ويبدو أن هذه الزيارة قد أثمرت، فقام السير رايت السفير البريطاني في بغداد بإبلاغ السويدي أن لندن وافقت من حيث المبدأ على فكرة انضمام الكويت إلى الاتحاد بعد إعلان استقلالها، على أن يتم الاتفاق على التفاصيل في اجتماع يعقد في لندن في 24 يوليو من نفس العام.

1- انظر تحليلاً للاتصالات العراقية البريطانية في هذه الفترة بشأن الكويت في نور محمد عبدالله الحبشي، «ثورتا 14 تموز/يوليو 1958 و8 شباط/فبراير 1963، في العراق وموقفهما من الكويت: بين المطالب والاعتراف»، مجلة العلوم الإنسانية التي تصدرها جامعة الكويت، مجلد 36، عدد 142 (ربيع 2018) ص 51 - 56.

2- محسن محمد المتولي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية مرجع سابق، ص 430. وانظر كذلك برقية من السفير البريطاني رايت إلى وزارة الخارجية بتاريخ 2 يونيو 1958، سميث، ص 192.

ومع بداية يوليو، كان من الواضح أن لندن قد اتخذت قراراً بالموافقة على انضمام الكويت للاتحاد، وصرح وزير خارجيتها بأن على العراق أن يتعامل مباشرة مع الكويت. وهو التصريح الذي فسره القنصل الأمريكي في الكويت في برقية له بتاريخ 8 يوليو، بأن بريطانيا أعطت الضوء الأخضر للعراق، لممارسة ضغوطه مباشرة على الكويت¹.

تحركت الحكومة العراقية بسرعة، وأعدت مذكرة بالتفاصيل وبمزايا انضمام الكويت للاتحاد، ورد فيها أن تحتفظ الكويت بشخصيتها المستقلة، ونظام الحكم القائم فيها، وبعلمها الخاص في إقليمها، على أن يكون علم الاتحاد علماً اتحادياً للكويت شأنها في ذلك شأن العراق والأردن. ويكون لكل مواطني دول الاتحاد، حرية التملك والتنقل والإقامة وممارسة المهنة، والالتحاق بالمعاهد التعليمية في الدول الثلاث. وقيام الحكومة الاتحادية بممارسة اختصاصات الشؤون الخارجية والقوات المسلحة والجمارك وشؤون العملة والصرافة، على أن تتم مفاتحة أمير الكويت وأخذ رأيه في جميع المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع عن الكويت قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنها². وكان ذلك في الواقع، يعني انتهاء سيطرة الكويت على شؤونها المالية والجمركية، وانتقالها إلى عاصمة الاتحاد في بغداد.

كما تحركت الدبلوماسية البريطانية في نفس الاتجاه. وحسب برقية للقنصل الأمريكي في الكويت بتاريخ 11 يوليو، فإن القائم بأعمال الوكيل السياسي البريطاني التقى بالشيخ السالم، وتحدث معه عن مصلحة الكويت في وجود نظام حكم قوي في العراق، وأن الاتحاد

1- Telegram from American Consulate (Seelye) to Secretary of State, July 8. 1958.

2- فكرت نامق عبدالفتاح: سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 - 1958، (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1981)، ص، ص 486 - 488.

العربي هو عنصر موازنة، وتهديد لسياسة عبدالناصر التوسعية، وأن انضمام الكويت للاتحاد سوف يكون دعماً له. وكان رد الحاكم، هو التساؤل عما يمكن أن يحدث للكويت إذا سقط الاتحاد العربي¹.

تحققت نبوءة الشيخ السالم بعد أقل من أسبوع، ففي 14 يوليو 1958، تحرك الجيش العراقي وأعلن سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية، وانسحاب العراق من الاتحاد العربي، ومن حلف بغداد. وبعدها سافر السالم إلى دمشق، وقابل الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان معه السيد شكري القوتلي رئيس الجمهورية السوري السابق.

ثالثاً- الكويت وعراق ما بعد ثورة 1958:

أحدثت الثورة العراقية تغيرات مهمة في العلاقات بين الدول العربية، وأوجدت حالة من التفاؤل ببدء مرحلة جديدة من التضامن العربي، وخصوصاً بين بغداد والقاهرة. ومع ذلك، فقد كان تقدير رئيس الإدارة الشرقية في وزارة الخارجية البريطانية د. م. هـ ريتشز في تقرير أعده في نفس يوم حدوث الثورة، أنه لا يتوقع تغيراً في مواقف العراق، وأنه من الأرجح أن النظام الجديد سوف يستمر في مطالبه تجاه الكويت «بهمة أكبر مما قامت به الحكومة العراقية السابقة»².

لم ينس الشيخ السالم الضغوط التي تعرض لها من بريطانيا للانضمام إلى الاتحاد، وعبر عنها عندما التقى بالوكيل السياسي هالفورد في صباح يوم 27 يوليو 1958، وهو اللقاء الذي استغرق وفقاً لتقرير

1- Telegram from American Consulate (Seelye) to Secretary of State, July 11. 1958.

2- سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، مرجع سابق، ص246.

الوكيل السياسي حوالي ساعتين ونصف¹. فقد تساءل الشيخ عن موقف الحكومة البريطانية إذا ما قامت الحكومة الجديدة في بغداد بدعوة الكويت إلى اتحاد معها، فهل ستكون متحمسة لهذا الاتحاد مع أن عبد الناصر يؤيد الحكومة الجديدة في بغداد، وذلك خلافاً للحكومة السابقة التي ناهضها؟

وبالطبع فهم الوكيل السياسي مقصد الشيخ السالم، ورد عليه بدبلوماسية، بأن السؤال الذي طرحه الحاكم سؤال أكاديمي، وأن العبرة هي بطبيعة أو شكل العرض الذي تقدمه الحكومة الجديدة، وأن هدف الحكومة البريطانية تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ودعم كل ما يؤدي إلى ذلك. وعلق هالفورد على هذا الموضوع، بأن الحاكم «يشعر ببعض السعادة بسبب الإحراج الذي سببه له»².

والحقيقة أن السؤال الذي طرحه الشيخ السالم لم يكن سؤالاً يتوقع الإجابة عليه، بل كان رسالة إلى الوكيل السياسي مفادها أنه على معرفة بحقائق الدبلوماسية البريطانية، وأنها تسعى إلى تحقيق مصالحها في المنطقة³.

كان هذا اللقاء حافلاً بالمناقشات حول التطورات المتلاحقة في المنطقة في أعقاب الثورة العراقية ومُستقبل الشرق الأوسط، فأكد الوكيل السياسي للشيخ السالم أن حكومة صاحبة الجلالة سوف تقف

1- From Political Agency to Foreign Office, July 27, 1958.

2- نص العبارة باللغة الإنجليزية هو:

He seemed to derive some pleasure from my embarrassment.

3- محمد علي حلة، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي (الهاشمي) (1958)

دراسة وثائقية، مرجع سابق، ص 100، 101.

لمُساندة حلفائها في المنطقة. وكان تعليق الشيخ أن عبد الناصر يزداد قوة بعد قوة، وأنه أكثر الزُعماء شعبية في الشرق الأوسط، وأعاد على مسامعه أن على الحكومة البريطانية أن تصل إلى تفاهم معه. وأضاف الشيخ أن «الثورة العراقية تتمتعُ بالتأييد الشعبي، وأن الأردنيين ينتظرون الفرصة للقيام بتحريك مماثل».

وحسب التقرير، فإن الوكيل السياسي حاول أن يُثني الشيخ عن «نظرته التشاؤمية». فأخبره الشيخ بشكل تلقائي عن مُباحثاته مع عبد الناصر في دمشق، وأنه حاول أن يُقنعه بضرورة إنهاء الحرب الدعائية، وأن يصل إلى تفاهم مع بريطانيا. فرد عليه عبد الناصر بأنه لا تفاهم قبل إقرار لندن بالتعويضات المُستحقة عليها عما فعلته في بورسعيد. وعلق الوكيل على ذلك بأن طموحات عبد الناصر أكبر من ذلك، وأنها تتجاوز بعض ملايين الجنيهات. فكان تعليق الشيخ «أنه يعتقد في إخلاص عبد الناصر».

وأعرب الوكيل السياسي في نهاية التقرير عن الأسف لعدم تمكنه من طرح فكرة إرسال قوة عسكرية بريطانية إلى الكويت، لحفظ الأمن وضمان الاستقرار بها، وأنه يترك هذا الموضوع للزيارة المُرتقبة للمقيم البريطاني السير باروز.

انتهت الضغوط البريطانية على الكويت للانضمام إلى الاتحاد، ولكنها تركت تأثيراتها على الشيخين السالم والمبارك. فحسب برقية للقنصل الأمريكي في الكويت بتاريخ 23 يوليو، فإن الشيخ المبارك التقى الوكيل السياسي البريطاني - وكان وقتها يتولى مهام أمير البلاد أثناء سفر الأمير للخارج- وأخبره بأن الكويت «ربما تنضم إلى الجمهورية

العربية المتحدة في علاقة اتحادية، وأنه ليس من المستحيل تحقيق ذلك مع الحفاظ على العلاقة الخاصة مع بريطانيا¹.

أما الشيخ السالم فقد غضب كثيراً من الضغوط البريطانية عليه للانضمام إلى الاتحاد، وعبر عن مشاعره في أحاديثه مع الوكيل السياسي هالفورد، والذي ذكر في تقرير له بتاريخ 6 يناير 1959، أن مشاعر الأمير تجاه بريطانيا ترقى إلى «شيء يقارب الشعور بالخيانة»². كانت الثورة العراقية مؤشراً على انتصار الاتجاهات القومية التحررية، مما زاد مخاوف أمريكا وبريطانيا من تداعياتها على مستقبل المصالح الغربية في المنطقة.

وفي هذا السياق، دار نقاش بين ممثلي وزارة الخارجية والمخابرات في لندن وواشنطن بشأن مستقبل أمن الكويت والمخاطر التي تتهدده بحكم جواره الجغرافي للعراق.

وكتب رئيس الوزراء البريطاني وقتذاك هارولد ماكميلان في مذكراته «أن وضع الخليج معقد جداً، ولكن لدينا خطط للتدخل في البحرين والكويت إذا ما دعت الحاجة لذلك، ولكن توجد هناك المعضلة المعتادة، هل نتدخل الآن؟ وإذا ما كان الجواب بنعم، فسيوصف ذلك بأنه عدوان، فهل نتظر؟ إذا كان الأمر كذلك، فربما نكون متأخرين جداً»³.

1- Telegram from American Consulate (Seelye) to Secretary of State, July 23, 1958.

2- ساميون سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، مرجع سابق، ص 206.

3- انظر ردود الفعل البريطانية وخططها العسكرية في أعقاب الثورة العراقية في د.محمد بهاء الدين محمد محمد متولي، خطط الدفاع البريطانية عن الكويت يوليو 1958 / نوفمبر 1961، المجلة العلمية لكلية الآداب - جامعة دمياط 2 (5) (يناير 2014) ص: 298 - 306.

ووصل الشطط ببعض المسؤولين البريطانيين إلى اقتراح التدخل العسكري البريطاني في الكويت دون طلب من الحاكم، وهو ما اعتبره الأمريكيون خطأ جسيماً. وعندما وصلت هذه المعلومات إلى الشيخ السالم وأسرّة الصباح، استشاطوا غضباً ورفضوا هذه الأفكار. وحسب برقيتين للوكيل السياسي هالفورد إلى وزارة الخارجية بتاريخ 15 و17 يوليو 1958، فإن الشيخ المبارك أشار إلى أن الكويت لا تحتاج إلى تدخل عسكري بريطاني، مؤكداً ثقته في قدرة قوات الشرطة والجيش في الكويت على حفظ النظام والاستقرار¹.

وهو ما ثبتت صحته، ولم تحدث اضطرابات في الكويت حسبما توقعت بعض الدوائر البريطانية والأمريكية. فقد تصرف الشيخ المبارك بسرعة وحزم، وأعلن حالة الطوارئ في داخل الجيش لمدة ثلاثة أسابيع، وكان ذلك أول مرة يتم فيها اتخاذ مثل هذا الإجراء في تاريخ الجيش الكويتي، وتناوب على القيادة الليلية خلال هذه الفترة نائباً الشيخ المبارك، وهما الشيخ مبارك العبدالله الجابر، والشيخ عبدالله الأحمد.

وسجل الفنصل الأمريكي في برقية بتاريخ 23 يوليو أن الحماس الشعبي بشأن الثورة العراقية خفت بسرعة، وأنه لم تحدث أية مظاهرات أو اضطرابات، وأنه التقى هو والوكيل السياسي مع الشيخ المبارك الذي كان ينوب عن الأمير في تصريح أمور البلاد لسفر الشيخ السالم، وأن الشيخ أخبره بأن خطأ نوري السعيد يكمن في أنه حرم الشعب العراقي من عوائد النفط الذي استمتعت به الأقلية فقط، مقارنة بسياسة الحكومة الكويتية

1- برقيتان من الوكالة السياسية البريطانية في الكويت إلى وزارة الخارجية بتاريخ 15 و17 يوليو 1958. المرجع السابق ص 202.

التي وزعت تلك العوائد على الفقراء والأغنياء معاً.

وعندما عاد الشيخ السالم إلى البلاد، حرص الوكيل السياسي على مقابله لاستطلاع وجهة نظره بشأن إمكانية التدخل العسكري البريطاني. وحسب برقيته بتاريخ 30 يوليو، فإن الحاكم رفض الفكرة، ورأى أن التدخل العسكري البريطاني في الكويت سوف يؤدي إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة، مما يزيد من مخاطر عدم الاستقرار والتهديدات الموجهة للنظام في الكويت.²

ومع ذلك، استمرت بعض الصحف اللبنانية والعراقية بنشر أخبار مغلوبة عن تهريب السلاح إلى داخل الكويت، ومحاولات بعض العناصر العراقية إثارة حالة عدم الاستقرار، وغالت في تقدير عدد المقيمين العراقيين في الكويت. ورداً على ذلك، نشرت جريدة «الكويت اليوم»، وهي الجريدة الرسمية في البلاد، بتاريخ 31 مايو 1959 بياناً رسمياً، كان نصه:

«نشرت صحف معينة مؤخراً أخباراً ملفقة عن حدوث اضطرابات في الكويت، وعن محاولة تهريب أسلحة من الخارج إلى الكويت بغية الاستيلاء على السلطة. ولكي نزيد الأمور وضوحاً، فإننا نؤكد هنا أنه يسود السلام والهدوء والأمن في كل أنحاء البلاد. ومن ناحية أخرى، لا يوجد شيء يعكر صفو العلاقات الطيبة مع جيراننا من الدول العربية»³.

1- Telegram from American Consulate (Seelye) to Department of State, July 23, 1958.

2- سامون سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، المرجع السابق.

3- نقلاً عن جون دانيالز، رحلة الكويت التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي 1946 - 1971، ترجمة عطية بن كريم الظفيري (الكويت: مكتبة آفاق، 2013)، ص71.

سعى قادة الكويت إلى تحسين العلاقات مع العراق في عهده الجديد، فأرسل الشيخ السالم برقية تهنئة إلى رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم بنجاح الثورة، ورد عليها قاسم ببرقية شكر.

ولكن العلاقات لم تتحسن، واستمرت بعض العقبات أمام التعاون بين البلدين. وحسب تقرير القنصل العام البريطاني في مدينة البصرة بتاريخ 21 أغسطس 1958، فإن سفر المواطنين الكويتيين للعراق تطلب الحصول على موافقة من وزارة الداخلية العراقية، وأنه رغم وعد وزارة الاقتصاد العراقية للكويت ببيع ثلاثة آلاف خروف شهرياً، فإنه لم يتم إصدار أي تراخيص بالتصدير¹.

لذلك، أرسل الشيخ السالم رسالة أخرى في 25 أغسطس أكد فيها مبادئ حسن الجوار والتعاون المشترك بين البلدين، وعرض للمشكلات التي تواجه الكويت بخصوص استيراد المواد الغذائية من العراق، والقيود التي فرضت على سفر الكويتيين إليها. واستجاب قاسم للطلب، وأبلغ شيخ الكويت في رسالة «أن التعليمات قد صدرت إلى الجهات المختصة، لإطلاق حرية النقل والتنقل بين بلدينا، والسماح بتصدير المواد الغذائية، مما يكفل لإخواننا في الكويت سد احتياجاتهم من هذه المواد».

وأعقب ذلك قيام وفد شعبي كويتي برئاسة الدكتور أحمد الخطيب وجاسم القطامي، بزيارة العراق لتهنئة القيادة العراقية الجديدة بقيام الثورة.

ويذكر الوكيل السياسي هالفورد في برقية له إلى وزارة الخارجية يوم 17 سبتمبر أنه التقى بالشيخ المبارك، وكان يقوم وقتها بمهام الحاكم

1- From the British consul general to Foreign Office, August 21, 1958.

بالنيابة، والذي أخبره بأنه لم يحدث تقدّم بشأن تيسير انتقال السلع والأفراد مع العراق. وكان رد الوكيل السياسي أن سفارة صاحبة الجلالة في بغداد، سوف تسعى لدى الحكومة العراقية، ولكن مع ملاحظة أنها لا تستطيع ممارسة الضغوط عليها¹. وأعقب ذلك في 28 سبتمبر زيارة لوفد كويتي برئاسة الشيخ دعيج السالم الصباح لنفس الغرض.

يُشير الوكيل السياسي هالفورد إلى المُقيم البريطاني في البحرين، إلى أنه التقى الشيخ السالم يوم 30 سبتمبر، وأخبره الشيخ بأنه بعث برسالة إلى رئيس وزراء العراق أشار فيها إلى عدد من المشكلات القائمة بين البلدين كحظر تصدير المواد الغذائية للكويت، وتيسير انتقال الأفراد بين البلدين وزيادة أعداد رؤوس الماشية، وأنه سيكون سعيداً بالسفر إلى بغداد ومناقشة هذه الأمور مع المسؤولين العراقيين. وأضاف أن رئيس الوزراء العراقي رد عليه مؤكداً له أنه سوف يتدخل بسرعة لحل هذه الأمور، ولكنه لم يذكر شيئاً عن الزيارة. سأل الوكيل السياسي الشيخ السالم عما إذا كان يرغب في تدخل حكومة صاحبة الجلالة في هذا الأمر لإتمام الزيارة، فكان رد الشيخ بالرفض، وأنه يُفضل الانتظار ليرى كيف سوف تسير الأمور².

ويبدو أن الشيخ تسلم الدعوة من العراق، وتحدد يوم 25 أكتوبر موعداً للزيارة. قبلها بيومين، قام الوكيل السياسي في الكويت بزيارة للشيخ السالم، وتحدثا فيها عن الزيارة المرتقبة، وكانت نصيحة الوكيل للشيخ بأن يجري خلال زيارته مباحثات «مطولة» حول تاريخ العلاقات بين البلدين

1- Telegram from Halford in Kuwait to Foreign Office, September 17, 1958.

2- Telegram from Halford in Kuwait to British resident in Bahrain, September 30, 1958.

والمراحل التي مرت بها. وكان تعليقُ الشيخ أن «نوري تصرف دائماً وكأن الدولة العثمانية مازالت قائمة، مُتناسياً أن بريطانيا وضعت الكويت تحت حمايتها لمدة طويلة قبل أن تقوم هي نفسها بخلق العراق»¹.

تمت الزيارة في موعدها، وسافر الشيخ السالم إلى العراق، لتقديم التهنئة شخصياً إلى قادة النظام الجديد، واستقبله اللواء عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء في مطار بغداد بحضور عدد كبير من الوزراء والشخصيات العراقية، وأقام الشيخ بدار الضيافة بقصر الزهور.

استمرت الزيارة ستة أيام، ولكن يبدو أن أزمة نشأت بين الجانبين العراقي والكويتي، مما دعا الشيخ السالم إلى الانتقال من دار الضيافة الرسمي إلى قصر الشيخ المبارك في بغداد، حتى مغادرته العراق دون صدور بيان رسمي من الطرفين عن نتائج الزيارة.

لم يودع قاسم ضيفه في مطار بغداد، وقام بذلك بدلاً عنه نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة².

وعند وصوله الكويت وحسب الأصول الدبلوماسية المرعية، بعث الشيخ السالم ببرقية شكر روتينية إلى الربيعي لم يشر فيها إلى رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم.

لم يتم الإعلان رسمياً عن السبب المباشر لهذا التوتر المفاجئ خلال الزيارة. والأرجح أن الشيخ السالم لم يستجب للمطالب العراقية بشأن القضايا العالقة ومحل الخلاف بين البلدين. ويُشير السفير الأمريكي في

1- From Political Agency to Foreign Office, October 23.1958.

2- تولى هذا المجلس مهام رئاسة الدولة، وتكون من ثلاثة أشخاص هم الربيعي ومحمد مهدي كبة وخالد النقشبندي.

بغداد في كتابه عن نوري السعيد، إلى أن سبب الخلاف هو الإعلان الذي صدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن طلب الكويت الانضمام إليها، والذي سوف يتم تناوله في الفصل السادس من الكتاب.

وفي ديسمبر 1958، أرسل هاشم جواد وزير الخارجية العراقي برسالة إلى الشيخ السالم، يطلب فيها باسم حكومة العراق الموافقة على فتح قنصلية عراقية في الكويت لرعاية شؤون العراقيين المقيمين فيها وحل مشكلاتهم، ولكن الشيخ السالم لم يتخذ قراراً بهذا الشأن.

وفي مارس 1960، وجّه عبد الكريم قاسم دعوة إلى الشيخ السالم لزيارة العراق لبحث القضايا العالقة بين البلدين، ووجد اقتراح إنشاء قنصلية عراقية في الكويت.

وفي أكتوبر من نفس العام، أرسل الشيخ السالم إلى قاسم رسالة عن رأي الكويت في القضايا العالقة بين البلدين، وأهمها ترسيم الحدود. أبدت الحكومة العراقية بهذا الوقت، رغبتها في تشجيع الاستثمار الكويتي في العراق، فصدر قرار بإعفاء الشيخ المبارك من دفع الضرائب المستحقة على استيراد مواد البناء المستخدمة في بناء قصر له بمدينة البصرة².

وتمت زيارة الشيخ السالم إلى العراق بعد عام من توجيه الدعوة له. ففي 26 مارس 1961، شارك الشيخ السالم في افتتاح الميناء الجديد في أم قصر، وكان سلوك قاسم ودياً تجاه الشيخ، فشكره على حضوره هذا الاحتفال، مشيراً إلى أن «شعب العراق ينتمي إلى الكويت، وأن

1- انظر على سبيل المثال: والدمار جلمن، نوري باشا السعيد كما عرفته، مرجع سابق، ص 212.

2- مرآة الشرق الأوسط بتاريخ 4 آذار 1961.

الميناء الجديد سيكون مجالاً للتعاون والنفذ المشترك للبلدين»¹. ووعد المسؤولون العراقيون بسرعة رصف الطريق السريع بين أم قصر وسفوان، تيسيراً للتواصل البري والانتقال بين العراق والكويت.

وفي مايو من نفس العام، تم التوقيع على اتفاقية تجارية بين البلدين لتسهيل انتقال السلع والبضائع بينهما.

ظهرت أيضاً في هذه الفترة بوادر عودة توتر العلاقات بين البلدين، وبخاصة بعد انتهاج قاسم سياسة موالية للاتحاد السوفيتي، ورفع شعارات «العراق الكبير» و«تصدير الثورة»، وإطلاق العنان لنشاط الحزب الشيوعي العراقي.

ومع إعلان الكويت استقلالها في يونيو 1961، وإحياء حكومة قاسم مطالب العراق التوسعية تجاه الكويت، تدهورت العلاقات بين البلدين بشكل حاد، ولم يقيم أي وفد رسمي أو شعبي كويتي بزيارة العراق حتى الانقلاب الذي قاده عبد السلام عارف ضد قاسم في فبراير 1963.

1- فالج فهد الدوسري، الأزمات الكويتية - العراقية 1922 - 1961 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2013) ص133.

الكويت والقضايا العربية

كان الشيخان عبدالله السالم وعبدالله المبارك من المؤمنين بالعروبة، وبضرورة التضامن العربي والعلاقات الطيبة مع كل البلاد العربية. لذلك، تضامنت الكويت مع قضايا التحرر العربي، ولم يتخلف أي من الشيخين عن توطيد علاقات التضامن والإخوة العربية في كل المجالات¹.

كان هذا الموقف تعبيراً عن الحس العربي العميق لدى أهالي الكويت، الذين اعتبروا أنفسهم جزءاً من الوطن العربي، فتابعوا أخباره وأيدوا قضاياها العادلة. ومن أبرز النماذج على ذلك، ارتباطهم المبكر بقضية فلسطين، ففي عام 1921، زار الشيخ أمين الحسيني مفتي فلسطين الكويت، والتقى حاكمها الشيخ أحمد الجابر، الذي قدّم هو وأهالي الكويت كل الدعم والتأييد. وسافر الشيخ الجابر إلى فلسطين عام 1935، وزار مدن القدس وحيفا والخليل.

وعندما اندلعت ثورة 1936، سارع الكويتيون لتأييدها وجمعوا الأموال لنصرتها، والتي بلغت ممتي ألف روبية، تم تحويلها إلى اللجنة العربية العليا في فلسطين.

وكان للمرأة الكويتية دورها البارز في هذا الحدث، فعقدت بعض النساء اجتماعاً كبيراً تم فيه جمع المال والتبرع بالحلي والأساور

1- ظهر ذلك في الممارسة بإعطاء الأولوية للعمالة العربية على الأجنبية، وفي كثير من القوانين والقرارات التي اتخذتها حكومة الكويت، ومن أهمها، قانون الجنسية الذي صدر في عام 1959، وميز بوضوح بين شروط اكتساب الجنسية الكويتية بين العربي والأجنبي.

لنصرة الثورة¹.

وأرسل الشيخ أحمد الجابر برقية إلى الشيخ أمين الحسيني رئيس اللجنة في 12 يوليو 1936، ورد فيها: «أدمت قلبي الحالة المؤسفة التي وصلت إليها البلاد المقدسة، ومازلت أبذل المساعي الجدية لصيانة حقوقكم المشروعة».

وعندما صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947، ثارت مشاعر الكويتيين، ودعا طلاب المدارس إلى التظاهر ضد هذا القرار في ديسمبر، وقام التجار ومعهم الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت وأعضاء الأسرة الحاكمة بجمع التبرعات لدعم شعب فلسطين، والتي بلغت 500 ألف روبية. وقام الحاكم بإبعاد عدد من اليهود الذين أظهروا تعاطفهم مع الصهيونية وإسرائيل من الكويت، وفتحت الكويت أبوابها للفلسطينيين الذين اضطرتهم الظروف إلى مغادرة بلادهم وجاءوا للعمل فيها². كما نظم الكويتيون حملة للتبرع لدعم اللاجئين الفلسطينيين في البصرة، وبلغت قيمة التبرعات 95 ألف روبية³.

كان من مظاهر الانتماء العربي للكويت، زيارة الشيخ خالد بن سلطان القاسمي، وهو أخو الشيخ صقر حاكم الشارقة للكويت في أغسطس 1950، حيث استقبله فيها الشيخ السالم أفضل استقبال وأهداه سيارته الخاصة. ولكن الهدية الأثمن التي قدمها له، هي نصيحته له: «عليكم

1- عبدالله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت، مرجع سابق، ص 58. انظر أيضاً حسام السيد ذكي شلبي، الكويت في الصحافة الفلسطينية في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح 1921 - 1950، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية: 2021).

2- نور محمد الحبشي، عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت (1945 - 1965)، مرجع سابق، ص 210.

3- باب هنا الكويت في مجلة البعثة، السنة الثانية، العدد التاسع، أكتوبر 1948.

بعدم الشقاق، وأن لا تجعلوا لأهل الأغراض ومن يتصيد في الماء العكر سبيلاً، وأن تعتقدوا أنكم أعزاء محترمون ما دمتم متمسكين بعروة الإخاء والثقة بعضكم مع بعض».

ومنها أيضاً، عندما ضيقت السلطات البريطانية على رحلات شركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية إلى الكويت في عام 1950، بدعوى عدم التزامها بالقواعد التي وضعتها تلك السلطات، طلبت منه توجيه اللوم إلى مسؤولي الشركة، فإنه رفض ذلك¹.

وعندما استقبل الشيخ السالم وفداً من الصحفيين اللبنانيين في أبريل 1951، وتوجه أحدهم بشكره على حسن الضيافة و«العطف الذي يجده اللبنانيون والسوريون واللاجئون الفلسطينيون في الكويت، فقاطعه الأمير مصححاً: إخواننا»، مضيفاً «أننا جميعاً من أمة واحدة، لا فرق بين واحد وآخر، داعياً الله أن يوفق الجميع»².

وفي أبريل 1952، استقبل الشيخ السالم وفداً مصرياً تكوّن من حسن محمد العشماوي عضو مجلس الشيوخ المصري السابق، وإمام عبد المجيد مدير إدارة الشؤون الاجتماعية بالجامعة العربية اللذين قدما لطلب دعم الكويت في مشروع تعليم أبناء اللاجئين الفلسطينيين الذي تنظمه الجامعة³.

وفي سبتمبر من نفس العام، زار الكويت كل من الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة حاكم البحرين، والأستاذ علي البهلوان الأمين المساعد

1- مجلة البعثة، السنة الخامسة، العدد الأول، (يناير 1951) ص 351.

2- محمد بن إبراهيم الشيباني (استخراج وتعليق وتقديم)، الكويت بلد النفط واللؤلؤ، بقلم رشاد بربر، (الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2015) ص 30.

3- مجلة البعثة، السنة السادسة، العدد الخامس، (مايو 1952) ص 243.

للحزب الدستوري الحر الذي ترأسه الحبيب بورقيبة، وقاد النضال الوطني من أجل استقلال تونس.



الشيخان السالم والمبارك في استقبال أمير البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة 1953



الشيخان السالم والمبارك والشيخ عبد الله الجابر يستقبلون حاكم البحرين الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة.. ومعهم مسؤولان بريطانيان.. ويظهر واقفاً كل من عبيد بن زريبان ومحمد أبو حديدة 1953

وفي عام 1953، زار الكويت الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني حاكم قطر، واستقبله الشيخ السالم في قصر دسمان والشيخ المبارك في قصر مشرف.

وسجل المقيم البريطاني في الخليج برنارد باروز في تقريره السنوي لعام 1956، والذي رفعه إلى وزارة الخارجية، حرص الشيخ السالم المتزايد على أخذ زمام المبادرة في إدارة العلاقات مع البلاد العربية، وعدم استعداده للأخذ بالنصائح البريطانية في هذا الشأن.

شارك الشيخ المبارك نفس الشعور بالانتماء العربي، وآمن بأن الكويت جزء من الوطن العربي الكبير، ومن الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها في هذا الشأن، واقعة تضيق السلطات البريطانية على رحلات شركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية في الهبوط بمطار الكويت، وطلبها حصول اللبنانيين على تأشيرات دخول من السفارة البريطانية. فعندما وصل الأمر للشيخ المبارك، اتخذ حسب قول رئيس الوزراء اللبناني الأسبق صائب سلام «موقفًا صلباً» حيال الموضوع، فطلب مني متابعة الرحلات، كما في السابق، وأعلن تهديده بأنه سيرجع أي راكب لبناني يحمل تأشيرة إنجليزية ويعيده من حيث أتى». واستمرت طائرات الشركة في السفر إلى الكويت، دون أن يحصل ركابها اللبنانيون على تأشيرات دخول من الإنجليز¹. وامتدت هذه الرخصة لكل العرب القادمين إلى الكويت، فأصدر الشيخ المبارك أوامره بحصولهم على تأشيرة دخول الكويت من المطار مباشرة، دون الحاجة إلى الحصول عليها من السفارات البريطانية في بلادهم.

وعلى سبيل المثال أيضاً، عندما استقبل وفد صحفي لبناني يوم

1- صائب سلام، أحداث وذكريات الجزء الأول (بيروت: دار هاشيت أنطوان - 2022) ص 188.

الثلاثاء 11 مارس 1952، أشاد بالعلاقات التي تربط بين الشعبين الكويتي واللبناني، وأضاف أن «الكويت تمد يد التعاون إلى جميع الدول العربية في سبيل الخير العام المشترك. ولا فرق عندنا بين عراقي ومصري أو كويتي ولبناني، فكلنا إخوان تربطنا رابطة العروبة»¹.

وعندما سأله مندوب مجلة البعثة عام 1953، عن النصيحة التي يتقدم بها للشباب الكويتي، أجاب: «نصيحتي إلى كل شاب كويتي أن يعتز بعروبته ويفخر بها، وأن يتحرر من كل ما هو إقليمي يعده عن عروبته، وما الكويت إلا مجتمع من الأمة العربية»².

ولذلك، فعندما فكر ممثلو الأندية في الكويت بتشكيل لجنة لجمع التبرعات لدعم اللاجئين الفلسطينيين، اتجهوا إلى الشيخ المبارك لتولي رئاستها، وبعثوا برسالة وقّع عليها حمد الرقيب عن نادي المعلمين، وعبد اللطيف أمان عن النادي الأهلي، وأحمد الخطيب عن النادي الثقافي القومي³. نشرت نصها مجلة البعثة في عام 1953، وجاء فيها:

«.. لا شك في أنكم تشاطروننا شعورنا الأليم نحو هؤلاء اللاجئين الذين أخرجتهم الصهيونية العالمية من ديارهم ظلماً وعدواناً.. وقد رأت هيئة الشباب الكويتي أن تقوم بواجبها في هذا الصدد أسوة بغيرها من بلاد العرب. ولما اشتهرت به يا صاحب السمو من عطف على حركات الشباب وتأييد لها، فإن أملنا كبير في أن تتفضلوا وتقبلوا رئاسة هذه الحركة المباركة لنا».

1- فاضل سعيد عقل، الكويت الحديثة، مرجع سابق، ص 37.

2- عبد العزيز جعفر، «البعثة مع سمو رئيس الأمن العام»، مجلة البعثة، السنة 7، العدد 1 و 2، (يناير وفبراير 1953)، ص 10.

3- مقال من دون مؤلف بعنوان «واجب قومي»، المرجع السابق، ص 386.

حرص الشيخ المبارك على الاحتفال بأبناء الجاليات العربية العاملين في الكويت. ومن ذلك مثلاً، أنه في فبراير 1952 دعا البعثات التعليمية العراقية والمصرية وأعضاء مجلس المعارف لمأدبة عشاء، وهو ما تكرر في أكثر من مناسبة. كما حرص على الترحيب بالشخصيات والوفود العربية الزائرة للكويت، مثل استضافته وفد مجلس النواب اللبناني في أبريل 1952، والذي ضم صائب سلام ورشيد كرامي¹.

ومن ذلك أيضاً، دعمه لتجديد مقبرة العلامة الأمير شكيب أرسلان التي أصابها الإهمال، وعندما علم رئيس الوزراء اللبناني سامي الصلح بذلك، شكّل لجنة لدراسة الموضوع ولكن أغلب أعضائها تقاعسوا عن مهمتهم. وفي عام 1955، سعى من تبقى من أعضائها وكان منهم عفيف الطيبي نقيب الصحفيين اللبنانيين، ومحمد علي الطاهر الكاتب الفلسطيني، حيث اتصلا بالشيخ المبارك وأبلغاه بالأمر، فقام بالتبرع بمبلغ عشرة آلاف جنيه إسترليني لتجديد المقبرة وإحياء ذكرى شكيب أرسلان².

كما كان الشيخ أكبر متبرع لبناء مبنى نقابة الصحفيين اللبنانيين³.

وكانت للشيخ المبارك علاقات طيبة مع قادة سوريا، فسافر في يوليو 1952 إلى دمشق، والتقى برئيس أركان الجيش العقيد أديب الشيشكلي، وتم تنظيم استعراض عسكري للجيش السوري بمناسبة زيارته.

وفي أغسطس 1955، زار سوريا مرة أخرى لتهنئة شكري القوتلي

1- مجلة البعثة، السنة السادسة، العدد الخامس، (مايو 1952) ص 243.

2- محمد علي الطاهر، خمسون عاماً في القضايا العربية (بيروت: مؤسسة دار الريحاني، 1978) ص 944.

3- فادي الغوش (إعداد وتنسيق)، إلياس عون: ثلاث سنوات نقيباً لمحرري الصحافة اللبنانية، (بيروت: دار الفارابي، 2016) ص 47.

بانتخابه رئيساً للجمهورية، وتبرع لدعم الجيش السوري بمبلغ مئة ألف ليرة، كما دعا الكويتيين للاكتتاب لصالح نفس الهدف.

وفي يناير 1959، قام اللواء جمال فيصل قائد الجيش السوري بزيارة الكويت¹.

كان الشيخ المبارك حريصاً على تحقيق التضامن العربي، ففي مقابلة له في بيروت مع محطة الشرق الأدنى البريطانية، والتي أجراها معه الصحفي اللبناني سليم اللوزي في 16 مايو 1958، ورداً على سؤال: «ما هي أعز أمنياتكم؟»، قال: «لي أمنيات كثيرة، ولكن أعزها لدي هي أن يتحد العرب ويتضامنوا ليستطيعوا أن يحققوا أهدافهم الكبيرة. فليس كالتضامن يرفع من شأن الأمم ويثبت أقدامهم»².

وفي اجتماعه مع الملك سعود في نوفمبر 1958، اقترح عليه أن يجتمع الملوك والرؤساء العرب بشكل دوري كل ستة شهور³، وهو الاقتراح الذي تجسد بعد سنوات طويلة في شكل مؤتمرات القمة العربية السنوية.

وفي عام 1959، توسط لتحسين العلاقات بين مصر وتونس، فدعا الطيب السحباني الأمين العام بوزارة الخارجية التونسية، الذي كان يزور العراق، للقدوم إلى الكويت، وتحدث معه حول الآثار السلبية لتدهور العلاقات بين القاهرة وتونس على مجمل العلاقات العربية،

1- جريدة اليوم بتاريخ 31 تموز 1952.

2- نص الحوار في مجلة «رسالة باكستان» التي أصدرتها سفارة باكستان بالقاهرة، العدد 198، السنة التاسعة، بتاريخ 16 مايو 1958، ص 6 - 7.

3- جريدة الأهرام بتاريخ 30 نوفمبر 1958.

وطلب منه نقل وجهة نظره إلى الرئيس الحبيب بورقيبة¹. وفي الكلمة التي نشرتها له مجلة المصور في عددها الخاص عن «نحن العرب» في نفس العام، كتب المبارك:

«نحن العرب.. وأنعم به من اسم كبير لمعنى كبير، يوحى لنا نحن العرب بكل اعتزاز وفخار.. نعم نحن العرب، أينما كنا، وفي أي قطر نقيم، من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي أبناء وطن واحد، مهما باعدت بيننا الظروف، فنحن أقرب ما نكون بعضنا إلى بعض. فقد توحدت بيننا الآمال والأهداف والجنس واللغة والدين..»². وأكد هذه المعاني في العدد الخاص من المجلة عن نفس المناسبة في عام 1960.

وخلال زيارته للأردن في فبراير 1960، أجرى المبارك مباحثات رسمية مع الملك حسين بقصر بسمان، وصرح لإذاعة عمان بأنه يربط بين البلدين «روابط الأخوة وروابط القومية العربية التي تحرص الكويت على تمتينها مع سائر البلاد الشقيقة»³. وتبرع بمبلغ 50 ألف دينار أردني لصالح اللاجئين الفلسطينيين، وبمبلغ مماثل لدعم الجيش الأردني⁴. وسبق هذه الزيارة في يناير 1960، إعلان الشيخ المبارك موافقة الشيخ السالم على إعفاء الأردنيين من الحصول على سمة دخول الكويت والعودة إليها⁵.

اعتقد الشيخ المبارك أن الكويت هي أرض العرب، كما سجل ذلك

1- مجلة الأسبوع العربي بتاريخ 10 آب 1959.

2- عدد خاص من سلسلة المصور الذهبي، بعنوان «نحن العرب» بتاريخ مايو 1959.

3- جريدة مرآة الشرق الأوسط بتاريخ 21 شباط 1960.

4- جريدة النهار بتاريخ 19 فبراير 1960.

5- الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد 258، بتاريخ 17 يناير 1960.

في ترويسة مجلة «حماة الوطن» التي أصدرتها القيادة العامة للقوات المسلحة، وعندما عاش في مصر أطلق على مسكنه في جاردن سيتي بمدينة القاهرة اسم «قصر العروبة»، وهو نفس الاسم الذي أطلقه على مسكنه بحي رشدي بمدينة الإسكندرية¹.

شارك الشعب الكويتي وشيوخ آل الصباح هذا الانتماء العربي، والشعور بأن الكويت جزء من كيان عربي كبير، وعبروا عن ذلك في كل المناسبات بتلقائية وعفوية.

في هذا السياق، يتناول هذا الفصل موقف الكويت تجاه الثورة المصرية والأحداث المرتبطة بها حتى تأميم شركة قناة السويس في عام 1956، والوحدة المصرية السورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة في عام 1958، ودعم النضال الوطني في الجزائر والمغرب، والعلاقة مع جامعة الدول العربية والسعي للانضمام إليها قبل الاستقلال، والتزام الكويت بأحكام الكويت بالمقاطعة العربية لإسرائيل.

1- مجلة المصور، بتاريخ 22 يونيو 1962. ظل الشيخ المبارك داعماً ومسانداً لأنشطة التنمية في مصر والدول العربية، فشارك في تأسيس البنك المصري الدولي للتجارة الخارجية والتنمية عام 1971، وعندما اندمج هذا البنك في المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية عام 1974، انتقلت حصته إلى البنك الجديد، وذلك وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم 547 لسنة 1974 بالموافقة على اتفاقية تأسيس المصرف العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية، فنصت الفقرة باء من البند الأول من المادة الخامسة الخاصة بالملكتين في البنك على «200 سهم قيمتها الاسمية 2 مليون جنيه إسترليني، قيمة اكتتاب الأمير عبدالله المبارك الصباح والسابق مساهمته بها في البنك المصري الدولي للتجارة الخارجية والتنمية». وبهذه الصفة، أصبح المبارك عضواً في مجلس إدارة البنك. انظر نص القرار في عصام مهدي محمد عابدين، موسوعة البنوك (القاهرة: دار محمود، 2022) المجلد الثالث، ص 561 - 565.

أولاً- الثورة المصرية وتأميم شركة قناة السويس عام 1956:

شهدت حقبة الخمسينيات تغييرات سياسية واسعة النطاق في المنطقة العربية، وعلاقتها مع القوى الكبرى. كانت باكورة هذه التغييرات، قيام الثورة المصرية في يوليو عام 1952، وتوقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر في عام 1954، والتي بموجبها التزمت بريطانيا بالانسحاب من قاعدة السويس أكبر قواعدها العسكرية في الشرق الأوسط. ثم تطور الصراع بين القاهرة وبغداد في عام 1955، حول كيفية الدفاع عن المنطقة العربية، فبينما أكدت مصر ضرورة أن يكون هذا الدفاع نابعاً من داخلها وبواسطة دولها، فضلت بغداد أن يتحقق ذلك من خلال التحالف مع دول غير عربية. في هذا السياق، أبرم العراق مع تركيا «الميثاق العراقي - التركي» في فبراير 1955، وانضمت إليه في نفس العام بريطانيا وباكستان وإيران، وهو التجمع الذي عُرف باسم «حلف بغداد».

وتحركت القاهرة بسرعة لمواجهة هذا الحلف الموالي للغرب، فأبرمت عدداً من الاتفاقيات الدفاعية مع الدول العربية، شملت اتفاقية الدفاع المشترك مع سوريا عام 1955، وأخرى مع السعودية في نفس العام، ثم اتفاقية ضمت الدول الثلاث، كما أبرمت السعودية اتفاقية مع اليمن عام 1956.

تابع الكويتيون هذه التطورات باهتمام، وعبروا عن تأييدهم للتيار القومي التحرري الذي تبنته ثورة 1952. وفي يونيو 1954، قام الشيخ السالم بزيارة للقاهرة، التقى فيها بكبار المسؤولين المصريين، وقلده اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة قلادة

النيل. اجتمع الشيخ بالبكباشي جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء بحضور الصاغ¹ صلاح سالم، وناقشا القضايا العربية والعلاقات بين الكويت ومصر، والتي شملت إنشاء خط طيران منتظم بين البلدين، ووعده الشيخ السالم بأن يكون ضمن ركاب أول طائرة لهذا الخط أسوة بما فعله في خط الطيران بين الكويت وبيروت.

حرص عبد الناصر على إبلاغ الشيخ بأن صلاح سالم الذي كان على وشك السفر إلى السعودية، كان من المفروض أن يقوم بزيارة الكويت لولا أن الشيخ السالم موجود في القاهرة. وجدير بالذكر، أنه خلال هذه الزيارة التقى الشيخ السالم بنجيب الراوي سفير العراق في مصر، وحمله رسالة إلى ملك العراق فيصل الثاني. كما التقى الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر الشريف، والشيخ أمين الحسيني مفتي فلسطين السابق².

وبمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء في أكتوبر من نفس العام، أرسل الشيخ السالم ونائبه الشيخ المبارك برقيتي تهنئة إلى اللواء محمد نجيب ورئيس الوزراء البكباشي جمال عبد الناصر، عبر فيها عن مشاركة شعب الكويت أفراح الشعب المصري بالإنجاز العظيم³.

في عام 1955، قام القائم مقام محمد أنور السادات أحد قادة الثورة والأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بزيارة الكويت، حيث استقبله الشيخ المبارك في مطار الكويت ورحب به، واستقبله الشيخ السالم في قصر دسمان. وفي هذه الزيارة، وافق السالم على قيام دائرة المعارف

1- الصاغ رتبة عسكرية تعادل (الرائد) في المسميات الحالية في الجيوش، ويضع على كتفه شعار النسر.

2- جريدة الحياة بتاريخ 9 و10 و13 حزيران 1954.

3- مجلة آخر ساعة، 4 أغسطس 1954، ص 39.

بالتبرع لدعم تسليح الجيش المصري من ميزانيتها الرسمية. وجدير بالذكر، أن السادات اصطحب معه في هذه الزيارة قارئ القرآن الشهير أبو العينين شعيشع، والذي كان الشيخ المبارك من أشد المعجبين بصوته، فدعاه لتلاوة القرآن وإمامة الصلاة طوال أيام شهر رمضان المعظم عاماً بعد عام. وفي نفس العام، سعى رئيس وزراء العراق نوري السعيد إلى إقناع الكويت بالانضمام إلى حلف بغداد، ولكن الشيخ السالم رفض ذلك مؤكداً عدم دخول الكويت في لعبة المحاور العربية¹.

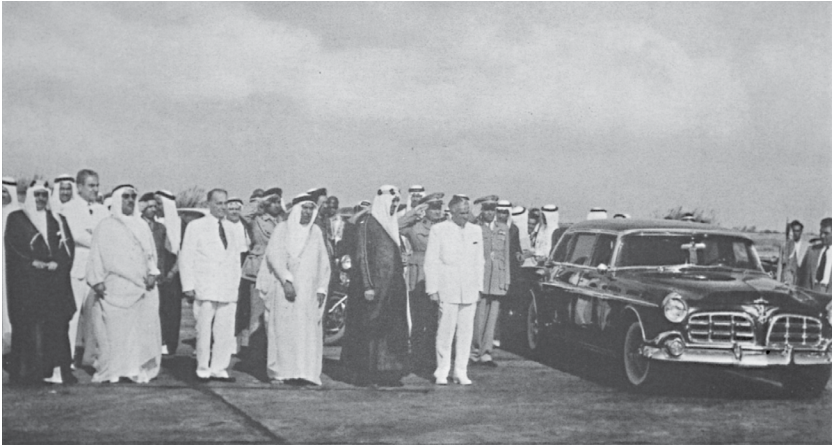
وفي مطلع عام 1956، تلقى الشيخ المبارك دعوة من الحكومة المصرية والمؤتمر الإسلامي لزيارة مصر. وافق الشيخ المبارك على القيام بالزيارة ولم يخبر الوكيل السياسي «بل» بها إلا يوم 19 فبراير أي قبل السفر بيومين، وعندما سأله الوكيل عما إذا كان في نيته المشاركة في المؤتمر الإسلامي المقبل، تهرب الشيخ من الإجابة وأخبره أنه لا يشغل نفسه بالأمور السياسية في هذه الزيارة. وأضاف تقرير الوكيل السياسي أنه حذر الشيخ السالم من خطورة زيادة «النفوذ المصري» في الكويت².

خشيت السلطات البريطانية من أن تؤدي هذه الزيارة إلى زيادة ما كانت تسميه «النفوذ المصري» في الكويت. وكما سنرى، كانت زيارة الشيخ المبارك زيارة رسمية، فتم استقباله فيها كنائب لحاكم الكويت،

1- دعمت تركيا هذا السعي، وحاولت إقناع أمير البحرين بالانضمام للحلف، فقام الرئيس التركي جلال بايار بزيارة للبحرين في شهر فبراير، وهو نفس الشهر الذي تم فيه توقيع الميثاق العراقي - التركي، ولكن الزيارة قوبلت برفض شعبي واحتجاجات ومظاهرات، مما أوضح له رفض شعوب منطقة الخليج العربي للتحالف مع الغرب. انظر حسام السيد ذكي شلبي، العلاقات الكويتية - التركية، مرجع سابق، ص 35 - 36.

2- From Political Agency to Foreign Office, February 20, 1956.

وأجرى مُباحثات مع كبار المسؤولين، وتناولت تصريحاته في القاهرة كل القضايا السياسية التي كانت مثارة على الساحة العربية وقتذاك. سافر الشيخ بالطائرة إلى لبنان، حيث قضى بها يومين، واتجه منها إلى القاهرة، وكان في وداعه بمطار بيروت رئيس الجمهورية كميل شمعون وعدد من كبار المسؤولين والصحفيين، واللواء عبد الحميد غالب سفير مصر في لبنان.



الشيخان عبدالله السالم وعبدالله المبارك والرئيس اللبناني كميل شمعون والملك سعود ابن عبدالعزيز ورئيس وزراء لبنان رياض الصلح والشيخ عبدالله الجابر في منتصف الخمسينيات في لبنان

بدأت الزيارة في 23 فبراير، وأعدت السلطات المصرية استقبلاً رسمياً للشيخ المبارك. فعندما وصل الشيخ مطار القاهرة على إحدى طائرات شركة طيران الشرق الأوسط، كان في استقباله حسين الشافعي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل نائباً عن جمال عبد الناصر رئيس الوزراء، وزكريا محيي الدين وزير الداخلية، وأنور السادات وزير الدولة والأمين العام للمؤتمر الإسلامي، واللواء محمد إبراهيم رئيس أركان

حرب القوات المسلحة. وحرصت السلطات المصرية على استقباله وفقاً لمراسم رؤساء الدول، فقام الشيخ باستعراض حرس الشرف في المطار، وعزفت الموسيقى السلام الأميري الكويتي، وخصصت الحكومة المصرية قصر القبة مقراً لإقامته¹.

كان برنامج الشيخ حافلاً بالأنشطة والزيارات، فقام بزيارة جامعة القاهرة، حيث استقبله مديرها د. كامل مرسي، وجامعة الدول العربية، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، والمتحف الزراعي بالدقي وحديقة الحيوان بالجيزة، ومصنع الكاوتشوك لإنتاج إطارات السيارات بالإسكندرية وأحد مصانع الغزل والنسيج بكفر الدوار. وعلى الجانب العسكري، زار الكلية الحربية، ومصانع الأسلحة الصغيرة والذخائر، وسلاح الفرسان، واعتلى ظهر إحدى الدبابات، ونادي الرماية الذي قام فيه باستعراض مهاراته في التصويب بالبندقية. وعلى الجانب الأمني، قام بزيارة كلية الشرطة ووضع إكليلاً من الزهور على مقابر شهداء الشرطة.

وأقام له كبار المسؤولين حفلات استقبال ومآدب غداء أو عشاء، ومنها الحفل الذي أقامه اللواء عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة بنادي الضباط، ومأدبة الغداء التي أقامها كمال الدين حسين وزير التعليم بأحد الفنادق، ومأدبة العشاء التي أقامها عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية بنادي محمد علي.

1- انظر التقرير المفصل الذي أعدته السفارة البريطانية بالقاهرة عن الزيارة: أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، وثيقة رقم 10/63.

كما أقام له رئيس الوزراء المصري جمال عبد الناصر¹ مأدبة عشاء بمنزله في منشية البكري يوم 29 فبراير قلّده فيها وشاح النيل، وهو من أعلى الأوسمة المصرية. وعندما سأل مندوب مجلة المصور الشيخ عن وقع مقابله لعبد الناصر، أجاب الشيخ: «ماذا تنتظرون أن يكون لهذه الزيارة من أثر غير ما تتركه زيارة أخ لأخيه، يربط بينهما شعور مشترك وحب متبادل وإخلاص أكيد؟ ثم أليست بلادنا بلادكم.. ونهضتكم نهضة لنا؟»، مضيفاً: «إن الكويت بلد عربي يؤمن بعروبتة، ويؤمن معها بأن في خير العرب خيره، وفي سعادتهم سعادته، وأن الكويت لتقدر لمصر منذ عهد بعيد مواقف الإخوة الصادقة». ورداً على سؤال بخصوص زيارته للمنشآت العسكرية، قال: «كل ما شاهدت من المنشآت العسكرية قد أثار إعجابي واهتمامي وفخري.. وهو بالتالي يدعو إلى إعجاب كل عربي وفخره.. إن لغة العصر قد أصبحت الحق بالقوة، ولا حق بغير القوة»². وفي 1 مارس غادر الشيخ المبارك مصر بحراً قاصداً بيروت في طريق عودته إلى الكويت.

سجل تقرير السفارة البريطانية المرفوع إلى سلوين لويد وزير الخارجية عن الزيارة، أن المصريين بذلوا كل جهودهم «لإثارة إعجاب الشيخ». وأنه في لقائه بعدد من مندوبي الصحف، سجل الشيخ إعجابه بكل ما رآه، مُشيراً إلى قادة الثورة المصرية كأبطال. وعبر كاتب التقرير عن حيرته بشأن ما هو الخط الذي اتبعه المصريون بهدف توطيد علاقتهم بالشيخ، وأشار إلى أن أمين شاكر، أحد الضباط الأحرار، دعا

1- للتوضيح، أصبح جمال عبدالناصر في 25 يونيو 1956 رئيساً للجمهورية.

2- مجلة المصور المصرية عدد 1638 بتاريخ 2 مارس 1956، ص ص 44 - 45. انظر أيضاً تفاصيل الزيارة ومجموعة من صور الشيخ خلالها في محمد بن إبراهيم الشيباني، من تاريخ الشيخ عبدالله المبارك الصباح، مرجع سابق، ص ص 71 - 88.

الشيخ إلى عشاء بمنزله حضره أنور السادات، وجمال سالم، والأمير مشعل آل سعود وزير الدفاع السعودي الذي كان في زيارة للقاهرة. وكان استنتاجه أن مصر تهدف إلى الاستفادة من عوائد النفط الكويتي لخدمة الأهداف العربية، وكان من شأن ذلك، ازدياد الشكوك البريطانية إزاء تطور العلاقات بين الكويت ومصر¹.

وشهد عام 1956 احتدام المواجهة بين الثورة المصرية والقوى القومية العربية من ناحية، والدول الغربية وحلفائها من ناحية أخرى، فقام البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بإعلان رفض تمويل مشروع السد العالي، وردّ الرئيس جمال عبدالناصر بتأميم شركة قناة السويس في 26 يوليو. وأعقب ذلك بثلاثة شهور العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر شاركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر. وألهمت هذه الأحداث حماسة ملايين العرب ووجدانهم في كل مكان.

وفي الكويت، تابع الكويتيون أخبار ما يحدث أولاً فأولاً عبر موجات الأثير، وقامت شاشات السينما في منطقة «حوّلي» بعرض خطب عبد الناصر وتصريحاته بشأن الأزمة. وخرجت المظاهرات الشعبية لتعلن تأييدها لعبد الناصر وقرار التأميم، واجتمعت لجنة الأندية وأصدرت بياناً دعت فيه الشعب الكويتي إلى التعبير عن دعمه لحق مصر في تأميم شركة قناة السويس وسياستها ضد الاستعمار، وذلك بالمشاركة في «مهرجان يوم مصر» بمقر النادي الثقافي القومي. وأرسل المشاركون في هذا التجمع برقية إلى الرئيس عبد الناصر، معربين له عن تأييدهم

1- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، وثيقة رقم 63/10.

المطلق في نضاله ضد الاستعمار، وتأييد قراره بتأميم شركة القناة، وأرسل د. أحمد الخطيب هذه البرقية التي بثتها إذاعة «صوت العرب» من القاهرة. وعبر الشيخ المبارك عن مشاعر الكويتيين بتصريحه في أغسطس 1956: «إن الشعب الكويتي متضامن مع الشعب المصري، ومع حقه الصريح تأميم شركة قناة السويس، وإن جمال عبد الناصر يقود حركة التحرير العربية بشجاعة وبراعة نادرتين»¹.

وسجل الطبيب المصري إبراهيم عبده الذي أقام في الكويت وقتذاك ذكرياته عن تلك الفترة، وقدّم عدة صور إنسانية عن عمق تأييد الكويتيين على اختلاف مشاربهم وفتاتهم لمصر. ومنها، هذا الكويتي الذي قذف بالراديو من النافذة، عندما بثت الإذاعة البريطانية الناطقة باللغة العربية خبراً كاذباً عن استسلام مدينة بورسعيد، وعن المحال التجارية التي علقت لافتات على أبوابها باللغتين الإنجليزية والفرنسية كتب عليها «ممنوع دخول الفرنسيين والإنجليز والكلاب»، وأن عشرات الكويتيين قدموا إلى منزله يطلبون أعلاماً مصرية لوضعها في مقدمة سياراتهم².

شكّلت هذه الأحداث اختباراً عملياً لقدرة الشيخين السالم والمبارك على توجيه دفة الأحداث في الكويت. فقد كان كلاهما من المؤمنين بالانتماء العربي للكويت وتعاطفاً مع أهداف الثورة المصرية، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى انخراط الكويت في سياسة المحاور العربية، أو انضمامها إلى أحد الأطراف ضد آخر، أو الاصطدام المباشر مع بريطانيا، فالكويت وقتها كانت تحت الحماية البريطانية، وكانت علاقاتها

1- جريدة الأهرام بتاريخ 22 أغسطس 1956.

2- مقال د. إبراهيم عبده بعنوان «ذكريات من الكويت»، منشور في مجلة البوليس (مصر)، العدد 116، بتاريخ الأحد 22 يونيو 1958، ص 42.

الخارجية تديرها بريطانيا.

وحسب تقرير للبنك البريطاني في الشرق الأوسط في الكويت عام 1956، ذكر أنه تم جمع مليون جنيه إسترليني لصالح مصر في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر، منها تبرع الشيخ السالم بمبلغ مليونين وستمئة ألف روبية، أي ما يعادل مبلغ 200 ألف جنيه إسترليني¹، والشيخ المبارك بمبلغ 700 ألف روبية، من خلال لجنة التبرعات المركزية. شارك أيضا كبار شيوخ أسرة الصباح، فتبرع الشيخ فهد السالم بمبلغ 600 ألف روبية، والشيخ عبدالله الجابر بمبلغ 500 ألف روبية، والشيخ سالم العلي بـ300 ألف روبية². وكانت التبرعات التي جمعها أهل الكويت، هي أكبر مبلغ تم جمعه في أي دولة عربية لصالح مصر.



الشيخان السالم والمبارك ومعهما الشيوخ: جابر الأحمد وجابر العلي وسالم العلي

- 1- محمد فارس الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، قراءة في الوثائق البريطانية، جزء 1 (عمان: المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع، 2009) ص 71.
- 2- انظر قائمة بالمتبرعين من آل الصباح في الكويت اليوم، السنة الثانية، العدد 99 بتاريخ 25 نوفمبر 1956، ص1.

وقدم المقيم البريطاني في الخليج باروز في تقريره إلى وزير الخارجية سلوين لويد في 23 نوفمبر 1956، وصفاً تفصيلياً لحركة جمع التبرعات، فذكر أن الشيخ السالم وافق على إنشاء مكاتب لجمع التبرعات، مضيفاً أن «جمع التبرعات قد نظم على أساس شبه رسمي، وبواسطة استقطاع اختياري لأجور عشرة أو أربعة عشر يوماً من رواتب الموظفين، وقد علم أن المبلغ الذي تم جمعه بلغ مليون جنيه إسترليني تقريباً»¹.

اتبعت الكويت سياسة مُزدوجة، فمن ناحية، سمحت سلطات الأمن للكويتيين والمقيمين بالتعبير عن مشاعرهم القومية وجمع التبرعات لدعم القضايا القومية، ولكنها من ناحية أخرى لم تقبل تحول الاجتماعات السياسية إلى أعمال عنف ضد المنشآت والمصالح البريطانية في الكويت. وتطبيقاً لهذه السياسة، فخلال أزمة السويس عام 1956 وافقت السلطات على إقامة تجمع خطابي، دعت له لجنة الأندية في 14 أغسطس، شارك فيه ما يقرب من أربعة آلاف فرد من الكويتيين والمقيمين، تجمعوا أمام مبنى النادي الثقافي القومي، الذي كان رئيسه الفخري الشيخ عبدالله المبارك، وألقيت فيه الخطابات الحماسية من جانب ممثلي الأندية لتأييد مصر وجمال عبد الناصر، والذين كان منهم د. أحمد الخطيب ممثلاً عن النادي الثقافي، وحسين مكي جمعة عن نادي الجزيرة. وبعد انتهاء الاحتفال وانصراف أغلب المشاركين، حاولت قلة منهم لا تتجاوز مئتي شخص الخروج عن النظام، فقامت قوات الشرطة بتفريقهم. وفي 16 أغسطس تكرر هذا المشهد،

1- نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة: العرب في ضوء الوثائق البريطانية (بيروت: دار الساقى،

فعندما قامت مجموعة من عشرين شخصاً بعمل مماثل قامت قوات الشرطة والأمن العام بتفريقها.

احتدمت المشاعر القومية وأصبحت الكويت معقلاً لدعم مصر وتحدي النفوذ البريطاني. وأدرك الشيخ المبارك العواقب الجسيمة لهذه التحركات، فجمع قادة التيارات القومية، وأخبرهم بأن دعم مصر لا يكون بإثارة الاضطراب في الكويت، ولكن بالتبرع بالمال أو بالنفس، قائلاً: «أما الذين يريدون التبرع بالمال، فباب التبرع مفتوح، وأنا أول المتبرعين. والذين يريدون التبرع بالنفس والتطوع، فإن الطائرات موجودة، والسلاح موجود، وأنا أضمن وصولكم إلى مصر»¹.

ويذكر الأستاذ محمد السداح أنه إبان هذه الأزمة أصدر الشيخ عبدالله الأحمد نائب رئيس دائرة الأمن العام، قراراً بإغلاق النادي الثقافي القومي خلال سفر الشيخ المبارك إلى الخارج، وعند عودته، أعلن تفهمه للموقف وأعاد العمل لأنشطة النادي².

ومع بدء العدوان الثلاثي على مصر الذي شاركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل في 29 أكتوبر 1956، التقى الوكيل السياسي «بل» بالشيخ السالم في صباح يوم 1 نوفمبر، للاستفسار عن تداعيات هذه الأحداث على حالة الأمن في الكويت، فأكد له الشيخ السالم أن الأوضاع الأمنية مُستقرة، وأنه سوف يُتابع الأمر مع الشيخ المبارك رئيس الأمن العام والشيخ صباح السالم رئيس الشرطة³. وفي نفس اليوم، غادر الشيخ السالم مدينة الكويت متجهاً إلى جزيرة فيلكا، وبعدها بنحو ساعة أو

1- محمد بن إبراهيم الشيباني، من تاريخ عبدالله المبارك الصباح، مرجع سابق، ص 60.

2- يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، جزء 1 (الكويت: وزارة الاعلام، 2010) ص 49.

3- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، رقم الوثيقة 33/68.

ساعتين، عاد الشيخ المبارك إلى الكويت قادماً من بيروت. والأرجح، أن الأمير غادر المدينة حتى لا يتعرض للضغوط السياسية، وترك إدارة الأمور للشيخ عبدالله المبارك ثقة منه في قدرته على معالجة الوضع الأمني والسياسي باقتدار¹.

توترت الأوضاع في البلاد وتلاحقت الأحداث، فخرجت عدة مظاهرات تلقائية تأييداً لمصر. وحسب رواية الأستاذ أحمد السقاف، خرجت تظاهرتان، الأولى في الصباح شارك فيها آلاف الرجال، والثانية في المساء خاصة بالنساء اللاتي حرصن على التعبير عن شعورهن القومي. توجهت المظاهرتان إلى دار الوكيل السياسي، ولكن قوات الأمن حالت بين وصولهما أمام المبنى خشية حدوث مضاعفات².

وأوقف عمال ميناء الأحمدية ضخ النفط إلى أي سفينة، وقامت لجنة الأندية في 1 نوفمبر بإدانة العدوان، ودعت إلى الإضراب العام وإلى عقد اجتماع جماهيري في اليوم التالي. تحرك الشيخ المبارك بسرعة، فقد تخوف من فكرة الإضراب العام، ووقف العمل في ميناء الأحمدية، وإمكانية استغلال بريطانيا لها للتدخل العسكري في الكويت. وهو نفس التخوف الذي ذكره الشيخ السالم عند مقابله لعدد من ممثلي الأندية، فشرح لهم تفهمه لمطالبهم، وطلب منهم عدم التصرف على النحو الذي يعطي للسلطات البريطانية الحجة بالتدخل في شؤون الكويت³.

1- From Political Agency (Bell) to Political Residency (Burrows), November 9, 1956.

2- عايد عتيق الجريد، «الأندية الكويتية وموقفها من القضايا 1951 - 1959»، مجلة المؤرخ المصري الصادرة عن كلية الآداب بجامعة القاهرة، العدد 44 (يوليو 2015)، ص 237.

3- نور محمد الحبشي، عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت (1945 - 1965) مرجع سابق، ص 216.

كانت السلطات العسكرية البريطانية قد أصدرت أوامرها بتحريك الفرقاطة «لوج إنش» من البصرة، والطراد «سوبرب» مع مجموعتين من قوات كتيبة «جلوسترشير» من إمارات الساحل المتصالح، والفرقاطة «لوج آسنير» من البحرين، والاقتراب من ساحل الكويت استعداداً للتدخل في الكويت¹.

اجتمع الشيخ المبارك مع الشيخ صباح السالم والشيخ جابر الأحمد والشيخ مبارك العبدالله الأحمد للتنسيق بين الأجهزة الأمنية، وقام الشيخ صباح بوضع قوات دائرة الشرطة تحت قيادة الشيخ المبارك، وشارك رجال الأمن العام مع الشرطة في السيطرة على الموقف، وإقناع ممثلي الأندية بالعدول عن فكرة الإضراب العام.

ووفق رواية د.أحمد الخطيب فإنه «كانت هناك ظروف معينة استدعت هذا الرفض، خصوصاً أن الإنجليز كانوا ينتظرون أي ذريعة للتدخل في البلاد». لذلك، فعندما تجمع بعض الجمهور في مسجد السوق، ذهب إليهم الشيخ سعد العبدالله والشيخ عبدالله الجابر وأخبرا المتظاهرين «بوجود أسطول إنجليزي قريب من سواحلنا، وطالبا بالتزام الهدوء وفض المظاهرة حتى لا يجد الإنجليز أي ذريعة للتدخل». ورداً على سؤال عن موقف الإنجليز من موقف الشعب الكويتي الراض للعدوان على مصر، قال د.الخطيب: «لم يعملوا أي شيء، فقد أعطاهم الشيخ عبدالله المبارك درساً قبل ذلك أثناء أحداث التأميم حين قامت المظاهرات في تلك الفترة»².

1- نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة العرب في ضوء الوثائق البريطانية، مرجع سابق، ص 368.

2- يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت (الكويت، 1993) ص 51.

وهكذا، استطاع الشيخ المبارك التعامل مع الأزمة وحفظ الأمن بمهارة فائقة. وتعليقاً على ذلك، جاء في أحد تقارير الوكيل السياسي بل بتاريخ 19 نوفمبر 1956، أن نفوذ الشيخ قد زاد بشكل كبير بعد تعامله الماهر مع الموقف¹. ووصف رالف هيونز أن دور الشيخ المبارك «أنقذ الموقف»² He saved the Day. وسجل الوكيل السياسي «بل» في تقرير له في 19 نوفمبر 1956 ازدياد نفوذ الشيخ المبارك بعد تعامله الماهر مع الأزمة³.

وبعد عدة شهور، كتب القنصل الأمريكي في الكويت تقريراً في 5 مارس 1957 عن هذه الأحداث، ورد فيه أنه ترددت بعض الدعوات لتنظيم مظاهرات، وأن الشيخ المبارك تعامل معها على الفور ووأد الفكرة في مهدها، فالتقى بعدد من أبناء العائلات الكويتية المعروفة، وشرح لهم خطورة التجاوب مع هذه الدعوات، وحذرهم من أن المظاهرات ممنوعة لأنها تضر برخاء الكويت واستقرارها، وأن أي مظاهرة سوف تُواجه برد فعل سريع، واستطاع السيطرة على الموقف والقضاء على المظاهرات في مهدها. وذكر الشيخ كما ورد في الوثائق الأمريكية «أنه لن تكون هناك مظاهرات في الكويت.. اجتماعات، خطب. كلمات نعم، إنما مظاهرات: لا»⁴.

ثانياً- الوحدة المصرية السورية 1958:

في 22 فبراير 1958، أعلنت مصر وسوريا اتحادهما في دولة

1- From Political Agency (Bell) to Political Residency (Burrows), November 19, 1956.

2- Ralph Hewins. pp. 272 - 274.

3- From Political Agency (Bell) to Political Residency (Burrows), November 19, 1956.

4- Form American Consulate (Seelye) to Department of State, March 5, 1957.

جديدة باسم «الجمهورية العربية المتحدة»، ومثل ذلك نصراً كبيراً لحركة القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر، واستقبل الكويتيون هذا التطور بالترحاب، وأقيمت الاجتماعات التي أُلقيت فيها الخطب الحماسية المؤيدة للوحدة.

وقام الشيخ المبارك في أغسطس من نفس العام، بزيارة إلى القاهرة، وكان في استقباله بالمطار اللواء عبد العزيز صفوت محافظ القاهرة مندوباً عن الرئيس جمال عبد الناصر. التقى المبارك بالرئيس عبد الناصر، وصرح المبارك: «إنني أحمد الله على أن يكون وصولي للقاهرة في وقت وثبت فيه القومية العربية وثبة موفقة بنجاح الثورة العراقية». وأضاف أن زيارته الرسمية الأولى للقاهرة من عامين، وكان «عبد الناصر بطل العروبة قد حطم آخر قيد من قيود الشعب المصري الشقيق بتأميمه شركة القناة المصرية». وصرح أيضاً بأن الكويت جزء من المجموعة العربية، وأشار إلى إمكانية انضمام الكويت إلى الجامعة العربية¹، والتقى خلال هذه الزيارة، بشيخ الأزهر وسلطان حج علي عبد الكريم.

في هذه الفترة، اعتمدت الكويت على أعداد متزايدة من المدرسين المصريين للتدريس في مدارسها ومعاهدها. ووفقاً لتقرير القنصل الأمريكي في الكويت في يونيو 1958، فإن الوكيل السياسي البريطاني كان ينتقد عبد العزيز حسين مدير المعارف لاتجاهاته المؤيدة لمصر، واستمراره في انتداب المدرسين المصريين، الذين كانت تتهمهم بريطانيا بنشر الأفكار القومية والمعادية للغرب. وأنه عندما وصل هذا الأمر إلى الشيخ المبارك، القائم بأعمال الحاكم، استنكر سلوك الوكيل

1- جريدة الأهرام بتاريخ 14 أغسطس 1958.

السياسي باعتباره تدخلاً في الشؤون الداخلية للكويت¹.

وبمناسبة مرور عام على الوحدة المصرية - السورية في فبراير من عام 1959، ألقى الشيخ باعتباره القائم بأعمال الحاكم كلمة بثتها إذاعة الكويت ذكر فيها أن إقامة الجمهورية العربية المتحدة هي حدث تاريخي عظيم، وأنها «نواة للوحدة الكبرى التي يتمناها ويسعى لها كل عربي مخلص..»²، وطلب من أئمة المساجد الدعاء للوحدة العربية، وتم إعلان اليوم التالي إجازة رسمية عطلت فيها المصالح الحكومية³. لخصت كلمات الشيخ المبارك ما شعر به الكويتيون من مشاعر تأييد للمواقف العربية لمصر ولقائدها جمال عبد الناصر، والذي تمثل في خروج آلاف الكويتيين حاملين أعلام الجمهورية العربية المتحدة على الشاطئ وفي الشوارع والأسواق، وهو الأمر الذي سجله الإعلام الدولي. ومن ذلك مثلاً أن مجلة لايف الأسبوعية الأمريكية نشرت في عددها الصادر في 2 مارس 1959، مقالاً مطولاً عن الكويت تضمّن صورة لرجل كويتي يقف أمام صورة لعبد الناصر معلقة في أحد المتاجر، وكان التعليق عليها في المقال أن «صورة جمال عبدالناصر، كثيراً ما تشاهد في الكويت، وهي منسوجة علي سجاجيد تعرض بالأسواق، وهذا الزعيم المصري للقومية العربية يمثل البطل بالنسبة للجيل الجديد من الكويتيين والعديد من الوافدين الجدد من الدول العربية»⁴.

ولكن الاحتفال بالذكرى الأولى لقيام الوحدة في فبراير 1959 لم يمر

1- From American Consulate (Seelye) to Department of State, June 2, 1958.

2- مجلة القوات المسلحة في مصر، العدد 336، بتاريخ 1 مارس 1959.

3- From Political Agency (Halford) to Foreign Office, February 11, 1959.

4- طارق عبدالله فخر الدين (ترجمة وتعليق)، الكويت في مجلة لايف الأمريكية، مرجع سابق، ص 38.

بهدهوء. ووفق ما ذكرت الوثائق الأمريكية، فإنه في يوم 31 يناير ألقى الشيخ المبارك -باعتباره حاكماً بالنيابة- كلمة في إذاعة الكويت أشاد فيها بالوحدة¹، وكان رد الفعل الشعبي لها إيجابياً للغاية.

ويشير د.أحمد الخطيب في مذكراته، إلى أن اتحاد الأندية الكويتية كان قد اقترح فكرة إعلان اليوم التالي إجازة على الشيخ المبارك، وذلك في الرسالة التي بعث بها الاتحاد له، وكان نصها كالتالي²:

«حضرة صاحب السمو نائب حاكم الكويت المعظم، تحية إجلال.. يصادف يوم غد ذكرى مرور عام واحد على قيام الجمهورية العربية المتحدة، بوحدة (مصر وسوريا)، وسيحتفل الوطن العربي بهذه المناسبة. وإنه ليشرفنا أن نتقدم إلى سموكم راجين التفضل بما عرف عنكم من روح عربية خالصة بأن تجعلوا يوم غد عطلة رسمية، ابتهاجاً بهذه المناسبة. ولنا كبير الأمل من سموكم بأن توافقوا على مشاركتنا لإخواننا أبناء الجمهورية العربية المتحدة.

وتفضلوا -سموكم- بقبول فائق الاحترام..

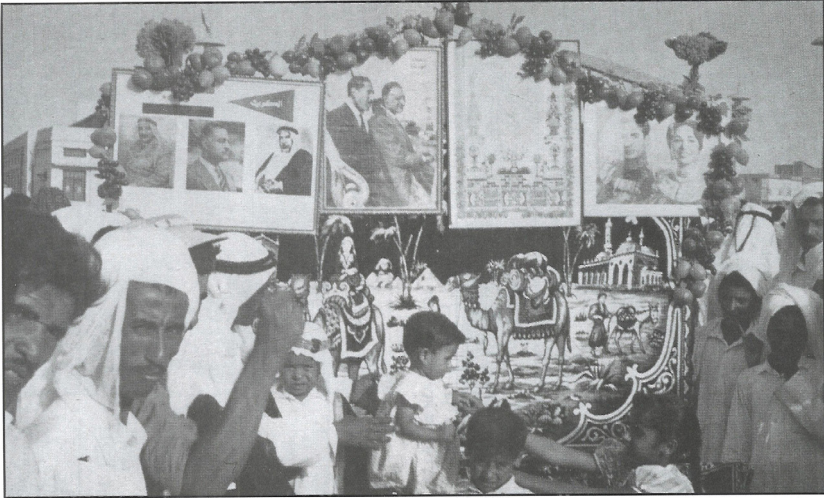
ممثل عام اتحاد الأندية الكويتية: محمد قاسم السداح».

وفي اليوم التالي (1 فبراير)، أغلقت الدوائر الحكومية، وتزاحم حشد كبير أمام دائرة الأمن العام لتحية الشيخ، فخرج إليهم وألقى فيهم كلمة عن أهمية الوحدة العربية.

1- لم تنشر الكويت اليوم نص الكلمة. انظر نص الكلمة باللغة الإنجليزية في وثائق القنصلية الأمريكية في: سعاد محمد الصباح، صقر الخليلج: عبدالله مبارك الصباح، مرجع سابق، ص 282.

2- الدكتور أحمد الخطيب، الكويت: من الإمارة إلى الدولة ذكريات العمل الوطني والقومي، (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2007) ص 136.

في هذا الوقت، أرسل ممثلو الأندية رسالة إلى الشيخ المبارك طلبوا فيه الموافقة على عقد مهرجان خطابي بهذه المناسبة في ثانوية الشويخ. فوافق الشيخ، ولكنه حذر المنظمين له من الخروج بمظاهرة، لأن ذلك يعطي للعناصر الشيوعية فرصة للتحرك والانحراف بالاجتماع عن هدفه، كما يعطي للإنجليز ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للكويت.



احتفال جماهيري في ساحة الصفاة.. ترفع فيه صورة الشيخين السالم والمبارك وبينهما صورة الرئيس المصري جمال عبد الناصر

وبالفعل، انعقد المهرجان تحت رعاية الشيخ عبدالله الجابر رئيس دائرة المعارف، وحضره -وفق تقدير الوكيل السياسي- قرابة 20 ألفاً من الجمهور، وبدأ الاجتماع في حوالي الثانية والنصف بعد الظهر بكلمة من د.أحمد الخطيب عن الوحدة العربية، وتلاه الأستاذ أحمد سعيد مدير إذاعة صوت العرب وصاحب الأداء الإذاعي المتميز، فألقى كلمة حماسية في دعم الوحدة العربية ألهمت مشاعر الحضور. وتلاه جاسم القطامي الذي ألقى بدوره خطاباً حماسياً لم يكتف فيه بالإشادة

بالقومية العربية، وإنما انتقد الأسرة الحاكمة.

جاء خطاب القطامي مفاجأة للجميع لخروجه عن موضوع الاجتماع، ولوجود الشيخ عبدالله الجابر راعي الاجتماع ضمن الحضور، ولأن الاجتماع تم بتنسيق مع الدوائر الحكومية وبترتيب معها، ولمساهمة دائرة المعارف في تحمل نفقاته، ولأن أحمد سعيد كان مقيماً في بيت الضيافة الخاص بالشيخ المبارك¹.

جاء رد الفعل الرسمي لهذا التجاوز سريعاً وحاسماً، فعاد الشيخ السالم في اليوم التالي -2 فبراير- من لبنان وعقد اجتماعاً للمجلس الأعلى، ذكر فيه أنه يعتبر أن ما جاء في المهرجان تطاولاً شخصياً عليه، واتخذ المجلس قرارات بإغلاق الصحف ماعدا الصحيفة الرسمية «الكويت اليوم»، ووقف أنشطة الأندية الرياضية والاجتماعية، واستدعاء جاسم القطامي إلى دائرة الأمن العام للتحقيق معه.

يذكر د. أحمد الخطيب في مذكراته ما وصل عما حدث في هذا الاجتماع، أنه «حمل كل من فهد السالم وسعد عبدالله السالم على كل من عبدالله المبارك (الأمن) وصباح الأحمد (الشؤون) وعدّاهما مسؤولين عما حدث لتراخيهما في معاملة القوى الوطنية ومجاملتهما»².

وأكدت التقارير الدبلوماسية البريطانية والأمريكية ما ذكره الدكتور الخطيب. فوفقاً لتقرير الوكيل السياسي هالفورد في 5 فبراير، فقد

1- انظر تقارير الوكيل السياسي في الكويت عن هذه الأحداث في:

From the political agent in Kuwait (Halford to British resident in Bahrain (Middleton),

February 11, 1959. Entitled "Comments on disturbances on 1st February 1959".

2- الدكتور أحمد الخطيب، الكويت: من الإمارة إلى الدولة ذكريات العمل الوطني والقومي،

مرجع سابق، ص204.

تعرض الشيخ المبارك لانتقادات من جانب بعض أعضاء المجلس لسياسته اللينة تجاه العناصر القومية، ولرغبته في زيادة شعبيته وتبنيه ما أسماههم التقرير «الإصلاحيين» من الشباب الكويتي¹.

أكدت تقارير القنصلية الأمريكية نفس المعاني، فورد في إحداها أن سلوك الشيخ المبارك المتعاطف مع الوحدة العربية من خلال كلمته في الإذاعة، وإعلانه اليوم التالي إجازة للعاملين في الدوائر الحكومية، كان «الخطأ الأول». وأشارت برقية القنصل الأمريكي إلى وزير الخارجية بتاريخ 4 فبراير 1959 إلى أن موقف نائب الحاكم «يعكس إلى درجة كبيرة انحيازاته الناصرية المتزايدة»².

وأضاف تقرير آخر للقنصلية الأمريكية في الكويت، أنه في اجتماع المجلس الأعلى انتقد الشيخ فهد السالم كلاً من الشيخ عبدالله المبارك والشيخ صباح الأحمد لمسلكهما المتعاطف الذي شجع العناصر المعارضة.

وفي مساء يوم 3 فبراير، عقد المجلس الأعلى اجتماعاً آخر لمتابعة الموضوع، وفي اليوم التالي أصدر الشيخ السالم بياناً إلى «الشعب الكويتي الكريم» ورد فيه:

«من الواضح الجلي أنني سعيت ولا زلت أسعى إلى توفير جميع أسباب الرفاهية والطمأنينة لبلادنا العزيزة في السر والعلن. ولا زلت أسمع ما لا أحب أن أسمعه عن بعض الشباب الذين لا يقدرّون عواقب الأمور ولا ينظرون النظرات البعيدة، ولكنني أتحاشى تكديرهم راجياً أن ينتبهوا

1- ساهون سي. سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، مرجع سابق، ص 213.

2- Telegram from American Consulate (Seelye) to Secretary of State, February 4, 1959.

من أنفسهم أو يسمعوا نوايح العقلاء. ولقد نبهت المرة تلو المرة عن تكدير العلاقات بيننا وبين جميع أصدقائنا وإخواننا من العرب وذلك حسبما تقتضيه مصلحة البلاد. إذ لا فائدة لنا من تكدير علاقات يجب المحافظة عليها طيبة ما أمكن، ولكن هؤلاء الشباب ركبوا رؤوسهم وتعاموا عن المصلحة العامة حتى بلغ بهم الجهل إلى التماذي عليّ شخصياً في المجتمعات، على الرغم مما عرف عن عهدي من رفاهية وخيرات نحمد الله عليها ويغبطنا عليها الكثير من الأمم.

.. ولقد أوعزت بردع هؤلاء عن التماذي في جهلهم، مؤملاً أن يكون بذلك سد ثلثة قد تأتيها منها ريح لا نريدها. وكما قيل (ومن السموم الناقعات دواء). وإنني أرجو كافة أفراد الشعب العزيز أن يهتموا بصلاح أدوارهم الخاصة.

وإن بابي مفتوح لمن يتقدم باقتراح أو شكوى أو بيان صحيح، ففي ذلك تعاون صحيح بين الحاكم والمحكوم ووطنية صادقة، أما الجهل فعاقبته معروفة. والله يهدي الجميع.

26 رجب 1378 الموافق 4 فبراير 1959

عبدالله السالم الصباح¹.

1- الكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 211، بتاريخ 8 فبراير 1959، ص1.

ولا بد أن يتوقف المرء أمام كلمات هذا البيان، التي نقلت مشاعر غضب الشيخ السالم وانزعاجه مما حدث، وشعوره بأن البعض تجاوز الحدود وأساء إليه شخصياً، وأن مثل هذه الممارسات ينبغي أن تواجه بالحزم والشدة. ويدل على ذلك، استشهاده بمقولة: «ومن السموم الناقعات دواء»، وإصداره في 7 فبراير مرسوماً بتعيين الشيخ المبارك «رئيساً للشرطة والأمن العام»، ونشر القرار في جريدة الكويت اليوم في عددها الصادر في نفس اليوم¹.

وكان على الشيخ المبارك باعتباره المسؤول الأول عن الأمن في البلاد تنفيذ قرارات المجلس الأعلى وتوجيهات الشيخ السالم، فأصدرت رئاسة دوائر الشرطة والأمن العام بياناً، جاء فيه:

«بالأمس القريب توجه صاحب السمو أمير البلاد ببيان إلى شعبه الكريم بصره فيه بالأحوال التي تجتازها الأمة، وناشده الإخلاق إلى الهدوء والسكينة، كما دعاه إلى التعاون على العمل الصالح، وذكّره بمغبة التماذي في الجهل وعدم تقدير ما يلزم لسد مثلثة قد تأتي منها ريح تضر بالبلاد. وإننا إذ نعيد للذكر ما وجهه سمو الأمير إلى أبناء شعبه فإننا نود -وقد أخذت الأمور طريقها إلى أن تستقر في نصابها الحق- نود أن ننبه إلى أن أعين رجال الشرطة والأمن ساهرة على مصالح البلاد، وأنها تقتضي أثر كل من تحدّثه نفسه بالعبث بالنظام سواء في السر أو العلن، ولن تغفر السلطة لمن لا يستمع للنصح ويركن لداعي الرشاد. بل ونحذر من أن السلطة ستأخذ بالشدة التي تستوجبها المحافظة على مصلحة الجماعة وهي تعلق

1- انظر تفاصيل أحداث عام 1959 من وجهة النظر البريطانية في:

From the political Agency in Kuwait (Halford) to Foreign Office, February 5 and 11, 1959.

على مصلحة الأفراد وقد أعذر من أنذر. والله ولي التوفيق»¹.

اعتبر الشيخان -السالم والمبارك- أن ما تم اتخاذه من قرارات كانت إجراءات ضرورية، اقتضتها سلامة الوطن والحفاظ على استقراره. لذلك، فبعد استقرار الأوضاع، أصدر الشيخ المبارك قراراً بإعادة فتح الأندية الثقافية والجمعيات الأدبية ومزاولة أنشطتها، وطالب الشباب الكويتي بأن يحافظوا عليها كساحات للأنشطة الرياضية والاجتماعية، وأن يتعدوا عن المظاهرات والأعمال المخالفة للقانون².

استمرت صلة الشيخ المبارك الوثيقة بالقاهرة، وحرصه على دعم الرئيس جمال عبد الناصر، وظهر ذلك في مُقابلته وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية في 13 أكتوبر 1959، فعندما أخبره الوزير بأن العلاقات مع مصر تتحسن، سارع الشيخ بالتعليق بأن هذه «سياسة حكيمة»³. وفي أبريل 1960، قرر الشيخ المبارك زيارة القاهرة، وكان في استقباله بالمطار أنور السادات، وعبدالعزیز صفوت محافظ القاهرة، وعبد الخالق الطريسي سفير المغرب بالجمهورية العربية المتحدة⁴.

ثالثاً- دعم النضال الوطني في الجزائر والمغرب:

في الخمسينيات، كان الشعب الجزائري يزرح تحت نير الاستعمار الفرنسي الذي بدأ من عام 1830، ويقاوم استمراره من خلال حرب تحرير شاملة حتى حصل على الاستقلال في عام 1962، بعد أن استحق لقب شعب المليون شهيد. وخلال فترة المقاومة، تلقى المناضلون الجزائريون

1- الكويت اليوم، السنة الخامسة العدد 212، بتاريخ 15 فبراير 1959، ص1.

2- From Political Agency to Political Residency, October 1 1959.

3- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، وثيقة رقم 280/4.

4- مجلة آخر ساعة (مصر)، بتاريخ 6 أبريل 1960، ص8.

دعماً عربياً واسعاً على مختلف المستويات الشعبية والرسمية، وكانت الكويت من الدول المؤيدة للشعب الجزائري وكفاحه من أجل نيل حقوقه. لم تنفصل الكويت عن بلاد المغرب العربي، وكان الكويتيون على معرفة بالتطورات السياسية فيها. يدل على ذلك كما ورد سلفاً، إهداء عبد العزيز الرشيد كتابه إلى المناضل التونسي عبد العزيز الثعالبي، وتضمّن امتحان مادة التاريخ لطلاب الصف الرابع الابتدائي في مدرسة الشرقية عام 1940، سؤالاً كان نصه «اشرح تاريخ استعمار شمال أفريقيا (طرابلس، تونس، الجزائر، مراكش)، وأهم الثورات التي قامت فيها لتحرر من الأجنبي، وأي البلاد ضُمَّت إلى بلاد أجنبية مباشرة؟».

وفي عام 1950، زار الشيخ فضيل الورتيلاني العضو البارز في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الكويت ليشرح قضية بلاده.

وفي عام 1953، قدم الشيخ محمد البشير الإبراهيمي وألقى محاضرة عن السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ومحاربتها اللغة العربية والإسلام.

وفي عام 1954، استقبلت الكويت بعثة من الطلاب الجزائريين بلغ عددهم أربعة عشر طالباً وتم إلحاقهم بمدرسة الشويخ، وتحملت حكومة الكويت كافة تكاليف دراستهم وإقامتهم بما في ذلك ثمن تذكرة السفر لقضاء العطلة الصيفية في الخارج. وفي العام التالي، أسس هؤلاء الطلاب رابطة الطلبة الجزائريين في الكويت¹.

1- بشير فايد، الدعم الكويتي للثورة التحريرية الجزائرية 1954 - 1962، مرجع سابق، ص 13، 19 - 21. وجدير بالذكر، أن عدد الطلاب الجزائريين في الكويت ازداد إلى أربعين طالباً في عام 1959، وتبدو دلالة هذا الرقم عند مقارنته بمثيله في دول عربية أخرى والذي وصل إلى 43 طالباً في مصر، و29 طالباً في سوريا. انظر نفس المرجع، ص 25.

ومع تصاعد حركة المقاومة ضد فرنسا في دول المغرب العربي، شكلت لجنة الأندية الكويتية في مارس من عام 1955، لجنة لجمع التبرعات لدعمها، ووجهت اللجنة نداءً إلى المواطنين لحثهم على التحرك ودعم نضال شعوب المغرب العربي. وفي الشهر التالي، نظمت اللجنة حفلاً خيرياً بالنادي الأهلي الذي ترأسه الشيخ عبدالله المبارك، وأقبل الكويتيون على شراء تذاكر هذا الحفل إقبالاً كبيراً، مما أدى إلى نفادها في يوم واحد. كما دعت لجنة الأندية إلى ندوات ومؤتمرات خطابية لنشر الوعي بقضية الجزائر.

وفي فبراير 1956، نظم نادي المعلمين محاضرة بعنوان «المغرب العربي»، ألقاها د. نقولا زيادة أستاذ التاريخ بالجامعة الأمريكية في بيروت، وذلك بثنائية الشويخ، تناولت المحاضرة مظاهر المقاومة للوجود الفرنسي في منطقة المغرب، وخطر هذا الوجود على القومية العربية. وفي نفس الشهر، قام وفد من طلبة مدرسة الشويخ بزيارة سوريا حيث التقوا بنظرائهم من الطلبة الجزائريين الدارسين هناك، وعبروا عن تضامنهم مع ثورة بلادهم¹.

وعبر شعراء الكويت عن هذا التأييد الشعبي لقضية الجزائر، وتغنّى أحمد السقاف وعبدالله سنان وفاضل خلف بثورة الجزائر وبطولاتها. وأطلقت إذاعة الكويت برنامجاً أسبوعياً لمدة ثلاث ساعات باسم «صوت الجزائر»، أشرف عليه عثمان سعدي الذي عيّن بعد الاستقلال قائماً بأعمال السفارة الجزائرية في الكويت. ونشرت مجلة العربي الشهرية التي صدرت في ديسمبر 1958 عدداً من المقالات، للتعريف

1- حسام السيد ذكي شلبي، العلاقات الكويتية المغربية.. رؤى مشتركة وتعاون استراتيجي (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2023) ص 18، 22 - 23، 25.

بعدالة قضية الجزائر وحق شعبها في الاستقلال عن فرنسا، وفي حديث لمندوبها مع أحمد بن بلة أول رئيس لجمهورية الجزائر المستقلة، ذكر أن مجلة العربي كانت أنيسته في وحدته أثناء الأسر¹.

وعلى المستوى الرسمي، يسرت الحكومة هذه الأنشطة وفرضت ضريبة على تذاكر السينما وعلى موظفي الحكومة يكون عائدها لصالح الجزائر، ووفرت دائرة المعارف 15 منحة دراسية للطلاب الجزائريين، لدراسة المرحلة الثانوية في الكويت والمرحلة الجامعية في إحدى الدول العربية².

ظهر هذا الموقف الكويتي الداعم لثورة الجزائر في مناسبات عديدة، مثلما حدث عندما قام الجيش الفرنسي باختطاف الطائرة التي حملت قادة الثورة الجزائرية³، وإجبارها على تغيير مسارها إلى مطار وهران بالجزائر وإلقاء القبض عليهم في 22 أكتوبر 1956. وكانت عملية قرصنة جوية متكاملة الأركان، أثارت احتجاجات الأحزاب والقوى المؤيدة للحرية واستقلال الشعوب في العالم كله.

كان رد الفعل العربي قوياً، وبخاصة أن هذه العملية تمت وسط أحداث المواجهة بين مصر بعد تأميم شركة قناة السويس والدول الغربية.

وفي الكويت، اجتمعت لجنة الأندية بالتنسيق مع دائرة المعارف في نفس الشهر، ونظمت اجتماعاً في ثانوية الشويخ، حضره الشيخ

1- بشير فايد، الدعم الكويتي للثورة التحريرية الجزائرية 1954 - 1962، مرجع سابق، ص 56

2- انظر محضر اجتماع مجلس المعارف الذي ترأسه الشيخ عبدالله المبارك بتاريخ 3 مايو 1955 في الكويت اليوم، السنة الأولى العدد 22 ص 6.

3- محمد خيضر، وحسين آيت أحمد، وأحمد بن بلة، ومحمد بوضياف، ومصطفى الأشرف.

المبارك والشيخ عبدالله الجابر رئيس دائرة المعارف، وتحدث في الاجتماع طالبان جزائريان ونددا بالاستعمار الفرنسي لبلدهما، كما تحدث فيه الدكتور أحمد الخطيب، وأصدر المجتمعون بياناً يدعون فيه الكويتيين لمقاطعة البضائع الفرنسية. وفي نهاية الاجتماع، تبرع الشيخ المبارك بمبلغ 100 ألف روبية لصالح الثورة الجزائرية¹.

وكرر فعل لذلك، أرسلت القنصلية الأمريكية على وجه السرعة برقية إلى واشنطن ورد فيها أن الكويت شهدت إضراباً عاماً يوم 28 أكتوبر 1956، احتجاجاً على السياسة الفرنسية في الجزائر، وأن هذا الإضراب تم بعلم الحكومة وتحت إشرافها، وأن الشيخ المبارك، القائم بأعمال الحاكم، تبرع لصالح ثوار الجزائر، وأن الكويت امتلأت بالشعارات المعادية للاستعمار، والمؤيدة لجمال عبد الناصر².

وفي الأسبوع الأول من شهر نوفمبر عام 1957، نظمت لجنة الأندية -بموافقة السلطات الحكومية- أسبوعاً لنصرة الثورة الجزائرية. ففي 1 نوفمبر -وهو ذكرى اندلاع الثورة- تم تنظيم احتفال خطابي حضره الشيخ المبارك، القائم بأعمال الحاكم. ووفق تقرير القنصل الأمريكي عن هذا الاجتماع، فإن المتحدثين لم يقتصروا على دعم الثورة الجزائرية، وأنهم انتقدوا وعد بلفور الذي صدر في 2 نوفمبر 1917، وأشادوا بالقومية العربية والوحدة العربية، وتم توزيع كُتيبات صادرة عن النادي الثقافي القومي انتقدت تركيا وبريطانيا وفرنسا³. وشهد هذا

1- Confidential Annex to Kuwait Diary no. 11 Covering the Period October 28 - November 28, 1956.

2- Telegram from American Consulate to Secretary of State, October 29, 1956.

3- From American Consulate (Seelye) to Department of State, November 5, 1957.

الأسبوع حملة لجمع التبرعات وتوزيع البيانات المؤيدة للثورة، وعبر مكبرات الصوت المحمولة على السيارات، طلب شباب الكويت من المواطنين التبرع لنصرة الثورة الجزائرية، مرددين شعار «ادفع الزكاة لإخوانك الجزائريين».

ووفق تقرير للقنصل الأمريكي في الكويت في 18 نوفمبر، فإنه عندما قام الوكيل السياسي البريطاني بتنبه الشيخ المبارك إلى خطورة هذه الأنشطة وتحذيره له من تداعياتها، فإن الشيخ لم يُعر التحذير اهتمامه، واعتبر هذه الأنشطة غير ضارة¹.

لم يعبأ الشيخان السالم والمبارك بالتحذيرات البريطانية، واستمرا في دعم الثورة الجزائرية، وفي استقبال وفودها التي قدمت إلى الكويت طلباً للمساندة والدعم. وفي مايو من عام 1958، استقبلت الكويت وفداً جزائرياً برئاسة الشيخ حامد روابحية، الذي تسلم دعماً من السلطات الكويتية بمبلغ 937.690 دولاراً أمريكياً قام بتحويلها إلى حساب جبهة التحرير الوطني في البنك العربي بدمشق².

وفي 19 سبتمبر 1958، حققت الثورة الجزائرية خطوة مهمة على طريق الاستقلال. فتم الإعلان في القاهرة عن قيام الجمهورية الجزائرية، وتشكيل أول حكومة مؤقتة لها برئاسة فرحات عباس. وجهت الحكومة الجديدة نداءً في 6 نوفمبر إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تطلب فيه الغوث للاجئين الجزائريين في تونس والمغرب، والذين اضطرتهم ظروف الحرب لمغادرة ديارهم واللجوء إلى هذين البلدين

1- From American Consulate (Seelye) to Department of State, November 18, 1957.

2- بشير فايد، الدعم الكويتي للثورة التحريرية الجزائرية 1954 - 1962، مرجع سابق، ص 37.

الشقيقين، فاستجابت الحكومة الكويتية وبعثت ببرقية في 11 ديسمبر إلى الأمانة العامة، بأنها أعدت كميات كبيرة من الأغذية والملابس لمساعدة اللاجئين الجزائريين في فصل الشتاء.

أيدت الكويت تكوين الحكومة الجزائرية، كما ورد في جريدة الكويت اليوم بعددها الصادر في 28 ديسمبر 1958. وجدير بالإشارة، أن الكويت اتخذت هذا الموقف وهي مازالت تحت الحماية البريطانية، فأعطت قيادتها الأولوية لانتماء الكويت العربي على حساب إغضاب بريطانيا، بسبب هذا الموقف المعادي لحليفها فرنسا.

لم يتوقف الأمر عند تأييد الحكومة الجزائرية المؤقتة، بل استقبلت الكويت وفداً منها ترأسه فرحات عباس رئيس الحكومة في 26 أبريل عام 1959، وكان على رأس مستقبلي الوفد أمير البلاد¹ الذي رحب بهم في المطار، بقوله: «مرحبا بكم في بلادكم.. هذا يوم كنا ننتظره ونتمناه». وفي مأدبة العشاء التي أقامها للضيوف، قال الشيخ السالم:

«إن شعب الجزائر بجهاده الباسل وصبره العجيب، وتضحيته بالأرواح وهي أعز ما يملك، فقد وضع على رأس كل عربي تاجاً يفخر به ويعتز، ولسوف يجني هذا الشعب العظيم ثمرة جهاده وتضحيته عما قريب بإذن الله.. كنا معكم قلباً، ثم صرنا معكم قلباً ومالاً، ومهما اتسعت أموالنا زدنا في إعانة الجزائر، لا نتقيد بميزانية، ولا نحدد المدد بعدد»². كما حرص الشيخ السالم على أن يكون في وداع الوفد في المطار، وخاطبهم بقوله: «اعتمدوا علينا دائماً.. وتأكدوا أننا إخوانكم

1- جريدة الجمهورية بتاريخ 27 أبريل 1959.

2- بشير فايد، الدعم الكويتي للثورة التحريرية الجزائرية 1954 - 1962، مرجع سابق، ص38.

في السراء والضراء..



الشيخان السالم والمبارك أثناء استقبال فرحات عباس رئيس وزراء الجزائر والوفد المرافق في المطار 26 إبريل 1959

وفي نفس الاتجاه، أكد الشيخ المبارك إعجابه بنضال الشعب الجزائري، واصطحب الوفد لمشاهدة استعراض للجيش الكويتي، وفي أعقابه قال لهم: «إن جيشنا يفخر بنضال الشعب الجزائري الحبيب، ويقف مؤازراً له. فالجيش الكويتي جزء من جيش العروبة، أي أنه جيشكم. وسيكون النصر حليف الشعب الجزائري العظيم»¹.

تركت هذه الزيارة والزيارات الأخرى التي قامت بها وفود جزائرية إلى الكويت، أثرها البالغ لدى فرحات عباس، والذي عبّر عن ذلك بقوله: «إن زياراتهم إلى الكويت كانت دائماً مثمرة جداً، يرون عرباً

1- مجلة العربي، العدد 7، يونيو 1959، ص 11.

مستعدين الاستعداد التام لمساندتهم ودون موارد»¹.

كان موقف الشيخين في تأييد الثورة الجزائرية، تعبيراً عن الانتماء العربي للكويت والكويتيين، الذين لم يترددوا في إظهار دعمهم للثورة الجزائرية وجمع التبرعات لها، والتي بلغت عام 1958 مبلغ 35 مليون روبية، بخلاف الدعم الذي قدمته الحكومة.

وفي ديسمبر 1959، أعلن الشيخ المبارك أن الحكومة الكويتية وافقت على إيفاد عدد من الطلبة الجزائريين للدراسة في الخارج على نفقتها². أما بشأن المغرب، فقد تابع المثقفون الكويتيون من مطلع القرن العشرين تطورات الوضع فيه، ومناصرة شعبه ضد الاحتلال الأجنبي. وظهر ذلك في قصيدة للشاعر عبد اللطيف النصف في 1923 خاطب فيها الأمير عبد الكريم الخطابي بطل ثورة الريف ضد الاحتلال الإسباني والفرنسي.

وفي عدد مايو 1953، نشرت مجلة البعثة قصيدة للشاعر المصري أحمد زكي أبو شادي بعنوان «مراكش الدامية»، رافقتها كلمة من هيئة تحرير المجلة أشارت فيها إلى أن هذه القصيدة تكشف وحشية الاستعمار الفرنسي والمظالم الذي يتعرض لها «إخواننا المراكشيون». ونشرت مجلة الإيمان الصادرة عن النادي الثقافي القومي في عددها بتاريخ 1 يناير 1954، مقالين الأول بعنوان «مراكش المستميتة في الدفاع»، والآخر بعنوان «من البطولات العربية سلطان مراكش العنيد».

1- بشير فايد، الدعم الكويتي للثورة التحريرية الجزائرية 1954 - 1962، مرجع سابق، ص 12.
2- Iraq Times, December 2, 1959.

كما صدرت مقالات مماثلة في مجلات صدى الإيمان، وأخبار الأسبوع¹. وفي هذا السياق، دعم الشيخان نضال السلطان محمد الخامس من أجل إنهاء الحماية الفرنسية على المغرب وتحقيق الاستقلال، وهو النضال الذي دفع سلطات الحماية الفرنسية إلى نفيه خارج البلاد إلى جزيرة كورسيكا ثم مدغشقر خلال الفترة من أغسطس 1953 إلى نوفمبر 1955، مما أدى إلى اشتعال المظاهرات في كل أرجاء المغرب ضد الوجود الفرنسي، ورفض اعتراف المغاربة بالسلطان الجديد الذي اختارته فرنسا بدلاً من محمد الخامس. وإزاء هذه المقاومة، لم تجد فرنسا بديلاً سوى السماح للسلطان محمد الخامس بالعودة إلى بلاده، والدخول في مفاوضات معه لإنهاء الحماية، وهو ما تحقق بتوقيع اتفاقية الاستقلال في 2 مارس 1956. وفي العام التالي، غيّر السلطان لقبه ليصبح ملك المغرب.

تابع الكويتيون تطورات ما يحدث في المغرب، وسجل ديكسون في كتابه «الكويت وجاراتها» أن قرار فرنسا بعزل السلطان محمد الخامس عن عرشه «أثار مناقشات حادة في سوق الكويت ومقاهيها بعد يومين من وقوعه». وخلال هذه الفترة، زار الكويت المناضل التونسي يوسف الرويسي، وألقى عدة محاضرات عن الوضع في المغرب بعد نفي السلطان².

وظهر اهتمام المبعوثين الكويتيين للدراسة في مصر بهذا الموضوع

1- انظر تفاصيل هذه المقالات في حسام السيد ذي شلبي، العلاقات الكويتية المغربية.. مرجع سابق، ص ص 25 - 30.

2- هو يوسف بن عمر بن صغير الرويسي (1907 - 1980)، انخرط في صفوف الحزب الحر الدستوري عام 1926، وأصبح أحد قادته. وقام بالدفاع عن استقلال دول المغرب العربي في الخارج، شارك في تأسيس مكتب المغرب العربي بالقاهرة 1947. انتخب عضواً لمجلس الأمة التونسي عام 1964، وعينه الرئيس الحبيب بورقيبة مستشاراً له حتى وفاته.

على صفحات مجلة البعثة، فنشرت في عدد يوليو 1953، قصيدة للشاعر محمد رضوان أحمد بعنوان «الشرق وخلع سلطان مراكش». وفي عدد أكتوبر، نشرت مقالاً بعنوان «حول قضية مراكش» أيدت فيه النضال المغربي ضد الاستعمار الفرنسي.

وعلى المستوى الحكومي، أفصحت حكومة الكويت عن تأييدها للمغرب مبكراً، ففي عام 1953 وافق مجلس المعارف على تحمل نفقات عدد من الطلاب المغاربة بثانوية الشويخ، ووافقت على تنظيم المحاضرات والندوات لدعم النضال المغربي، وعلى تنظيم حملات التبرع بالمال.

تطورت علاقات وثيقة بين حكام البلدين، كان من مظاهرها، أن الشيخ المبارك دعا رئيس وزراء المغرب عبدالله إبراهيم للإقامة في قصره بمنطقة عاليه بالقرب من بيروت أثناء زيارته للبنان في يونيو 1959¹. أراد الملك أن يعبر عن تقديره لدعم الكويت لنضال المغرب، فقام بزيارتها في يناير 1960، وصدر بهذه المناسبة عدد خاص من جريدة الكويت اليوم في يوم السبت 30 يناير، حمل في صدر صفحته الأولى عبارة «مرحبا بالضيف الكبير»، وعلى جانبها صورتا أمير الكويت وملك المغرب، وتحتها كلمة ترحيب، كان نصها:

«يصل الكويت هذا اليوم صاحب الجلالة الملك محمد الخامس ملك المملكة المغربية المعظم مواصلاً سلسلة زيارته للأقطار العربية الشقيقة. والكويت حكومة وشعباً ترحب بزيارة العاهل العظيم أجمل ترحيب، وتتمنى له طيب الإقامة بين أهله وذويه، وتسجل له بأحرف من نور كفاحه المجيد في ميدان التحرر من السيطرة الأجنبية ورغبته

1- جريدة النهار بتاريخ 24 حزيران 1959.

الصادقة في جمع شمل العرب وتوحيد كلمتهم.

فأهلاً ومرحباً بالضيف العظيم»¹.

كان الملك على رأس وفد رفيع المستوى ضم الأمير عبدالله، ورئيس الوزراء عبدالله إبراهيم، وعددًا من الوزراء. وكان في استقباله الشيخان السالم والمبارك وكبار شيوخ أسرة الصباح.

وبهذه المناسبة، شهدت الكويت احتفالات رسمية وشعبية تجلت فيها روح الأخوة والتضامن العربي، فنصبت الزينات على طول الطريق من المطار القديم بمنطقة النزهة وفي شوارع المدينة إلى مقر إقامة الملك في قصر دسمان، واحتشد الكويتيون والمقيمون لتحية الموكب، وكان من بينهم طلاب المدارس وفرق الكشافة والأشبال.

وبهذه المناسبة أيضاً، نظم الشيخ المبارك عرضاً عسكرياً للجيش، ونظم له حفل عشاء في قصر مشرف حضره الشيخ السالم، وقامت إذاعة الكويت بالبث الحي لأحداث الزيارة. تضمنت زيارة الملك جولات في ثانوية الشويخ وأحد معسكرات الجيش، ومحطة تحلية المياه، كما أجرى مباحثات مع الشيخ السالم حاكم البلاد.

وبعد انتهاء الزيارة الرسمية، قضى في لبنان عدة أيام، أقام خلالها بقصر الشيخ المبارك².

1- الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد 260، بتاريخ 30 يناير 1960، ص1.

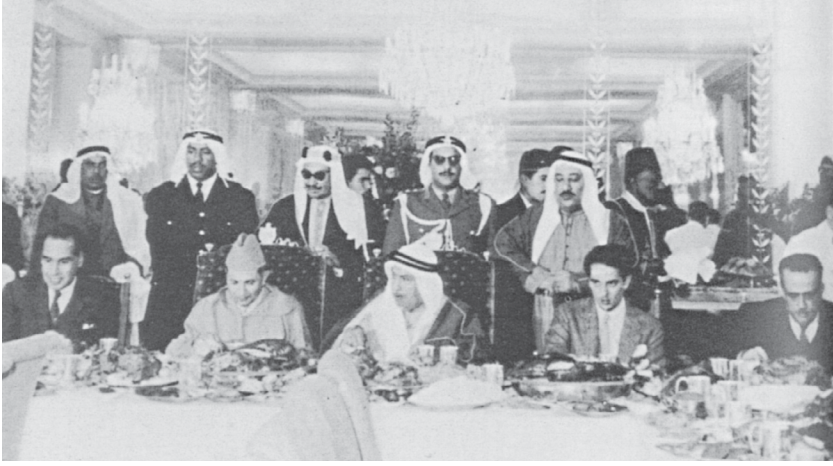
2- مجلة الصياد بتاريخ 4 شباط 1960.



الشيخان السالم والمبارك والشيخ عبدالله الجابر أثناء استقبال ملك المغرب محمد الخامس 1960



الشيخان السالم والمبارك أثناء استقبال ملك المغرب محمد الخامس 1960



الوليمة التي أقيمت بمناسبة زيارة ملك المغرب محمد الخامس ويبدو الشيخان السالم والمبارك والشيخ عبدالله الجابر والشيخ مبارك عبدالله الجابر والشيخ سعد عبدالله

رابعاً- الكويت وجامعة الدول العربية:

حدثت اتصالات مبكرة بين جامعة الدول العربية والشيخ السالم. ففي عام 1953، ظهر اقتراح بإرسال وفد من الجامعة إلى الكويت، للتحقق من عدم إرسال النفط الكويتي إلى إسرائيل، ولكن السلطات البريطانية عارضت الفكرة. فأرسلت الأمانة العامة للجامعة رسالة إلى الشيخ السالم بهذا المعنى، فرد الشيخ مؤكداً أن الكويت لا تبيع النفط إلى إسرائيل¹. وفي هذا الوقت، انتشرت المقالات والآراء المعارضة في الكويت لأي تعامل مع إسرائيل.

تشير الوثائق الكويتية إلى أنه في 31 يوليو 1958، التقى الشيخ السالم والوكيل السياسي هالفورد بقصر دسمان، وطلب الشيخ من

1- عبدالله أحمد عبدالرحمن النجدي، الشيخ عبدالله السالم الصباح 1895 - 1965، مرجع سابق، ص ص 267 - 268.

الوكيل إبلاغ الحكومة البريطانية الرسالة التالية: «أقترح لحكومة صاحبة الجلالة أن توافقني على الانضمام إلى عضوية الجامعة العربية، كما كانت في السابق قد وافقت على اتحادي مع العراق، ذلك الاتحاد الذي تبين أن غاية العراقيين من ورائه كانت مد اليد إلى مصالح الكويت المالية. ويسرني لو أن البحرين انضمت إلى هذه المنظمة»¹.

وبرر الشيخ اقتراحه، بأن انضمام الكويت إلى الجامعة، سوف يجعلها على معرفة وتواصل بما يجري من أحداث وتطورات في البلاد العربية، مشيراً إلى استمرار علاقة الكويت القائمة مع الحكومة البريطانية.

من الأرجح، أن اقتراح الشيخ كان مفاجأة للوكيل السياسي. ويسجل محضر اللقاء أن الوكيل علق على الاقتراح بعدد من الملاحظات، منها أن الشيخ يجب أن لا يتوقع رداً في 24 ساعة على الاقتراح الذي يتطلب دراسة وافية من جانب المسؤولين في الحكومة. وجاء رد الشيخ، بأنه يتفهم ذلك، ولكنه يتوقع أن يكون الجواب «مقروناً بالحجج القوية الدافعة في حالة توصلهم إلى قرار بالنفي».

ثم أثار الوكيل السياسي أن إعلان مثل هذا الاقتراح، يمكن أن يُوجد ردّ فعل سلبياً في الرأي العام البريطاني، وذلك في ضوء أن الحكومة البريطانية «تجتاز الآن مصاعب جمّة في بعض أقطار الشرق الأوسط.. ولهذا فإن عامل الوقت مهم جداً في هذه المسألة». أدرك الشيخ أن إشارة الوكيل السياسي إلى المصاعب التي تواجهها السياسة البريطانية، يعني أن الرد البريطاني سوف يتأخر، فردّ عليه بأن عنصر الوقت مهم أيضاً بالنسبة للكويت، وأنه لو انضم العراق إلى الجمهورية العربية

1- نص محضر الاجتماع في عبدالله يوسف الغنيم، طريق الكويت إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 87 - 91. وجميع الاقتباسات عما دار في هذا الاجتماع من نص المحضر.

المتحدة قبل إعلان الكويت رغبتها في الانضمام إلى الجامعة العربية، «فقد يكون ذلك سبباً في بدء المتاعب للكويت».

وتساءل الوكيل السياسي عن الفوائد التي سوف تجنيها الكويت من انضمامها إلى الجامعة العربية، وبخاصة أنها تشارك بالفعل في بعض أنشطة الجامعة مثل مؤتمر البترول العربي. ورد الشيخ بأنه يريد إقامة علاقات مباشرة مع البلاد العربية، وأن ذلك سوف يسهل حل خلافاته مع جيرانه، مشيراً بذلك إلى القضايا العالقة مع العراق، وأنه لا يريد أن «يزعج» حكومة صاحبة الجلالة بكل صغيرة أو كبيرة بهذا الشأن. وذكر الشيخ أنه «بالنظر إلى تغير الظروف، يرغب الآن في التعامل رأساً مع جيرانه حول المسائل الخارجة عن نطاق الحماية والمساعدة العسكرية».

وتساءل الوكيل السياسي أيضاً عما «إذا كان صاحب السمو يعرف تفصيلات الإجراءات الواجب اتخاذها لقبوله عضواً في الجامعة». فأجاب سموه أنه «لا يعرف التفصيلات، ولكن ما يريده من حكومة جلالته هو الوصول إلى طريق يؤهل الكويت لعضوية الجامعة، وفي الوقت نفسه يسمح لها بحفظ علاقاتها مع بريطانيا تحت شكل من الأشكال المقبولة». استمر الوكيل السياسي في التعبير عن شكوكه حول سلامة الاقتراح، فتساءل عما إذا كانت خطوة الشيخ «ستلقى رضا مختلف العناصر في الكويت». فرد عليه الشيخ، بأنه لا يريد ذكر الأشياء التي يريدها الكويتيون، لأن الوكيل السياسي لابد أنه يعرفها، وأنه يعتقد بأن اقتراحه هو «خطوة إلى الأمام وسيرحب به الكثيرون في الكويت». فسأله الوكيل السياسي عما إذا كان قد فاتح الشيخ سلمان حاكم البحرين بهذا الأمر، فأجابه بالنفي. فسأل عما سوف يكون عليه موقف الشيخ إذا رفض حاكم البحرين الفكرة، فأجابه الشيخ السالم بأنه «يرغب من

حكومة جلالتهأ دراسة اقتراحه سواء قبل الشيخ سلمان أم لم يقبل». وقع اقتراح الشيخ السالم موقع الصاعقة على المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية الذين نمت لديهم مشاعر عدم الثقة في الجامعة العربية، معتبرين أن مواقفها مناهضة للمصالح البريطانية في المنطقة. وعبر عن ذلك صراحة سلوين لويد وزير الدولة للشؤون الخارجية في فبراير 1954، عندما صرح بأن انضمام الكويت إلى الجامعة العربية سوف يكون أمراً لا يطاق، باعتبار أن هذا الانضمام سوف يؤدي إلى نمو ما أسماه «المشاعر القومية المتطرفة» في الكويت ومنطقة الخليج. تخوف هالفورد من أن انضمام الكويت للجامعة سوف يمثل انتصاراً سياسياً وشخصياً للرئيس عبد الناصر، وضربة خطيرة لبريطانيا، وحذر باروز من أن هذا الانضمام سوف يعطي الانطباع بأن الكويت قد خرجت من دائرة النفوذ البريطاني.

وتشير مراسلات القنصلية الأمريكية في الكويت إلى اجتماع الشيخ السالم بالوكيل السياسي، فتذكر أنه في أغسطس عام 1958، طرح الحاكم على الحكومة البريطانية فكرة انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، وأبلغت لندن الحكومة الأمريكية بهذا الخبر، وطلبت منها إحاطة الموضوع بالسرية «لأن الحاكم لم يخبر أيّاً من مستشاريه به»¹. وفي الأسبوع ذاته، أمر وزير الخارجية سلوين لويد المقيم البريطاني في الخليج السير برنارد باروز، بالسفر إلى الكويت ومناقشة الحاكم بخصوص هذه الفكرة².

1- Telegram from American Embassy in London (Whitney) to Secretary of State, August 5, 1958.

2- Telegram from American Embassy in London (Whitney) to Secretary of State, August 12, 1958.

زار باروز الكويت في 17 أغسطس، والتقى الشيخ السالم، ونقل إليه وجهة نظر الحكومة البريطانية، وهي رفض اقتراحه بانضمام الكويت إلى الجامعة العربية. وحسب نص محضر الاجتماع الذي أعده الجانب الكويتي، فإن باروز نقل إلى الشيخ الحجج التي استندت إليها الحكومة البريطانية في رفضها اقتراحه. ومنها أن الجامعة العربية منظمة ضعيفة ولن تساعد الكويت في حل مشكلاتها مع جيرانها، وأن الجامعة أداة في يد مصر وعبدالناصر ويستخدمها لتهديد المصالح البريطانية في المنطقة، وأن الجامعة إذا أصدرت قراراً ضد المصالح الغربية ولتقوية نفوذ روسيا والصين في المنطقة فإن الكويت بمفردها لن تستطيع منعه من الصدور، وقد تضطر للموافقة عليه وفقاً لقرار الأكثرية، وأن بحث طلب عضوية الكويت قد يؤدي إلى إثارة انتقادات من جانب بعض الدول العربية للعلاقة الخاصة بين الكويت وبريطانيا، وأن الرأي العام البريطاني سوف ينظر إلى هذه الخطوة بشكل سلبي، ويعتبرها انتصاراً لمصر وعبدالناصر.

كان الشيخ السالم متشككاً في نوايا الحكومة البريطانية في ضوء موقفها الداعم لضغوط حكومة العراق الملكية للانضمام إلى الاتحاد الهاشمي، وذكر ذلك صراحة للسير باروز، وأنه شعر بأن حكومة بريطانيا تؤيد الموقف العراقي، الأمر الذي زعزع ثقته بها. وعندما حاول باروز شرح الموقف البريطاني، رد عليه الشيخ بأنه «لا يصدق ذلك، وأن أحاديثه مع السفير في بغداد ومع باروز لم تترك لديه ذرة من الشك بأن حكومة بريطانيا كانت من وراء اقتراحات العراق السابقة»¹.

1- انظر نص محضر الاجتماع في د.عبدالله يوسف الغنيم، طريق الكويت إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 93 - 97.

تكشف كلمات الشيخ السالم عن إدراكه حدود الدعم البريطاني للكويت، وشكوكه في قدرة الدبلوماسية البريطانية وكفاءتها في ضمان مصالح الكويت، وضرورة أن تأخذ الكويت دوراً أكبر في إدارة علاقاتها الخارجية وخصوصاً علاقاتها مع الدول العربية.

وشهد شهر سبتمبر 1958 نموذجاً للتنسيق بين الشيخين السالم والمبارك، بشأن انضمام الكويت إلى الجامعة العربية. ففي 24 من هذا الشهر، بثت وكالة رويترز للأخبار من مكتبها في القاهرة أن الشيخ عبدالله المبارك نائب حاكم الكويت، التقى بعبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة.

وفي أعقابه، صرح الشيخ المبارك بأن الكويت تبحث في التقدم بطلب الانضمام إلى الجامعة، وصرح حسونة بأن الجامعة ترحب بهذا الطلب، وأنه يُقدر الخطوات التي اتخذتها في مجالي الاقتصاد والاجتماع.

وعلقت صحيفة بيروت المساء اللبنانية يوم 26 سبتمبر، بأن هذه الأخبار أثارت الرعب في الغرب من جراء النتائج المترتبة على هذا القرار، واحتمال أن تحذو إمارات الخليج الأخرى حذو الكويت¹.

وتلاحقت الأحداث بسرعة، ففي 29 سبتمبر، بثت نفس الوكالة بياناً عن الجامعة العربية يفيد بـ«أن الكويت قدمت هذا اليوم طلباً للانضمام إلى الجامعة، وأن حاكم الكويت قد وجه دعوة إلى عبد الخالق حسونة أمين عام الجامعة لزيارة الكويت، وأن عبد الخالق حسونة سيطير إلى الكويت في الأسبوع القادم»². وأضافت الوكالة أن طلب الكويت لعضوية الجامعة جاء في رسالة من الحاكم، وأنها

1- جريدة بيروت المساء بتاريخ 26 أيلول 1958.

2- كما نشرته الصحف العربية، انظر على سبيل المثال جريدتي بيروت المساء والنهار بتاريخ 30 أيلول 1958، The Daily Telegram، وذلك نقلاً عن The Daily Telegraph London، Sep 30، 1958

موجودة في ملفات الأمانة العامة للجامعة.

وصرح الشيخ المبارك بأن «الشعوب العربية تسير ضمن نطاق الجامعة العربية نحو تحقيق أهدافها الوطنية»، وأن الشيخ السالم حاكم الكويت سوف يبحث مع حسونة تفاصيل انضمام الكويت لعضوية الجامعة خلال زيارته للكويت في الأسبوع القادم¹.

وفي نفس اليوم، صرح الناطق الرسمي لوزارة الخارجية البريطانية، بأن الكويت لم تبلغ الحكومة البريطانية عزمها على الانضمام إلى الجامعة. وعندما سئل من أحد الصحفيين، عما إذا كان هذا الطلب يخالف اتفاقية الحماية المبرمة في عام 1899 بين البلدين، رفض التعليق على هذا السؤال².

حاولت وزارة الخارجية البريطانية التشويش على هذه الأنباء، فأصدرت بياناً في 1 أكتوبر بشأن هذا الموضوع، ورد فيه أن الاستفسارات التي قامت بها مع حكومة الكويت دلت على أن «الأنباء الواردة من القاهرة لا أساس لها»³. يلاحظ أن هذا النفي جاء على لسان وزارة الخارجية البريطانية، ولم يصرح به أي مصدر كويتي. وجاء الرد سريعاً من الشيخ المبارك، ففي 7 أكتوبر، أكد ما جاء في بيانه بتاريخ 24 سبتمبر، بشأن طلب الكويت الانضمام إلى الجامعة العربية، وعندما سأله الصحفيون عن النفي الذي أصدرته الخارجية البريطانية، كان تعليقه: «إنني أصر

1- جريدة النهار بتاريخ 30 أيلول 1958.

2- جريدة بيروت المساء بتاريخ 30 أيلول 1958.

3- جريدة السياسة بتاريخ 3 تشرين الأول 1958، وجريدة مرآة الشرق الأوسط بتاريخ 5 تشرين الأول 1958.

على ما قلته في بياني»¹.

وفي الشهر التالي، أكد المبارك اهتمام الشيخ والشعب الكويتي بالانضمام للجامعة العربية، وأنهم ينظرون على أنها مؤسسة إقليمية «يمكن أن تكون الملاذ الأول للعرب خلال الأزمات التي تهدد استقلالهم، وتكون الرباط القوي الذي يأخذ بيد شعوبهم نحو التقدم»².



كان الشيخ عبد الله المبارك بجانب الشيخ عبد الله السالم دائماً في استقبال الزعماء العرب وتوطيد أواصر العلاقات مع الدول العربية الشقيقة

1- جريدة السياسة بتاريخ 9 تشرين الأول 1958.

2- مجلة صوت العروبة، بتاريخ أكتوبر 1958.

كان لمثل هذه التصريحات أصداء إيجابية واسعة النطاق لدى الرأي العام الكويتي، وعلقت صحيفة «الفجر» بأنه «فيما يتعلق بالتصريح الذي أدلى به الشيخ عبدالله المبارك بشأن رغبة الكويت في الانضمام إلى جامعة الدول العربية هذا يعني أننا لم نعد مرتبطين مع بلاد أجنبية مثل بريطانيا. يأمل شعب الكويت أن تتخذ الحكومة هذه الخطوة في أسرع وقت ممكن لأنه من المؤكد أن مصير الكويت مرتبط بالدول العربية الأخرى»¹.

وفي المقابل، أزعجت هذه التطورات السلطات البريطانية في لندن، وأرسلت وزارة الخارجية برقية عاجلة إلى الوكيل السياسي تستوضح منه حقيقتها. وكان رده أن هذه الأخبار ربما يكون مبالغاً فيها، حتى تضع الأمير في موقف حرج يكون من الصعب معه تكذيبها. وأوصى الحكومة بأن تقوم بعمل إجراء قبل استفحال الأمر، واقترح التفكير في أن يصدر الأمير تكديماً لتلك الأخبار، أو أن تصدر سكرتارية الحكومة الكويتية² هذا التكذيب، أو أن تقوم الحكومة البريطانية بالتكذيب نيابة عن الأمير. ورفض الشيخ السالم هذه الاقتراحات كلها، وفضل الصمت³.

ولاستعادة ثقة الشيخ وطمأنته، أرسلت الخارجية البريطانية في 23 أكتوبر 1958 إليه رسالة جددت فيها التزام بريطانيا الثابت «بالاستمرار في استعدادها، كما في الماضي، بتقديم كل دعم ضروري فيما يتصل بعلاقات الكويت مع البلدان الأخرى»، ووافقت على قيام الأمير بإدارة

1- نقلًا عن جون دانيالز، رحلة الكويت التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي 1946 - 1971،

مرجع سابق، ص 67.

2- وهي الهيئة التي تولت الإشراف على الشؤون الخارجية للكويت قبل الاستقلال.

3- عبدالله يوسف الغنيم، طريق الكويت إلى الاستقلال مرجع سابق ص 104 - 106.

علاقات الكويت بالدول العربية الأخرى في بعض القضايا.

لم تتوقف رغبة الشيخ السالم عند الانضمام للجامعة العربية، فأشار تقرير بوزارة الخارجية البريطانية بتاريخ 3 نوفمبر من نفس العام إلى حديثه عن أن صورة الكويت لدى الدول العربية سوف تتحسن، إذا انضمت إلى عدد من المنظمات الدولية المتخصصة. وبالفعل، سعت الكويت للانضمام إلى الاتحاد الدولي للاتصالات، واستجابت الحكومة البريطانية لطلبه¹.

وإزاء المعارضة البريطانية لانضمام الكويت للجامعة العربية، تباطأت الإجراءات العملية لانضمام الكويت للجامعة. ومع ذلك، أكد الشيخ المبارك في عديد من تصريحاته أن هذا الانضمام قادم لا محالة. فعلى سبيل المثال، أشار في يناير عام 1959، إلى أن الكويت ستصبح عضواً في الجامعة العربية، لتحقيق بذلك إرادة الشعب الكويتي الذي لن تتمكن بريطانيا من أن تقف في وجهه، وأن هناك رغبة كويتية عارمة «للانضمام إلى الجامعة العربية والحقاق بركب العروبة المتحرر»². وأكد هذا المعنى في سبتمبر من نفس العام، عندما قال إن «الشعوب العربية تسير ضمن نطاق الجامعة العربية نحو تحقيق أهدافها الوطنية»³.

نظر المسؤولون الكويتيون إلى انضمام الكويت إلى الجامعة العربية كمظهر لاستقلالها، وبحث أعضاء المجلس الأعلى هذا الموضوع في

1- سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، مرجع سابق، ص 208.

2- حوار للشيخ المبارك مع إسماعيل الحبروك في جريدة الأهرام بتاريخ 17 يناير 1959.

3- جريدة الأهرام بتاريخ 25 سبتمبر 1959.

جلسة ترأسها الشيخ السالم في 5 مايو 1959، والتي أشاروا فيها إلى أهمية الانضمام إلى الجامعة العربية باعتبارها طريقاً للانضمام إلى الأمم المتحدة، وتوافق الحضور على هذا الرأي على أن يقوم الشيخ السالم باختيار الوقت المناسب لاتخاذ هذه الخطوة¹.

واستمر الشيخ المبارك في التعبير عن جدية الكويت في الانضمام إلى الجامعة العربية، مؤكداً أن القرار في هذا الشأن قرار كويتي. فصرح في فبراير عام 1960 بأننا «نحن الذين نقرر ذلك.. ونحن الذين ندير كل شؤوننا العربية، ومدينة الكويت هي عاصمة الكويت»². وكان يشير بذلك، إلى رفض الكويت التدخلات البريطانية في هذا الشأن. وصرح في نفس العام، بأن الكويت ولو أنها لم تنضم بعد إلى الجامعة العربية، إلا أنها تتبع في سياستها نفس النهج الذي تسير عليه شقيقاتها البلاد العربية³.

ولم يكن هذا القول مبالغاً فيه، فمع أن الكويت لم تكن عضواً في الجامعة العربية، فقد شاركت في عديد من أنشطتها، والتزمت بكثير من سياساتها، فشاركت مثلاً في حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية التي نظمتها الجامعة في دمشق في ديسمبر عام 1952، وتألف الوفد الكويتي من الأستاذ عبدالعزيز حسين مدير المعارف رئيساً، والأستاذين درويش المقدادي ويعقوب الحمد عضوين⁴. وفي المعسكر الكشفي العربي عام 1953، وفي اجتماع اللجنة الثقافية والاجتماعية

1- عبدالله يوسف الغنيم (إعداد)، «الكويت وعلاقتها الخارجية في الخمسينيات يوميات ومحاضر

سياسية 4، السنة الرابعة عشرة، العدد 71، يوليو 2020، ص 42 - 43.

2- جريدة الجمهورية بتاريخ 26 فبراير 1960.

3- مجلة المصور بتاريخ 5 أغسطس 1960.

4- مجلة الرائد، السنة الأولى، العدد 8، يناير 1953، ص 56.

للجامعة في مارس عام 1953 والتي شارك فيها عبد العزيز حسين، وفي المجلس الاقتصادي للجامعة في يناير عام 1959.

واستضافت الكويت خلال الفترة 20 - 28 ديسمبر 1958 الدورة الرابعة لمؤتمر الأدباء العرب، الذي عقد بقاعة المحاضرات بثانوية الشويخ، وشارك فيه 190 أديباً وكاتباً وناشراً، وضم ممثلين لوفود رسمية من الدول العربية، وأخرى من الجمعيات والروابط الثقافية والأدبية، وممثلين للإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية.

كانت هذه هي المرة الأولى التي يزور فيها كثير من المشاركين في المؤتمر الكويت، والتي بدت مفاجئة لهم. وسجل الأديب والمؤرخ المغربي عبد الهادي التازي صورة مدينة الكويت كما شاهدها، بقوله: «شوارع فسيحة الأرجاء معبدة الأركان، وبين الحين والآخر تقع عينك على حديقة وارفة الظلال، تراءت إلينا ونحن جادون في الطريق، أول ما تراءت صومعة ذكررتني بصومعة حسان في الرباط، فماذا تكون؟ إنه برج الساعة بالمدرسة الثانوية التي توجد بمنطقة الشويخ ساعة فقط وليست مئذنة»¹.

ودارت بحوث المؤتمر حول موضوع «البطولة في الأدب العربي». ويبدو أن هذا المؤتمر كان حدثاً ثقافياً عربياً متميزاً، فكتب الأستاذ صالح جودت في مجلة المصور المصرية أنه «شيء لم يحدث منذ

1- عبد الهادي التازي، الكويت قبل ربع قرن (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1986) ص 37 - 38. وجدير بالذكر أن التازي كتب سلسلة من المقالات في جريدة «العلم» المغربية عن زيارته للكويت، بلغ عددها ستة وثلاثين مقالاً على مدار ستة شهور. انظر حسام السيد ذكي شلبي، العلاقات الكويتية المغربية.. مرجع سابق، 36.

أكثر من ألف سنة.. منذ عهد عكاظ»¹، وشارك فيه كبار المثقفين والمبدعين العرب من سبعة عشر بلداً عربياً. فحضر من مصر د.مهدي علام الذي ترأس الوفد، وكل من منصور فهمي وأمين الخولي وبننت الشاطئ وكامل الشناوي وإحسان عبد القدوس وعبدالحليم عبدالله، ومن سوريا فؤاد الشايب وسامي الكيالي وسليم الزركلي، ومن العراق محمد مهدي الجواهري ونازك الملائكة، وغيرهم كثيرون، ومن المغرب عبدالهادي التازي وعبدالكبير الفاسي.

ونظراً لسفر الشيخ المبارك في أول أيام المؤتمر في مهمة بالخارج، فإنه لم يتمكن من حضور جلسة الافتتاح والترحيب بالحاضرين، فأقام لهم حفل غداء، وحرص على الترحيب برؤساء الوفود، ووقف بجواره الأستاذ عبدالعزيز حسين لتقديمهم له.

في يناير 1959، دعت الجامعة العربية الكويت والبحرين وقطر، للمشاركة في اجتماعات المجلس الاقتصادي العربي. وفي مارس من نفس العام، وافق مجلس الجامعة العربية على مشروع البروتوكول الإضافي لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي. وأعطى هذا البروتوكول المجلس الاقتصادي قدراً أكبر من الاستقلالية التنظيمية، بما يسمح له بدعوة الدول العربية غير الأعضاء في الجامعة للانضمام إليه وحضور اجتماعاته والمشاركة في أنشطته²، وتمت دعوة الكويت للمشاركة في أعمال المجلس.

كما استضافت الكويت الدورة التاسعة لمؤتمر الغرف التجارية

1- صالح جودت «القلم الطائر يكتب من الكويت: من حملة المدافع إلى حملة الأقلام»، مجلة المصور، 26 ديسمبر 1958.

2- سمير شما، بترول الكويت حاضره ومستقبله، مرجع سابق، ص 127.

والصناعية والزراعية العربية في نوفمبر 1959، والذي عقد بالقاعة الكبرى في ثانوية الشويخ، ناقش المؤتمر سبل تيسير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية وإزالة الحواجز بينها. وفي نهاية مناقشات اليوم الأول للمؤتمر، تناول الجميع طعام العشاء في قصر مشرف بدعوة من الشيخ المبارك نائب الحاكم¹.

واجتمعت في الكويت أيضاً، لجنة خبراء البترول العرب في أكتوبر 1960، لبحث مشروع إنشاء «الشركة العربية لناقلات البترول»، واستقبل الشيخ المبارك المشاركين في الاجتماع في قصر مشرف.

خامساً- الكويت والمقاطعة العربية لإسرائيل:

ارتبط الرأي العام الكويتي بالقضية الفلسطينية وبدعم الشعب الفلسطيني في كل المراحل، وسبق استعراض مظاهر هذا الارتباط في حقبة العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي.

وفي الأربعينيات، نظم الكويتيون أكثر من حملة لجمع التبرعات لنصرته، وفتحت الكويت أبوابها لعشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين أجبروا على ترك بلادهم، ووفرت لهم سبل العمل والتعليم.

وتابعت السلطات الكويتية أنشطة التجار اليهود المقيمين فيها، للتأكد من عدم قيامهم بأي أنشطة مؤيدة لإسرائيل. وفي عام 1953، أصدر الشيخ المبارك قراراً بإبعاد خمسة منهم، كان أبرزهم أنور كوهين الذي كان من أكبر تجار الذهب والعملات في منطقة الخليج.

وفي سبتمبر من نفس العام، أوقفت حكومة الكويت إمدادات النفط

1- نشرة «رسالة النفط» (الكويت)، ديسمبر 1959، ص 16 - 18.

إلى ميناء حيفا، وأنشأت مكتباً لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، شأنها في ذلك شأن الدول الأعضاء في الجامعة العربية.

وبرز موقف شعبي داعم ومناصر لمقاطعة البضائع الإسرائيلية، فقامت لجنة الأندية بالتنبيه إلى خطر تسلل المنتجات الإسرائيلية إلى الكويت، وشكلت لجنة باسم «كل مواطن خفير»، ودعت إلى مراقبة الرسائل التي تصل الكويت من إسرائيل والكشف عن أصحابها. كما تابعت الصحافة وجود أي بضائع إسرائيلية في الأسواق، وكشفت ذات مرة، عن تسلل شحنة من أقلام الرصاص المصنوعة في إسرائيل¹.

اهتمت السلطات البريطانية بأنشطة المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل في الكويت، ودارت مراسلات بين ممثلي وزارة النقل والطيران المدني ووزارة الخارجية، بشأن الخطاب الذي تم توزيعه في الكويت لحضّ التجار على عدم التعامل مع إسرائيل، وسعيها للحصول على نسخة أصلية منه. استطاعت السفارة البريطانية في بيروت الحصول على نسخة من الخطاب الموقع من مدير إدارة الجمارك الكويتية بتاريخ 1 أكتوبر 1956، والموجه إلى تجار الكويت يُخبرهم فيه بأسماء الشركات والسفن التي ينبغي عدم التعامل معها حسب قواعد مكتب المقاطعة بالجامعة العربية، وأشار الخطاب إلى أن العمل بهذه القواعد يُعبر عن روح التضامن العربي².

وفي 23 مايو 1957، أصدر الشيخ السالم مرسوماً أميرياً، ورد فيه

1- عايد عتيق الجريد، «الأندية الكويتية وموقفها من القضايا 1951 - 1959»، ص ص 241 - 242.

2- انظر ترجمة باللغة الإنجليزية لهذا الخطاب في:

Foreign Office (Albon) to ministry of Transport and Civil Aviation (Mrs. Livesey), March 15, 1957.

أنه تابع مُحاولات الشركات الإسرائيلية والصهيونية، لبيع مُنتجاتها في إمارات الخليج العربي وخصوصاً الكويت، وأنه بناء على المعلومات التي تلقاها من مُدير المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية لإسرائيل بدمشق، فإنه أمر بمنع دخول جميع البضائع الإسرائيلية الواردة إلى الكويت أياً كان مصدرها، ومن يُخالف ذلك فسوف تتم مُصادرة بضائعه المُستوردة، فضلاً عن توقيع أقصى عقوبة عليه من السُلطات المعنية، وكلف عبدالسلام شعيب مدير الجمارك إعداد القواعد اللازمة لتنفيذ المُقاطعة. وتضمنت المقاطعة البضائع والمنتجات الإسرائيلية، والشركات التي تتعامل مع إسرائيل، أو تتعامل مع شركات أخرى لها فروع في إسرائيل، أو تعطي حقوقاً صناعية لإسرائيل.

وفي 4 يونيو 1957، أرسلت السفارة البريطانية في بيروت خطاباً إلى الوكيل السياسي في الكويت تُخبره فيه بأن الشيخ المُبارك زار بيروت مؤخراً، والتقى رئيس مكتب المُقاطعة العربية في بيروت ودمشق، وأكد لهما أن الكويت تعتزم تنفيذ قواعد المُقاطعة ضد إسرائيل المُطبقة في بقية البُلدان العربية¹. وفي 11 أغسطس من العام نفسه، أصدرت مديريةة الجمارك العامة تعليمات بتنفيذ قواعد مكتب المقاطعة التابع للجامعة العربية، ولم تحب لندن وواشنطن بهذه التطورات. فأبدت وزارة النقل والطيران المدني البريطاني في أكتوبر، مخاوفها من إدراج شركة النفط البريطانية للناقلات B.P.²، على القائمة السوداء للمقاطعة في الكويت، وأن ذلك سوف يؤثر سلباً على العلاقات الاقتصادية بين

1- From the British Embassy in Bruit (Mayhew) to THE Political Agency in Kuwait, June 4, 1957.

وتضمن هذا الخطاب أيضاً ترجمة باللغة الإنجليزية لمرسوم الشيخ السام.

2- British Petroleum Tankers Company.

بريطانيا والكويت، والتي تسعى حكومتا البلدين لتطويرها¹.

وفي 27 نوفمبر من نفس العام، أرسل الوكيل السياسي مذكرة احتجاج إلى الشيخ المبارك -القائم بأعمال الحاكم- يعتبر فيها تطبيق قرارات المقاطعة لإسرائيل، عملاً ضاراً بحرية التجارة والسفن البريطانية، وأبلغه أن الحكومة الأمريكية أيضاً تعارض كل أشكال التمييز.

وفي يوليو 1958، أصدرت مديرية الجمارك العامة نشرة شهرية باسم «نشرة مكتب مقاطعة إسرائيل»، حملت اسم المكتب الإقليمي الكويتي لمقاطعة إسرائيل. وشملت النشرة بياناً بأسماء الشركات والبواخر التي أدرجت في القائمة السوداء، وبياناً بأسماء الشركات والبواخر التي رُفعت من القائمة بعد التزامها بقواعد المقاطعة. كما شملت أيضاً، عناوين الكتب وأسماء المجلات التي نشرت مواد دعائية عن اقتصاد إسرائيل².

لم تدفع الاعتراضات البريطانية السلطات الكويتية إلى تغيير موقفها، وصرح الشيخ المبارك في أغسطس 1958 بأن «بترول الكويت حرام على إسرائيل وعلى كل من يحاول إيصاله لإسرائيل. ولقد اتخذنا كافة الإجراءات الصارمة حتى لا يتسرب هذا البترول العربي إلى عصابة اغتصبت جزءاً عزيزاً من الوطن العربي»³.

نفذت سلطات الجمارك الكويتية قواعد المقاطعة التجارية لإسرائيل بكل حسم. ويدل على ذلك، الخطاب الذي أرسلته الغرفة التجارية البريطانية للشحن في 18 سبتمبر 1958 إلى الشركات العاملة في مجال

1- From Ministry of trade and Civil Aviation (Dickinson) to Foreign Office (Riches), October 31, 1957.

2- صالح خالد المسباح المريخي وآخرون، موسوعة الصحافة الكويتية، مرجع سابق، ص 190 - 191.

3- جريدة الأهرام بتاريخ 14 أغسطس 1958.

التصدير إلى الكويت، بشأن رفض سلطات الجمارك الكويتية الإفراج عن شحنة من قطع غيار الثلاجات. وبرت رفضها، بأن قواعد السماح لدخول السلع إلى الكويت، تشترط أن يُرفق معها شهادة بأن هذه السلع لم يتم تصنيعها في إسرائيل ولم يدخل في مكوناتها أي منتج إسرائيلي، وأن تكون هذه الشهادة موقعة من الشركة المنتجة للسلعة، ومن الهيئة الحكومية المسؤولة في الدولة التي توجد فيها الشركة. وبعدها بأسبوع، أرسلت وزارة النقل والطيران المدني البريطانية نسخة من هذا الخطاب إلى وزارة الخارجية، لإبلاغها بالموضوع¹.

وفي أكتوبر عام 1958، عقد ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، مؤتمرهم السنوي في الكويت. وفي تقرير للقنصل الأمريكي إلى وزارة الخارجية بواشنطن بتاريخ 3 مارس عام 1959، ورد أنه «في بعض الحالات فإن السلطات الكويتية طبقت القواعد بشكل أكثر تشدداً مما يتطلبه مكتب المقاطعة». وحرص التقرير على تسجيل أن القنصلية لا تعتقد أن السلطات الكويتية قد طبقت الإجراءات، لمجرد أن هذه الشركات يملكها يهود. وأشار القنصل الأمريكي إلى أن الوكيل السياسي البريطاني قد أخبره بأنه أرسل إلى الشيخ المبارك نائب الحاكم احتجاج فيه على الإجراءات التي طبقتها سلطات الجمارك الكويتية، وأنها أضرت ضرراً بالغاً بالتجارة وسُفن الشحن البريطانية. وأضاف القنصل أنه لم يقدم احتجاجاً مماثلاً، لأن الصادرات الأمريكية إلى الكويت لم تتأثر من تطبيق تلك الإجراءات بشكل محسوس².

1- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، وثيقة رقم 3/75.

2- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، وثيقة رقم 2/174.

لم تقتصر مقاطعة الكويت لإسرائيل على الجوانب الاقتصادية والتجارية، وإنما امتدت إلى الصحافة والإعلام، فقامت دائرة المطبوعات والنشر، بإرسال توجيهات إلى الصحف والمجلات بحذف أي إشارة إلى إسرائيل، وأي بيانات تتعارض مع قرارات الجامعة العربية في هذا الشأن، فمنعت الكتب المدافعة أو المؤيدة لإسرائيل، وفرضت عقوبات على المكتبات التي عرضتها. ومن ذلك، أنه في عام 1957 منعت كتابين للمؤلف الفرنسي روجر إيكور Roger Ikor، كما نسقت الدائرة مع دائرة الجمارك لمراقبة الصحف الأجنبية القادمة من الخارج، والتأكد من المقالات المنشورة فيها عن إسرائيل¹.

وتم إعلان استقلال الكويت في يونيو 1961، وهو ما أثار أزمة شديدة بسبب تكرار عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق مزاعمه الباطلة، والتي سبق عرضها في الفصل الخامس من الكتاب.

رفض الكويتيون تلك المزاعم، وأرسل الشيخ السالم وفداً برئاسة الشيخ جابر الأحمد الصباح رئيس دائرة المالية لزيارة عدد من الدول العربية، وشرح وجهة النظر الكويتية لقادتها، كما تقدم بطلب رسمي للانضمام إلى الجامعة العربية، وبشكوى ضد العراق، وطلب عقد جلسة طارئة لبحث الموضوع.

تضامنت الدول العربية مع الكويت، وتم قبولها عضواً في الجامعة في 20 يوليو 1961.

1- عايد عتيق الجريد، الكويت ومقاطعة الكيان الصهيوني (1364هـ/ 1945م - 1437هـ/ 2016م) (الكويت: حقوق النشر محفوظة، 2019) ص135.

الطريق إلى الاستقلال

في حقبة الخمسينيات من القرن الماضي، كانت الكويت تحت الحماية البريطانية، حيث نصت الاتفاقية التي وقّعها الشيخ مبارك الكبير مع الحكومة البريطانية في 23 يناير 1899 ضمناً على قيام بريطانيا بإدارة الشؤون الخارجية للكويت، وتعهد فيها الشيخ «ألا يقبل وكيلاً أو قائمقام من جانب أي دولة أو حكومة في الكويت أو في أي قطعة أخرى من حدوده بغير رخصة من الدولة البهية القيصرية الإنجليزية»، كما ألزم الشيخ مبارك نفسه وورثته «بأن لا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع آخر ولا يعطي للسكن قطعة من أراضيه إلى دولة أو رعية من الدول الأخرى بغير أن يحصل على الإجازة أولاً من دولة جلاله الملكة البريطانية العظمى». لذلك، أنشأت الحكومة البريطانية في الكويت منصب الوكيل السياسي «Political Agent»، الذي عمل كحلقة وصل بينها وبين حاكم الكويت.

وقامت حكومة الهند الإنجليزية التي تولت مسؤولية إدارة العلاقات مع الكويت، بتعيين النقيب ستيورات جورج نوكس كأول وكيل سياسي، وذلك خلال الفترة من أغسطس 1904 إلى أبريل 1909، باستثناء خمسة شهور في عام 1905، تم سحبه فيها نتيجة اعتراضات الدولة العثمانية، ثم عاد لمزاولة عمله بعدها.

وتعاقب على المنصب خلال فترة حكم الشيخ السالم ستة أفراد

هم: هـ. ج. جاكنز (1949 - 1951)، وكورنيليوس جيسمس بيلي (1951 - 1955)، جاواين ويستري بل (1955 - 1957)، أ.ك. روثنى (أغسطس - أكتوبر 1957)، أوبري سيمون هالفورد (1957 - 1959)، وجون كريتوفر ريتشموند (1959 - 1961)¹. ومارس الوكلاء السياسيون عملهم من دار «الوكالة السياسية»، وهو التعبير الذي ترجم إلى اللغة العربية أيضاً بدار الاعتماد أو المعتمدة، والتي تحولت فيما بعد إلى السفارة البريطانية.

سعى الوكلاء السياسيون إلى استمرار النفوذ البريطاني في الكويت، والحيلولة دون وجود نفوذ لدول أخرى فيها، وأن تتم اتصالات حكام الكويت مع الدول الأخرى من خلالهم. وعلى سبيل المثال، فقد عارضت السلطات البريطانية الطلب الأمريكي في نهاية الأربعينيات لإنشاء قنصلية في الكويت، بدعوى أن ذلك سوف يفتح الباب لدول أخرى للمطالبة بذلك، وأن هناك بالفعل طلبات مماثلة من مصر والعراق². لم يكن من الممكن استمرار المعارضة البريطانية لرغبة الولايات المتحدة التي أصبحت زعيمة المعسكر الغربي بعد الحرب العالمية الثانية. فوافقت في عام 1949. وتسلم أول قنصل أمريكي في الكويت، وهو آينوك إس دنكن عمله في 1951.

واعترضت أيضاً على الاقتراح الأمريكي في عام 1952، بتقوية وتحديث محطة إذاعة «صوت أمريكا» في الكويت للبث باللغة العربية الموجهة

1- كان ريتشموند آخر وكيل سياسي وأول سفير بريطاني لدى الكويت بعد الاستقلال 1961.
2- عبدالله بن سراج عمر منسي، موقف بريطانيا من فتح قنصلية أمريكية في الكويت 1946 - 1951، مجلة المؤرخ المصري، التي تصدر عن قسم التاريخ بكلية الآداب - جامعة القاهرة، العدد 16، (يناير 1995) ص ص 105 - 126.

للمنطقة العربية، واللغة الروسية إلى الاتحاد السوفييتي¹.

ركزت السلطات البريطانية على توسيع مصالحها الاقتصادية في الكويت، وخصوصاً بعد ازدياد مواردها المالية بسبب النفط. وعبر عن هذا المعنى بوضوح «هارولد ماكميلان» رئيس الوزراء البريطاني في مباحثاته مع الرئيس الأمريكي دوايت آيزنهاور في مؤتمر بيرمودا في 21 مارس 1957، عندما أكد الأهمية الخاصة للكويت، مُشيراً إلى أنه رغم تعدد إمارات الخليج المنتجة للنفط، تحتل الكويت مكانة خاصة، إذ تستطيع بمفردها تلبية جميع احتياجات كل دول أوروبا الغربية من النفط لعدة سنوات².

وكان للسلطات البريطانية وجودها القوي في مجالات البريد والنقد، ودخول الأجانب إلى الكويت وإقامتهم فيها، وكان لها الاختصاص القضائي في المنازعات التي تنشأ بين الأجانب أو بين كويتي وأجنبي في الكويت، وحرصت على إقامة علاقات مع أمير البلاد ونائبه وكبار رجال آل الصباح.

وكان من الطبيعي أن يكون لكل من الشيخين عبدالله السالم وعبدالله المبارك علاقات مع الوكيل السياسي في الكويت، ووزارة الخارجية البريطانية في لندن. وعلى سبيل المثال، قام الشيخ السالم بزيارة إلى المملكة المتحدة في عام 1953 لحضور احتفالات تتويج الملكة إليزابيث الثانية يوم 2 يونيو بعد وفاة والدها، والتي التقى خلالها

1- و. ناتانيل هويل، قرن في الكويت تاريخ الجالية الأمريكية في الكويت، مرجع سابق، ص 216.

2- Richard Stables, Relations between Britain and Kuwait (1957 - 1963), PhD Dissertation submitted to the department of Politics and International Relations, University of Warwick, 1996 P.65.

برئيس الوزراء ونستون تشرشل وبوزير الخارجية سلوين لويد وعمدة لندن روبرت ديلاير، وبالطلاب الكويتيين الدارسين في بريطانيا. وخلال هذه الزيارة، أقام الشيخ حفل استقبال بفندق جروفينور يوم 3 يونيو حضره وزير الخارجية البريطاني وزوجته، وسفير المملكة السعودية ومصر، وعدد من الشخصيات البريطانية والعربية¹. وقام بزيارة مقر شركة نفط الكويت، والمقر الرئيسي لبنك إنجلترا، وميناء لندن، والكلية الحربية الملكية.

وكان الشيخ عبدالله المبارك قد قام بزيارة في 29 يونيو 1951 إلى لندن، زار فيها مقر الشرطة في سكوتلاند يارد، ومدرسة تدريب الشرطة بهيندون إحدى ضواحي لندن، ومبنى البرلمان، وقلعة ويندسور وغيرها. وكان من شأن هذه الزيارة، تعرف الشيخ على عديد من المسؤولين البريطانيين، وأدى سلوكه المنضبط خلال الزيارة إلى كسب تقديرهم واحترامهم².

ثم زار لندن مرة ثانية في يونيو 1952، وأقام له أنطوني ناتنج وكيل وزارة الخارجية حفل استقبال بمبنى الوزارة. وخلال الزيارة، التقى بعدد من المسؤولين البريطانيين، وبالطلاب الكويتيين الدارسين في بريطانيا³.

وقام بزيارة ثالثة في 31 مايو 1956، بدعوة من الجنرال تامبلر رئيس هيئة الأركان العامة للجيش البريطاني، بهدف التفاوض على شراء عدد

1- The Times, June 4, 1953.

2- ساهون سي. سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، مرجع سابق، ص73.

3- جريدة اليوم اللبنانية بتاريخ 18 يونيو 1952.

من العربات المصفحة للجيش الكويتي¹. وخلال الزيارة، قام بتفقد السفن الحربية في ميناء بورتسموث، بدعوة من الأدميرال جورج كريسي قائد الوحدات البحرية بالميناء².

ثم زيارة رابعة في أكتوبر 1959، التقى فيها بوزير الخارجية سلوين لويد، وتفقد الضباط الكويتيين الذين يتلقون تدريبهم العسكري³.

في هذا السياق، يركز هذا الفصل على المسارات الرئيسية التي اجتازتها العلاقات الكويتية - البريطانية للانتقال من وضع الحماية إلى وضع الاستقلال الذي تحقق عام 1961، وهي مسارات متنوعة في مجالات الاقتصاد والإدارة والأمن. لم يكن الطريق سهلاً أو يسيراً، وكانت هناك مشكلات وعقبات، واستخدم قادة الكويت في الخمسينيات مختلف سبل الإقناع من ناحية، والضغط من ناحية أخرى لتحقيق هدف الاستقلال.

ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية وممثليها شعرت مُبكرًا بريح التغيير في الكويت والمنطقة، وضرورة تكيف بعض جوانب السياسة البريطانية وفقاً لذلك. فظهر رأي بتعديل وضع الوكيل السياسي في الكويت بحيث يكون مُستقلاً عن المُقيم البريطاني في البحرين. وذلك لاعتبارين هُما أن الكويت من أهم إمارات الخليج بالنسبة إلى المملكة المتحدة، بل إنها أكثر أهمية من البحرين مقر المُقيم البريطاني، وأن

1- Evening post, Bristol, June 5, 1956.

2- The Daily Telegraph, London, June 6, 1956 Liverpool Daily Post, Liverpool, June 6, 1956.

3- جريدة الحياة بتاريخ 16 تشرين الأول 1959. وكذلك بتاريخ 31 أيار (مايو) 1956. وحسب جريدة الأخبار القاهرية بتاريخ 4 يونيو 1956، فقد اهتمت الجرائد البريطانية بقيام الطلاب الكويتيين الذين استقبلوا الشيخ المبارك في المطار بتقبيل أنفه، وذكرت أنها عادة عربية قديمة، ونشرت صورة لأحد الطلاب وهو يقبل أنف الشيخ.

أهلها حريصون على مظهر استقلال بلادهم. بينما اعترض كُـل من المقيم البريطاني باروز في 14 أبريل 1956 والوكيل السياسي بل في 29 من نفس الشهر، على هذا الرأي، وأسسا اعتراضهما على عدة اعتبارات؛ هي أن الكويت تتمتع بالفعل بمعاملة متميزة عن بقية الإمارات، وأن تبني هذا الرأي يفتح الباب أمام مطالب أخرى في اتجاه الاستقلال، وبخاصة أن أحداً من الشيوخ لم يثير موضوع تبعية الوكيل السياسي للبحرين. في هذا السياق، كان اهتمام الشيخين، السالم والمبارك، باستكمال ممارسة الكويت لاختصاصات إدارة شؤونها داخلياً وخارجياً.

في ديسمبر 1958، كتب فكري أباطة رئيس تحرير مجلة المصور عن زيارته إلى الكويت ولقائه مع الشيخ المبارك، ووصل إلى أن: سياسة الشيخ السالم «الحكيمة المتدرجة الصارمة تقتطع من الإنجليز كل يوم شرطاً من شروط الوفاق القديم الذي عقد من زمن. وإذا بها تخدش، وتجرح، وترض، وتحطم، يوماً بعد يوم الحماية أصلاً، حتى لتكاد تُقتلع اقتلاعاً، وتُجتثُّ اجتثاثاً، وتصبح في خبر كان. وإذا بالسلطات التي كان يمارسها الإنجليز في الشؤون الداخلية والخارجية العربية تنهار واحدة بعد الأخرى، فلا تخلف وراءها أثراً»¹.

فهم قادة الكويت أن الاستقلال ليس مجرد إعلان قانوني، ولكن ممارسته تتطلب وجود الكيانات التنظيمية والهيئات اللازمة لإدارة الدولة. وفي النصف الثاني من الخمسينيات، تتالى صدور المراسيم الأميرية في هذا الاتجاه. كان على الشيخين السالم والمبارك التحرك في ثلاثة مسارات متوازية: مسار تطوير قدرات مديرية الشرطة والأمن

1- مجلة المصور، العدد 1782، بتاريخ 5 ديسمبر 1958، ص 19

العام لتوفير الطمأنينة والسلم الاجتماعي وبناء القدرات العسكرية للجيش الكويتي، ومسار بناء المؤسسات الحكومية بما يدعم قدرتها على إدارة مختلف مجالات الحياة، ومسار التوسع في إدارة العلاقات الخارجية للكويت التي كانت حكراً من قبل على السلطات البريطانية. ووفقاً لوثائق أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، فإنه في النصف الثاني من عام 1958 دارت مفاوضات بين حاكم الكويت، وممثلي الحكومة البريطانية في الخليج، بشأن التغييرات التي ينبغي أن تتم بشأن وضع الكويت الدولي مع الحفاظ على جوهر الصداقة بين البلدين. وحرص الشيخ على عرض محاضر تلك المفاوضات على أعضاء المجلس الأعلى الذي ضم رؤساء الدوائر الحكومية، لتعريفهم بأراء الشيخ وتعليقات الحكومة البريطانية، واستطلاع آرائهم في تلك الموضوعات. ونظراً لأهمية هذا النص كوثيقة تاريخية، فسوف أعرضه بالنص على النحو التالي:

« 1 - هل تتبنى الكويت سياسة الانطلاق والخروج عن قيود معاهدة 1899؟

2 - إذا اختارت الانطلاق، فهل يكون التمثيل القنصلي للبلاد الأخرى في الكويت مقصوداً فقط على الدول العربية؟ أم يكون أوسع قليلاً بحيث يشمل أيضاً مثل تلك البلاد التي لها رعايا كثيرون في الكويت كإيران والباكستان والهند واليابان؟ أم يكون التمثيل حُرّاً لكل قُطر له مصالح مُشتركة مع الكويت؟

3 - هل تنضم الكويت عضواً في الجامعة العربية؟¹.

1- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري وثيقة رقم 130/17.

يركز هذا الفصل على أهم السبل التي انتهجها قادة الكويت لتوفير البيئة المناسبة للاستقلال، وهي بناء القدرات العسكرية، وتنظيم تأشيرات الدخول وإقامة الأجانب في الكويت، وإصدار القانون المنظم للجنسية الكويتية، وإدارة خدمات البريد وإصدار الطوابع الكويتية، وإقامة المؤسسات الاقتصادية كالبنوك وإصدار عملة وطنية، وإشراف الكويت على كامل الاختصاص القضائي في إقليمها، وانضمام الكويت إلى المنظمات الدولية.

أولاً- بناء القدرات العسكرية:

تناول الكتاب في الفصل الثاني تطور دائرة الأمن العام والشرطة وبناء الجيش الكويتي، ونركز هنا على الجانب الخاص بتسليح الجيش في سياق علاقات الحماية التي ربطت الكويت مع بريطانيا.

أدرك الشيخان السالم والمبارك منذ البداية، أهمية امتلاك الكويت جيشاً حديثاً حتى تستكمل قدرتها على حماية إقليمها، والدفاع عنه ضد التهديد الخارجي. فقام الشيخ المبارك باعتباره رئيساً لدائرة الأمن العام ثم قائداً للجيش، بالعمل على شراء الأسلحة التي يحتاج إليها إعداد هذا الجيش وتجهيزه، وكان أحد المحاور الرئيسية لاتصالاته مع المسؤولين البريطانيين هو شراء السلاح. وفي المقابل، اقترحت الحكومة البريطانية على الشيخين تعيين مستشار عسكري بريطاني للجيش، واستقدام ضباط بريطانيين للعمل مدربين للقوات، وفنيين لصيانة المعدات العسكرية¹.

وأشارت تقارير الوكيل السياسي في أكثر من مناسبة إلى موقف

1- Visit of Sheikh Abdullah Mubarak to the United Kingdom Prepared by Gethin, June 29, 1951.

الشيخين السالم والمبارك بشأن هذا الاقتراح، وهو ما تم التعرض إليه في الفصلين الثاني والرابع. ففي سبتمبر 1950، وخلال سفر الشيخ المبارك إلى بيروت للعلاج، قام الوكيل السياسي بإثارة موضوع تعيين المستشار مع الشيخ السالم، الذي ردّ عليه بضرورة الانتظار لحين عودة الشيخ المبارك، وطلب من الوكيل بحث الأمر مباشرة معه، بحكم أنه المسؤول المباشر عن الجيش وتسليحه، مما دعا الوكيل إلى التعليق في تقريره المرفوع إلى المقيم البريطاني في 31 سبتمبر 1950، بأن الحاكم لا يرغب في اتخاذ القرار بنفسه¹.

ووفقاً لتقارير وزارة الخارجية البريطانية عام 1951، فإن الشيخ المبارك زار لندن من أجل الحصول على المزيد من المعدات العسكرية. وفي سبتمبر من نفس العام، أعاد الوكيل السياسي إثارة الموضوع مع الشيخ السالم الذي أجابه -وفقاً لتقرير الوكيل- بأنه لن يوافق على تعيين مستشار عسكري من دون موافقة الشيخ المبارك، وإلا فإن الشيخ قد يستقيل ويحدث أزمة في داخل الأسرة. وأن الشيخ المبارك مازال غير موافق على الموضوع².

وتشير تقارير القنصلية الأمريكية إلى أن الشيخ السالم وافق في 14 يوليو عام 1956، على طلب الشيخ المبارك شراء أسلحة إضافية من بريطانيا، وأن الشيخ المبارك أرسل إلى المسؤولين في لندن يستعجل إتمام الصفقة، وأنه من المقرر شحن الأسلحة في 26 من يوليو عام 1956³.

1- His reluctance to take a decision himself. بالإنجليزية: 1-

From Political Agency (Jenkins) to Political Residency (Hay) September 31, 1950.

2- From Political Agency to Foreign Office, September 2, 1951.

3- From American Consulate (Brewer) to Department of State, July 17, 1956.

ويبدو أن هذه الصفقة كانت محل تساؤل وبحث في وزارة الخارجية البريطانية على مدى شهور سابقة على اتخاذ القرار بالموافقة. ويدل على ذلك، أنه في تقرير كتبه أحد مسؤولي الوزارة في يناير عام 1956، ورد فيه «أن تلك الأسلحة المطلوبة تفوق الاحتياجات المتوقعة لقوات الأمن العام، إلا أن الحاكم لم يحاول تقليلها، ووافق على طلبات الشيخ عبدالله مبارك من دون تعديل»¹. وبدلاً من تفسير هذه الواقعة بأنها تعبر عن توافق الشيخين السالم والمبارك على تطوير القدرات العسكرية لقوات الأمن العام والجيش في الكويت، فسرها الوكيل السياسي بأنها محاولة من الشيخ المبارك لخلق «مركز قوة»، لاستخدامه في أي صراع قادم حول السلطة.

وبعد قيام الثورة العراقية في يوليو 1958، وشعور الشيخين بالمخاطر النابعة من سياسات عبد الكريم قاسم، وما مثلته من تهديد لأمن الكويت واستقرارها، وافق الشيخ المبارك على تعيين مستشار بريطاني للجيش، بشرط أن يقوم هو باختياره من بين الأشخاص الذين عرفهم سلفاً ووثق فيهم. وبالفعل، اختار الميجور توم بيرس Major Tom Pierce، وهو ضابط بريطاني كان قد قدم إلى الكويت لتدريب ضباط المدفعية. وفي البداية، رفضت وزارة الخارجية البريطانية هذا الاختيار، ورغبت في أن تقوم هي بترشيح الشخص الذي يقوم بمهمة المستشار، وخشي الوكيل السياسي من أن يؤدي تحفظ الوزارة على الاسم الذي اقترحه الشيخ المبارك إلى عدوله عن موافقته، فكتب إلى وزارة الخارجية في 10 ديسمبر 1958 مقترحاً عليها الموافقة على تكليف

1- From American Office (Samuel) to Political, Residency (Ricards), January 6, 1956.

بيرس هذه المهمة، وهو ما وافقت عليه الوزارة في النهاية¹. وفي 12 يونيو 1959، أرسل السفير الأمريكي في لندن برقية إلى وزير الخارجية في واشنطن يخبره فيها بأن الحكومة البريطانية قد قررت، من حيث المبدأ، الاستجابة لطلب الكويت بشأن شراء صفقة دبابت وقاذفات صواريخ، وأن الاتفاق يتضمن إرسال مجموعة من الفنيين البريطانيين لتدريب الكويتيين على استخدامها وصيانتها. وأضاف السفير في تقريره، أن الحكومة البريطانية اشترطت التأكد من موافقة الشيخ السالم على طلبات شراء الأسلحة التي تقدم بها الشيخ المبارك²، وهو ما تحقق وأكد الشيخ السالم هذه الموافقة.

لم تكن المفاوضات الكويتية البريطانية تحدث في فراغ، وإنما تأثرت بتطورات الوضع بعد نشوب الثورة العراقية في يوليو 1958، وازدياد دور الحزب الشيوعي العراقي، والتقارب مع الاتحاد السوفيتي، مما دفع كلاً من لندن وواشنطن إلى مناقشة موضوع الدفاع عن الكويت إزاء الأخطار والتهديدات المتزايدة. ففي رسالة من الخارجية البريطانية إلى نظيرتها الأمريكية بتاريخ 21 مايو 1959، تساءلت عما إذا كان من الممكن إحاطة «نائب الحاكم» بالاتصالات بين لندن وواشنطن. وجاءت الإجابة في اليوم التالي من واشنطن من أنه لا مانع من إبلاغ نائب الحاكم بصفة سرية بهذه الاتصالات، وأن أمريكا مهتمة بموضوع الدفاع عن الكويت، على أن يكون واضحاً أنها لم تُقدم أية التزامات

1- From American Consulate (Seelye) to Department of State, December 10, 1958.

2- Telegram from American Embassy in London (Whitney) to Secretary of State, June 12, 1959.

مُحددة بهذا الشأن¹.

وفي إطار مُتابعة تنفيذ هذه الصفقة، قام الشيخ المُبارك بزيارة لندن في 13 أكتوبر 1959، التقى فيها بوزير الدولة للشؤون الخارجية، حيث أعرب فيها الوزير البريطاني عن استعداد بلاده لتقديم أي مُساعدة عسكرية للقوات المُسلحة الكويتية، وأكد الوزير أن المُعدات التي تسلمتها الكويت على درجة عالية من التعقيد، وأنها تحتاج إلى صيانة دورية للاحتفاظ بكفاءتها القتالية، كما تحتاج إلى تدريب الضباط والجنود الكويتيين على استخدامها، وهو ما يتطلب إرسال عدد من الخبراء والمدربين العسكريين البريطانيين. وعلق الشيخ المُبارك بشُكر الحكومة البريطانية على مُساعداتها العسكرية، ولكنه تحفظ على وجود عدد كبير من العسكريين البريطانيين على أرض الكويت. وفي النهاية، تم التوصل إلى أن عدد اثنين أو ثلاثة من الخبراء يستطيعون القيام بهذه المهمة. قال الشيخ المبارك إنه يتفهم ذلك، ولكنه لن يوافق بشكل نهائي على الاقتراح، وواعد بإرسال الرد في أقرب وقت². ومن الأرجح، أنه أراد التشاور في هذا الشأن مع الشيخ السالم. الذي لم يكن قد قدم موافقة نهائية على ذلك.

1- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، وثيقة رقم 127/8، بتاريخ 21 و22 مايو 1959.

وجدير بالذكر أن الخطابين حملا درجة سرية «سري للغاية» Top secret.

2- أرشيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري، وثيقة رقم 280/4، بتاريخ 13 أكتوبر 1959.

ثانياً- تأشيرات الدخول وتنظيم إقامة الأجانب في الكويت:

خلال حقبة الخمسينيات ومع النهضة الشاملة التي شهدتها الكويت، تزايد دور الدوائر الحكومية وتوسعت اختصاصاتها، وأثار ذلك تعقيدات ومشكلات في كثير من الأحيان مع الوكيل السياسي البريطاني في الكويت.

في السنوات الأولى من هذه الحقبة، ظهرت مشكلة تتعلق بإصدار تأشيرات الدخول لمواطني الدول العربية. فبينما رأى الشيخان السالم والمبارك، أن مصلحة الكويت تقتضي تيسير دخول العمال والخبراء العرب إلى الكويت بسبب الاحتياج المتزايد لهم في كل المجالات، فإن الوكيل السياسي البريطاني أصر على ضرورة حصولهم على تأشيرات دخول وإقامة من السفارات البريطانية في بلادهم، باعتبار أن ذلك هو شأن خارجي يدخل في اختصاص السلطات البريطانية وفقاً لاتفاقية الحماية.

لم يعبأ الشيخ المبارك بهذا الرأي. وفي عام 1952، استخدم الشيخ حجة حاجة الكويت للعمالة العربية، وأصدر قراراً يجعل مدة الإقامة للعرب خمس سنوات، وهو الأمر الذي اعترض عليه الوكيل السياسي، ورد عليه الشيخ المبارك بأن هذا القرار هو شأن كويتي داخلي محض بالنظر إلى العلاقات الوثيقة التي تربط الكويت بالبلاد العربية الأخرى، وأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تعترض على هذا التقارب، وأنه من الصعب عملياً إصدار تأشيرات دخول من دار الوكيل السياسي في كل حالة كما كان متبعاً في السابق. لم تقتنع لندن بهذا التفسير، واعتبر الوكيل السياسي هذا الإجراء «غير مرخص به»¹.

1- From Political Agency to Political Residency 11, 1952.

أصدر الشيخ المبارك تعليماته بتسهيل دخول العرب إلى الكويت، ويروي الأستاذ عفيف الطيبي عن زيارته إلى الكويت عام 1951، قائلاً: «أما معاملات الأمن العام وشؤون الجمرک فقد أُرْحِتْ منها، إن أي لبناني يجد في الكويت خير تسهيل وأفضل معاملة. لم أشعر، في الواقع، منذ الدقيقة الأولى إلا أنني في أرض حبيبة..»¹. وفي فبراير 1954، نشرت مجلة البعثة -نقلاً عن مجلة آخر ساعة المصرية- أن الفيزا بين الكويت ومصر قد ألغيت، وذلك حتى يبقى اعتماد الكويت على المهندسين البريطانيين، وقد ترتب على إلغاء الفيزا سفر عدد كبير من المهندسين المصريين للعمل في الكويت².

كان من شأن قرار المبارك، تسهيل دخول العرب إلى الكويت، وحصولهم على تأشيرات الدخول في المطار، ازدياد أعداد العرب في الكويت، مما أدى إلى انزعاج الوكيل السياسي البريطاني الذي رأى في هذا التطور تهديداً للمصالح البريطانية في الكويت، على النحو الذي سبق شرحه في الفصل الرابع. تابع الوكيل السياسي أوضاع المقيمين العرب في الكويت، وأكد ضرورة السيطرة الأمنية على أنشطتهم السياسية. وفي تقرير للمقيم البريطاني في مارس عام 1955، ورد تقدير الوكيل السياسي بأن «سياسة عبدالله مبارك الخاصة بإلغاء تأشيرات الدخول خلقت أخطاراً بالغة على سلامة الدولة»³. والأرجح أن قرار الشيخ المبارك بشأن التأشيرات للقادمين العرب، كان بالتنسيق مع الشيخ السالم، ويبدو أن الوكيل السياسي أدرك وجود مثل هذا الاتفاق،

1- عفيف الطيبي، 14 يوماً في الكويت، مرجع سابق، ص 15 - 16.

2- مجلة البعثة، السنة الثامنة، العدد الثاني، (فبراير 1954).

3- From Political Residency (Burrows) to Political Agency (Bell), May 31, 1955.

ولذلك فإنه لم يبحث الموضوع أو يناقشه مع الشيخ السالم. واستمر دخول العرب من دون تأشيرة مسبقة.

أما بخصوص المرسوم الأميري رقم 17 والخاص بقواعد تنظيم إقامة الأجانب في الكويت، الصادر في 5 ديسمبر 1959، فقد صدر بناء على عرض من الشيخ المبارك. تكوّن القانون من سبع وعشرين مادة نظمت قواعد دخول الأجانب إلى الكويت، وتسجيل أسمائهم لدى دائرة الجنسية وجوازات السفر، والحصول على ترخيص بالإقامة من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام، والذي وفر له القانون سلطة إصدار قرار بإبعاد أي أجنبي عن الكويت حتى لو كان حاصلًا على ترخيص إقامة، وذلك في الحالات التي حددها القانون.

كان الهدف من هذا القانون تنظيم إقامة الأجانب في الكويت، ومعرفة السلطات الكويتية بتاريخ قدومهم وأماكن إقامتهم. فنصت المادة السادسة: «على كل أجنبي دخل الكويت أن يتقدم في خلال ثمان وأربعين ساعة من دخوله إلى دائرة الجنسية وجوازات السفر والإقامة، وأن يحرر إقراراً بدخوله، وعليه إذا غيّر محل إقامته أن يبلغ في خلال أسبوع عن عنوانه الجديد». وألزمت المادة السابعة مديري الفنادق بالإبلاغ عن إقامة الأجانب الذين ينزلون فيها، وتاريخ القدوم والمغادرة خلال ثمان وأربعين ساعة، وامتد هذا الإلزام إلى «كل من أوى أجنبياً أو أسكنه»¹.

وبناء على هذا القانون، أصدر الشيخ المبارك في عام 1960 قراراً تضمّن القواعد المنظمة «لإقامة الأجانب من غير العرب الذين كانوا

1- نص القانون ومذكرته التفسيرية في المرجع السابق، ص 11 - 16.

يخضعون لسلطات دار الاعتماد السياسي». والذي نصت مادته الأولى على إنهاء إقامة الأجانب لمدد غير محددة، على أن تكون رخصة الإقامة لمدة سنة واحدة تبدأ من 25 فبراير 1960 وتكون قابلة للتجديد، وأن يطبق ذلك على جميع الأجانب العاملين في الدوائر الحكومية أو خارجها¹.

قامت مديرية الشرطة والأمن العام بمتابعة تنفيذ قواعد إقامة الأجانب في الكويت، والالتزام بالإجراءات التي نص عليها القانون، فيما يتعلق بتسجيل تواريخ القدوم والمغادرة وأماكن الإقامة. ونظراً لأهمية هذا الموضوع وتأثيره على الأمن، فقد أعادت المديرية التذكير به في بيان في يوليو 1960، وأشارت إلى أن مخالفة القانون سوف تعرض مرتكبها للعقوبات الواردة في القانون².

ثالثاً- إصدار قانون الجنسية ولجان تحقيق الجنسية:

أصدر الشيخ السالم في 5 ديسمبر 1959، المرسوم الأميري رقم 15 الخاص بقانون الجنسية الكويتية، الذي أشار في ديباجته إلى أنه صدر «بناء على عرض رئيس دوائر الشرطة والأمن العام». تكوّن القانون من خمس وعشرين مادة، ونصت مادته الأولى على: «الكويتيون أساساً هم المتوطنون في الكويت قبل سنة 1920م، وكانوا محافظين على إقامتهم العادية فيها إلى يوم نشر هذا القانون، وتعتبر إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع. ويعتبر الشخص محافظاً على إقامته العادية في الكويت حتى لو أقام في بلد أجنبي، متى كان قد استبقى نية العودة إلى الكويت». وكلف

1- الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد 269، بتاريخ 3 أبريل 1960، ص5.

2- إعلان مديرية الشرطة والأمن العام في الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد 287، بتاريخ 7 أغسطس 1960، ص 25.

القانون دوائر الشرطة والأمن العام تنفيذ مواده، وأعطى لرئيسها أو نائبه اختصاص أن يرفع إلى الحاكم الاقتراح بمنح الجنسية الكويتية إلى الأجانب بالغى الرشد الذين اختاروا الكويت مستقراً لهم.

ويلاحظ أن القانون ميز بين الأجانب والعرب في هذا الشأن، فبينما اشترط على الأجنبي الإقامة المستمرة في الكويت لمدة خمس عشرة سنة على الأقل قبل تقدمه بطلب الجنسية، فإنه خفض المدة إلى ثماني سنوات بالنسبة للعرب، وفي كل الحالات فقد اشترط على المتقدم «أن يعرف اللغة العربية». ونصت المادة الخامسة على: «يجوز دون توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة، منح الجنسية الكويتية بقانون لكل عربي ينتمي إلى بلد عربي ويكون قد أدى لإمارة الكويت خدمات جليلة عادت على البلاد بنفع كبير»¹. وتكشف هاتان المادتان عن الانتماء العربي للشيخين السالم والمبارك، والذي تناولناه تفصيلاً في الفصل السادس من الكتاب.

ويلاحظ أيضاً، أن القانون لم يضع شرط الدين للحصول على الجنسية الكويتية. ووفر ذلك الفرصة للعرب من غير المسلمين الذين انطبقت

1- انظر نص القانون ومذكرته التفسيرية في العدد الخاص من الكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 253، بتاريخ 14 ديسمبر 1959، ص 1 - 9. وجدير بالذكر أن أول تعديل على هذا القانون، صدر في مرسوم أميري رقم 2، في 9 فبراير 1960، والذي تضمن بعض التعديلات الجزئية على شروط اكتساب الجنسية. وكان التغيير الأهم وضع حد أقصى لعدد الذين يكتسبون الجنسية الكويتية من عرب وأجانب وفقاً للشروط الواردة في مادة 1، فنص على أنه «لا تمنح الجنسية الكويتية طبقاً للأحكام السالفة الذكر لعدد يزيد على خمسين شخصاً في السنة الواحدة. وتؤلف لجنة من الكويتيين تعين بقرار من رئيس دوائر الشرطة والأمن العام، تكون مهمتها اختيار من تقترح منحهم الجنسية الكويتية في حدود هذا العدد من طالبي التجنس. وتراعي هذه اللجنة في اختيارها أن يكون طالب التجنس على كفاية فنية تحتاج إليها الكويت». نص المرسوم في ملحق الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد 262، بتاريخ 14 فبراير 1960، ص 7.

عليهم شروط الحصول على الجنسية الكويتية، وكان من بينهم خليل يوسف شحير، وجبرا عيسى شحير، وسامي سليم بشارة، وغيرهم كثيرون¹. وفي مارس 1960، وبناء على اقتراح الشيخ المبارك رئيس دوائر الشرطة والأمن العام، أصدر الشيخ السالم مرسوماً بقانون تحقيق الجنسية الكويتية الذي نص على تشكيل أربع لجان «تحقيق الجنسية»، وترك لمديرية الشرطة والأمن العام تحديد مناطق اختصاص كل لجنة، ونص المرسوم على أن تتكون كل لجنة من رئيس وأربعة أعضاء، وحدد أسماء أعضاء هذه اللجان ورؤسائها، وهم: حمود النصف، وعبدالعزیز عبدالله الحميضي، وسعود العبدالرزاق، وسليمان إبراهيم المسلم. أما اللجنة العليا التي تختص بالفصل في المنازعات بشأن تحقيق الجنسية في حالة رفض أي من هذه اللجان منح الجنسية لأحد طالبيها، فقد تكونت من ستة أعضاء برئاسة الشيخ سعد عبدالله السالم².

ولتنفيذ هذا القرار، أصدرت مديرية الشرطة والأمن العام بياناً «إلى أفراد الشعب الكويتي» ورد فيه أنها قامت بفتح عدد من المكاتب في مناطق الشرق، والقبلة، والدسمة، والشويخ. ولفت البيان انتباه الجمهور إلى استقبال اللجان لطالبي الحصول على الجنسية الكويتية، والتأكد من استيفائهم للمستندات التي تثبتها. كما لفت الانتباه إلى المادة 23 من القانون والتي أشارت إلى أنه في حالة قرار إحدى لجان تحقيق الجنسية بعدم ثبوتها لأحد الأشخاص، فإن من حقه اللجوء إلى اللجنة العليا التي لها سلطة «نقض هذا القرار، وأن تقرر ثبوت هذه الجنسية إذا كان اثنان على الأقل من أعضاء اللجنة العليا يعرفان

1- عبد الله محمد الهاجري، الأقليات المسيحية في الكويت، مرجع سابق، ص 28 - 29.

2- الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد 267، بتاريخ 20 مارس 1960، ص 1.

الطالب شخصياً مستوثقين من جنسيته الكويتية، ولم يعترض على ذلك أي من الأعضاء الآخرين»¹.

وفي أكتوبر من نفس العام، أعلنت مديرية الشرطة والأمن العام افتتاح مكاتب جديدة لتحقيق الجنسية في منطقتي «السالمية» و«حولي»، وذلك تيسيراً على طالبي الجنسية المقيمين فيها، وذلك ابتداء من 1 أكتوبر 1960².

صدر أيضاً في نفس اليوم -5 ديسمبر 1959- المرسوم الأميري رقم 16 الخاص بجوازات السفر، وذلك بناء على عرض من الشيخ المبارك. تكوّن القانون من سبع عشرة مادة، ونصت مادته الأولى على أنه «لا يجوز للكويتي مغادرة الكويت أو العودة إليها إلا إذا كان يحمل جواز سفر وفقاً لأحكام هذا القانون». وأعطى القانون لرئيس دوائر الشرطة والأمن العام سلطة إصدار «تذكرة مرور في بعض الحالات» (مادة رقم 2)، وإصدار وثيقة خاصة للسفر إلى المملكة العربية السعودية ولبحارة (نواخذة) السفن وهيئة قيادة الطائرات (مادة رقم 3)، وتعيين شكل جواز السفر والبيانات التي يجب استيفاؤها فيه وقيمة رسوم إصداره (مادة رقم 8)³.

1- نص الإعلان في الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد 275، بتاريخ 15 مايو 1960، ص 18.

2- الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد 295، بتاريخ 2 أكتوبر 1960، ص 9.

3- نص القانون ومذكرته التفسيرية في العدد الخاص بالكويت اليوم، السنة الخامسة، العدد 253،

بتاريخ 14 ديسمبر 1959، ص 9 - 10.

رابعاً- إدارة خدمات البريد وإصدار الطوابع الكويتية:

مع تطور الدوائر الحكومية الكويتية، وتنوع أنشطتها وازدياد قدرات العاملين فيها، بدأت الحكومة البريطانية بنقل بعض الاختصاصات التي مارسها إليها. فشهد عام 1958، انتقال الإشراف على البريد المحلي إلى السلطات الكويتية، وأعقب ذلك بعام نقل إدارة البريد الخارجي. جاء هذا التطور بعد سنين طويلة من الإشراف البريطاني على بريد الكويت، وذلك وفقاً للاتفاقية التي أبرمها الشيخ مبارك الكبير مع السلطات البريطانية في 28 فبراير 1904، والتي وافق فيها على تولي بريطانيا مسؤولية الإشراف على الخدمات البريدية في الكويت، وعدم السماح لأي دولة أخرى بإقامة مكاتب بريد.

وفي نفس العام، وصل الكويت أول وكيل سياسي بريطاني وهو الميجور ستوربات جورج نوكس، ولحق به بعد شهرين عامل بريد هندي لتغليف وختم الرسائل، وباشر عمله من دار الوكالة السياسية. تولى مكتب البريد الهندي ومقره مدينة كراتشي، مسؤولية الإشراف على الخدمات البريدية في الكويت، وتم افتتاح مكتب رسمي له في 21 يناير 1915¹، واستخدمت الطوابع الهندية لدفع تكلفة المراسلات البريدية. وفي عام 1923، صدرت أول مجموعة من الطوابع الهندية المخصصة للاستخدام في الكويت، فحملت اسم الكويت باللغة الإنجليزية.

وفي بداية عمل الوكيل السياسي هارولد ديكسون²، انتقل مقر إدارة

1- خالد عبدالرحمن العبدالمغني، بدايات الخدمة البريدية في الكويت 1896 - 1923 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2012) ص18.

2- وهو ثامن وكيل سياسي في الكويت، ويعتبر من أطول من شغلوا هذا المنصب، فقد عمل من مايو 1929 إلى فبراير 1936. وعندما انتهت مدته استمر في الإقامة بالكويت وعمل في شركة النفط، وأصدر عدداً من الكتب عن تاريخ الكويت وشبه الجزيرة العربية.

الخدمات البريدية في عام 1929 من دار الوكالة إلى منزل تم استئجاره لهذا الغرض، امتلكته أم الشيخ محمد الصباح الحاكم الخامس للكويت (1892 - 1896).

وفي أعقاب استقلال الهند عام 1947، أصبحت مدينة كراتشي جزءاً من دولة باكستان، وانتقل الإشراف على البريد الكويتي من الهند إلى باكستان في نوفمبر من نفس العام. لم يستمر ذلك سوى فترة قصيرة لم تتجاوز خمسة شهور، وحلت محلها في الأول من أبريل 1948 إدارة البريد البريطاني، والتي قامت بإصدار مجموعات من طوابع البريد المخصصة للاستخدام في الكويت، حملت صورة الملك جورج السادس. وعقب وفاته حملت الطوابع صورة الملكة إليزابيث، واسم الكويت باللغة الإنجليزية¹. وجدير بالذكر أنه خلال هذه الفترة أصدرت حكومة الكويت طوابع تذكارية من دون قيمة مالية بمناسبة عيد جلوس الشيخ أحمد الجابر حاكم البلاد، وذلك على مدى أربع سنوات، واتخذ الطابع لوناً مميزاً في كل عام، ففي 1947 كان اللون بنفسجياً، وفي 1948 قرمزيّاً، وفي 1949 أخضر، وفي 1950 أخضر. ويلاحظ، أن هذا الطابع الأخير لم يتم استخدامه بسبب وفاة الشيخ في شهر يناير².

في هذا الوقت، كان مكتب البريد «يقع في كشك الشيخ مبارك الصباح الواقع في مدخل سوق الصرافين»³، وكانت تعلوه لافتة باللون الأبيض كتبت عليها عبارة «داك خانة»، وتعني مكتب البريد باللغة

1- د. محمد عبدالهادي جمال، تاريخ الخدمات البريدية في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2006) ص 195.

2- عادل محمد العبد المغني، لمحات من تاريخ طوابع البريد في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2006) ص 16.

3- محمد عبدالهادي جمال، تاريخ الخدمات البريدية في الكويت، مرجع سابق، ص 198.

الأوردية. لم يكن للمكتب فروع أخرى، وتراوح عدد العاملين فيه من 10 - 15 فرداً من الباكستانيين والهنود والإيرانيين. وكان من أوائل الكويتيين الذين عملوا في المكتب في عام 1950، عبدالصمد محمد صادق المحميد، واستمر المكتب في موقعه حتى فبراير 1952، عندما تم نقله إلى مقر جديد في منطقة الجمرك.

ومع اتساع الأنشطة التجارية وازدياد عدد المقيمين في الكويت في الخمسينيات، ظهرت الحاجة إلى إنشاء فروع لمكتب البريد، فأنشأ مكتب البريد البريطاني حتى عام 1958، خمسة فروع في الجمرك والأحمدي وميناء الأحمدي وشارع المباركية ومنطقة جيوان.

بدأ الشيخ السالم في المطالبة بنقل اختصاص البريد إلى حكومة الكويت، فوافقت بريطانيا على أن يكون البدء بإشراف الكويت على خدمات البريد المحلي داخل الكويت، وبدأ الإعداد لذلك من خلال تدريب عدد من الشباب الكويتي في مكتب البريد البريطاني، كان منهم عبدالله ملا يوسف العيد، وخليل إسماعيل الصالح.

وفي أول فبراير 1958، انتقلت سلطة الإشراف على البريد الداخلي إلى الكويت، وتم افتتاح مكتب البريد المركزي في ساحة الصفاة، وذلك في حفل «بحضور عدد كبير من الشيوخ وكبار موظفي الدولة والوجهاء ورجال القنصليتين الأمريكية والإنجليزية»¹، وقام المكتب على أكتاف الشباب الذين تم تدريبهم. وفي نفس يوم افتتاحه، صدر أول طابع بريد كويتي حمل صورة الشيخ عبدالله السالم، تكوّن الطابع من ثلاث فئات، فئة 5 و10 الناية بيضة للبريد العادي، و40 بيضة للبريد

1- يعقوب يوسف الغنيم، همس الذكريات، مرجع سابق، ص 87.

المسجل، وهي العملة الهندية.

وفي نفس اليوم أيضاً، أصدرت دائرة البريد أختام التخليص للبريد العادي والمسجل، وحملت اسم الكويت بالعربية والإنجليزية. وتم إنشاء دائرة حكومية جديدة حملت اسم دائرة البريد والبرق والهاتف، تولى رئاستها الشيخ فهد السالم، وعُيّن خالد عبداللطيف عبدالرزاق مديراً لها¹. وخلال الفترة من 5 أبريل إلى 24 سبتمبر 1958، تم افتتاح ستة مكاتب بريد في أحياء مدينة الكويت، وهي الشرق، والسالمية، والمرقاب، والفحاحيل، والمطار، وحوالي².

وفي أول فبراير 1959، امتد إشراف دائرة البريد الكويتية إلى خدمات البريد الخارجي، وهكذا أصبحت مسؤولة عن كل المراسلات البريدية سواء في داخل الكويت أو مع الدول الأخرى. وبهذه المناسبة، صدرت مجموعة طوابع تكونت من ثلاثة عشر طابعاً حملت صورة الشيخ السالم وبعض معالم الكويت، مثل ثانوية الشويخ، وساحة الصفاة، وسفينة البوم الكويتي، وخطوط أنابيب البترول.

وابتداء من هذا التاريخ، أصبحت حكومة الكويت مسؤولة دولياً عن كافة الخدمات البريدية، وانضمت إلى اتحاد البريد العالمي في يوليو 1960، واتحاد البريد العربي في يونيو 1961.

واتصالاً بذلك، قررت حكومة الكويت في أبريل 1961 وقف العمل وإلغاء كافة الطوابع البريدية التي تحمل القيمة بالعملة الهندية الناية بيزة والروبية، وإحلالها بطوابع بريد تحمل القيمة بالعملة الوطنية،

1- عمل من قبل مديراً لقسم البرق واللاسلكي.

2- وليد مشاري السيف، «المجموعة الكويتية الأولى وفترة تحول الخدمات البريدية»، مجلة البوسطة التي تصدر عن الجمعية الكويتية لهواة الطوابع والعملات، العدد الأول «مايو 2006»، ص 8.

وهي الدينار ومكوناته من الفليس، وتزامن ذلك مع نفس يوم بدء استخدام العملة الوطنية.

خامساً- من إنشاء البنك الوطني الكويتي إلى إصدار الدينار وتأسيس مجلس النقد:

في عام 1952، ظهرت فكرة إنشاء بنك وطني كويتي، وذلك بالنظر إلى القيود التي فرضها البنك البريطاني للشرق الأوسط، وكان البنك الوحيد وقتذاك المشرف على تعاملات التجار المصرفية. مما ألحق أضراراً بتجارتهم. فذهب وفد منهم للشيخ السالم في أبريل، لعرض المشكلات، واقترحوا عليه فكرة إنشاء بنك وطني كويتي يساهمون فيه بأموالهم، فاستجاب الشيخ لهم ووعدهم خيراً. وفي 19 مايو، أصدر مرسوماً أميرياً بإنشاء البنك الوطني الكويتي كشركة كويتية، وذلك على النحو الذي تم شرحه في الفصل الثالث.

سعى الوكيل السياسي البريطاني لمنع إقامة البنك، وذلك للحفاظ على الوضع الاحتكاري للبنك البريطاني للشرق الأوسط منذ عام 1942. وحذر الشيخ من هذا الإجراء، بدعوى أن إنشاء هذا البنك يتعارض مع الترخيص الممنوح للبنك البريطاني، والذي ينص على عدم السماح بإعطاء رخص مماثلة لإنشاء بنوك أخرى. وكان رد الشيخ السالم أن هذا النص يشير إلى عدم السماح بإنشاء بنوك أجنبية أخرى وهو ما لم يحدث، وأنه لا يمنع إقامة بنوك كويتية.

وبينما أكد الشيخ للوكيل السياسي التزامه بالترخيص الممنوح للبنك البريطاني، وعدم موافقته على إنشاء بنوك أجنبية في الكويت، وطمأنه بأن وداعه في البنك البريطاني سوف تبقى كما هي، فقد نبهه إلى

خطورة قيام مسؤولي البنك البريطاني، بوضع عقبات أمام إنشاء البنك الوطني الكويتي، لأن ذلك سوف يفسد العلاقات الطيبة بينه وبين بريطانيا¹.

وأمام رد الشيخ، لم يكن هناك مجال للبريطانيين سوى القبول بإقامة البنك الذي بدأ نشاطه في 15 أكتوبر 1952، وتولى رئاسة مجلس إدارته خالد الزيد الخالد. وكرمز لدعم الشيخ لهذا المشروع، أودع مبلغ مليون جنيه إسترليني، وذلك لتشجيع الكويتيين على التعامل مع البنك، بل وتنازل عن الفائدة المستحقة عن هذا المبلغ. استمر العمل من أجل إنشاء مؤسسات مصرفية وطنية أخرى، فتأسس البنك التجاري الكويتي في 19 يونيو 1960، وبنك الخليج في 29 أكتوبر من نفس العام.

في هذا السياق، عاد التفكير في دائرة المالية بإصدار عملة وطنية كويتية²، بدلاً من العملة السائدة وقتذاك وهي الروبية الهندية. وفي أكتوبر 1959، طلب الشيخ جابر الأحمد رئيس دائرة المالية والإقتصاد من بنك إنجلترا إبداء رأيه في هذا الموضوع. فأرسل البنك كلاً من سي. أ. لومب، ور. ه. تيرنر إلى الكويت في الشهر التالي لدراسة الموضوع. وعقدا عدة اجتماعات مع المسؤولين في دائرة المالية والإقتصاد في الكويت، وتم الاتفاق على إمكانية إصدار عملة وطنية كويتية تكون مرتبطة بالجنيه الإسترليني، وعلق الوكيل السياسي ريتشموند على ذلك، بأن هناك تنامياً للروح الوطنية في الكويت وتصاعداً لرغبة الكويتيين في إدارة شؤونهم.

وأعقب ذلك صدور المرسوم الأميري رقم 41 في 19 أكتوبر 1960

1- عبد العزيز محمد الشايح، أصداء الذاكرة، مرجع سابق، ص 120 - 121، وغانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، (الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع، 1994) ص 38 - 39.

2- سبقت مناقشة اقتراح إنشاء عملة كويتية في 1953، و1956.

بقانون النقد الكويتي، والذي قضى بأن يكون الدينار هو العملة الرسمية للدولة، وينقسم إلى ألف فلس ويعادل 2.48828 جرام من الذهب الخالص، وهو نفس قيمة الجنيه الإسترليني وقتذاك، كما قضى بإنشاء مجلس للنقد يتولى مسؤولية إصدار العملة الجديدة والمسكوكات المرتبطة بها، على أن يكون المجلس مؤسسة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية. عقد المجلس أول اجتماعاته في 4 ديسمبر 1960، وأوصى ببدء تداول الدينار الكويتي من أول أبريل 1961.

وبناء على توصية مجلس النقد وموافقة المجلس الأعلى، أصدر الشيخ السالم المرسوم رقم 54 في 24 ديسمبر 1960، الخاص بأوراق و«سكة» النقد الكويتي، والذي حدد فيه شكل وتصميم ولون الدينار ونصف الدينار وربع الدينار¹.

وفي 28 فبراير 1961، صدر المرسوم الأميري رقم 1 بقانون نقد الكويت، والذي نصت مادته الأولى على: «يعتبر اليوم الأول من شهر أبريل هو اليوم المحدد لإصدار أوراق النقد والمسكوكات الكويتية في الكويت»².

وبالفعل، تم طرح الدينار الكويتي في هذا التاريخ، وحمل صورة الشيخ عبدالله السالم، وتوقيع الشيخ جابر الأحمد الصباح رئيس مجلس النقد، وصور لأبرز معالم التقدم في البلاد. أما المسكوكات فقد حمل وجهها الأول صورة «سفينة البوم الشراعي» التي ارتبطت بتاريخ الكويت، وحمل وجهها الآخر قيمة المسكوكة وكلمة إمارة الكويت³.

1- الكويت اليوم، السنة السابعة، العدد 307، بتاريخ 25 ديسمبر 1960، ص1.

2- الكويت اليوم، السنة السابعة، العدد 318، بتاريخ 12 مارس 1961، ص 1.

3- محمد عبد الهادي جمال، «السمات الرئيسية للإصدارات النقدية الكويتية» المرجع السابق، ص4. وجليد بالذكر، أنه في عام 1961، وبعد إعلان الاستقلال استبدل تعبير إمارة الكويت بدولة الكويت.

وتم سحب وحدات النقد والمسكوكات الهندية من التداول، بعد الاتفاق مع البنك المركزي الهندي على إعادتها مقابل سندات يصدرها البنك بالجنيه الإسترليني بفائدة 4.5 %، على أن يتم دفع قيمتها في ست سنوات. وتسهيلاً على المواطنين والمقيمين في استبدال الروبيات الموجودة لديهم بالدينار الكويتي، وفر مجلس النقد عدداً كبيراً من المنافذ لعملية الاستبدال. إضافة إلى فروع البنوك التجارية الثلاثة القائمة، وهي بنك الكويت الوطني، والبنك التجاري الكويتي، والبنك البريطاني للشرق الأوسط، قامت مكاتب البريد المنتشرة في الأحياء والقرى بمهمة الاستبدال، والتي انتهت في ثمانية أسابيع¹.

سادساً- استكمال تشريعات ومؤسسات الدولة:

إضافة إلى ما ورد في البنود السابقة، شهد النصف الثاني من حقبة الخمسينيات إصدار المراسيم الأميرية المنظمة للأجهزة الحكومية، والتوسع في اختصاصاتها. وعلى سبيل المثال، ظلت شركة اللاسلكي البريطانية تدير خدمات التليفون والتلغراف حتى عام 1956، ونظراً لحساسية هذا المرفق الحيوي، صدر مرسوم أميري في هذا العام بتأميم الشركة وتعويض ملاكها تعويضاً عادلاً، وكان ذلك أحد مظاهر سعي حكومة الكويت نحو إدارة المرافق الحيوية في البلاد.

استمرت عملية بناء الأطر القانونية والمؤسسية لكيان الدولة وتنظيم شؤون الحكم والمجتمع. ففي عام 1959 -وكما ذكرنا آنفاً- صدرت قوانين الجنسية، وجوازات السفر، وتنظيم إقامة الأجانب في الكويت.

1- ميثم مجيد عبدالجبوري، ومرتضى خلف حسين السهلاني، «الشيخ عبدالله السالم الصباح ودوره الاقتصادي في الكويت 1895 - 1965»، مرجع سابق، ص 285 - 286.

وفي عام 1960، تتالى صدور المراسيم الأميرية، التي كانت تشير عادة في ديباجتها إلى أنها صدرت بناء على موافقة المجلس الأعلى وعرض رئيس الدائرة المسؤول. مثل قانون رقم 1 بشأن قواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها، ورقم 7 بشأن الوظائف العامة المدنية، والذي يشار إليه باسم قانون الخدمة المدنية، وهو القانون الذي سمح للنساء بالعمل في الدوائر الحكومية، ورقم 10 الخاص بإنشاء ديوان الموظفين، ورقم 12 لتنظيم إدارة الفتوى والتشريع لحكومة الكويت التي اختصت بصياغة مشروعات القوانين ومراجعة العقود التي تدخل الحكومة طرفاً فيها، والإفتاء في الحالات التي تطلب فيها الحكومة رأي الإدارة¹، ورقم 16 باسم قانون الجزاء، والذي نصت مادته الأولى: «لا يعد الفعل جريمة ولا يجوز توقيع عقوبة من أجله إلا بناء على نص في القانون»، ورقم 17 بشأن الإجراءات والمحاكمات الجزائية، ورقم 18 بشأن العمل في القطاع الحكومي.

وكان لمجال الطب والصيدلة والصحة نصيب ملموس من هذه المراسيم، فصدر قانون رقم 23 بشأن مزاولة مهنة الطب البشري وطب الأسنان، ورقم 24 لتنظيم مزاولة مهنة التوليد، ورقم 25 لتنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية، ورقم 26 لمراقبة الاتجار بالعقاقير المخدرة واستعمالها في الكويت، ورقم 31 لتنظيم مزاولة مهنة تجهيز النظارات الطبية وبيعها، ورقم 32 بشأن مزاولة مهنة التدليك الطبي، ورقم 33 الخاص بإجراءات الرقابة الصحية بشأن القادمين للكويت، ورقم 49 بشأن المؤسسات العلاجية.

1- كان أول رئيس لهذه الإدارة الفقيه القانوني المصري د. عبد الرازق السنهوري وخلفه القاضي محسن عبد الحافظ، فالقاضي حسن العشماوي حتى تولاها د. عبد الرسول عبد الرضا بهبهاني عميد كلية الحقوق بجامعة الكويت سابقاً.

ورافق ذلك أيضاً، إصدار قوانين لتعديل مسميات بعض الأجهزة الحكومية لتكون أكثر اتساقاً مع مؤسسات الدولة الحديثة، كتغيير مسمى دائرة شؤون الموظفين إلى ديوان الموظفين، ومسمى دائرة المحاكم إلى دائرة العدل، ورئيس المحاكم إلى رئيس العدل، ومدير المحاكم إلى مدير العدل¹. رافق ذلك، إصدار مرسوم أميري في 5 أكتوبر 1960، بإنشاء شركة النفط الوطنية الكويتية برأس مال قدره 5.7 ملايين دينار كويتي، ساهمت فيه الحكومة الكويتية بنسبة 60 % وتركت النسبة الباقية للاكتتاب العام من المؤسسات الكويتية والمواطنين، ونص المرسوم على شرط أن يكون جميع المساهمين في هذه الشركة من الكويتيين.

سابعاً- انتقال الاختصاص القضائي إلى السلطات الكويتية:

كان من أهم مجالات انتقال السلطة من بريطانيا إلى الكويت، هو الاختصاص القضائي وولاية المحاكم الكويتية على كل النزاعات التي تقع على أرض الكويت، باعتبار أن ذلك يعد مظهراً أساسياً لممارسة الدولة سيادتها على إقليمها. ففي إطار اتفاقية الحماية المبرمة في عام 1899، تنازلت الكويت عن ولايتها القضائية في الجرائم التي يكون أحد أطرافها بريطانياً أو أجنبياً من غير المسلمين، وهو الوضع الذي عرفته عديد من الدول العربية فيما سمي بنظام الامتيازات الأجنبية. وتجلّى ذلك في أول مرسوم ملكي بريطاني بشأن الكويت الذي صدر في يوليو 1925، وتم إنشاء محكمة بريطانية خاصة تابعة لمكتب الوكيل السياسي تتولى الفصل في هذه المنازعات، وكانت جزءاً من النظام القضائي الذي أقامته بريطانيا في الهند وإمارات الخليج، فكانت

1- الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد 271، بتاريخ 17 أبريل 1960، ص 1.

محكمة الاستئناف بالنسبة لإمارات الخليج هي محكمة بومباي.

ومع قدوم أعداد كبيرة من العرب للعمل في الكويت، تم إدخال تعديلات على الفئات التي تخضع للقضاء البريطاني، فتم إدراج الفلسطينيين النصارى المقيمين في الكويت ضمن الفئات الخاضعة له، أما الفلسطينيون المسلمون ورعايا الدول العربية الأخرى وإيران فخضعوا للمحاكم الكويتية. استمرت الولاية القضائية البريطانية على حاملي جنسية باكستان بعد انفصالها عن الهند. حدث تغيير آخر بشأن محكمة الاستئناف بعد استقلال الهند عام 1947، فتم إنشاء محكمة استئناف مقرها دار المقيم البريطاني في الخليج، ومقره البحرين.

اعتبرت بريطانيا أن احتفاظها بولاية قضائية على الأجانب المقيمين في الكويت، هو أحد مظاهر ممارسة الحماية عليها. لذلك، فقد أثارت وزارة الخارجية البريطانية هذا الأمر في الاتصالات التي سبقت موافقتها على تعيين قنصل أمريكي في الكويت، وتعهد الأمريكيون بأنه ليس لدى واشنطن فكرة إنشاء محكمة قنصلية خاصة بهم¹.

ومع ازدياد أعداد المشمولين بالولاية القضائية البريطانية، تم تعيين القاضي الفلسطيني الأصل² أحمد محمد حجازي مساعداً للوكيل السياسي³ لشؤون المحكمة البريطانية عام 1954، مع احتفاظ الوكيل

1- نور محمد الحبشي، العلاقات الكويتية - الأمريكية 1868 - 1991، مرجع سابق، ص 77.
2- وُلِدَ عام 1926، عاشت أسرته في قرية طمرة التي تقع على بُعد 20 كيلومتر شمال مدينة عكا في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين. حصل على إجازة القانون من إحدى الجامعات البريطانية، وعمل في الكويت مستشاراً قانونياً لشركة نفط الكويت، ومساعداً قضائياً للوكيل السياسي. انتقل بعد انتهاء عمله في الكويت إلى الولايات المتحدة وأقام بها حتى وفاته في عام 2009.
3- ظل مقر المقيم البريطاني لسنوات طويلة في بوشهر على الساحل الإيراني للخليج ثم انتقل إلى البحرين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية.

بمهمة القاضي.

ومع أن إجراءات التقاضي بدت واضحة، ففي التطبيق حدث كثير من المُفارقات. وعلى سبيل المثال، فإن مُساعد الوكيل السياسي جيثن أرسل خطاباً إلى الشيخ السالم في 7 أغسطس 1950، يُخطره فيها بتجاوزات رجال الأمن العام في مدينة الأحمدية، وإلقاء القبض واعتقال شخص من عدن مشمول بالحماية البريطانية، رغم أنه أخبرهم بذلك، بما يعني عدم معرفة أفراد هذه القوات بالقواعد القضائية التي ينبغي اتباعها في مثل هذه الحالات. ولما كان من المُمكن لقوات الأمن ادعاء عدم معرفة جنسية المقبوض عليه، فقد اقترح جيثن أن يقوم ضابط الشرطة البريطاني الذي يعمل في شركة النفط، بتفقد المُعتقلين بالسجون يومياً للتأكد من أنه لا يوجد بينهم شخص مشمول بالحماية القضائية البريطانية، وتم اعتقاله عن طريق الخطأ¹.

أدى هذا الازدواج القضائي ما بين المحاكم الكويتية والمحكمة البريطانية، إلى عديد من التعقيدات والمشكلات في المنازعات التجارية والجنائية. ومن ذلك، أنه ينبغي تحديد أي قانون يطبق البريطاني أم المحلي؟ وفي حالة العرب مزدوجي الجنسية، أي جنسية تأخذ بها المحكمة، الجنسية الأجنبية أم الجنسية العربية؟ وحالة رغبة المحكمة في استدعاء شهود من جنسية لا تتبع المحكمة صاحبة الاختصاص، فكيف تضمن المحكمة حضورهم؟

أدى ذلك إلى تنامي مشاعر التجار وأطراف النزاعات والمسؤولين عن

1- From assistant political agent to (J. Gethin) to His Highness the Ruler of Kuwait, August 7, 1950.

الدوائر الحكومية ذات الصلة، بضرورة إنهاء هذا الوضع. ودعم من ذلك، تصاعد الشعور الوطني بين الكويتيين الراضين لدور القضاء البريطاني في بلادهم، سواء في صورة استمرار المحكمة البريطانية القائمة بدار الوكالة السياسية، أو في صورة الاقتراحات البريطانية. مثل إنشاء محاكم مختلطة أو تعيين مستشار قانوني بريطاني لحكومة الكويت، أو إصدار قانون مشترك لتنظيم القضاء، لأن كل هذه الاقتراحات تضمنت استمرار الدور القضائي البريطاني في الكويت.

وفي يونيو عام 1959، فاتح الشيخ السالم الوكيل السياسي هالفورد، بأنه من الضروري إلغاء هذا الوضع في أقرب وقت ممكن، لما يثير استمراره من «إزعاج» في العلاقات بين الكويت وبريطانيا. ويبدو أن الشيخ السالم لم يتلق رداً من السلطات البريطانية بهذا الشأن. لذلك، ففي أكتوبر من نفس العام، أعاد الشيخ طرح الموضوع مع الوكيل السياسي، معتبراً أن استمرارية هذه الولاية القضائية البريطانية «محرجة له ومسيئة للكويت». ووفقاً لسميث، أشارت التقارير البريطانية إلى أن موقف الشيخ السالم تأثر بآراء كل من الشيخين المبارك وجابر الأحمد، بسبب المصاعب التي واجهتهما في إدارة عملهما الناتجة عن هذه الولاية¹.

واستمر الحاكم في المطالبة بتغيير وضع الولاية القضائية البريطانية من خلال رسائله التي حملها أشرف لطفي مدير مكتبه² إلى الوكيل

1- ساهمون سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، مرجع سابق، ص 220 - 221.

2- فلسطيني من يافا، عمل مديراً لمكتب عبدالله الملا سكرتير حكومة الكويت، والذي كان مسؤولاً عن الاتصالات بين الحاكم وشركة نفط الكويت. وبعد وفاة الملا، انتقل لطفي للعمل في الديوان الأميري، وعين فيما بعد ممثلاً للكويت في منظمة الدول المصدرة للنفط.

السياسي الجديد ريتشموند الذي بدأ عمله في ديسمبر 1959. تعاطف ريتشموند مع طلب الأمير، ونقل طلبه مع رأيه الإيجابي فيها إلى رؤسائه في وزارة الخارجية، وخصوصاً ر. أ. بومونت رئيس الإدارة العربية في الوزارة الذي اتخذ بدوره موقفاً متعاطفاً معها.

يدل على ذلك، ما ورد في تقرير ريتشموند إلى وزارة الخارجية بتاريخ 23 أكتوبر 1959، من أنه من المستحيل على بريطانيا رفض طلب حاكم الكويت، لأن ذلك سوف يكون من شأنه تدهور العلاقات بين البلدين، وتهديد المصالح البريطانية النفطية والاقتصادية في الكويت. وبدوره، أيد وزير الخارجية سلوين لويد هذا التوجه، وعبر عنه في العرض الذي قدّمه في اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 3 ديسمبر، والذي انتهى بالموافقة على إلغاء الولاية القضائية البريطانية في الكويت.

وتحركات العجلة، فقامت وزارة الخارجية بإبلاغ المقيم السياسي في الخليج السير جورج ميدلتون بهذه الموافقة، والذي حرص بدوره على إبلاغ الشيخ السالم بها بصورة شخصية وعاجلة، فقام على الفور بالسفر إلى الكويت. وفي الساعة العاشرة والربع من صباح يوم 7 ديسمبر، استقبل الشيخ السالم المقيم البريطاني في قصر السيف بحضور الوكيل السياسي ريتشموند¹.

لم يكن الشيخ السالم على معرفة بمضمون الرسالة التي يحملها المقيم البريطاني، فأخذ الشيخ المبادرة سائلاً عن موقف الحكومة البريطانية تجاه طلبه بنقل الولاية القضائية، وأنه يرجو أن يكون ردها

1- حضر الاجتماع أيضاً إسرائيل كدو من مكتب الوكيل السياسي والذي اشتهر اسم «أبو إبراهيم»، وكل من بدر الملا وأشرف لطفي من الديوان الأميري.

إيجابياً، وأن لا يرافق تنفيذ نقل الولاية تعقيدات أو صعوبات، مضيفاً بما يشبه التحذير أو التهديد أن «زمام الأمر مازال في يدي، ولكن توجد ضغوط عليّ من أفراد العائلة والشعب لإنهاء هذا الموضوع»، وأن أي صعوبات أو تعقيدات تضعها الحكومة البريطانية قد تجعل الزمام يفلت من يديه. وأضاف أنه قبل يومين أخبره الشيخ عبدالله الجابر عن وجود عدد من القضايا المتعلقة بشؤون دائرة المعارف مازالت منظورة أمام المحكمة البريطانية، وأنه تساءل عما إذا كان موضوع ازدواج السلطة القضائية قد انتهى.

وكان رد المقيم السياسي أن الحكومة البريطانية بحثت الموضوع بروح الصداقة بين البلدين، وأنها وافقت على طلبه بأن يكون هناك سلطة قضائية واحدة في الكويت هي «سلطة سموه»¹، وأنه من الضروري الآن دراسة الترتيبات والإجراءات لنقل هذه السلطة، وأن الأمر يتطلب بعض الإجراءات الدستورية والقانونية، ومنها مثلاً أن مجلس العموم البريطاني أصدر قراراً بالموافقة على إنهاء الولاية القضائية البريطانية في الكويت. كما يتطلب التعاون بين العاملين في المحكمة البريطانية في الكويت، ومحكمة الاستئناف في البحرين مع نظرائهم في دائرة المحاكم الكويتية لترتيب إجراءات النقل.

رد الشيخ، بأنه يتوقع الابتعاد عن التعقيدات أثناء بحث هذه المسائل

1- نشرت جريدة القبس محاضر اجتماعات الشيخ السالم مع كل من المقيم البريطاني والوكيل السياسي بتاريخ 26 مايو 2006، تحت عنوان «محاضر نقل السلطات القضائية من صاحبة الجلالة إلى صاحب السمو»، وذكرت أنها حصلت عليها من الأستاذ أحمد شمس الدين. وأعيد نشرها في حمزة عليان، زمان الكويت الأول مشاهد وذكريات، الجزء الأول (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 2011) ص 16، 17، وفي عبدالله يوسف الغنيم، طريق الكويت إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص ص 166 - 175.

حتى يمكن الوصول إلى نتائج مرضية.

كان الشيخ قد أعد العدة لاتخاذ الإجراءات المتعلقة بنقل الولاية القضائية، فكلف د.عبد الرزاق السنهوري الفقيه القانوني المصري الشهير، وأحد أقطاب القضاء في العالم العربي، إعداد مشروعات القوانين الأساسية لكيان الدولة. حاول المقيم السياسي التأثير على هذا العمل، وحسب ما ورد في محضر الاجتماع، فقد اقترح على الشيخ أن يجتمع أحمد حجازي القاضي المساعد بالمحكمة البريطانية في الكويت مع د.السنهوري «لبحث الوثائق والطرق الشرعية لإنجاز عملية النقل». فكان رد الشيخ أن هذا الاقتراح غامض، وهل يعني هذا أن محاكمنا سوف تسير على نصائح حجازي، واستطرد متسائلاً: ومن هو حجازي؟ وما قيمته في حكومة الكويت أو بريطانيا؟ وكان رد المقيم أن حجازي ليس له قيمة من حيث اتخاذ القرار، ولكنه مفيد في تنفيذه.

وأعقب ذلك، في نفس الشهر -وتحديداً في 19 ديسمبر- صدور المرسوم الأميري رقم 19 لسنة 1959 والخاص بتنظيم «القضاء»¹، والذي مثل نقطة فاصلة في تاريخ القضاء في الكويت، فهذا القانون «أنهى (من الناحية الرسمية) ثلاثة قرون من القضاء الشرعي، والعرفي، وكذلك عقوداً من القضاء البريطاني، وحل مشكلة تشتت الأحكام بين سلطات مختلفة»².

شمل القانون 68 مادة في ثلاثة أبواب. نظم الباب الأول (مواد 1 - 26) ولاية المحاكم وتكوينها وترتيبها ونظام الجلسات والأحكام. ونظم الباب الثاني (مواد 27 - 50) تكوين مجلس القضاة وتحديد اختصاصاته

1- نص القانون في الكويت اليوم الصادر بتاريخ 28 ديسمبر 1959.

2- عماد محمد العتيقي، تاريخ القضاء والقضاة في الكويت، مرجع سابق، ص 93.

بما في ذلك محاسبة القضاة في الحالات التي حددها القانون، وطريقة تعيينهم ومرتباتهم. أما الباب الثالث (مواد 51 - 68) فقد حدد اختصاصات النيابة العامة، والقواعد المنظمة لتعيينهم ونقلهم ومرتباتهم، وكيفية تأديب النائب العام في حالة خروجه عن دواعي وظيفته¹.

ويلاحظ هنا، أن القانون مد اختصاص القضاء لتنظيم كافة العلاقات بين الأفراد في كافة المجالات الاجتماعية، وحل النزاعات التي تقع بشأنها في داخل الكويت، وهو مبدأ أساسي يرتبط بسيادة الدولة واختصاصها القضائي على كل المقيمين فيها، كما يلاحظ أنه أرسى أسس استقلال القضاء.

في 13 فبراير 1960، أصدرت حكومة الكويت بياناً رسمياً ورد فيه: «إن الوقت قد حان لحكومة الكويت أن تفرض كامل سلطتها القضائية على جميع المقيمين في بلادها دون استثناء.. وإن أولى مراحل نقل هذه السلطة القضائية ستبدأ يوم 25 فبراير عام 1960، وستعقبها المراحل الأخرى بأسرع ما يمكن إلى أن يتم نقل السلطة بكاملها إلى حكومة الكويت»².

وفي يوم 25 فبراير 1960، في الذكرى العاشرة لتولي الشيخ السالم الحكم، بدأ أول نقل للولاية القضائية البريطانية إلى القضاء الكويتي. واستمرت عملية نقل الاختصاص القضائي حتى الأول من أبريل عام 1961، عندما صدر بيان من حكومة الكويت نص على أن جميع القضايا المترتبة على

1- خالد طعمة، تاريخ القانون في الكويت (الكويت: مطبعة فيليب، 2021) ص 31.

2- الكويت اليوم، السنة السادسة، العدد 262، بتاريخ 14 فبراير 1960.

خلافات بين الأشخاص المقيمين في الكويت، بغض النظر عن جنسياتهم أو نوع الخلافات بينهم، يتم نظرها أمام المحاكم الكويتية¹. وبهذا التطور، استردت الكويت ولايتها القضائية كاملة على جميع المقيمين في إقليمها.

ثامناً- انضمام الكويت إلى عضوية المنظمات الدولية:

في النصف الثاني من الخمسينيات -وكما سبقت الإشارة- تطورت الكويت ونمت مؤسساتها الإدارية والاجتماعية، مما دفع الشيخ السالم إلى العمل على توسيع دائرة حركة بلاده في المجال الخارجي. وحسبما تمت الإشارة في الفصل السابق، فقد عبّر عن رغبته للبريطانيين عام 1958 بقيام الكويت بإدارة علاقاتها مع الدول العربية بشكل مباشر، والتفكير في الانضمام لعضوية جامعة الدول العربية، ولبعض المنظمات الدولية المتخصصة.

وقدم وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد لمجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 11 نوفمبر 1958، عرضاً مفصلاً لتداعيات طلب الأمير بإدارة بعض الشؤون الخارجية على العلاقات البريطانية الكويتية، وعلى موقف بريطانيا في الخليج، وأنه رغم هذه المخاطر، فقد أوصى بالموافقة على الطلب، لأن من شأن ذلك الحفاظ على ثقة الأمير في بريطانيا، وتعزيز وجود الكويت الدولي «دون حدوث تعديل على جوهر علاقته مع بريطانيا»². وبالفعل، وافق المجلس على رأي لويد

1- الكويت اليوم، السنة السابعة، العدد 321، بتاريخ 2 أبريل 1961.

2- ساهون سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، مرجع سابق، ص 209.

مع التأكيد على عدم إبراز هذه الموافقة في وسائل الإعلام.

وفي العامين 1959 - 1960، عمل الشيخ السالم على انضمام الكويت إلى عدد من المنظمات والاتحادات الدولية. كان أولها، المنظمة الاستشارية البحرية الحكومية في 12 أبريل 1959. وأفصح عن رغبته في الانضمام إلى اتحاد المواصلات السلوكية واللاسلكية الدولية، وكان موقف لندن أنه رغم الحرج الذي يسببه مثل هذا الطلب فإنها «مستعدة لإدخال الكويت عضواً فعالاً في تلك المنظمة إذا أبدى صاحب السمو رغبته لها في ذلك»¹. وبالفعل، أبلغ الشيخ بريطانيا رغبته، وانضمت الكويت إلى الاتحاد في 24 يوليو 1959.

وتتالي انضمام الكويت إلى منظمات دولية أخرى. ففي عام 1960، انضمت إلى أربع منظمات، هي: اتحاد البريد العالمي في 16 فبراير، وكل من منظمة الطيران المدني العالمية في 25 أبريل، ومنظمة الصحة العالمية في مايو، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في يونيو، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في نوفمبر.

وجدير بالذكر، أن الحكومة البريطانية تبنت طلبات تقدم الكويت لعضوية هذه المنظمات. وفي حالة اليونسكو، أبلغت المدير العام للمنظمة بأن الكويت مسؤولة عن إدارة علاقاتها الدولية، وأن من حقها الحصول على العضوية الكاملة.

وإضافة إلى انضمامها إلى هذه المنظمات، شاركت الكويت في المؤتمر الذي عقد في بغداد في سبتمبر 1960 لإنشاء منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)، وكانت إحدى الدول الخمس المؤسسة لها،

1- عبدالله يوسف الغنيم، طريق الكويت إلى الاستقلال. تقارير ومحاضر رسمية، مرجع سابق، ص104.

وهي السعودية والعراق وإيران والكويت وفنزويلا. ترأس وفد الكويت إلى المؤتمر أحمد سيد عُمر الذي كانت له خبرة كبيرة في الأمور المالية والاقتصادية بعمله سنوات طويلة بدائرة المالية وشركة نفط الكويت، وألقى كلمة في نهاية المؤتمر شكر فيها روح التقارب التي سادت بين مُمثلي الدول الخمس وحرصهم على المصالح المُشتركة للدول المُصدّرة للنفط، وأكد ترحيب حكومة الكويت بالقرارات التي صدرت عن المؤتمر، وشكر الحكومة العراقية على الضيافة وحُسن الترتيب والإعداد. وفي يونيو 1961 -وقبل إعلان الاستقلال بأسبوع واحد- انضمت الكويت إلى منظمة العمل الدولية.

وهكذا مع نهاية حقبة الخمسينيات وبداية الستينيات، بدا أن الكويت تتصرف بشكل مستقل في كثير من الأمور، وناقش المسؤولون البريطانيون هذا الأمر في تقاريرهم. فكتب بومونت في أكتوبر 1959، أن هناك ميزات إيجابية يمكن أن يحققها هذا الوجود المستقل للكويت في مواجهة التهديدات من جيران الكويت الأقوياء، وأن ردع هذه التهديدات يكون إما بوجود عسكري بريطاني مباشر في الكويت وهو أمر خطير سياسياً، وإما من خلال «تحقيق درجة من الاعتراف الدولي بالكويت كياناً سياسياً تجعل من ينوي الاعتداء عليها يتوقف أمام المضاعفات الدولية التي يمكن أن تنجم عن الغزو العسكري لها»¹.

وكان تعليق وزير الخارجية البريطاني لويد على هذه التطورات أن «من الواضح أن معاهدة 1899.. لا تتوافق مع المكانة الدولية التي تحظى بها الكويت فعلياً». وكان مؤدى ذلك، أن الحكومة البريطانية

1- سايمن سي. سميث، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط، مرجع سابق، ص 222.

أصبحت مدركة لتغير وضع الكويت، وعدم إمكانية استمرار اتفاقية الحماية، ولكنها تركت المبادرة في هذا الشأن لأمير الكويت.

ومع ذلك، فإن الأمور لم تكن يسيرة، فقد ناورت الحكومة البريطانية للحفاظ على نفوذها في الكويت بعد الاستقلال. ومن ذلك، ادعاؤها بأن الحكومة الكويتية لا تملك من الخبرات المؤهلة ما يمكنها من إدارة سياستها الخارجية، سواء من حيث إرسال المبعوثين الدبلوماسيين إلى الخارج لتمثيل الكويت في دول العالم، أو إنشاء هيئة إدارية لوزارة الخارجية تتعامل مع قناصل وسفراء الدول الأجنبية في الكويت. ومن ثم، فإن عملية نقل اختصاص إدارة السياسة الخارجية إلى الكويت، ينبغي أن تتم بطريقة تدريجية، وهو الأمر الذي رفضه الشيخ السالم. ومن ذلك أيضاً، الترويج لأخبار غير صحيحة، مثل ما رددته الصحف البريطانية من أن الكويت سوف تنضم إلى «الكومنولث» البريطاني عقب استقلالها، وهو الأمر الذي نفته الحكومة الكويتية في بيان رسمي لها، أكدت فيه أنها تعمل من أجل تحقيق استقلالها وسيادتها، وأن تلك الإشاعات ليست صحيحة ولا أساس لها¹.

وتحقق ما كان متوقعاً، ففي 4 يناير 1961، أرسل الوكيل السياسي ريتشموند تقريراً إلى وزارة الخارجية، أفاد فيه بأن الشيخ السالم أخبره بأن بنود معاهدة الحماية البريطانية التي وقعت عام 1899 لم يعد لها وجود أو أساس، وأنه من المناسب الآن استبدالها باتفاقية جديدة تكون أكثر تعبيراً عن الوضع الراهن للكويت ولعلاقتها مع بريطانيا

1- محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961 - 1973 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001) ص 36. ومجيد خدوري وإدموند غريب، جذور حرب الكويت، ترجمة مصطفى نعمان أحمد (بغداد: دار المرتضى، 2014)، ص 141.

تعاملت الحكومة البريطانية مع هذا الطلب بجدية وواقعية. وفي اجتماع مجلس الوزراء البريطاني بتاريخ 13 أبريل 1961، وافق المجلس على إنهاء العمل باتفاقية الحماية واستقلال الكويت، وأن يتم تنظيم العلاقات بين البلدين مستقبلاً، وفقاً لرسائل متبادلة بين البلدين.

طلب المجلس من المقيم البريطاني إبلاغ الشيخ السالم بهذا القرار، لتحديد الموعد الذي يراه مناسباً لتنفيذه وإعلان الاستقلال. وأكد الشيخ السالم قدرة بلاده على تحمل مسؤولية إدارة جميع شؤون الكويت الداخلية والخارجية، وتحدد موعد إعلان الاستقلال في 19 يونيو 1961.

الخاتمة

كان الرجلان يكمل بعضهما بعضاً، فمثل الشيخ عبدالله السالم المهارة الدبلوماسية والسياسية، والشيخ عبدالله المبارك قوة الإدارة وحفظ الأمن والحسم، ووقعت على كاهله مسؤولية الإدارة اليومية لشؤون الكويت في جزء كبير من حقبة الخمسينيات، فكان المبارك نائب الحاكم وساعده الأيمن.

استمرت تلك العلاقة الوثيقة حتى عام 1961 عندما ظهرت بعض الخلافات بين الشيخ المبارك وبعض أعضاء المجلس الأعلى، ولم يكن الشيخ المبارك مستعداً لتقبّل وجود مثل هذا الخلاف مع الشيخ السالم الذي أحبه واحترمه، وظل في كل الأوقات حريصاً على علاقته الحميمة بأmir البلاد وقائدها. وظهر ذلك في حديثه لمجلة «حماة الوطن» في يناير 1961، والذي تحدث فيه عن النهضة العظيمة التي حققتها الكويت، مضيفاً: «وإننا لندرجو أن لا يألوا الجميع جهداً في بذل ما يستطيعون للسير قُدماً في معارج الرقي وإعلاء نهضة هذا الوطن، مسترشدين بتوجيه سيدنا الوالد حضرة صاحب السمو حاكم البلاد المعظم؛ كما نرجو أن يعم الرخاء ويسود الإخاء في شتى الأقطار العربية الشقيقة لتفي بقسطها في أداء رسالة الخير للعرب والناس أجمعين»¹.

قرر الشيخ المبارك في فبراير السفر إلى لبنان للإقامة بعض الوقت،

1- مجلة حماة الوطن، العدد 4، يناير 1961، ص 6.

ولكن عندما علم بزيارة الملك سعود إلى الكويت في 31 مارس، سارع بالعودة إلى الكويت ليكون في استقباله، وذلك حرصاً على إظهار وحدة أسرة الصباح وتضامنها، وكذلك للصلة الشخصية الوثيقة التي ربطته بالملك.



الشيخ عبد الله السالم والشيخ عبد الله المبارك ومعهما ليف كبير من الشيوخ والوجهاء وفرق الاستعراض العسكري والمواطنين في انتظار وصول الملك سعود 1961

وشارك الشيخ المبارك في احتفالات استقبال الملك، وأشرف على تنظيم عرض عسكري مهيب للجيش الكويتي¹، وأقام له حفل تكريم حضره الشيخ السالم والشيخ علي آل ثاني حاكم قطر، كما استضاف أبناء الملك للإقامة في قصر مشرف².

1- نشرة أخبار المملكة العربية السعودية بتاريخ أبريل 1961، ص 1.

2- جريدة الحياة بتاريخ 3 مايو 1961. بنى الشيخ مبارك الكبير هذا القصر في شكل قلعة تبعد عن مدينة الكويت قرابة ثمانية أميال بهدف حراسة المشارف الجنوبية للمدينة، وكان يتردد عليه للإقامة، ثم قام ابنه الشيخ المبارك بإعادة بنائه وتجديده.



الشيخان السالم والمبارك يصطحبان ضيفهما الملك سعود بن عبد العزيز وأحد أبنائه في جولة بسيارة مكشوفة

وخلال الزيارة، تم تنظيم مباراة في كرة القدم بين فريق منتخب الأندية الكويتية وفريق ثانوية الشويخ في يوم 6 أبريل، وحضر المباراة الملك سعود والشيخان السالم والمبارك. والجدير بالذكر، أن هذه هي مباراة كرة القدم الوحيدة التي حضرها الشيخ السالم¹.

1- مرزوق العجيل، الأزرق الجذور. السجل. 1902 - 2015 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2016) ص270.



الشيخان السالم والمبارك والملك سعود يحضرون مباراة في كرة القدم بين فريق منتخب الأندية الكويتية وفريق ثانوية الشويخ في يوم 6 أبريل 1961

عاد الشيخ المبارك مرة ثانية إلى لبنان عقب انتهاء الزيارة. ثم بادر بتقديم استقالته من كل مناصبه بحكومة الكويت في 17 أبريل. رفض المجلس الأعلى استقالة الشيخ المبارك في 25 أبريل، ولكنه صمم عليها، وأعلن اعتزاله أي مناصب رسمية في الكويت. ولكن إقامته خارج بلاده لم تطل، ففي شهر يونيو نشبت أزمة سياسية حادة بين الكويت والعراق، وذلك بعد إعلان استقلال الكويت.

ففي تمام الساعة الثامنة من صباح يوم 19 يونيو، اجتمع الشيخ السالم مع المستر وليم لوس المقيم البريطاني في الخليج ممثلاً للحكومة البريطانية، ورافقه الوكيل السياسي ريتشموند في مكتبه بالجناح الشرقي في قصر السيف، حيث سلم لوس الشيخ السالم رسالة من الحكومة البريطانية، تضمنت انتهاء العمل باتفاقية الحماية

الموقعة بين البلدين في 23 يناير 1899، مع الحرص على استمرار علاقات الصداقة القوية بين البلدين، والتشاور المستمر في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، واستعداد الحكومة البريطانية لتقديم الدعم إذا طلبت الكويت ذلك.

وبهذه المناسبة، وجّه الشيخ السالم كلمة إلى شعب الكويت هنأه فيها بتوقيع الاتفاقية «والتي بموجبها حصلت الكويت على استقلالها التام وسيادتها الكاملة»، واعتبر أن الكويت تنتقل في هذا اليوم «من مرحلة إلى مرحلة أخرى من مراحل التاريخ، ونطوي صفحة من الماضي بكل ما تحمله وما انطوت عليه لنفتح صفحة جديدة».

ثم حدد مسيرة الكويت في المستقبل بقوله: «وختاماً فإننا نرجو ونحن على أبواب عهد جديد أن تبدأ الكويت انطلاقها بتقوية أواصر الصداقة والإخوة مع شقيقاتها الدول العربية للعمل بتكاتف وتأزر على ما فيه خير العرب وتحقيق أمانى الأمة العربية. كما أن الوضع الجديد يتطلب منا العمل على الانتماء للجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة وغيرهما من المنظمات التي تعمل لخير العالم وأمنه وسلامه»¹.

أرسلت سكرتارية حكومة الكويت نص الرسالة البريطانية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لتسجيلها ضمن وثائقها، وتقدمت بطلب لعضوية جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة. وتلقى الشيخ السالم العشرات من برقيات التهاني باستقلال الكويت من الدول الشقيقة والصديقة.

انفرد اللواء عبد الكريم قاسم رئيس وزراء العراق بموقف مخالف،

1- نص الكلمة في محمد بن إبراهيم الشيباني، سكرتير الحكومة (الملا)، مرجع سابق، ص 68.

وأرسل إلى الشيخ السالم في 21 يونيو برقية أشار فيها إلى عدم شرعية اتفاقية 1899، لأن الشيخ مبارك «قائمقام الكويت التابع لولاية البصرة» لم يكن يملك سلطة توقيعها «من دون علم السلطات الشرعية في العراق آنذاك».

لم يتوقف قاسم عند هذا الحد، فعقد مؤتمراً صحفياً يوم 25 يونيو بمبنى وزارة الدفاع، أشار فيه إلى «الحقوق التاريخية للعراق في الكويت»، وأن العراق لن يتنازل عن أي قطعة من أرض الكويت، مطالباً بضمها إلى العراق، وطلب من شيخ الكويت أن يتعاون معه لإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي، وأصدر أوامره لعدد من وحدات الجيش العراقي بالتحرك والاحتشاد على الحدود¹.

وفي اليوم التالي 26 يونيو، استدعت وزارة الخارجية العراقية ممثلي البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية في بغداد، وسلّمتهم مذكرة رسمية كررت فيها الادعاء بأن الكويت جزء من لواء البصرة، وشتت الإذاعة العراقية حملة شعواء ضد حق الكويت في الاستقلال.

وردّاً على هذا الموقف العراقي، أصدرت سكرتارية حكومة الكويت بياناً جاء فيه «أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دولياً، وأن حكومة الكويت ومن ورائها شعب الكويت بأسره، مصممة على الدفاع عن استقلالها». وأعلنت كل الأندية والجمعيات والتيارات السياسية في البلاد رفضها الكامل للمزاعم العراقية، وطافت حشود كبيرة من الكويتيين في الشوارع للتعبير عن دعمهم لاستقلال

1- ضمت هذه الوحدات اللواء الأول مشاة المتمركز في المسيب، واللواء 14 مشاة المتمركز في الناصرية، وكنيتي دبابات من اللواء المدرع الرابع المتمركز في بغداد. في غيث زرغام خليل الدباغ، أوراق اللواء خليل جاسم الدباغ (عمان: دار دجلة، 2018) ص 67.

البلاد وللشيخ السالم باعتباره رمزاً لوحدة البلاد، وردد بعض الشباب: «يا بو سالم.. عطنا سلاح». وفي هذا السياق، خرجت مسيرة نسائية كويتية يوم 27 يونيو 1960.

سارع الشيخ السالم بالاتصال هاتفياً بالملك سعود¹، وبعث برسائل إلى قادة الدول العربية استنكر فيها موقف الرئيس العراقي الذي يتناقض مع قواعد القانون الدولي، مؤكداً تصميم الكويت على الدفاع عن استقلالها، وأنها تتطلع إلى دعم الجميع لحقوقها المشروعة. وتقدمت الكويت بشكوى إلى جامعة الدول العربية ضد التهديدات العراقية، وإلى مجلس الأمن الدولي باعتبار أن سلوك العراق يمثل تهديداً للأمن والسلم.

كما أرسل الشيخ السالم وفداً برئاسة الشيخ جابر الأحمد إلى القاهرة حيث التقى هناك بالرئيس جمال عبد الناصر³، الذي أكد رفضه للموقف العراقي، وأن الوحدة بين الدول العربية لا يمكن تحقيقها بالقوة، ووعد الوفد الكويتي بأن الجمهورية العربية المتحدة سوف تتبنى إجراءات انضمام الكويت للجامعة العربية، ودعم طلب الكويت لإرسال قوات عربية لدعم استقلالها وأمنها. التقى أيضاً بعبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية، وأكد له رغبة الكويت في الانضمام إلى الجامعة، كما سافر الوفد أيضاً إلى الأردن والسودان وليبيا وتونس والمغرب، وذلك بهدف

1- أعلن الملك سعود دعم المملكة لاستقلال الكويت وأنهما بلد واحد، "وإن ما يجري على الكويت يجري على المملكة"، ودعا قادة الدول العربية إلى دعم الكويت.

2- تكوّن الوفد من عبد العزيز الصقر، ويوسف الغانم، ويوسف النصف، وعبد العزيز الصراوي.

3- كان الرئيس عبدالناصر قد أعلن موقفه المدعم لاستقلال الكويت في برقية للشيخ السالم بتاريخ 23 يونيو، أكد فيها دعم الجمهورية العربية المتحدة باستقلال الكويت ووصف المطالب العراقية بأنها تقوم على منطقتي الضم والاحتلال وليس منطقتي الوحدة القائمة على الرغبة الشعبية.

شرح وجهة النظر الكويتية والأخطار التي تتهدد استقلالها.

من المهم هنا إبراز وحدة الشعب الكويتي ووقوفه صفاً واحداً مع أميره ووطنه. تدل على ذلك، الصورة التي نشرتها مجلة الرسالة الكويتية في عددها الصادر يوم الخميس 29 يونيو 1961، وهي صورة للشيخ السالم وهو يقف في شرفة قصر دسمان مخاطباً الحشود الشعبية الكبيرة التي جاءت من كل حدب وصوب للتعبير عن تأييدها للموقف الكويتي.

وسجلت مجلة أخبار لندن المصورة في عددها 8 يوليو 1961 «أن ذلك حدث تحت درجة حرارة تبلغ 130 درجة فهرنهايت في الظل»¹. لم يكن ممكناً أن يحدث ذلك والشيخ المبارك خارج بلاده. لذلك، ففي 27 يونيو سارع بالعودة من محل إقامته في لبنان إلى الكويت، لإظهار وحدة الأسرة وتضامنها والتزاماً بواجبه تجاه بلده، ثم عاد إلى بيروت في اليوم التالي، معلناً أن الأمير قد طلب منه الاتصال بالأمين العام لجامعة الدول العربية، لتنسيق المواقف العربية المؤيدة للكويت²، واستخدام علاقاته العربية الواسعة الرسمية والإعلامية لحشد أكبر قدر من التأييد العربي للكويت.

وانتهت الأزمة بانتصار إرادة الكويت ووقوف الدول العربية بجانب حقها في الاستقلال. وفي 20 يوليو، وافق مجلس الجامعة العربية على انضمام الكويت للجامعة كدولة مستقلة ذات سيادة، وإرسال قوة عربية مشتركة إلى الكويت لحمايتها من أي تهديد. ونص القرار على قيام الجامعة العربية «بمساعدة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية

1- عبدالله يوسف الغيم، الكويت في مجلة أخبار لندن المصورة، مرجع سابق، ص140.

2- Confidential Annex to Kuwait Diary no. 7 covering the period from June 25 to July 24, 1961.

الأمم المتحدة»، وهو ما تحقق في 14 مايو 1963، وأصبحت العضو رقم 111 في المنظمة الدولية.

خرج الشيخ المبارك من دائرة السلطة والحكم في الكويت، ومع ذلك، فقد ظل اسمه يتردد كأحد بناة الكويت في حقبة الخمسينيات، ولدوره البارز مع الشيخ السالم في قيادة عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي السريع التي شهدتها الكويت في هذه الفترة بأقل قدر من المخاطر، وبأعلى درجة من الحرص على أمن الأفراد وسلامة المجتمع. في مايو 1965، عاد الشيخ لقضاء عدة أيام في الكويت مصطحباً معه أفراد أسرته، واستقبله في المطار عدد كبير من الشيوخ، كان من بينهم خالد العبدالله السالم، وجابر الأحمد، ومحمد الأحمد الجابر، وسعد العبدالله السالم¹. ثم عاد مرة أخرى في 27 أكتوبر، للاطمئنان على صحة الشيخ السالم، وذلك «إثر العارض المفاجئ الذي أصيب به أول من أمس»².

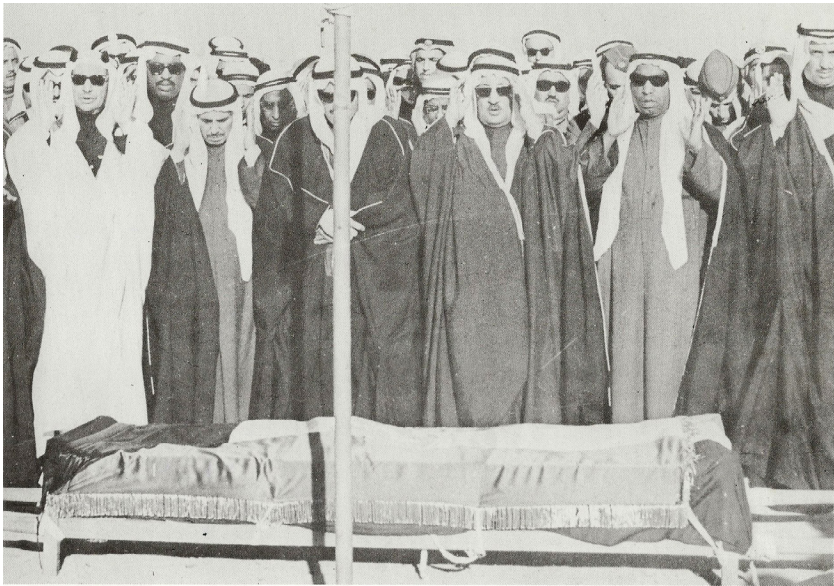
توفي الشيخ عبدالله السالم في 24 نوفمبر 1965 في إحدى غرف قصر «الشعب»، وكان الشيخ المبارك في مقدمة المشيعين. وبعد انتهاء مراسم الدفن، قام الشيخ صباح السالم، وقبّل رأس عمه الشيخ المبارك قائلاً له: «الحكم لك يا عمي»، فردّ عليه الشيخ بأنه لم يعد لتولي الحكم، وقال: «أنا أثق بكم، وأبارك كل اختياراتكم»، ثم غادر متجهاً إلى لبنان ثم مصر.

1- جريدة الحياة بتاريخ 21 و23 أيار 1965.

2- جريدة الحياة بتاريخ 28 تشرين الأول 1965.



الشيخ المبارك يتقدم المصلين والمشيعين لجنائزة الشيخ السالم رحمه الله
في 24 نوفمبر 1965



.. وأثناء الصلاة على الجنازة

في يناير 1972، عاد الشيخ المبارك للاستقرار في الكويت، وسجلت مجلة الرسالة التي أصدرها جاسم مبارك الجاسم وقائع وصوله يوم الخميس 20 يناير بالكلمات التالية:

«.. كان في استقباله في المطار سمو ولي العهد ورئيس الحكومة الشيخ جابر الأحمد والشيخ والوزراء وأعيان البلاد، وعدد غفير جداً من المواطنين. وسار موكب القادم الكبير من المطار إلى القصر الأبيض على الدائري الرابع في رتل كبير جداً من السيارات. وقد تعطل السير في شارع الدائري الرابع قرابة الساعتين لشدة زحام الوافدين للسلام على سعادة الشيخ عبدالله.

وفي مساء الخميس أقام صاحب السمو الشيخ صباح السالم الصباح أميرنا المعظم وليمة عشاء كبرى على شرف القادم الكبير حضرها الشيخ والوزراء والنواب. وفي اليوم التالي أقام له سعادة الشيخ جابر العلي السالم وليمة غداء كبرى حضرها الشيخ ورجال الدولة.

وما يزال القصر الأبيض يعج بالزائرين الذين يفدون إليه للسلام على العائد الكبير»¹.

لحق الشيخ المبارك بالشيخ السالم في 15 يونيو 1991.

رحم الله «الشيخين».

1- الرسالة (الكويت)، بتاريخ 24 يناير 1972، ص2.

قائمة المصادر

أولاً- الوثائق:

1. وثائق الوكالة السياسية في الكويت، وتشمل تقارير ومراسلات الوكيل السياسي في الكويت إلى المقيم البريطاني في الخليج ومقره البحرين، والذي كان بمنزلة رئيس الوكلاء السياسيين في إمارات الخليج، سُمي أحياناً رئيس الخليج، وكذلك مع وزارة الخارجية في لندن. كما تشمل مراسلات المقيم البريطاني في الخليج الخاصة بالكويت وتوجد هذه الوثائق في مكتب السجلات العامة Public Records Office، وأغلبها تحت رقم FO371. يوجد بعضها أيضاً في سجلات مكتب الهند India Office. وجدير بالذكر، أن بعض هذه الوثائق تم تجميعها، ونشرت في عدة مجلدات على النحو التالي:

- اليوميات السياسية في الخليج الفارسي (1904 - 1958)

Political Diaries in Persian Gulf (1904 - 1958)

وتتضمن الرصد اليومي للأحداث كما سجله الوكلاء السياسيون في إمارات الخليج، وقد صدرت هذه اليوميات في 20 مجلداً.

- سجلات الكويت 1899 - 1961

Records of Kuwait (1899 - 1961)

صدرت في عام 1989، وتتكون من ثمانية مجلدات فضلاً عن صندوق للخرائط، وتتناول مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت.

- السجلات السنوية للخليج

Annual Records of the Gulf

وتتضمن التقارير والمراسلات التي تقرر وزارة الخارجية البريطانية الكشف عنها بعد ثلاثين سنة. وعلى سبيل المثال، صدرت في عام 1992 الوثائق الخاصة بعام 1961.

2. وثائق القنصلية الأمريكية في الكويت ابتداء من عام 1951، وكذلك التقارير الصادرة من وزارة الخارجية في واشنطن والخاصة بالكويت. وتوجد هذه الوثائق في:

- العلاقات الخارجية للولايات المتحدة

U.S. Foreign Relations

وهو كتاب سنوي صدر لأول مرة في عام 1861، ويشمل تقارير ومراسلات السفارات والمفوضيات الأمريكية في العالم. ويتكون من عدد من المجلدات يركز كل منها على إحدى مناطق العالم الجغرافية.

- إدارة الأرشيف والسجلات القومية

National Archives and Records Administration

وهو الأرشيف القومي الأمريكي ويوجد في مدينة واشنطن العاصمة، ولا يوجد جزء خاص عن الكويت في هذا الأرشيف حتى عام 1949، عندما أنشئ ملف خاص بها يحمل رقم D86. كما يلاحظ أن القنصلية الأمريكية في البصرة تحملت مسؤولية متابعة التطورات في الكويت خلال الفترة 1949 - 1951. وهو تاريخ وصول دنكن أول قنصل أمريكي في الكويت، والذي أرسل أول تقرير عن القنصلية في 8 يوليو 1951.

- نشرة الوثائق التي تم رفع الحظر عنها

Declassifies Documents

وهي نشرة دورية تشمل الوثائق الرسمية الأمريكية التي تم نشرها وفقاً لقانون حرية المعلومات Freedom of Information.

3. أرفيف مركز الوثائق التاريخية ومتاحف ومكتبات الديوان الأميري.
 4. جريدة الكويت اليوم، وهي الجريدة الرسمية للحكومة والتي صدر عددها الأول في 11 ديسمبر 1954 عن دائرة المطبوعات والنشر. صدرت الجريدة كل يوم سبت حتى عددها السادس والتسعين بتاريخ 30 نوفمبر 1956، عندما تغير موعد صدورها فأصبح يوم الأحد. وتتضمن نصوص المراسيم الأميرية التي صدرت عن حاكم الكويت ونائبه، وقرارات الدوائر الحكومية والتقارير عن أنشطتها، والإعلان عن المناقصات التي تجريها.

ثانياً- الكتب:

1. إبراهيم حامد الخالدي، **النبهاني وتحفته** (الكويت: مسارات للنشر والتوزيع، 2015).
2. أبي المعالي رياض حمزة شير علي، **جولة صحفية في الكويت**، (النجف: مطبعة القضاء، 1957).
3. أحمد برهان الدين باش أعيان، **برهان الدين باش أعيان حياته وعصره 1915 - 1975** (بيروت: دار الساقى، 2012).
4. أحمد الخطيب، **الكويت: من الإمارة إلى الدولة ذكريات العمل الوطني والقومي** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2007).
5. أحمد الشرباصي، **أيام الكويت** (القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي، 1953).
6. أحمد المزيني، **الزكاة والضرائب في الكويت قديماً وحديثاً** (الكويت: ذات السلاسل، 1984).
7. أحمد مصطفى أبو حاكمة، **تاريخ الكويت الحديث 1750 - 1965** (الكويت: ذات السلاسل، 1968).
8. آرثر كالدويل، **الأحمدي.. خواطر وذكريات 1949 - 1977**، ترجمة عبد الخالق العلي (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2022).

9. إسكندر معروف، الكويت مشاهدات وملاحظات صحفية في الإمارة الشقيقة (بغداد: حقوق النشر محفوظة للمؤلف، 1953).
10. إسماعيل القباني ومتى عقراوي، تقرير عن التعليم بالكويت (القاهرة: مطابع دار الكتاب العربي، 1955).
11. بدر الدين عباس الخصوصي، دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي في العصر الحديث (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1983).
12. بدر عبدالله حمد الزوير (إعداد)، المدرسة الأحمدية (الكويت: حقوق النشر محفوظة 2016).
13. بشير فايد، الدعم الكويتي للثورة التحريرية الجزائرية 1954 - 1962 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2023).
14. بهاء عبد القادر الإبراهيم، يعقوب يوسف الحجى (إعداد)، قصر السيف العامر لمحة تاريخية ومعمارية (الكويت: الديوان الأميري، 2001).
15. بيتر لينهاردت، رسائل من الكويت (1953 - 1955)، الإعداد والتحرير والمقدمة د. أحمد الشاهي، ترجمها إلى العربية مع الملاحظات والتنبيهات د. طارق عبدالله فخر الدين (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2017).
16. توفيق السويدي، مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2010).
17. جون دانيالز، رحلة الكويت التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي 1946 - 1971، ترجمة عطية بن كريم الظفيري (الكويت: مكتبة آفاق، 2013).
18. جون هنزي ميلر، كاديلاك وكوكاكولا: يوميات مهندس سويسري في الكويت، ترجمة د. محمد بن عصام السبيعي، (الكويت: هكسوس للإعلام والنشر، 2009).

19. حسام السيد ذكي شلبي، العلاقات الكويتية - التركية صداقة تاريخية وتعاون مثمر 1961 - 2018 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2022).
20. حسام السيد ذكي شلبي، العلاقات الكويتية المغربية.. رؤى مشتركة وتعاون استراتيجي (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2023).
21. حمد عبدالمحسن الحمد، الكويت في زمن الأربعينيات والخمسينيات شهود وشهادات (الكويت: دار الفراشة للنشر والتوزيع، 2022).
22. حمد علي عبدالله، المشكلة التجارية بين الشيخ أحمد الجابر والملك عبدالعزيز آل سعود. مشكلة المسابرة 1922 - 1942 (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 2023).
23. حمد عيسى الرجيب، مسافر في شرايين الوطن (الكويت، حقوق النشر محفوظة للمؤلف، 1994).
24. حمزة عليان، زمان الكويت الأول مشاهد وذكريات، الجزء الأول (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 2011).
25. حمزة عليان، ورشة بناء الدولة الحديثة وإعمارها. الكويت في الخمسينيات (الكويت: ذات السلاسل، 2020).
26. خالد طعمة، الكامل في تاريخ الكويت (الكويت: حقوق النشر محفوظة للكاتب، 2017).
27. خالد طعمة، تاريخ القانون في الكويت (الكويت: مطبعة فيلب، 2021).
28. خالد عبدالرحمن العبدالمغني، بدايات الخدمة البريدية في الكويت 1896 - 1923 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2012).
29. خالد فهد الجار الله، تاريخ الخدمات الصحية في الكويت من النشأة حتى الاستقلال (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1996).

30. خالد محمد المقامس، الديوانية الكويتية وتأثيرها في الحياة النيابية (الكويت: مطابع الطليعة، 1986).
31. خيري أبو الجبين، قصة حياتي في فلسطين والكويت (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002).
32. زهرة فريز، الكويت كانت وطني، ترجمة د. فتوح عبدالمحسن الخترش (الكويت: منشورات ذات السلاسل) 1997.
33. ساميون سي. سميث، ترجمة: بدر ناصر الحتيبة المطيري، الكويت في عهد عبدالله السالم (1950 - 1965) بريطانيا وآل صباح والنفط (بيروت: جسر للترجمة والنشر، 2018).
34. سعاد الصباح، صقر الخليج: عبدالله مبارك الصباح (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 2000).
35. سمير شما، بتول الكويت حاضره ومستقبله (دمشق: مطابع بن زيدون، 1959).
36. سمية عاطف وعمر محمد خلف، تاريخ إذاعة الكويت (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 2018).
37. سهام عبد الوهاب الفريح، هنا الكويت: دراسة تحليلية للإعلام في دولة الكويت (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1999).
38. سهيلا سليمان الشلبي، العلاقات الأردنية - البريطانية 1951 - 1967 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
39. سيد علي إسماعيل، قراءة في تاريخ المسرح الكويتي من خلال وثائق غير منشورة 1961 - 1971 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2015).
40. صائب سلام، أحداث وذكريات الجزء الأول (بيروت: دار هاشيت أنطوان، 2022).

41. صابر محمد السويدان، القوة الجوية الكويتية الأربعون عاماً الأولى 1953 - 1993 (الكويت: حقوق النشر محفوظة للمؤلف، 1993).
42. صابر السويدان وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي 1949 - 1999 (الكويت: حقوق النشر محفوظة، 2000).
43. صالح خالد المسباح المريخي وآخرون «إعداد»، موسوعة الصحافة الكويتية الجزء الأول (الكويت: 2021).
44. طارق إبراهيم شريف، سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935 - 1958 آخر ملوك العراق (بغداد: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2011).
45. طارق عبدالله فخر الدين (ترجمة وتعليق)، الكويت في مجلة لايف الأمريكية عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح 1950 - 1965 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2017).
46. عادل أرسلان، المذكرات، تحقيق د.يوسف إيبش، الجزء الثالث (بيروت: الدار التقدمية، 2009).
47. عادل محمد العبد المغني، لمحات من تاريخ طوابع البريد في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2006).
48. عادل محمد العبد المغني، (إعداد وعرض)، المجلات الطلابية الكويتية القديمة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2009).
49. عادل محمد العبد المغني، بدايات الكهرباء في الكويت، (الكويت: رابطة الأدباء الكويتيين، 2017).
50. عادل محمد العبد المغني، (توثيق وتحقيق)، يوميات مجلس الأمة التشريعي الأول الدورة الأولى 14 جمادى الأولى 1357 - 23 شوال 1357هـ 11 يوليو 1938 - 15 ديسمبر 1938م، (الكويت: شركة مجموعة فور فيلمز للطباعة، 2020).

51. عايد عتيق الجريد، الكويت ومقاطعة الكيان الصهيوني (1364هـ / 1945م - 1437هـ / 2016م) (الكويت: حقوق النشر محفوظة، 2019).
52. عبد العزيز أحمد الخطيب (إعداد)، النفط في الكويت مقتطفات من جريدة الكويت اليوم 1954 - 1961 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1998).
53. عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، طبعة منقحة، وضع حواشيه وأشرف على تنسيقه يعقوب عبد العزيز الرشيد (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 1978).
54. عبد العزيز محمد الشايع، أصداء الذاكرة (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 2012).
55. عبدالفتاح المليجي، أساتذة في ميدان آخر (الكويت: المركز العربي للإعلام، 1982).
56. عبدالله أحمد عبد الرحمن النجدي، الشيخ عبدالله السالم الصباح 1895 - 1965 (الكويت: ذات السلاسل، 2022).
57. عبدالله خالد الحاتم، من هنا بدأت الكويت (الكويت: مطبعة دار القبس، 1980).
58. عبدالله محمد ناصر عبدالعزيز الناصر، مراجعة وتقديم أنطون بارا، تاريخ حراسة البلدية والشرطة (الكويت: حقوق النشر محفوظة، 2013).
59. عبدالله محمد الهاجري، الأقليات المسيحية في الكويت (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2021).
60. عبدالله نجيب الملا، الموسوعة الدستورية، الجزء الأول (الكويت: حقوق النشر محفوظة، 2019).
61. عبدالله النوري، مذكرات عن حياة المرحوم الشيخ أحمد الجابر حاكم

- الكويت العاشر (الكويت: دار ذات السلاسل، 1978).
62. عبدالله يوسف الغنيم، الكويت في مجلة أخبار لندن المصورة (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2012).
63. عبدالله يوسف الغنيم، (إشراف)، صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح مسيرة وطن، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2004).
64. عبدالله يوسف الغنيم، (إعداد وتقديم)، رحلة تاريخية لسمو الشيخ أحمد الجابر الصباح إلى لندن عام 1935 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2010).
65. عبدالله يوسف الغنيم، بحوث مختارة من تاريخ الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2005).
66. عبدالله يوسف الغنيم، طريق الكويت إلى الاستقلال، تقارير ومحاضر رسمية (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2020).
67. عبد الهادي التازي، الكويت قبل ربع قرن (الكويت: مطبعة حكومة الكويت، 1986).
68. عدنان جود الطعنة (مترجم)، ماكس رايش في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2011).
69. عصام مهدي محمد عابدين، موسوعة البنوك (القاهرة: دار محمود، 2022) المجلد الثالث.
70. عفيف الطيبي، 14 يوماً في الكويت (بيروت: منشورات اليوم، 1952).
71. عماد محمد العتيقي، تاريخ القضاء والقضاة في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2022).
72. عيسى يحي دشتي، الكويت بعدسة بدران (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016).

73. عيسى يحيى دشتي، الشيخ عبدالله السالم الصباح في حفل تتويج المملكة إيزابيث الثانية 1953 (الكويت): المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (2018).
74. غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت (الكويت): دار قرطاس للنشر والتوزيع، (1994).
75. غيث ضرغام خليل الدباغ، أوراق اللواء خليل جاسم الدباغ (عمان: دار دجلة، 2018).
76. فادي الغوش (إعداد وتنسيق)، إياس عون: ثلاث سنوات نقيباً لمحربي الصحافة اللبنانية (بيروت: دار الفارابي، 2016).
77. فاضل سعيد عقل، الكويت الحديثة (بيروت: بدون ناشر، 1952).
78. فاطمة يوسف العلي، عبدالله السالم رجل عاش ولم يموت (الكويت: حقوق النشر محفوظة للمؤلفة، من دون تاريخ).
79. فالح فهد الدوسري، الأزمات الكويتية - العراقية 1922 - 1961 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2013).
80. فكرت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 - 1958، (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والإعلام، 1981).
81. فلاح عبدالله المديرس، المجتمع المدني والحركة الوطنية في الكويت (الكويت: دار قرطاس للنشر، 2000).
82. فؤاد المقهوي، ذكريات من عقب ماضي الكويت الجميل (الكويت: حقوق النشر محفوظة، 2013).
83. فيصل العظمة، في بلاد اللؤلؤ، تحقيق أحمد بكري عصلة، الطبعة الثانية (الكويت: حقوق النشر محفوظة للمحقق، 2020).
84. فيوليت ديكسون (أم سعود)، أربعون عاماً في الكويت 1929 - 1969

- (الكويت: دار قرطاس للنشر، 1995).
85. كامل سليمان العبدالجليل، إنجازات كرة القدم في الكويت (الكويت: وزارة الإعلام، 1978).
86. كامل سليمان العبدالجليل، فعاليات الإدارة الرياضية (الكويت: منشورات شركة الريبعان للنشر والتوزيع، 1982).
87. ليلى محمد صالح، الإذاعة المسموعة في الكويت إشراف دكتورة سعاد الصباح، الثقافة في الكويت منذ بداياتها حتى الآن، 3 أجزاء (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 1997) جزء 1.
88. مجموعة مؤلفين، كويت الخمسينيات.. الشيخ عبدالله المبارك في الكتب التاريخية (الكويت: مركز الوثائق والبحوث، 2022).
89. مجيد خدوري وإدموند غريب، جذور حرب الكويت (بغداد: دار المرتضى، 2014).
90. مرزوق العجيل، الأزرق الجذور. السجل. 1902 - 2015 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2016).
91. محسن محمد المتولي العربي، نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2005).
92. محمد بن إبراهيم الشيباني، (استخراج وتعليق وتقديم)، الكويت بلد النفط واللؤلؤ، بقلم رشاد بربير (الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2015).
93. محمد بن إبراهيم الشيباني، سكرتير الحكومة (الملا)، (الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2003).
94. محمد بن إبراهيم الشيباني، من تاريخ الكويت سكرتير الحكومة (الملا) الجزء الثاني (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2022).

95. محمد بن إبراهيم الشيباني، حكام الكويت.. قراءة جديدة في تاريخ مبيعات الكويتيين لأمرائهم 1117 - 1427هـ - 1705 - 2006م (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2007).
96. محمد بن إبراهيم الشيباني، الشيخ عبدالله المبارك الصباح، رجل الدولة والإنسان (الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2010).
97. محمد بن إبراهيم الشيباني، من تاريخ عبدالله المبارك الصباح (الكويت: منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، 2015).
98. محمد أحمد المجرن الرومي، وزارة الخارجية الكويتية النشأة والتطور 1961 - 2021 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2021).
99. محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر (الكويت: دار الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع، 1997).
100. محمد عبدالهادي جمال، تاريخ الخدمات البريدية في الكويت (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2006).
101. محمد علي حلة، الكويت بين الجمهورية العربية المتحدة والاتحاد العربي (الهاشمي) (1958) دراسة وثائقية (القاهرة: حقوق النشر محفوظة، 1992).
102. محمد علي حلة، موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الوحدة العربية 1918 - 2008 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).
103. محمد علي رضا وحافظ حمدي، التعليم في إمارة الكويت (القاهرة: مطبعة وزارة المعارف العمومية، 1952).
104. محمد علي الطاهر، خمسون عاماً في القضايا العربية (بيروت: مؤسسة دار الريحاني، 1978).
105. محمد فارس الفارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، قراءة في

- الوثائق البريطانية، جزء 1 (عمان: المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع، 2009).
106. محمد فاضل الجمالي، مأساة الخليج والهيمنة الغربية الجديدة (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1992).
107. محمد محمود الطناحي، النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار 1911 - 1990 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2011).
108. محمد محمود عبدالرزاق حسين، دور الرحالة الغربيين في توثيق تاريخ الكويت (الكويت: دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، 2018).
109. محمد نايف عواد العنزي، تاريخ العلاقات السياسية بين الكويت والعراق في الفترة 1961 - 1973 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2001).
110. مصطفى مراد المؤمن، تاريخ الطيران في الكويت (الكويت: مطبعة جريدة الأنباء، 1984).
111. مظفر عبدالله راشد، الأمير الشيخ عبدالله السالم المبارك الصباح (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 2023).
112. منصور خلف عبدالله الهاجري، صفحات كويتية بين الماضي والحاضر على لسان من عايشوها وصنعوها من أبناء الديرة وإخوانهم العرب (الكويت: حقوق النشر محفوظة، 2010).
113. مؤيد الوندواوي، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية (الدوحة: المركز الإعلامي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).
114. ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية (الكويت، حقوق النشر محفوظة للمؤلفة، 1988).
115. ميمونة الخليفة الصباح، الشيخ فهد السالم الصباح (جوانب مضيئة من عطائه الوطني 1905 - 1959) (الكويت: مركز البحوث والدراسات

- الكويتية، حقوق النشر محفوظة للمؤلفة، (2021).
116. ناصر بن سليمان العمري، ملامح عربية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009).
117. نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين 1914 - 1939 (القاهرة: دار النهضة العربية، 1973).
118. نجاة عبد القادر الجاسم، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر (الكويت: حقوق النشر محفوظة للمؤلفة، 2010).
119. نجدة فتحي صفوة، من نافذة السفارة العرب في ضوء الوثائق البريطانية (بيروت: دار الساقى، 2017).
120. نمر فهد المالك الصباح، لمحات تاريخية من حياة الشيخ فهد المالك الحمود المحمد السلطان الصباح 1908 - 2006 (الكويت: حقوق النشر محفوظة للمؤلف، 2022).
121. نواف وبدان الجشعمي، الطريقة الاحترازية في كتابة المحاضر الشرطة (الشارقة: مركز بحوث الشرطة بوزارة الداخلية، 2010).
122. نور محمد الحبشي، عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الكويت (1945 - 1965) (الكويت: ذات السلاسل، 2021).
123. نور محمد الحبشي، العلاقات الكويتية - الأمريكية 1868 - 1991 (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 2021).
124. وزارة الإعلام، اليوبيل الفضي لإذاعة الكويت 1951 - 1975 (الكويت: وزارة الإعلام، 1975).
125. ولدمار جلمن، نوري باشا السعيد كما عرفته، ترجمة د. مجيد خدوري (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2017).

126. وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية 1752 - 1960 (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، 1991).
127. و. ناثانيل هويل، قرن في الكويت. تاريخ الجالية الأمريكية في البلاد، ترجمة تهاني فجر (بيروت: الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2018).
128. يعقوب يوسف الحمد، خواطر في تنمية المجتمع الكويتي 1946 - 1953 (الكويت: مركز البحث والدراسات الكويتية، 2022).
129. يعقوب يوسف الغنيم، همس الذكريات (الكويت: حقوق النشر محفوظة للمؤلف 1998).
130. يعقوب يوسف الغنيم، البشر الرومي.. قراءة في أوراقه، (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1998).
131. يعقوب يوسف الغنيم، أعمال النشاط الدراسي في مدرسة الشويخ الثانوية 1959 - 1962 (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2022).
132. يعقوب يوسف الغنيم، هوامش على تاريخ الكويت (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2023).
133. يوسف السريع، هنا الكويت: الإذاعة تاريخ وإعلان (الكويت: حقوق النشر محفوظة، 2008).
134. يوسف الشهاب، من قديم الكويت (الكويت: وزارة الإعلام، 1997).
135. يوسف الشهاب، رجال في تاريخ الكويت، جزء 1 (الكويت: وزارة الإعلام، 2010).

ثالثاً- الدوريات:

1. أسرة التحرير، «صفحات من تاريخ دار الإذاعة الكويتية خلال عشرة أعوام 1951 - 1961»، رسالة الكويت، السنة السادسة، العدد 22، (أبريل 2008).

2. أسرة التحرير، «وثائق من بواكير الحركة الرياضية في الكويت»، رسالة الكويت، السنة الثامنة، العدد 30، (أبريل 2010).
3. أسرة التحرير، «الكويت في جريدة تايمز أوف إنديا»، رسالة الكويت، السنة 14، العدد 59، (يوليو 2017).
4. أسرة التحرير، «الوفد الكويتي إلى العراق»، مجلة الرائد، العدد 3، 1 (مايو 1952).
5. خالد عبدالرحمن العبدالمغني (إعداد)، «حمد عيسى الرجيب كاتباً ومخرجاً للمسرح في مصر»، رسالة الكويت، العدد 79، يوليو 2022، ص 8 - 10.
6. خالد فهد الجار الله، «بدايات الإعلام الصحي في الكويت من النشأة حتى الاستقلال»، رسالة الكويت، السنة الثامنة، العدد 31، (يوليو 2010).
7. دعاء علي سرحان الزيدي، «المؤسسة العسكرية في الكويت والموقف البريطاني منها: 1938 - 1961، مجلة الخليج العربي، المجلد (52)، العدد الأول، (آذار 2024) ص 115 - 162.
8. راشد مزيد الصانع، «سنة هدامة الثالثة وإجراءات مواجهة تبعاتها 1954»، رسالة الكويت، التي يصدرها مركز البحوث والدراسات الكويتية، العدد 84، (أكتوبر) 2023، ص 25 - 35.
9. ريمون لوار، «الكويت أرض المستقبل رؤية تاريخية في عام 1961»، رسالة الكويت، السنة التاسعة، العدد 35، (يوليو 2011).
10. سلام محمد علي الأسدي، وحسن كاظم عبيس، «جمعية الإرشاد الإسلامي في الكويت دورها الاجتماعي والسياسي 1952 - 1959»، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية - جامعة الكوفة، مجلد 14، عدد 26، (2020)، ص 145 - 158.
11. طارق عبدالله فخر الدين، «تحديث الكويت.. لمحات من موسوعة مجلس

- الإنشاء: بدايات التنظيم والعمران في الكويت 1952 - 1963»، رسالة الكويت، السنة الثانية والعشرون، العدد 85 (يناير 2024) ص 3 - 13.
12. عايد عتيق الجريد، العلاقات الثقافية الكويتية المصرية وأثرها على مثقفي الكويت 1946 - 1959، مجلة وقائع تاريخية التي يصدرها مركز البحوث والدراسات التاريخية - كلية الآداب بجامعة القاهرة، العدد 21، (يوليو 2014) ص 239 - 276.
13. عايد عتيق الجريد، «الأندية الكويتية وموقفها من القضايا 1951 - 1959»، مجلة المؤرخ المصري الصادرة عن كلية الآداب بجامعة القاهرة، العدد 44 (يوليو 2015) ص 225 - 262.
14. عايد عتيق الجريد، الصحافة الكويتية ودورها في طرح القضايا المعيشية في الفترة بين 1946 - 1959، حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، المجلد 44 (يناير - مارس 2016)، ص 395 - 412.
15. عبدالرحمن محمد النيباري، تطوير الموانئ البحرية التجارية الكويتية (الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، 2002).
16. عبدالعزيز الغربلي، «عامان في حياة الكويت»، مجلة البعثة، السنة الثالثة، العدد الأول، يناير 1949.
17. عبد العزيز محمد جعفر، «إدارة الأمن العام»، مجلة البعثة، السنة الأولى، العدد الثامن، (يوليو 1947).
18. عبد العزيز محمد جعفر، «البعثة مع سمو رئيس الأمن العام»، مجلة البعثة، السنة 7، العدد 1 و2، (يناير وفبراير 1953).
19. عبدالله بن أحمد النجدي، «تأمين المياه العذبة لمدينة الكويت 1907 - 1953»، في حوليات الآداب العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، الحولية 42، (مارس 2022).

20. عبدالله بن سراج عمر منسي، موقف بريطانيا من فتح قنصلية أمريكية في الكويت 1946 - 1951، مجلة المؤرخ المصري، التي تصدر عن قسم التاريخ بكلية الآداب - جامعة القاهرة، العدد 16، (يناير 1995) ص 105 - 126.
21. عبدالله يوسف الغنيم (إعداد)، «الكويت والاتحاد العربي الهاشمي (يوميات ومحاضر سياسية1) رسالة الكويت، العدد 68، السنة 14، (أكتوبر 2019).
22. عبدالله يوسف الغنيم، «الكويت والاتحاد العربي (الهاشمي) يوميات ومحاضر سياسية2»، رسالة الكويت، السنة 14، العدد 69، (يناير 2020).
23. عبدالله يوسف الغنيم، «الكويت وعلاقتها الخارجية في الخمسينيات يوميات ومحاضر سياسية4، رسالة الكويت، السنة الرابعة عشرة، العدد 71، (يوليو 2020).
24. عبدالله يوسف الغنيم (إعداد)، «مختارات من الوثائق البريطانية الكويت 1935»، رسالة الكويت، العدد 79، (يوليو 2022)، ص 17 - 23.
25. عبدالواحد النبوي عبدالواحد، «مياه شط العرب في العلاقات الكويتية العراقية 1908 - 1958»، مجلة وقائع تاريخية التي يصدرها مركز البحث والدراسات التاريخية، كلية الآداب - جامعة القاهرة، العدد 23، (يوليو 2015).
26. فلاح عبدالله المديرس، التوجهات الماركسية في المجتمع الكويتي (مقدمة أولية 1950 - 1959)، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 96، (2000) ص 57 - 82.
27. فينجنزو دي سانتس، «الكويت في عيون صحفية إيطالية»، رسالة الكويت، العدد 84، أكتوبر 2023، ص 3 - 9.
28. محمد بن إبراهيم الشيباني، «عبدالله المبارك كما عرفه رفاقه وأصدقائه

- ومحبوه»، مجلة تراثنا، العدد الثلاثون (أبريل/مايو 2005).
29. محمد بهاء الدين محمد متولي، خطط الدفاع البريطانية عن الكويت يوليو 1958 / نوفمبر 1961، *المجلة العلمية كلية الآداب - جامعة دمياط* 2 (5) (يناير 2014) ص 293 - 356.
30. محمد عبدالهادي جمال، «السمات الرئيسية للإصدارات النقدية الكويتية» مجلة *البوسطة* التي تصدر عن الجمعية الكويتية لهواة الطوابع والعملات، العدد الأول «مايو 2006».
31. محمد كمال عبدالحميد، «ماذا رأيت في الكويت 1»، مجلة *البعثة*، السنة الثامنة، العدد الأول، (يناير 1954). وحسب ما تذكر المجلة فإن هذا المقال هو نص الحديث الذي أدلى به للإذاعة المصرية.
32. موسى غضبان الحاتم، «المستشارون البريطانيون في الكويت 1934 - 1961»، مجلة *دراسات الخليج والجزيرة العربية* التي تصدرها جامعة الكويت، مجلد 30، عدد 112، (يناير / ذو القعدة، 2004).
33. موسى غضبان الحاتم، «بيت الكويت في القاهرة ودوره في تنظيم البعثات التعليمية الكويتية 1944 - 1956: دراسة وثائقية»، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية (الكويت)*، مجلد 33، العدد 131، (صيف 2015) ص 107 - 142.
34. موسى غضبان الحاتم، «التعاون الأمني البريطاني - الكويتي وفق تقرير سجلات الوثائق البريطانية»، *وثائق تاريخية*، التي تصدر عن مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت، العدد 3، (مارس 2021).
35. ميثم مجيد عبد الجبوري، ومرضى خلف حسين السهلاوي، «الشيخ عبدالله السالم الصباح ودوره الاقتصادي في الكويت 1895 - 1965»، *مجلة كلية الآداب جامعة ذي قار (العراق)*، مجلد 35، عدد 1، (يناير 2021) ص

ص 276 - 302.

36. نايف ذياب حميد، «تقييم وزارة معارف المملكة المصرية لواقع التعليم في إمارة الكويت 1942 - 1952»، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، كلية الآثار بجامعة سامراء، (العراق)، المجلد 7، العدد 20، (أيار 2020) ص 253 - 277.

37. نجاة عبدالقادر الجاسم، «العلاقات الكويتية - البريطانية دور النفط والمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية في تحولاتها 1946 - 1954»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية التي تصدرها جامعة الكويت، مجلد 10، عدد 37 (شتاء 1990).

38. نوال خلف نعمة حبيب، «السلطة السياسية وتجارة الكويت الخارجية في ظل الحماية البريطانية 1899 - 1961». حوليات آداب عين شمس، المجلد 48 (العدد يناير - مارس 2020) ص 281 - 308.

39. نور محمد عبدالله الحبشي، «ثورتا 14 تموز - يوليو 1958م و8 شباط فبراير 1963م في العراق وموقفهما من الكويت: بين المطالب والاعتراف»، مجلة العلوم الإنسانية التي تصدرها جامعة الكويت، مجلد 36، عدد 142 (ربيع 2018).

40. نور محمد عبدالله الحبشي، «الهاشميون في العراق وعلاقتهم بأسرة الصباح حكام الكويت 1916 - 1958»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية التي تصدرها جامعة الكويت، مجلد 45، عدد 173 (أبريل/رجب 2019).

41. نورمان كليف، «الكويت في استطلاع كليف»، رسالة الكويت، السنة الثانية والعشرون، العدد 85 (يناير 2024) ص 36 - 41.

42. وليام فريك هستد، «رؤية الشيخ عبدالله السالم الصباح للكويت.. أفضل دولة وأسعد شعب في الشرق الأوسط»، ترجمة وتعليق د. طارق عبدالله

فخر الدين، رسالة الكويت، السنة 14، العدد 59، (يوليو 2017).
43. وليد مشاري السيف، «المجموعة الكويتية الأولى وفترة تحول الخدمات البريدية»، مجلة البوسطة التي تصدر عن الجمعية الكويتية لهواة الطوابع والعملات، العدد الأول «مايو 2006».

رابعاً- الرسائل الجامعية:

- موسى حنون كزار غضبان، تطور الحكم والإدارة في الكويت 1936 - 1962 (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1988).

خامساً- صحف ومجلات:

تم استخدام عدد كبير من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية الصادرة في أكثر من بلد:

1. من الكويت:

- الصحف اليومية: القبس، الراي.
- المجلات الأسبوعية: الرسالة، رسالة النفط.
- المجلات الشهرية: البعثة، الرائد، العربي، حماة الوطن.

2. من مصر:

- الصحف اليومية: الأهرام، الأخبار، الجمهورية، الشعب.
- المجلات الأسبوعية: المصور، آخر ساعة، الاثنين، الجيل، صوت الشرق، روز اليوسف، الصباح، البوليس، الإذاعة.

3. من لبنان:

- الصحف اليومية: اليوم، النهار، صوت الأحرار، مرآة الشرق الأوسط، الحياة، بيروت المساء.

- المجلات الأسبوعية: الصياد، الحوادث.
- 4. من الولايات المتحدة:
- صوت العروبة.
- 5. من سوريا:
- المجلات الأسبوعية: النقاد، الجندي.

سادساً- الكتب الأجنبية:

1. Dickson,Violet, **Forty Years in Kuwait**, (London: George Allen and Unwin Ltd,1970).
2. Ralph Hewins, **A Golden Dream**, (The Miracle of Kuwait, London: W.H. Allen, 1963).

سابعاً- الرسائل الأجنبية:

1. Abdullah Ahmed Alnajdi, **Shaikh Abdullah Al - Salim Al - Sabah, 1895 - 1965**, PhD dissertation submitted to Institute of Arab and Islamic studies, Exeter University, 2014.
2. Richard Stables, **Relations between Britain and Kuwait (1957 - 1963)**, PhD Dissertation submitted to the department of Politics and International Relations, University of Warwick, 1996.

قائمة المحتويات

إهداء.....	5
لماذا هذا الكتاب؟.....	7
المقدمة.....	9
الفصل الأول: قصة حياة.....	15
أولاً- السياق التاريخي:.....	16
ثانياً- الشيخ عبدالله السالم:.....	27
ثالثاً- الشيخ عبدالله المبارك:.....	38
رابعاً- تولي الشيخ عبدالله السالم إمارة الكويت 1950:.....	51
ماذا حدث في الواقع؟.....	53
<u>الفصل الثاني: حماية كيان الدولة وسلامة المجتمع</u>	65
أولاً- نشأة دائرة الأمن العام وتطور أنشطتها:.....	68
ثانياً- اتساع اختصاصات دائرة الأمن العام:.....	77
ثالثاً- مكافحة الأفكار الشيوعية وحماية الآداب العامة:.....	93
رابعاً- بناء الجيش:.....	103
<u>الفصل الثالث: التغير الاجتماعي تحديث الخدمات</u>	125
أولاً- الثروة النفطية وتغيير مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية:.....	129
ثانياً- انتشار التعليم.. والخدمات الصحية:.....	152
ثالثاً- انتشار الصحافة وزيادة الوعي الفكري:.....	176
رابعاً- الجمعيات والأندية الثقافية وتبلور الوعي السياسي.....	183
<u>الفصل الرابع: توسع مهام الحكومة وبناء مؤسسات الدولة</u>	197
أولاً- الخلاف حول تعيين مستشارين بريطانيين في الحكومة:.....	201
ثانياً- إذاعة الكويت:.....	218
ثالثاً- مدرسة ونادي الطيران:.....	227

240	رابعاً- إنشاء المجلس الأعلى:.....
244	خامساً- السالم والمبارك.. الحاكم ونائب الحاكم:.....
263	<u>الفصل الخامس: العلاقات المتوترة مع العراق</u>
264	أولاً- قضايا الحدود والمياه:.....
284	ثانياً- الكويت والاتحاد العربي (الهاشمي):.....
302	ثالثاً- الكويت وعراق ما بعد ثورة 1958:.....
313	<u>الفصل السادس: الكويت والقضايا العربية</u>
323	أولاً- الثورة المصرية وتأميم شركة قناة السويس عام 1956:.....
336	ثانياً- الوحدة المصرية السورية 1958:.....
345	ثالثاً- دعم النضال الوطني في الجزائر والمغرب:.....
358	رابعاً- الكويت وجامعة الدول العربية:.....
371	خامساً- الكويت والمقاطعة العربية لإسرائيل:.....
377	<u>الفصل السابع</u>
377	الطريق إلى الاستقلال.....
384	أولاً- بناء القدرات العسكرية:.....
389	ثانياً- تأشيرات الدخول وتنظيم إقامة الأجانب في الكويت:.....
392	ثالثاً- إصدار قانون الجنسية ولجان تحقيق الجنسية:.....
396	رابعاً- إدارة خدمات البريد وإصدار الطوابع الكويتية:.....
400	خامساً- من إنشاء البنك الوطني الكويتي إلى إصدار الدينار:.....
403	سادساً- استكمال تشريعات ومؤسسات الدولة:.....
405	سابعاً- انتقال الاختصاص القضائي إلى السلطات الكويتية:.....
413	ثامناً- انضمام الكويت إلى عضوية المنظمات الدولية:.....
419	الخاتمة.....
431	قائمة المصادر.....

صدر للمؤلفة

سُعاد محمد الصباح



souadalsabah@yahoo.com



@suad_alsabah



www.souadalsabah.com



@souad_m_alsabah



الإصدارات الشعرية

من عمري 1964	1
أمنية 1971	2
إليك يا ولدي 1982	3
فتافيت امرأة 1985	4
في البدء كانت الأنثى 1988	5
حوار الورد والبنادق 1989	6
برقيات عاجلة إلى وطني 1990	7
آخر السيوف 1992	8
قصائد حب 1992	9
امرأة بلا سواحل 1994	10
خذي إلى حدود الشمس 1997	11
القصيدة أنثى والأنثى قصيدة 1999	12
والورود تعرف الغضب 2005	13
رسائل من الزمن الجميل 2006	14
الشعر والنثر.. لك وحدك 2016	15
قراءة في كف الوطن 2017	16
وللعصافير أظافر تكتب الشعر 2017	17
أنت وأنا والليل 2023	18

في مجالات السياسة والتاريخ والاقتصاد والعلوم الاجتماعية

التخطيط والتنمية في الاقتصاد الكويتي ودور المرأة 1983	1
أضواء على الاقتصاد الكويتي 1985	2
المرأة الخليجية ومشاركتها في القوى العاملة 1986	3
الأوبك: التجربة السابقة والتوقعات المستقبلية 1986	4
السوق النفطي الجديد: السعودية تسترد زمام المبادرة 1986	5
أزمة الموارد في الوطن العربي 1989	6
هل تسمحون لي أن أحب وطني 1990	7
صقر الخليج: عبدالله مبارك الصباح 1995	8
حقوق الإنسان في العالم المعاصر 1995	9
حقوق الإنسان: بين النظرية والتطبيق 1997	10
ماذا تعرف عن حقوق الإنسان؟ 1997	11
أوراق في قضايا الكويت (1, 2) 2006	12
أوراق في الاقتصاد الخليجي 2006	13
أوراق في السياسة الدولية 2006	14
أوراق في الاقتصاد السياسي الدولي (1, 2) 2006	15
أوراق في السياسة النفطية (1, 2) 2006	16
مبارك الصباح مؤسس دولة الكويت الحديثة 2007	17
كلمات خارج حدود الزمن 2008	18
تاريخ الشيخ عبدالله مبارك الصباح في صور 2015	19
الكويت في عهد عبدالله بن صباح الصباح 2018	20
مرت السنوات وما زالت كما هي الكلمات 2018	21
وتبقى شجرة الصداقة مثمرة 2019	22
الكويت في عهد محمد بن صباح الصباح 2019	23
الكويت في عهدي جابر بن عبدالله الصباح وصباح بن جابر الصباح 2021	24
تأسيس الكويت في عهدي صباح الأول وعبدالله الأول 2022	25
استراحة الخميس 2024	26
الأسبوع 6 أيام 2024	27
كلمات حب من المحيط إلى الخليج 2025	28



لماذا هذا الكتاب؟

عمل الشيخان عبدالله السالم الصباح، وعبدالله المبارك الصباح في مرحلة ليس من المبالغة وصفها، بأنها كانت "مرحلة مفصلية" في حياة الكويت. كان الرجلان يكمل بعضهما بعضاً، وعملاً معاً في إطار من التكامل والتناغم بين "الحاكم" و"نائب الحاكم"، فمثل الشيخ عبدالله السالم المهارة الدبلوماسية والسياسية، والشيخ عبدالله المبارك قوة الإدارة وحفظ الأمن والحسم، فشكلاً ملحمة وطنية تاريخية، كانت الأساس لكويت عصرية، مزدهرة، وآمنة.

د. سعاد محمد الصباح



دار سعاد الصباح
للتقافة والإبداع

